التذييل والتكميل

في شرح كتاب التسهيل

ألفه

أبو حيان الأندلسي

حققه الأستاذ

الدكتور حسن هنداوي

كلية التربية الأساسية - الكويت

الجزء السابع


للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

ح دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، ١٤٢٩هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الأندلسي، أبوحيان

التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل / أبوحيان الأندلسي، حسن محمود هنداوي الرياض ١٤٢٩هـ

ص٣٦٤؛ ١٧×٢٤ سم

ردمك: ٠-٣٥٠-٥٩-٩٩٦٠-٩٧٨

١- اللغة العربية - النحو ٢- اللغة العربية - الصرف

أ- حسن محمود (محقق) ب- العنوان

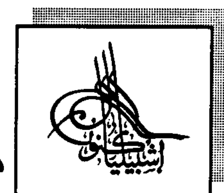
ديوي ٤١٥,١ ١٤٢٩/٥٤٣

رقم الإيداع: ١٤٢٩/٥٤٣

ردمك: ٠-٣٥٠-٥٩-٩٩٦٠-٩٧٨

الطبعة الأولى

١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م



دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية ص.ب ٢٧٢٦١ الرياض ١١٤١٧

هاتف: ٤٧٤٢٤٥٨- ٤٧٧٣٩٥٩ - ٤٧٩٤٣٥٤ فاكس: ٤٧٨٧١٤٠

E-mail: eshbelia@hotmail.com

التذييل والتكميل

في شرح كتاب التسهيل

ألفه

أبو حيان الأندلسي

حققه الأستاذ

الدكتور حسن هنداوي

كلية التربية الأساسية - الكويت

الجزء السابع



بسم الله الرحمن الرحيم

ح دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، ١٤٢٩هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الأندلسي، أبوحيان

التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل / أبوحيان الأندلسي، حسن محمود هنداوي   الرياض ١٤٢٩هـ

ص٣٦٤؛ ١٧×٢٤ سم

ردمك: ٠-٣٥٠-٥٩-٩٩٦٠-٩٧٨

١- اللغة العربية - النحو   ٢- اللغة العربية - الصرف

أ- حسن محمود (محقق)   ب- العنوان

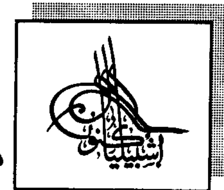
ديوي ٤١٥,١   ١٤٢٩/٥٤٣

رقم الإيداع: ١٤٢٩/٥٤٣

ردمك: ٠-٣٥٠-٥٩-٩٩٦٠-٩٧٨

الطبعة الأولى

١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م



دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية ص.ب ٢٧٢٦١ الرياض ١١٤١٧

هاتف: ٤٧٤٢٤٥٨- ٤٧٧٣٩٥٩ - ٤٧٩٤٣٥٤ فاكس: ٤٧٨٧١٤٠

E-mail: eshbelia@hotmail.com

ص: باب تعدّي الفعل ولزومه

إن اقتضى فعلٌ مصوغًا له باطّراد اسمُ مفعول تامٌّ نَصبَه مفعولاً به، وسُمّيَ[1] متعديًا، وواقعًا، ومجاوزًا، وإلا فلازمًا. وقد يُشهر بالاستعمالين، فيصلح للاسمين. وإن عُلّق اللازم بمفعول به معنًى عُدّي بحرف جرّ، وقد يُجرى مُجرى المتعدي شذوذًا، أو لكثرة الاستعمال، أو لتضمين معنًى يوجب ذلك.

واطّرد الاستغناء عن حرف الجرّ المتعيّن مع «أنْ» و«أنّ» محكومًا على موضعهما بالنصب لا بالجر، خلافًا للخليل والكسائيّ، ولا يُعامَل بذلك لتعيُّن الجارّ غيرهما، خلافًا للأخفش الأصغر، ولا خلاف في شذوذ بقاء الجر في نحو:

.... أشــارتْ كُلَيــبٍ /بالأكُفّ الأصابعُ [٣: ٩٢/ب]

ش: التعدي لغة التجاوز، يقال: عدا طورَه، أي: جاوزه. وفي الاصطلاح هو تجاوز الفعل فاعله إلى مفعول به. فإن تجاوزه إلى غير مفعول به من مصدر أو ظرف أو حال أو غير ذلك فلا يسمى متعديًا.

ومعنى **مصوغًا له باطّراد اسمُ مفعول** أي: اسمًا مصوغًا له اسم مفعول، مثاله ضرب وقتل، تصوغ منهما اسم مفعول باطّراد، فتقول مَضروب ومَقتول.

واحترز بقوله **باطّراد** من الفعل المتعدي بحرف جر، ثم حُذف ذلك الحرف ضرورة، كقوله[2]:

تَمُــــرُّونَ الــــدِّيارَ، ولم تَعُوجــــوا ....

فإنه إذا اضطر[3] قال: الديار ممرورة.

---

(١) التسهيل: ويسمى.

(٢) تقدم في ٤: ٢٦٥.

(٣) ك: فإنه إذا قال الديار ممرورة. ن: فإنه إذا اضطر قال ممرورة.

وقوله **تامّ** احتراز مما يصاغ منه اسم مفعول، لكنه مفتقر إلى حرف الجر، فيُعلم بذلك لزومه، نحو ذَهَل، فإنك تقول فلان مَذهول عنه، وطَمِع، فإنك تقول: فلان مَطموع فيه، فذَهَل وطَمِع فعلان غير متعدِّيين.

وقال أصحابنا في رسم اللازم: إنه الذي لا يُبنى منه اسم مفعول، ولا يصحُّ السؤال [عنه][1] بأيِّ شيء وقع[2].

وقوله **نَصَبَه مفعولاً به** ظاهره أنَّ العامل في المفعول به النصب هو الفعل أو ما جرى مجراه. وهذه مسألة خلاف[3]: مذهب البصريين هذا. وقال هشام: العامل النصب فيه هو الفاعل. وقال الفراء: الفعل والفاعل معًا. وقال خلف الأحمر: معنى المفعولية.

ويُستدل لهشام بأنه إذا لم يوجد الفاعل[4] لا في اللفظ ولا في التقدير لم يوجد النصب، فوجوده مع وجوده وعدمه مع عدمه دليل على العِلّيّة[5]. ورُدَّ بوجود النصب مع المصدر وإن لم يكن فاعل لا في اللفظ ولا في التقدير.

واستَدلَّ الفراء لمذهبه بأنهما كالشيء الواحد؛ بدليل الإسكان والتركيب في حبَّذا، ومنع العطف عليه - يعني في نحو قمتُ - والنسب إليهما، كما قالوا كُنتِيّ، وما هو واحد، فإنَّ عَمَل أحدهما كعمل بعض شيء، ولا يعمل لأنه غير مستقل، ولأنَّ الفعل لو عمل لوليه، لكن لا يلزم، فلا يكون. انتهى.

وما ذكروه فاسد: أما الأول فلا نسلم أنهما كشيء واحد من جميع الوجوه، ولو كان لما جاز الفصل بينهما بالمفعول. وقولهم «لا يعمل بعض الشيء»

---

(١) تتمة من شرح الجمل.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٢٩٩ والمقرب ١: ١١٤ والأبذي ص ٧٢١.

(٣) الإنصاف ص ٧٨ - ٨١ [١١] والتبيان ص ٢٦٣ - ٢٦٥.

(٤) الفاعل لا في اللفظ ولا في التقدير لم يوجد: سقط من ك.

(٥) ك: العلمية.

غير مسلم؛ فإنك تقول: قام الضارب زيدًا، ولأن الحروف تعمل، وهي كالجزء مما دخلت عليه. وقوله «لو [عمل][1] لوليه» لا يلزم؛ لأنه[2] منقوض بإنَّ في الدار لزيدًا؛ ولأنه يتقدم عليهما باتفاق، نحو: زيدًا ضربَ عمرٌو.

وقال أبو علي: ويدل على فساد قول الفراء أنه يلزمه ألا يجوز قولك: ضربَ زيدًا عمرٌو، فيعمل النصب قبل تمام العامل، والعامل[3] لا يعمل حتى يتمّ.

ونقض مذهب الأحمر بما لم يُسَمّ فاعله، وبقولهم: لم أضربْ زيدًا، وبقولك: ماتَ زيدٌ، فإنه وقع به في الحقيقة.

[٣: ٩٣] واستدل البصريون /بوجهين:

أحدهما: أنه لا مستدعي له إلا الفعل، والمستدعي له هو العامل، ولأنَّ الفاعل لا يستدعي، فلا يكون عاملاً، ولا زائد غير الفعل.

والثاني: لا يكون الفاعل هو العامل لأنه اسم مثله، فعمله فيه ترجيح من غير مرجح، ولا أولوية[4] بينهما. قال أبو علي: ولأنه يختلف تصرفه بحسب تصرف الفعل، ولو كان ارتفاعه بالفاعل لم يختلف بحسب اختلاف الفاعل.

وقوله **ويسمّى**[5] **متعدّيًا وواقعًا ومُجاوِزًا** المشهور تسميته متعدِّيًا.

وقوله **وإلا فلازمًا** أي: وإلا يقتضه[6] فيسمَّى لازمًا، ويسمَّى[7] أيضًا قاصرًا، وغير متعدٍّ.

---

(١) الذي في المخطوطات: كان.

(٢) لأنه: ليس في ك.

(٣) والعامل: سقط من ك.

(٤) ك: أولية.

(٥) كذا! والذي تقدم في الفص ص ٥: وسمي.

(٦) الذي في المخطوطات: يقتضيه.

(٧) ك: وسمي.

وقوله **وقد يشهر بالاستعمالين** - أي: بالتعدي واللزوم - **فيصلح للاسمين**، أي: لأن يسمّى متعدّيًا ولازمًا. قال المصنف في الشرح[(١)]: «ما تعدّى تارةً بنفسه وتارة بحرف جر ولم يكن أحد الاستعمالين مستندرًا فيه قيل فيه: متعدٍّ بوجهين، نحو: شكرته، وشكرت له، ونصحته، ونصحت له»انتهى. وهذا النوع من الفعل قسم برأسه، لما تساويا في الاستعمال صار أصلاً بنفسه.

وزعم بعض النحويين[(٢)] أنه لا يتصوَّر أن يوجد فعل يتعدى بنفسه تارة وبحرف جر أخرى على حد سواء؛ لأنه محال أن يكون الفعل قويًّا ضعيفًا في حالة واحدة، ولا المفعول محلاًّ للفعل وغير محلٍّ للفعل في حين واحد.

وصحح الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[(٣)] وغيره[(٤)] هذا المذهب، قال: «فينبغي أن يجعل نصحت زيدًا وأمثاله الأصل فيه أن يتعدى بحرف جر، ثم حذف حرف الجر منه في الاستعمال، وكثر فيه الأصل والفرع؛ لأنَّ النصح لا يحل بزيد، فإن كان الفعل يحلُّ بنفس المفعول ويوجد تارة متعدّيًا بنفسه وتارة بحرف جر جعلنا الأصل وصوله بنفسه وحرف الجر زائدًا، نحو: مسحت رأسي، ومسحت[(٥)] برأسي، وخشَّنتُ بصدره وصدرَه[(٦)]؛ لأنَّ التخشين يحلُّ بالصدر». انتهى.

وقال الأستاذ أبو عبد الله محمد بن علي بن محمد بن إبراهيم، عُرف بالشلوبين الصغير: «دعوى الاستحالة باطلة؛ إذ يتصور أن يكون بعض العرب يلحظه قويًّا بطبعه، فيوصله بنفسه، وآخر يضعف عنده، فيقويه بالحرف، ثم

---

(١) ٢: ١٤٩.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٠٠.

(٣) شرح الجمل ١: ٣٠٠ - ٣٠١.

(٤) كالأبذي في شرح الجزولية ص ٧٢٣.

(٥) رأسي ومسحت: سقط من ك.

(٦) خشنت صدره: أوغرته.

اختلطت اللغات وتداخلت، بل يتصور أن يقع ذلك من شخص واحد في زمانين، وإنما يستحيل ذلك في الفعل الواحد في الزمن الواحد من الشخص الواحد».

وذهب أبو الحسن طاهر بن بابَشاذ إلى أنه إذا وجد فعل يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف جر فالأصل التعدي /بحرف جر؛ لأنَّ الزيادة لا يُقدَم عليها إلا بدليل، ولذلك اعتقدنا أنَّ الحرف دخل لمعنى التعدية، ثم اتُّسع في الجار، فحذف. انتهى. [٣: ٩٣/ب]

فتلخص في مثل نصحت زيدًا ونصحت لزيد مما كثر استعمال الوجهين فيه ثلاثة مذاهب: أحدها: أنه قسم برأسه. والثاني أن الأصل فيه التعدي بحرف جر. والثالث: أن الأصل التعدي بنفسه، وحرف الجر زائد.

ووجه تعدي نصحَ بنفسه أنه محمول على ضده، وهو غشَّ، كما حمل في تعديه بحرف الجر على نظيره، وهو خلَص، فإذا قال نصحت لزيد فمعناه خلَص عملي له.

وكذلك شكرَ، وجهُ تعديه بحرف الجر أنَّ الشكر في اللغة هو الظهور، دابّة شَكور: ظهر أثر العلف[1] عليها، والشكر ظهور الاعتراف بالنعمة، فكما أنَّ ظهرَ تعدى بحرف جر كذلك شكر. ووجهُ تعديه بنفسه حمله على نظيره من الحمد لاجتماعهما في الثناء، وإن كان متعلّق الحمد راجعًا إلى المحمود في نفسه على شجاعته وحسبه[2] وفضيلته المختصة بذاته، ومتعلّق الشكر فيما تعدى منه إلى غيره، فلذلك تقول: شكرت فلانًا على معروفه عندي، ولا تقول: شكرته على حسبه، فالحمد لكونه الأصل يتسع فيه، فيستعمل فيه الأمران، تقول: حمِدته على فضيلته ومعروفه عندي.

---

(١) ك: أثر العلة.

(٢) ن: وحسنه. وكذلك في الموضع التالي.

وذكروا من هذه الأفعال أيضًا كالَ ووزنَ، تقول: كِلت زيدًا، وكِلت لزيد، ووزَنت زيدًا ووزَنت لزيد، وعدَدت زيدًا، وعدَدت لزيد. وهذا النوع من الأفعال مقصور على السماع.

وزعم ابن درستويه[1] أنَّ نصحَ من باب ما يتعدى لواحد بنفسه وللآخر بحرف الجر، والأصل: نصحتُ لزيدٍ رأيَه. واستدلَّ على ذلك بأنه منقول من نصحتُ لزيدٍ ثوبَه، بمعنى: خِطته، فشبه إصلاح الرأي لزيد بخياطة الثوب لأن الخياطة إصلاح للثوب[2]. وهذا فاسد لأنها دعوى لا دليل عليها؛ إذ لو كان الأمر على ما ذهب إليه لسُمع في موضع: نصحتُ لزيدٍ رأيَه، بوصول نصحت إلى منصوب ومجرور، وحيث لم يُسمع دل على فساده.

وقال الأستاذ أبو الحسين بن أبي الربيع[3]: «الذي يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف جر ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يكون الأصل حرف الجر، ثم أُسقط اتِّساعًا، نحو: شكرتُ لزيدٍ وزيدًا؛ وذلك أنَّ الفعل يطلبه بحرف إضافة طلب الفضلات لأنه قد أخذ عمدته، فالفعل يطلبه بالنصب، وحرف الإضافة يطلبه بالخفض، فوجب ظهور عمل الحرف لأنَّ الحروف لا تُعلَّق، والأفعال تُعَلَّق، فإذا زال الحرف ظهر عمل الفعل.

الثاني: أن يكون أصله التعدي بنفسه، ثم زيد حرف الجر توكيدًا، نحو: قرأتُ السورةَ وبالسورة.

[٣: ٩٤/أ] الثالث: /أن يكونا أصلين، نحو: جئتك وجئت إليك، فمن قال جئتك لحظ قصدتك، ومن قال جئت إليك لحظ وصلت إليك».

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٠١ وشرح الجزولية للأبذي ص ٧٢٤، وفيهما الرد.

(٢) ك: «فشبه إصلاح للثوب» فقط.

(٣) الملخص ١: ٣٦٥ - ٣٦٦.

وقوله وإن عُلّق اللازم بمفعول به معنًى عُدِّي بحرف الجر قال المصنف في الشرح[1]: «ما لا بد له من حرف الجر لازم، ولا يتميز المتعدي من اللازم بالمعنى والتعلق، فإنّ الفعلين قد يتحدان معنًى وأحدهما متعدٍّ، والآخر لازم، نحو صدّق وآمن ونسي وذهَل وحبَّ ورغِب وأراد وهَمَّ وخاف وأشفقَ واستطاع وقدر ورجا وطمِع وتجنَّب وأعرضَ.

وإنما يتميز باتصال كاف الضمير أو هائه أو يائه به باطّراد، وبصوغ اسم مفعول تام باطّراد. وبهذا عُلم أنّ «قال» متعدٍّ لاطّراد نحو: قُلتُه فهو مَقول، ولو بني من ذهَل ورغِب ونحوهما لقيل: مَذهول عنه، ومَرغوب فيه» انتهى، وفيه بعض تلخيص.

وما لا يتعدى بنفسه إلى مفعول به يجوز أن يُعدّى بحرف جر، وكذلك ما يتعدى يجوز أن يُعدّى إلى اسم غير ما ينصبه بحرف جر، فتقول: خرجت إلى زيد، وركبتُ الفَرسَ إلى عمرو، هكذا تَلَقّنا[2] من الشيوخ.

وقال ابن هشام: «أمّا نحو خرجتُ إلى زيد، ووقفت إلى عبد اللّه - فلا ينبغي أن يسمى تعدّيًا؛ لأنّ الخروج لا يقتضي مخروجًا إليه ولا بد، وكذلك الوقوف. فأمّا خرجتُ من الدار فتعدٍّ ؛ لأنّ خروجًا بلا مخروج منه لا يصح» انتهى.

وما قاله ليس بصحيح؛ لأنّ الفعل اللازم إذا عُدِّي بحرف الجر صار مقتضيًا للاسم بوساطة حرف الجر، وكونه لا يقتضيه بخصوصه لا يدلُّ على أنه لا يقتضيه مطلقًا؛ لأنّ الفعل قد يكون له متعلقات مخصوصة ومتعلقات مطلقة، كما أنّ الفعل المتعدي قد يكون له متعلق مخصوص بحسب الوضع، ومتعلق مطلق، لكن

---

(١) ٢: ١٤٩.

(٢) ك، ن: تلقينا.

إذا ذكر أحد المطلقات تعلق به، وصار إذ ذاك واصلاً إليه بوساطة الحرف؛ ألا ترى أنَّ سمعَ يقتضي مفعولاً مخصوصًا، وهو الصوت وما دلَّ عليه، ثم إنه قد يتعدى بحرف جر لشيء لا يقتضيه على جهة الخصوص، فتقول: سمعتُ من داري صوتَ زيد. والذي يدل على أنَّ حكم ما يقتضيه على جهة الخصوص وما يقتضيه على جهة الإطلاق حكمُهما سواء بناءُ الفعل للمفعول منهما، فيجوز خُرِج إلى زيد، وخُرِج من الدار، ورُكب الفرسُ، ورُكب إلى زيد.

وقوله **وقد يجري مجرى المتعدي شذوذًا** مثاله قولُ الشاعر[1]:

تَحِـــنُّ، فتُبـــدي مـــا بـــها مِن صَبابةٍ   وأُخفي الذي لـــولا الأُسا لقَضـــاني

وقولُ الآخر[2]:

[٣ :٩٤/ب] /كأنِّـــيَ إذْ أَســـعى لأَظفَـــرَ طائـــرًا   مـــعَ النَّجمِ في جَوِّ السماءِ يَصُوبُ

وقال تعالى: ﴿ لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾[3]، و﴿ أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ ﴾[4]، التقدير: لقضى عليَّ، وبطائرٍ، وعلى صراطِك، وعن أمرِ ربِّكم، وهذا من تمثيل المصنف في الشرح[5]. وقال الشاعر[6]:

---

(١) هو أعرابي من بني كلاب. الكامل ص ٤٧ والمسائل العسكرية ص ١٩٢ وشرح أبيات المغني ٣: ٢٢٧ - ٢٣١ [٢٢١]. الأُسا: جمع أُسوة، والأسوة: التأسي وما يتأسى به الحزين ويتعزى، أي: يتصبر. ونسب لعروة بن حزام، وليس في نونيته المسطورة في النوادر للقالي ص ١٥٧ - ١٦٢.

(٢) البيت بهذه الرواية في معاني القرآن للأخفش ص ٢٩٥ وتفسير الطبري ١٢: ٣٣٧ وشرح التسهيل ٢: ١٤٨. وهو أول بيتين أنشدهما ابن قتيبة في عيون الأخبار ١: ٢٦٢، وذكر أنَّ أبا زيد أنشدهما، وآخره فيه: يَطيرُ، وفيه «طائرٌ» بالرفع. وآخر الثاني: غُرورُ. ولم أقف عليهما في النوادر. يصوب: ينْزل.

(٣) سورة الأعراف: الآية ١٦.

(٤) سورة الأعراف: الآية ١٥٠.

(٥) ٢: ١٤٨.

(٦) تقدم في ٤: ٢٦٥ وفي ص ٥ من هذا الجزء.

تَمُــرُّونَ الــدِّيارَ، ولــم تَعُوجُــوا   طَعَــامُكُمُ علــيَّ إذًا حَــرامُ

يريد: تمرون عن الديار.

وقال المصنف في الشرح[1]: «يدل على صحة تقدير الحرف في لأظفرَ طائرًا أنك لا تقول ظَفِرته فهو مَظفور، بل تقول: ظَفِرت به فهو مَظفور به، وكذا في الصراط، لا يقال إلا قَعدت عليه فهو مَقعود عليه».

وقوله **أو لكثرة الاستعمال** قال المصنف في الشرح[2]: «إن ورد حذفه وكثُر قُبل، وقيس عليه، نحو[3]: دخلتُ الدارَ والمسجدَ، فيقاس عليه نحو: دخلتُ البلدَ والبيتَ وغير ذلك من الأمكنة،[4] وإن لم يَكثُر قُبل ولم يُقَس عليه، نحو: توجَّه مكةَ، وذهبَ الشامَ، ومُطِرنا السَّهلَ والجبلَ، وضُرِب فلانٌ الظَّهرَ والبَطنَ، لا يقاس على هذه ما أشبهها».

وقوله **أو لتضمين معنًى يوجب ذلك** مثاله قول نصر بن سيّار[5]: «أَرَحُبَكُم الدخولُ في طاعة الكِرْمانيّ»، ورَحُبَ على وزن لا يجيء متعديا البتة، لكنه عدّاه لّما ضمَّنه معنى وَسِع، فأجري مجراه، وليس بقياس فيُفعل ذلك في غيره دون سماع. وكذا قول عليٍّ: «إنَّ بُسرًا قد طَلَعَ اليمنَ»[6]؛ لتضمينه معنى بلَغ، فعداه تعديته.

وإذا شِيبَ اللازمُ معنَى فعل متعدٍّ فأكثر ما يكون فيما يتعدى بحرف جر، فيصير يتعدى بنفسه، فمِن النحويين مَن قاس ذلك لكثرته، ومنهم من قصره على

---

(١) ٢: ١٤٩.

(٢) ٢: ١٤٩.

(٣) نحو دخلت الدار والمسجد فيقاس عليه: سقط من ك.

(٤) زيد هنا في ك: يعني.

(٥) كتاب العين ٣: ٢١٥ وتهذيب اللغة ٥: ٢٦ والنهاية ٢: ٢٠٨. وانظر التاج (رحب).

(٦) جمهرة اللغة ص ٩١٥، وفيه: طَلَعَ، وهو بُسر بن أرطاة.

السماع لأنه يؤدي إلى عدم حفظ معاني الأفعال، والقائلون به جعلوا منه: أمَرتُك الخيرَ، بمعنى كلَّفتك، وكلتُ بمعنى أعطيت، وكَسَبْتُك كذا، بمعنى أعطيتك، ﴿وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾[1]، أي: لا تعقدوا، ونحوه كثير، والأصل حرف الجر، وإذا دخل التأويل فيما يتعدى بنفسه فنُقل إلى ما لا يتعدى بنفسه، كقوله تعالى ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾[2]، لَمّا دخله معنى الخروج والانفصال تعدّى بِعَنْ - فهنا أجوز؛ لأنه نُقل من الأضعف إلى الأقوى كما في أصل التعدي. والمنكرون يتأولونه على الحذف والاقتصار على الأول.

ورُدَّ بأنه لو كان على ما ذكروا ما كان متصلاً بالأول إذ تقول أمَرتُكه، ولو كان الحذف ما وقع إلا منفصلاً، ولم يقع كذلك، وهذا التأويل ينقل المتعدي بنفسه إلى حرف الجر، وبالعكس، وما تعدى بحرف إلى غيره، وكذلك ما يتعدى إلى المصدر[3]؛ لأنك إذا قلت ضربت /واقتصرت فالمعنى فعَلتُ فعلاً، وهل يكون بالعكس، لم يُسمع إلا في قولهم: رَحُبَكُم الدخولُ، بمعنى: وَسِعَكم الدخول. وأنكره الأزهري[4]. وقد حُكي أنَّ بعض العرب يقول في قولك كاثرناهم: كَثُرناهم[5]، وهو قبيح.

[٣: ٩٥/أ]

وأما إذا لم يُشَب معنَى فعل آخر فإنه سماع، نحو: رجعَ زيدٌ، ورَجَعتُه، بمعنى: جعلت له ذلك وهيَّأته، أو بمعنى: أفعَلته. ملخص من البسيط.

وقوله **واطَّرد الاستغناء عن حرف الجر المتعين مع أنْ وأنَّ** مثال ذلك: غضبت أنْ تَخرج، وعجبت أنَّك تقوم، التقدير: مِن أنْ تخرج، ومِن أنَّك تقوم،

---

(١) سورة البقرة: الآية: ٢٣٥.

(٢) سورة النور: الآية ٦٣.

(٣) ك، ن: القصور.

(٤) قال: «لا يجوز رَحُبَكم عند النحويين، ونصر ليس بحجة». تهذيب اللغة ٥: ٢٦.

(٥) أي: غلبناهم في الكثرة.

فلو أتيت بصريح المصدر فقلت عجبت من خروجك لم يجز حذف الحرف، وإنما جاز مع أنْ وأنّ لطولهما بمتعلقهما، واستدعى الطول التخفيف. وفي محفوظي أنّ الكسائي أجاز حذف الحرف المتعيّن مع المصدر كما أجازه مع أنْ وأنّ.

فإن لم يتعين الحرف بأن يكون الفعل يتعدى بحرفين مختلفي المعنى كرَغِب، تعدى بـ«في»، وتعدى بـ«عن» - لم يجز حذفه، فلا يجوز أن تقول: رغبت أن تقوم؛ إذ يحتمل أن يكون التقدير: رغبت في أن تقوم، فتكون مؤثرًا للقيام، ويحتمل أن يكون التقدير: رغبت عن أن تقوم، فتكون مختارًا عدم القيام، وقد جاء الحذف في قوله تعالى ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾[1]، فقدَّر بعضهم[2]: في أن تنكحوهن، واستدلّ كل لمذهبه بما هو مذكور في كتب التفسير.

وقوله **محكومًا على موضعهما بالنصب لا بالجر، خلافًا للخليل والكسائي** الأصل والأكثر أنه إذا حُذف حرف الجر ألا يبقى له عمل البتة، ولا يُضمر، وإنما يكون على حسب طلب الموضع، فإن كان الموضع للرفع رُفع الاسم، نحو كفى بالله، وكفى اللهُ، وما في الدار من أحدٍ، وأحدٌ، وإن كان الموضع للنصب نُصب الاسم، هذا الأكثر، وإنما وقع الخلاف هنا لأنّ حرف الجر لم يظهر له عمل وتأثير فيما دخل عليه، وإنما ذلك مقدر بشيء لو ظهر لظهر فيه التأثير.

وفي البسيط: أجاز الخليل[3] وس أن يكون في موضع جر في نحو قوله ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّـٰتٍ﴾[4]. وكذلك في المفعول من أجله، وهو قول الكسائي أيضًا. ومنع من ذلك الفراء. وأكثر النحويين على أنه إذا

(١) سورة النساء: الآية ١٢٧.

(٢) هو قول عائشة رضي الله عنها وجماعة. البحر المحيط ٣: ٣٧٨.

(٣) يأتي تحقيق قوله بعد قليل.

(٤) سورة البقرة: الآية ٢٥.

حُذف كان المحل نصبًا. وجوَّزه الكوفيون قياسًا على ما سُمع إذ كان كثير الاستعمال للتخفيف وفهم المعنى، ومنه[1]:

.... حـــتى تَــبَذَّخَ فارتَقـــى الأعـــلامِ

يريد: إلى الأعلام.

وذكر المصنف أنَّ مذهب الخليل والكسائي أنهما بعد حذف الحرف في موضع جر، وأنَّ مذهب س والفراء أنهما في موضع نصب، قال[2]: «وهو الأصح؛ لأنَّ بقاء الجر بعد حذف عامله قليل، والنصب /كثير، والحمل على الكثير أولى من الحمل على القليل، وقد استشهد لمذهب الخليل والكسائي بما أنشده الأخفش من قول الشاعر[3]:

[٣: ٩٥/ب]

ومــا زُرتُ سَــلمى أنْ تَكــونَ حَبيبةً إليَّ ولا دَيــنٍ بهــا أنــا طالــبُه»

انتهى.

ولا حجة في هذا البيت؛ إذ يحتمل أن يكون في موضع نصب، وعطف على توهم الجر، كما قال[4]:

... ليــسوا مُــصلِحينَ عَــشيرةً ولا ناعِــقٍ ....

وما ذكره المصنف وصاحب البسيط من أنَّ مذهب الخليل أنه بعد الحذف في موضع جر، وأنه في مذهب س في موضع نصب - ليس بصحيح، بل مذهب

---

(١) صدر البيت: «وكريمة مِن آلِ قَيسَ أَلَفتُه». وهو في شرح التسهيل ٢: ١٥١ واللسان (ألف). كريمة: رُبَّ كَريمة، والتاء للمبالغة. وألَفته: أعطيته ألفًا. وتبذخ: تكبر. والأعلام: الجبال.

(٢) شرح التسهيل ٢: ١٥٠.

(٣) هو الفرزدق. ديوانه ص ٩٣ والكتاب ٣: ٢٩. ك: إلا أن تكون.

(٤) تقدم في ٤: ٣١٥.

الخليل أنه في موضع نصب، وهو منصوص في كتاب س، قال س في قوله «هذا باب آخر من أنّ»: «تقول: جئتك أنّك تريد المعروف، إنما أراد: جئتك لأنك[1]، ولكنّك حذفت اللام»[2]. ثم قال[3]: «وسألت الخليل عن قوله تبارك وتعالى ﴿وَأَنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ﴾[4]، فقال: إنما هو على حذف اللام».

قال[5]: «ونظيرها ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾[6]؛ لأنه إنما هو: لذلك فليعبدوا، فإن حذفتَ اللام من أنّ فهو نصبٌ، كما أنك لو حذفت اللام من ﴿لِإِيلَٰفِ﴾ كان نصبًا، هذا قول الخليل رحمه الله». ثم قال[7]: «وقال جل وعز ﴿فَدَعَا رَبَّهُۥٓ أَنِّى مَغْلُوبٌ فَٱنتَصِرْ﴾[8]، وقال تعالى ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ أَنِّى لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾[9]، أراد: بأنّي مغلوب، وبأني لكم نذير مبين، ولكنه حذف الباء». ثم ذكر س مُثُلاً من ذلك. «وتقول: لَبّيكَ إنّ الحمدَ والنعمة لك[10]، وإن شئت قلت: أنّ، ولو قال

---

(١) لأنك: انفردت به ن.

(٢) الكتاب ٣: ١٢٦.

(٣) الكتاب ٣: ١٢٦ - ١٢٧.

(٤) سورة المؤمنون: الآية ٥٢. وهذه قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي (وإنّ)، وقرأ ابن عامر(وأنْ). السبعة ص ٤٤٦. والذي في المخطوطات «وأنّ هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون»، وهذه الآية ٩٢ من سورة الأنبياء، وليس قبل إنّ فيها واو، كما أنه لم يقرأها بفتح الهمزة أحد فيما أعلم.

(٥) الكتاب ٣: ١٢٧.

(٦) سورة قريش: الآية ١.

(٧) الكتاب ٣: ١٢٧.

(٨) سورة القمر: الآية ١٠.

(٩) سورة هود: الآية ٢٥. وهذه قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي، وقرأ باقي السبعة (إنّي) بكسر الهمزة. السبعة ص ٣٣٢.

(١٠) هذا حديث نبوي أخرجه البخاري صحيحه: كتاب الحج: باب التلبية ٢: ١٤٧، وكتاب اللباس: باب التلبيد ٧: ٥٩. ومسلم في صحيحه: كتاب الحج: باب التلبية ص ٨٤١، ٨٤٢ وباب حجة النبي ص ٨٨٧.

شئت قلت: أنّ، ولو قال إنسان إنّ أنّ في موضع جر في هذه الأشياء ولكنه حذف لما كثر في كلامهم، فجاز فيه حذف الجار كما حذفوا رُبَّ في قولهم[1]:

وبَلَــــدٍ تَحــــسبُهُ مَكــــسوحا

لكان قولاً قويًا، وله نظائر، نحو قوله: لاهِ أبوك، والأول قول الخليل، رحمه الله»[2] انتهى. فقول س «والأول»، أي: كونه في موضع نصب لا في موضع جر، وس إنما أورد كونه في موضع جر على سبيل أنه لو قيل، ولم يصرح أنه مذهب له كما صرح به صاحب البسيط وهذا المصنف أنه مذهب س[3].

وقوله **ولا يُعامَل بذلك لتعيُّن الجارّ غيرُهما** أي: غير أنْ وأنَّ، **خلافًا للأخفش الأصغر**، هو علي بن سليمان البغدادي تلميذ ثعلب والمبرد، قال المصنف[4]: «وأجاز - يعني الأخفش هذا - أن يحكم باطّراد حذف حرف الجر والنصب فيما ليس فيه، كقول الشاعر[5]:

.... وأُخفي الــذي لــولا الأُســا لقَضاني

والصحيح أن يُتوقف فيه على السماع، قال س بعد أن حكى عَدَدتُك، ووَزَنتُك، وكِلتُك: (ولا تقول وَهَبتك؛ /لأنهم لم يُعدُّوه، ولكن وَهَبتُ لك)[6]. [96/أ]

قال المبرد: لا يقال وَهَبتُك لئلا يوهم كون المخاطب موهوبًا، فإذا زال الإشكال، نحو وَهَبتُك الغلامَ - جاز. وحكى أبو عمرو الشيباني: انطلقْ معي أَهَبْك نَبْلاً، يريد: أَهَب لك»، انتهى كلام المصنف.

---

(1) البيت لأبي النجم. ديوانه ص ١٢٣ وشرح أبيات سيبويه ٢: ١٩٠. المكسوح: المكنوس.

(2) الكتاب ٣: ١٢٨.

(3) ك: كما صرح به صاحب البسيط أنه مذهب س وهذا المصنف.

(4) شرح التسهيل ٢: ١٥٠.

(5) تقدم في ص ١٢.

(6) الكتاب ١: ٣١٨.

وتبع ابن الطراوة الأخفش، فأجاز حذف الحرف إذا تعين هو وموضعه.

وأورَد أصحابنا خلاف الأخفش هذا على غير ما أورَده المصنف، فأورَدوه[1] فيما يتعدى إلى اثنين أحدهما بحرف جر، والآخر بنفسه، وأنا أُورِد ما ذكروه ملخصًا، فأقول: ما تعدى بحرف جر لا يجوز حذف الحرف منه ووصول الفعل إليه بنفسه إلى مع أنْ وأنَّ، أو في أفعال مسموعة، تحفظ، ولا يقاس عليها، وهي: اختار، واستغفر، وأمر، وسَمّى، ودعا، وكَنَى، وزَوَّج، وصَدَّق، ومنها عيَّر، تقول: اخترتُ زيدًا من الرجالِ، والرجالَ، واستغفرتُ اللّهَ من الذنبِ، والذنبَ، وأمرتُ زيدًا بالخيرِ، والخيرَ، وسَمَّيت ولدي بمحمدٍ، ومحمدًا، ودعوتُه بمحمدٍ، ومحمدًا، وكَنَيته بأبي الحسن، وأبا الحسن، وزَوَّجتُه بامرأةٍ، وامرأةً، وصَدَقتُ زيدًا في الحديثِ، والحديثَ، وعَيَّرتُ زيدًا بسوادِه، وسوادَه، فهذه الأفعال سُمع حذف حرف الجر منها، قال الشاعر[2]:

ومِــنّا الــذي اختيرَ الرِّجالَ سَماحةً   وجُــودًا إذا هَــبَّ الــرِّياحُ الــزَّعازِعُ

وقال[3]:

أَســتَغفِرُ اللّــهَ ذَنــبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ   ربَّ العــبادِ ، إلــيه الــوَجهُ والعَمَــلُ

وقال[4]:

أَمَــرتُكَ الخَيرَ ، فافْعَلْ ما أُمِرتَ بهِ   فقــد تَــرَكتُكَ ذا مــالٍ وذا نَــشَبِ

---

(١) انظر على سبيل المثال شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٠٧.

(٢) تقدم في ٦: ٢٤٢.

(٣) البيت في الكتاب ١: ٣٧ وإيضاح الشعر ص ٥٥٧، وفيه تخريجه. الوجه: القصد والمراد.

(٤) هو عمرو بن معدي كرب الزبيدي أو غيره. الكتاب ١: ٣٧ والخزانة ١: ٣٣٩ - ٣٤٥ [٥٢]، وفيه ما قيل في نسبته. النشب: المال الأصيل الثابت كالدور ونحوها. ن، ح: نسب. وهي رواية الهجري في نوادره كما في الخزانة.

وقال[1]:

وسُمِّيتَ بِشرًا بِشَرٍّ العِظامِ   وكانَ أبوكَ يُسَمَّى الجُعَلْ

وقال[2]:

دَعَتنِي أخاها أُمُّ عَمرٍو ، ولم أكنْ   أخاها ، ولم أرضع لها بِلبانِ

وقال[3]:

أنا الذي سَمَّتْنِ أُمِّي حَيدَرَهْ   أَضربُ بالسَّيفِ رُؤوسَ الكَفَرهْ

وقال[4]:

وما صَفراءُ تُكنَى أُمَّ عَوفٍ   كأنَّ سُوَيْقَتَيها مِنْجَلانِ

وقال[5]:

[٩٦/ب] /وعيَّرَتْنِي بَنو ذُبْيانَ خَشْيَتَهُ   وهل عليكَ بأنْ أخشاكَ مِنْ عارِ

وقال تعالى: ﴿ زَوَّجْنَٰكَهَا ﴾[6].

---

(١) هو عُتبة بن الوَغْل التغلبي - أو الأخطل - يهجو كعب بن جُعَيل، طبقات فحول الشعراء ص ٤٦٢ والشعر والشعراء ص ٦٤٩ والاشتقاق ص ٣٣٦ والمؤتلف ص ١١٥ وفرحة الأديب ص ٨٩ والسمط ص ٨٥٤ - وفيه تخريجه - وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٠٥ والخزانة ١: ٤٦٠ و ٣: ٤٩ - ٥٠. وقوله «بشرًا» كذا في المخطوطات، والذي في المصادر المذكورة «كعبًا»، وهو اسم المهجو. الجعل: خنفساء سوداء، يقال لها أبو جعران، توصف باللجاجة والخساسة وقذارة المسعى.

(٢) البيت من غير نسبة في الكامل ص ١٦١ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٠٦. ونسب في العقد الفريد ٦: ٣٤٤ لعبد الرحمن بن أم الحكم.

(٣) تقدم في ٣: ٩٨.

(٤) هو حماد الراوية يخاطب أبا عطاء السندي. الشعر والشعراء ص ٧٦٧ والحيوان ٥: ٥٥٨ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٠٥ والخزانة ٩: ٥٤٦. أم عوف: كنية الجرادة.

(٥) هو النابغة الذبياني. الديوان ص ٧٨.

(٦) سورة الأحزاب: الآية ٣٧.

وزعم الجرجاني[1] أنَّ «مِن باب اختارَ قولهم: كِلتُه كذا وكذا جَريبًا، ووَزَنتُه كذا درهمًا، والأصل: كِلتُ له، ووزنتُ له، ثم حُذفت اللام كما حُذف مِن والباء[2] في اختَرت وأمَرت، فتعدى الفعل إلى مفعولين، وجرى مجرى أعطَيت في الظاهر، قال تعالى ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾[3]، والمعنى: كالوا لهم أو وزنوا لهم، ولم يذكر المكيل والموزون» انتهى.

وزعم ابن الطراوة[4] وتلميذه السهيلي[5] أنَّ استغفر ليس أصلها التعدية إلى الثاني بحرف الجر، بل الأصل أن تتعدى إليه بنفسها، وأنَّ تعديتها بـ«مِن» إنما هو ثان عن تعديتها بنفسها، وإنما عُدِّيت بـ«مِن» لتضمينها معنى التوبة من الذنب والخروج منه، والأصل: استغفرت اللّهَ الذنبَ؛ لأنه من غَفَر إذا سَتَر، وتقول: غفَر اللّهُ ذنوبَنا، ولا تقل مِن ذنوبنا إلا أن تريد بعضها، ومعنى استغفرَ: طَلَب أن يغفر له، فهو بمنْزلة استَسقَيتُ زيدًا الماءَ، واستَطعَمتُ عمرًا الخبزَ، أصله: سقاني زيدٌ الماءَ، وأطعمني عمرٌو الخبزَ، فكما أنَّ الماء والخبز في المثالين منصوبان في الحالتين كذلك يكون الذنب في الحالتين منصوبًا، ولا يكون منصوبًا في أحدهما مجرورًا في الآخر، فإذا دخل حرف الجر دلَّ على تضمينه معنى ما يتعدى بحرف الجر، فكأنك قلت: استَتَبْتُ اللّهَ من ذنبي، أو سألته النجاة منه. قال السهيلي: ولذلك لا يجوز الاقتصار على الاسم المنصوب بعد إسقاط مِن، لا تقول استغفرت ذنبي حتى تذكر المستغفَر المسؤول منه التوبة والنجاة من الذنب.

---

(١) المقتصد ص ٦١٦.

(٢) الذي في المخطوطات: واللام. صوابه في المقتصد.

(٣) سورة المطففين: الآية ٣.

(٤) الملخص ١: ٣٦٠.

(٥) نتائج الفكر ص ٣٣٢ - ٣٤٤.

وهذا الذي ذهبا إليه لا يلزم؛ إذ العرب تقول: استَفهَمتُ زيدًا عن المسألة، وتقول: فهَّمني زيدٌ المسألةَ، واستغفرتُ اللّهَ من الذنب كاستفهتُ زيدًا عن المسألة، و لم يجئ مجيء استَطعَمتُ، فلا يلزم من سين الاستفعال أن يتعدى الفعل بها إلى ما كان يتعدى إليه قبل دخولها. ويقطع ببطلان مذهبه أنَّ س[1] نقل أنَّ بعض العرب يقول: استغفرتُ اللّهَ ذنبي، والجميع يقولون: استغفرتُ اللّهَ من ذنبي، فلو كان الأصل أن يتعدى بنفسه لكثُر، ولَقَلّ[2] تعديه بـ«من». فهذه الأفعال التي حُذف من مفعولها حرف الجر لا يقاس عليها غيرها، وجاز ذلك فيها لأنَّ حرف الجر متعين، وموضع الحذف متعين، وهذه علة قاصرة لا تتعدى إلى غيرها من الأفعال.

وزعم علي بن سليمان الأخفش - وتبعه ابن الطراوة - أنه يجوز حذف الحرف إذا تعين وتعين مكانه قياسًا على تلك الأفعال؛ /وطردًا لتلك العلة حيث [٢: ٩٧/أ] وجدت، فأجاز أن تقول: بريتُ القلمَ السِّكِّينَ، أي: بالسِّكِّينِ؛ لأنه قد تعين المحذوف، وهو الباء، ومكان الحذف، وهو السِّكِّين، ومن ذلك قول زهير[3]:

القائدِ الخيلَ مَنكوبًا دَوابِرُها ... قد أُحكِمَت حَكَماتِ القِدِّ والأبَقا

أي: أُحكِمَت بحَكَمات القِدِّ وبحَكَمات الأبَق[4]. ومنه قوله تعالى: ﴿أَن تَسْتَرْضِعُوٓاْ أَوْلَـٰدَكُمْ﴾[5]، أي: لأولادكم، دلَّ على ذلك الاسترضاع؛ لأنه لا يكون إلا للأولاد.

---

(١) الكتاب ١: ٣٨، ولفظه: أستغفر اللّه ذنبًا.

(٢) الذي في المخطوطات: ونقل.

(٣) ديوانه بشرح ثعلب ص ٤٩. الدوابر: مآخير الحوافر، ومنكوبًا دوابرها، أي: أكلت الأرض دوابرها. والحكمات: جمع الحَكَمة، وهي حديدة في اللجام تكون على أنف الفرس. والأبق: الكتان، وقيل: حبال القنّب.

(٤) ك: محكمات القد ومحكمات الأبق. ن: بحكمات القد وحكمات الأبق.

(٥) سورة البقرة: الآية ٢٣٣.

فإن اختلَّ الشرطان أو أحدهما منع، نحو: رغبتُ الأمرَ، لا يجوز؛ لأنه[1] لا يُعلم هل أردت رغِبت[2] في الأمر أو عن الأمر. وكذلك لا يجوز: اخترت إخوتك الزيدين؛ لأنه لا يعلم هل أردت: إخوتك من الزيدين، أو: اخترت الزيدين من إخوتك.

والصحيح أنه لا يقاس ذلك وإن وجد الشرطان، فلا يقال: أحببت الرجال زيدًا، ولا: اصطفيت الرجال زيدًا، والتقدير: من الرجال؛ لقلة ما وجد من ذلك؛ إذ لا يُحفظ إلا تلك الأفعال التي ذكرناها.

وأما قولُه[3]:

تَمُـــرُّونَ الـــدِّيارَ، ولم تَعُوجُـــوا   كَلامُكُـــمُ علــــيَّ إذًا حَـــرامُ

وقولُه[4]:

تَحِــنُّ، فتُبدي مــا بِها مِن صَبــابةٍ   وأُخفــي الــذي لــولا الأُسَى لقَضانِي

وقولُه[5]:

فَــبِتُّ، كأنَّ العــائداتِ فــرشْنَنِي   هَراسًا ، بــه يُعــلى فِــراشي ويُقشَبُ

وقولُه[6]:

---

(١) لأنه: سقط من ك.

(٢) رغِبت في الأمر أو عن الأمر ... لأنه لا يعلم هل أردت: سقط من ح.

(٣) تقدم في ٤: ٢٦٥ ، ص ٥، ١٣ من هذا الجزء.

(٤) تقدم في ص ١٢.

(٥) هو النابغة الذبياني. الديوان ص ٧٢. الهراس: الشوك. ويقشب: يُجَدَّد ويُتَعاهَد بالشوك.

(٦) هو الأخطل يصف امرأة. شعره ص ٥٨ والحلبيات ص ١٨٦ والشيرازيات ص ٩٢. أوله في المخطوطات «كأنه»، صوابه في الديوان والشيرازيات. الواضح: الأبيض وليس بالشديد البياض، والأقراب: الخواصر، واحدها قُرْب، أراد بواضح الأقراب الحمار الوحشي. واللقح: الأتن. وأسمى بهن: لزم بهن السماوة، والسماوة: موضع بين الكوفة والشام. وأناصيل البهمى: ما سقط من أكمامه.

كأنَّهـــا واضِحُ الأَقــرابِ في لِقَحٍ أسمـــى بِهـــنَّ ، وعَـــزَّتهُ الأَناصـــيلُ

وقولُه[1]:

كأنِّـــيَ إذْ أَســـعى لأَظفَـــرَ طائـــرًا مـــعَ النَّجمِ في جَوٍّ السمـــاءِ يَصُوبُ

يريد: تمرون على الديار[2]، ولَقَضى علي، وفَرَشنَ لي، وعَزَّت عليه، ولأَظفَرَ على طائر - فضرورة شعر[3] لا يقاس عليها.

وذهب السهيلي[4] إلى أنه لا يجوز الحذف إلا[5] إذا تؤول في الأول معنى فعل يصل بنفسه، ولا يكون إلا بشرط، وهو ألا يفصل بينه وبين الفعل؛ لأن عامله معنوي، فلا يقوى على الفصل، فلا تقول: أمرتك يومَ الجمعة الخيرَ. وكذلك لا يكون على حذف، فلا تقول: أمرتك زيدًا، تريد: بزيد، أي: بأمره وشأنه؛ لضعف المعنى، فلمّا كان معنى أمَرتك كَلَّفتك جاز /انتهى. [:٩٧/ب]

وأصحابنا لم يشترطوا ما شرطه السهيلي، بل يجيزون حذف الحرف في تلك الأفعال مع الفصل كما يجيزونه مع عدمه. ولا خلاف في شذوذ بقاء الجر في نحو[6]:

.... أشـــارتْ كُلَـــيبٍ بالأَكُـــفِّ الأصابِعُ

---

(١) تقدم في ص ١٢.

(٢) ك، ح: عن الديار.

(٣) ضرائر الشعر ص ١٤٥ - ١٤٧.

(٤) الروض الأنف ٦: ١٣٩ - ١٤٠ ونتائج الفكر ص ٣٣٦ - ٣٣٧. وللحذف عنده شرطان، هما: اتصال الفعل بالمجرور، وكون المأمور به حدثًا، فإن كان جسمًا أو جوهرًا لم تحذف الباء، نحو قولك: أمرتك بزيد. وقد مثّل له أبو حيان دون أن يذكره.

(٥) ك: لهما.

(٦) البيت للفرزدق. الديوان ص ٥٢٠ والخزانة ٩: ١١٣ - ١١٨ [٧٠٦]، وقد ذكر المصنف صدره بعده.

أي: إلى كُليب، وصدر البيت:

إذا قيلَ: أيُّ الناسِ شَرٌّ قَبيلةٍ ....

ومثله قول الآخر[1]:

وكَريمةٍ مِن آلِ قَيسَ ألَفتُهُ حتى تَبَذَّخَ، فارتَقى الأعلامِ

أي: إلى الأعلام.

---

(١) تقدم في ص ١٦.

ص: فصل

المتعدي من غير بابي ظنَّ وأَعلَمَ متعدٍّ إلى واحد، ومتعدٍّ إلى اثنين، والأول متعدٍّ بنفسه وجوبًا، وجائزُ التعدي واللزوم، وكذا الثاني بالنسبة إلى أحد المفعولين. والأصل تقدُّم[1] ما هو فاعل معنًى على ما ليس كذلك، وتقديم ما لا يُجَرُّ على ما قد يُجَرُّ. وتركُ هذا الأصل واجبٌ وجائزٌ وممتنعٌ لمثل القرائن المذكورة فيما مضى.

ش: تقدَّم الكلام على ظنَّ وأعلَمَ وأخواهما[2]، وكلامه في هذا الفصل فيما تعدّى من غيرهما، فقسَّم المتعدي إلى متعدٍّ لواحد[3]، ومتعدٍّ إلى اثنين[4]، والمتعدي إلى واحد متعدٍّ إليه أبدًا، كضربَ وأكلَ. وجائز التعدي واللزوم شرحه المصنف[5] بأنه متعدٍّ بنفسه تارة وبحرف الجر تارة، كشكرَ ونصحَ، ولغة القرآن في شكرَ ونصحَ التعدية بحرف الجر، وهذا[6] الذي يتعدى بحرف الجر يصدق عليه أنه متعدٍّ، ولذلك قسَّم أصحابنا[7] المتعدي إلى متعدٍّ بنفسه، ومتعدٍّ بحرف جر، ومتعدٍّ بنفسه تارة وبحرف الجر أخرى. ولولا أنه شرح قوله «وجائز التعدي واللزوم» بما يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف جر كنصحَ وشكرَ لتبادر الذهن إلى شرحه بنحو فَغَرَ وشَحا ورَجَع، فإنها تستعمل متعدية بنفسها، فتقول: فَغَرَ زيدٌ فاه، وشَحا زيدٌ فاه،

---

(١) التسهيل وشرحه: تقدم.

(٢) تقدم ذلك في الجزء السادس ص ٥ - ١٧٢.

(٣) ن: إلى واحد.

(٤) ح: لاثنين.

(٥) شرح التسهيل ٢: ١٥١.

(٦) وهذا الذي يتعدى بحرف الجر: سقط من ك. ح: وهو الذي ... الجر.

(٧) انظر على سبيل المثال شرح الجمل لابن عصفور ١: ٢٩٩ والملخص ١: ٣٦٣ - ٣٦٥.

ورَجَعَ فلانٌ فلانًا، أي: فَتَحَ، وردَّ، وتارة لازمة، فتقول: فَغَرَ فَمُ زيد، وشَحا، أي: انْفَتَحَ، ورَجَعَ زيدٌ، أي: انقلبَ. وتقدَّم الكلام في شكرَ ونصحَ[(١)]، ولغة القرآن تعديتهما بحرف الجر، قال تعالى: ﴿أَنِ ٱشْكُرْ لِى وَلِوَٰلِدَيْكَ﴾[(٢)]، وقال تعالى: ﴿وَأَنصَحُ لَكُمْ﴾[(٣)].

وقوله **وكذا الثاني** - أي: الذي يتعدى إلى اثنين - **بالنسبة إلى أحد المفعولين** أي: يتعدى إليه [إما][(٤)] بنفسه، نحو كسا وأعطى، وإما بحرف جر، نحو اختار وأمر، وتقدم حكم باب اختار[(٥)]. وأمّا كسا فإنها تتعدى إلى اثنين، فلا يجوز أن يدخل على أحدهما حرف جر، وكذلك أعطى.

فأمّا كسا فتعديها لاثنين بحق أصالة الوضع. وذهب الكوفيون[(٦)] إلى أنها تعدت بالحركة إلى اثنين، والأصل فيها: كَسِيَ زيدٌ الثوبَ، كما تقول: لبسَ زيدٌ الثوبَ، ثم إنها عُدِّيت بالحركة إلى اثنين، كما قالوا: شَتِرَتْ عينُ /الرجلِ[(٧)]، [٣: ٩٨/أ] وشَتَرَها اللّهُ، فالنقل وقع بالتغيير من فَعِلَ إلى فَعَلَ. والصحيح أنَّ كسا وشَتَرَها الله أصل، وأنَّ النقل لا يكون بتغيير الحركة. ومما جاء في كَسِيَ بكسر السين قول الشاعر[(٨)]:

وأن يَعْرَيْنَ إنْ كَسِيَ الجَواري فتَنبو العينُ عن كَرَمٍ عِجافِ

---

(١) تقدم في ص ٨ - ١٠.

(٢) سورة لقمان: الآية ١٤.

(٣) سورة الأعراف: الآية ٦٢.

(٤) إما: تتمة يلتئم بها السياق.

(٥) تقدم في ص ١٩ - ٢٣.

(٦) الملخص ١: ٣٦١.

(٧) شترت عينه شَتَرًا: انقلب جفنها من أعلى إلى أسفل.

(٨) تقدم في ١: ٢١٥.

وقد جاء «كسا» متعدية لواحد بمعنى غَطّى، قال[1]:

وأركَبُ في الرَّوعِ خَيفانةً كسا وجهَها سَعَفٌ مُنتَشِرْ

واختلف النحويون في أقوى الأفعال بالنسبة للتعدي بعد إجماعهم على أنّ اللازم أضعف الأفعال، فقال بعضهم: أقواها ما تعدى إلى ثلاثة؛ لأنه قد صار إلى حالٍ عمل فيه ما لا يعمل غيره، وذهب عنه الإلغاء.

وقال بعضهم: أقواها ما تعدى إلى اثنين يجوز الاقتصار على أحدهما. قال النحاس: وهذا هو القول الصحيح؛ لأنّ ما يتعدى إلى ثلاثة إنما هو مما يتعدى إلى مفعولين مما يلغى.

ولم يتعرض المصنف إلى أنّ ما يتعدى بنفسه قد يجوز في بعضه أن يُعَدَّى باللام في حال ما. ونقول: المتعدي بنفسه إلى واحد يجوز أن يتعدى إليه بحرف الجر، وهو اللام، وذلك إذا تقدم على الفعل، تقول: لِزيدٍ ضربت، ولا يجوز: ضربتُ لِزيد؛ بدخولها على المفعول متأخرًا إلا ضرورة أو نادرًا، قال الشاعر[2]:

فلمّا أَنْ تَواقَفْنا قَليلاً أَنَخْنا لِلكَلاكِلِ فارْتَمَينا

وقال[3]:

ومَلَكتَ ما بينَ العِراقِ ويَثرِبٍ مُلكًا أجارَ لِمُسلِمٍ ومُعاهَدِ

أي: أنخنا الكلاكلَ، وأجارَ مُسلمًا. قال الجرمي: قال الأخفش وأبو عمرو: تدخل تأكيدًا إذا قُدِّم المفعول، ولا يجوز في غير ذاك إلا إذا اضطر شاعر، نحو قول النابغة[4]:

---

(١) امرؤ القيس. الديوان ص ١٦٣. الخيفانة: الفرس السريعة الخفيفة.

(٢) عبد الشارق بن عبد العزى. الحماسة ١: ٢٤٨ [١٥٤] والمرزوقي ص ٤٤٧ [١٥٢].

(٣) ابن ميّادة. شعره ص ١١٢ وشرح أبيات المغني ٤: ٣٠٧ - ٣٠٨ [٣٥٧].

(٤) كذا! والبيت لذي الرمة من قصيدة طويلة. الديوان ص ١٥٣٤. حصان: عفيفة. وموجبة: توجب الحدّ. والعضال: الشديد. وآخره في المخطوطات: غضابا.

ولم أقـــذفْ لِمُـــسلِمةٍ حَـــصانٍ   بِحَمـــدِ اللّــــهِ مُوجِـــبةً عُـــضالا

وظاهر كلام أبي الفتح أنَّ دخول اللام في غير الشعر جائز، قال في «التنبيه»[1]: «لك أن تجعل اللام موصلة إلى المفعول توكيدًا، كقوله تعالى: ﴿ رَدِفَ لَكُم ﴾[2]، و﴿ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴾[3]، غير أنَّ هذا قُدِّم فيه المفعول، فحَسُنت اللام لإعانة الفعل». انتهى. وكذا قال المبرد، قال[4]: «هذه اللام يجوز أن تدخل تقدم أو تأخر، لكن أحسنها إذا تقدم، ومنه قوله تعالى: ﴿ رَدِفَ لَكُم ﴾» انتهى.

ولا يجوز أن تدخل عليه إذا تقدم غير اللام إلا أن يحفظ، فيكون من باب ما زيد فيه حرف الجر، فلا يتجاوز مسحت رأسه /وبرأسه، وخشَّنت صدرَه وبصدره، أو في ضرورة، نحو قوله[5]: [٣: ٩٨/ب]

هُـــنَّ الحَـــرائـــرُ ، لا ربّاتُ أحِمرةٍ   سُـــودُ المَحاجِـــرِ ، لا يَقـــرأنَ بالسُّوَرِ

وقال الآخر[6]:

نَـــضربُ بالـــسَّيفِ ، ونَـــرجو بالفَـــرَجْ

وإن كان مما يتعدى إلى أكثر لم يجز دخول اللام على شيء منها تقدم أو تأخر. وعلَّلَ بعض أصحابنا[7] امتناع ذلك بأنه لو أدخلت اللام فإما أن تُدخلها

---

(١) هو التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، وقد قال ذلك في ق ٧٩/أ، عند شرحه بيت عبد الشارق السابق.

(٢) سورة النمل: الآية ٧٢.

(٣) سورة يوسف: الآية ٤٣.

(٤) المقتضب ٢: ٣٧، ومعناه في الكامل ص ١٠٠٠.

(٥) تقدم في ٣: ١٤٩. ك، ن: أحمرة. وهي رواية فيه.

(٦) هو النابغة الجعدي. ديوانه ص ٤٨. والبيت بلا نسبة في أدب الكاتب ص ٥٢٢ والخزانة ٩: ٥٢٠ - ٥٢٣ [٧٨٩] وشرح أبيات المغني ٢: ٣٦٦ - ٣٦٨ [١٥٤].

(٧) هو ابن عصفور. شرح الجمل له ١: ٣٠٩.

على كلها أو على بعضها، إن أدخلتَها على كلها لم يكن لذلك نظير؛ لأنه لا يوجد فعل يتعدى إلى مجرورين أو مجرورات بحرف واحد، وإن أدخلتَها على واحد وتركت ما بقي صار كأنه قوي ضعيف في حين واحد، قويٌّ من حيث قَوِيَ في حق الواحد، ضعيف من حيث لم يَقوَ في حق الآخر، وذلك تناقض.

وقال أبو عبد الله محمد بن علي الشلوبين الصغير: «ليس هذا تناقضًا؛ إذ ليس الضعف من حيث القوة، ولا غرو أن يجتمع في الموصوف الواحد وصفان متناقضان باختلاف النسب، وإنما التناقض أن لو كان من حيث قَوِي ضَعُف، فلم يحقق التناقض. وأمّا قوله (إن أدخلتها عليهما معًا أو عليها لم يكن لذلك نظير) فهذا غير لازم؛ إذ ليس كل ما سمع من العرب يوجد له النظير، فالأولى أن يعلل بامتناع دخول حرف واحد على اسمين ويؤثر فيهما. وإن شئت أن تقول: لعلّ العرب لم تقل ذلك لأنّ ما يتعدى إلى اثنين أو إلى ثلاثة قد طال لاتصال الكلام بعضه ببعض، فعسُر عليهم الزيادة في موضع الطول، هذا مما يناسب كلياتهم، وبعد ذلك لو سُمع لقَبِلناه، ولم يبعد أن يقولوا: لِزيدٍ أعطيتُ درهمًا» انتهى كلامه.

وهذا الذي ذكره أنه لم يبعد قد قالته العرب مع تأخير المفعول، فبالأحرى أن يجوز مع التقديم، قال الشاعر[1]:

أحَجّاجُ ، لا تُعْطِ العُصاةَ مُناهمُ ولا اللّهُ يُعطي لِلعُصاةِ مُناها

فأدخل اللام على مفعول أعطى الأول، وهو متأخر عن الفعل، لكن ذلك من القلة بحيث ينبغي ألاّ يقاس عليه.

وقوله **والأصل تقديم ما هو فاعل معنًى على ما ليس كذلك** الأول من باب أعطى هو مفعول في اللفظ فاعل من جهة المعنى؛ لأنه آخِذ، بخلاف الثاني، فإنه مفعول في اللفظ والمعنى، فأصله أن يتأخر، وأصل الأول أن يتقدم، والأصل تقديم ما يتعدى إليه الفعل بنفسه وتأخير ما يتعدى إليه بحرف الجر؛ لأنّ عامة ما

---

(١) ليلى الأخيلية. الأمالي ١: ٨٦ وشرح أبيات المغني ٤: ٣١٨ - ٣٢٢ [٣٦٢].

يتعدى بلا واسطة أقوى مما يتعدى إليه بواسطة، قال المصنف في الشرح[1]: «فلذلك يقال: أعطيت درهمَه زيدًا، /ولا يقال: أعطيتُ صاحبَه الدرهمَ، إلا على [٣: ٩٩/أ] قول من قال: ضربَ غلامُه زيدًا» انتهى.

وقال ابن عصفور: «لا يجوز باتفاق: أعطيتُ مالكَه الغلامَ، ولا: مالكَه أعطيتُ الغلامَ، إلا عند الكوفيين، فإنه يجوز ذلك إذا قَدَّرت أنَّ الإعطاء آخذ للغلام أولاً، فالأول عندهم هو الذي يُقَدَّر الفعل آخذًا له قبل صاحبه.

وتقول: ظننت زيدًا ضاربًا نفسه، وإن شئت: ظننت ضاربًا نفسه زيدًا، إلا عند الكوفيين، فإن ذلك لا يجوز لأنَّ في ضارب ضميرًا مرفوعًا يعود على «زيدًا»، وعند من يمنع من البصريين: أعطيته درهمَه زيدًا. فإن قلت ضاربًا نفسه ظننت زيدًا جاز عند كافة البصريين، و لم يجز عند الكوفيين لأجل الضمير المرفوع في ضارب.

وتقول: ظننتُ في الدار صاحبَها، ولا يجوز: ظننتُ صاحبَها في الدار، ولا: صاحبَها ظننتُ في الدار، عند أحد من البصريين، والكوفيون يجيزون ذلك إذا قُدِّر أنَّ ظننتُ تناولت المفعول الذي هو خبر قبل المفعول الذي هو مبتدأ في الأصل. ولو قلت ظننتُ زيدًا غلامَه لم يجز التقديم عند أحد خوف التباس المعنى.

وتقول أعلمتُ هندًا قائمةً أباها، ولا يجوز أعلمتُ أباها هندًا قائمةً عند أحد من البصريين، وأما الكوفيون فيجيزون ذلك إذا قُدِّر أنَّ الفعل تناول هندًا قبل تناول الأب.

وتقول: أعلمتُ زيدًا في الدار مالكَها، ولا يجوز أعلمتُ زيدًا مالكَها في الدار إلا عند الكوفيين إذا قُدِّر أنَّ أعلمتُ تناول في الدار قبل تناوله مالكها.

وتقول: أعلمتُ زيدًا هندًا في دارها، ويجوز أعلمتُ زيدًا في دارها هندًا[2] عند جميع النحويين إلا عند مَن منع مِن البصريين أعطيتُ درهمَه زيدًا» انتهى كلامه.

---

(١) ٢: ١٥٢.

(٢) هندًا: سقط من ك. ويجوز أعلمت زيدًا في دارها: سقط من ن.

وما ذكر المصنف في الشرح من أنه يجوز أعطيت درهمَه زيدًا فيه خلاف: ذهب البصريون إلى جواز ذلك لأنَّ النية به التأخير لأنه مفعول ثانٍ، فهو نظير ضربَ غلامَه زيدٌ؛ إذ أصله: ضربَ زيدٌ غلامَه.

وذهب هشام إلى منع ذلك، قال هشام: محال أعطيتُ ثوبَه زيدًا؛ لتقدم المكنِيِّ قبل زيد؛ لأنَّ العامل في الثوب غير وصف زيد.

وقال ابن كيسان: «أعطيتُ درهمَه زيدًا قبيحة؛ لأنَّ الدرهم وزيدًا جميعًا يتصل بهما الفعل اتصالاً واحدًا؛ لأنَّ كل واحد منهما مفعول به، فليس أحدهما أولى بأن يكون الفعل أشدَّ له مواصلة من الآخر، إلا أنه لَمّا كان المعلوم أنَّ المقصود بالعَطِيّة هو زيد، وأنه من أجله اتصل الفعل بالدرهم - كان هو المقدم في الرتبة» انتهى كلامه.

ولو قدَّمت على الفعل المفعول الثاني متصلاً به ضمير الأول فقلت ثوبَه أعطيت زيدًا جاز ذلك عند البصريين /كحال توسطه. وتابعهم الفراء وأحمد بن يحيى. وقال هشام: هي محال، لا تجوز. وقال ابن كيسان: درهمَه أعطيت زيدًا أجود من أعطيت درهمَه زيدًا. وذكر ابن عصفور أنَّ بعض البصريين منع أعطيت درهمه زيدًا، وبنى معه على أنَّ المفعولين في مرتبة واحدة، مرتبتهما أن يكونا بعد الفاعل، وأيهما تقدم فذلك مكانه، قال: «فإن قلت درهمَه أعطيت زيدًا جازت المسألة بلا خلاف؛ لأنَّ النية بالمفعول أن يكون بعد الفعل، فالنية فيه التأخير، وإذا كان النية به التأخير لزم أن يكون مقدَّرًا بعد المفعول الذي يعود عليه الضمير؛ لأنَّ ذلك المفعول الذي عاد عليه الضمير قد وقع بعد الفعل، فهو في محله» انتهى.

[٩٩/ب]

وما ذكره من أنه لا خلاف في جواز درهمَه أعطيت زيدًا فيه الخلاف كما ذكرنا، ونقل الخلاف فيه ابن النّحّاس.

قال ابن عصفور: ولو قلت أعطيتُ ما أرادَ زيدًا جاز عند البصريين إلا عند مَن منع منهم أعطيت درهمَه زيدًا، وما أراد أعطيت زيدًا جائزة عند جميع البصريين، ولا تجوز هذه والتي قبلها عند الكوفيين؛ لأنَّ الضمير ضمير رفع.

وقوله **وتقديم ما لا يُجَرُّ على ما قد يُجَرُّ** قال المصنف في الشرح: «فلذلك يقال: اخترتُ[1] قومَه عمرًا، ولا يقال: اخترتُ أحدَهم القومَ، إلا على قول من قال: ضربَ غلامُه زيدًا» انتهى. يعني أنَّ قومه هو الذي أصله أن يدخل عليه حرف الجر، وقد اتصل به ضمير المفعول الأول، وهو عمرو، والنية به التأخير، فكأنه قال: اخترتُ عمرًا قومَه، أي: مِن قومه. وأمّا المسألة الثانية ففي المفعول الأول ضمير يعود على المفعول الثاني الذي هو يدخل عليه حرف الجر، وقد وقع المفعول الأول موقعه من الرتبة، فتقدم المفسَّر، وهو الضمير، على المفسِّر، وهو القوم؛ إذ أصله: اخترتُ مِن القومِ أحدَهم، فإذا قدَّمت أحدَهم تقدم لفظًا ورتبة، فلا يفسِّر الضميرَ ما بعده، وصار نظير: ضربَ غلامُه زيدًا، وهو لا يجوز عند الأكثرين[2].

وقول المصنف **على ما قد يُجَرُّ** يشعر أنه ليس مجرورًا في الحال، ولو كان مجرورًا فالحكم كذلك، لو قلت اخترتُ مِن قومِه عمرًا جاز، ولا يجوز: اخترتُ أحدَهم من القوم، إلا على قول من قال: ضربَ غلامُه زيدًا، وهذه المسألة فيها خلاف، فإذا قلت لبستُ أَلْيَنَها من الثياب، وأخذتُ درهمَه مِن زيد، وأنت تريد: لبستُ مِن الثيابِ أَلْيَنَها، وأخذتُ مِن زيدٍ درهمَه - فذهب الكوفيون قاطبة إلى أنَّ ذلك لا يجوز، قالوا: إذا كان المكنِيُّ مِن مخفوض، والمخفوضُ في غير تأويل المنصوب - لم يجز لِمَكنيِّه أن يتقدم عليه، ولذلك امتنع: دارَها يَسكنُ غلامُ هند،

---

(١) اخترت قومه عمرًا ولا يقال: سقط من ك. وقوله «قومه»: سقط من ن.

(٢) ك: عند الكوفيين.

[١٠٠/أ]: وفي دارها غلامُ جاريتك، فأمّا إذا كان /المخفوض بمعنى المنصوب فلا اختلاف بينهم في تقديمه، نحو: في داره مررتُ بزيد.

وقال ابن عصفور: «لا يجوز: لبستُ ألْيَنَها من الثياب، كما لا يجوز: أعطيتُ صاحبَها الجاريةَ. ويجوز ذلك عند الكوفيين إذا قدَّرت أنَّ الفعل تناول المجرور قبل، فإن قلت أتيتُ في داره زيدًا جاز ذلك باتفاق» انتهى. وهو مخالف لما حكيناه عن الكوفيين قاطبة أنه لا يجوز: لبستُ[1] ألْيَنَها من الثياب من غير تفصيل. والذي حكيناه نقلناه عن أبي جعفر النحاس. وقال أبو جعفر النحاس: أكثر البصريين لا يجيز: لبستُ ألْيَنَها من الثياب. وحجته أنَّ من الثياب بمنْزلة الظرف، وحق الكلام أن يذكر الفعل ثم الفاعل ثم المفعول ثم الظرف، فإذا قلت لبستُ ألْيَنَها من الثياب فقد وضعت كل شيء موضعه، فلم يجز أن تنوي بشيء منه التأخير، فتقدم مكنيًّا على ظاهر.

وقوله **وتركُ هذا الأصل واجب وجائز وممتنع** مثال الوجوب: ما أعطيتُ درهمًا إلا زيدًا، وأعطيتُ الدرهمَ صاحبَه، وهما نظيرا: ما ضَرَبَ عَمرًا إلا زيدٌ، وضَرَبَ زيدًا غلامُه. ومثال الامتناع: ما أعطيتُ زيدًا إلا درهمًا، وأضربتُ زيدًا عمرًا، بمعنى: جعلتُ زيدًا يَضرب عمرًا، وهذان نظيرا: ما ضَرَبَ زيدٌ إلا عمرًا، وضرب موسى عيسى. وما خلا من سبب الوجوب وسبب الامتناع جائز أن يبقى على الأصل، نحو: كسوتُ زيدًا ثوبًا، جاز أن يخالف الأصل، نحو: كسوتُ ثوبًا زيدًا، وهذه كلها مُثُل المصنف في الشرح[2]، إلا أنَّ قوله أَضرَبتُ زيدًا عمرًا في جوازه نظر، فإنَّ الظاهر[3] من مذهب س أنَّ التعدية بالهمزة قياس في اللازم سماع

---

(١) لبست: سقط من ك.

(٢) ٢: ١٥٢.

(٣) ذكر ذلك ابن أبي الربيع في الملخص ١: ٣٥٩.

في المتعدي، فعلى هذا يحتاج إلى سماع تعدية ضَرَبَ لمفعولين بالهمزة، وإلا لم يجز، وسيأتي حكم التعدية بعد هذا بقريب إن شاء اللّٰه.

ص: فصل

يجب تأخيرُ منصوب الفعل إن كان أنَّ مشددةً أو مخففة، وتقديمُه إن تضمَّن معنى استفهام أو شرط، أو أُضيف إلى ما تضمَّنهما، أو نَصَبَه جوابُ أمّا. ويجوز في غير ذلك إن عُلم النصبُ تأخيرُ الفعل غيرَ تعجُّبيٍّ، ولا موصول به حرف، ولا مقرون بلام ابتداء أو قسم مطلقًا، خلافًا للكوفيين في [منع][1] نحو: زيدًا غلامُه ضرب، وغلامَه أو غلامَ أخيه ضربَ زيدٌ، وما أراد أخذَ زيدٌ، وما طعامَك أكلَ إلا زيدٌ.

ولا يُوقَع فِعلُ مضمرٍ متَّصلٍ على مفسِّره الظاهر، وقد يقع[2] على مضافٍ إليه أو موصولٍ بفعله.

ش: منصوب الفعل أعمُّ من أن يكون مفعولاً به أو ظرفًا أو غيرهما، ومعنى /**إن كان** - أي المنصوب - **أنَّ مشددةً**، فلا تقول في عرفتُ أنَّك منطلقٌ: أنَّك منطلقٌ عرفتُ. أو **مخففةً**، فلا تقول في علمتُ أنْ سيخرج زيدٌ: أنْ سيخرج زيدٌ علمتُ. [٢: ١٠٠/ب]

وقياسُ ما أجازه هشام[3] من: إنَّ أنَّ زيدًا منطلقٌ حقٌّ، وما أجازه الفراء[4] من الابتداء بـ«أنّ» الثقيلة، فتقول: أنَّك قائمٌ يعجبني - يقتضي أن يجوز: أنَّك منطلقٌ عرفتُ. فأما قوله تعالى ﴿وَأَنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ﴾[5]، ﴿وَأَنَّ

---

(١) منع: تتمة من التسهيل ص ٨٤ وشرحه ٢: ١٥٢.

(٢) ح: وقد تقدم. التسهيل ص ٨٤ وشرحه ٢: ١٥٢: وقد يوقع.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٤: ٣٩ - ٤٠.

(٤) انظر ما تقدم في ٥: ١٥٥.

(٥) سورة المؤمنون: الآية ٥٢. وفتح الهمزة وتشديد النون قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو. السبعة ص ٤٤٦.

﴿الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾[1]، فزعم الأخفش[2] أنه على إضمار لام الجر، ولأنَّ أمتكم، ولأنَّ المساجد، فهي في موضع جر باللام. وهو عند س[3] أقوى من جعل أنَّ في موضع نصب كما يراه الخليل[4]؛ لأنه إذا قدر نصبًا فلا يجوز التقديم كما لا يجوز في علمت أنَّ زيدًا منطلقٌ تقديم أنَّ على علمت، فإنَّ المنصوب بعد حذف الحرف فرع المنصوب بالمتعدي، فلا يقع إلا حيث يقع.

وقوله **وتقديمُه إن تضمَّن معنى استفهام** مثال ذلك: مَن رأيتَ؟ وأيَّهم لقيتَ؟ ومتى قدِمتَ؟ وأينَ أقمتَ؟

وهذا الذي ذكره المصنف من أنه يجب تقديم معمول الفعل إذا كان اسم استفهام هو مذهب البصريين، زعموا أنَّ أسماء الاستفهام كلها لها الصدر، سواء أكان في ابتداء الاستفهام أم قصد بها الاستثبات، و لم يحفظوا من تقديم العامل عليها في الاستثبات إلا قولهم: ضربَ منْ مَنا، واعتقدوا شذوذه.

وأما الكوفيون فإنهم فصَّلوا في الاستفهام فما كان في ابتداء الاستفهام وافقوا فيه البصريين، وما كان يقصد به الاستثبات فإنه لا يلزم الصدر، حكى الكسائي ضرب منٌ مَنًا، بالإعراب، وضرب مَنْ مَنا، ببناء مَن الأولى، وضربَ غلامُ مَنٍ مَنا، بالإعراب، وضربَ غلامُ مَنْ مَنا، ببناء الأولى.

وحكى الكوفيون أنَّ العرب تفعل ذلك في ما، فيقولون لمن قال ضربتُ رجلاً: ضربتَ ما؟ وضربتَ ماذا؟ وضربتَ مَهْ؟ ولمن قال ضربتُ الرجلَ: ضربتَ الما؟ وضربتَ الماذا؟ وضربت المَهْ؟ بإدخال أل عليها، وبحذف الألف وإلحاق هاء

---

(١) سورة الجن: الآية ١٨.

(٢) معاني القرآن له ص ١٠٩ - ١١٠.

(٣) الكتاب ٣: ١٢٨.

(٤) الكتاب ٣: ١٢٦ - ١٢٩.

السكت لفظًا في الوقف، وخطًا دون لفظ في الوصل، و(ما) في جميع ذلك مبقّاة على بنائها.

وحكى الطبري[1] أنّ العرب يقولون: تفعلَ ماذا؟ تصنعَ ماذا؟ بنصب المضارع، وكذلك يفعلون بكل مضارع يقع قبل ماذا، إلا تريد، فيقولون: تريدُ ماذا؟ بالرفع، ولا يجيزون نصبه، ونصب تفعل وتصنع وشبههما إنما هو بإضمار أنْ، و«أنْ تصنعَ» في موضع مفعول بفعل محذوف، تقديره: تريدُ أنْ تصنعَ ماذا؟ وتريد أنْ تفعلَ ماذا؟ وهذا هو الموجب لرفع تريد وامتناع نصبه؛ إذ لو جاز نصبه لكان يحتاج إلى إضمار تريد، /فكان يكون التقدير: تريد أنْ تريدَ ماذا؟ وذلك لا يجوز. [١٠١/أ]

وحكى الكوفيون أنّ العرب تفعل ذلك في أيّ، فيقولون لمن قال ضربتُ رجلاً: ضربتَ أيّا؟ ولم يقدّموا العامل في الاستثبات على شيء من أسماء الاستفهام غير ما ومَن وأيّ إلا ما حكاه بعض الكوفيين عن بعض العرب أنه قال: إنّ أينَ الماء والعشب؟ جوابًا لمن قال: إنّ في موضع كذا ماءً وعشبًا. فعلى هذا لو قال قائل: ضربتُ عشرين رجلاً، فأردتَ أن تستثبت قلت: كم ضربتَ؟ ولم يجز أن تقول: ضربتَ كم؟

وقوله **أو شرطٍ** مثاله: مَنْ تُكرِمْ أُكرِمْه، وأيّهم تَضربْ أضربْه.

وقوله **أو أُضيف إلى ما تَضمّنهما** مثال ذلك: غلامَ مَن رأيتَ؟ وغلامَ أيّهم رأيتَ؟ وغلامَ مَنْ تَضربْ أضربْه.

وقوله **أو نَصبه جوابُ أمّا** مثاله ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾[2].

ونقص المصنف مما يجب فيه تقديم منصوب الفعل عليه أن يكون ضميرًا منفصلاً لو تأخر لزم اتصاله، ومثاله ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[3]، ولو تأخر فجاز اتصاله لم يلزم

---

(١) الحكاية عنه في الروض الأنف ٤: ٢٢.

(٢) سورة الضحى: الآية ٩.

(٣) سورة الفاتحة: الآية ٥.

تقديمه؛ لأنه لو تأخر لم يجب اتصاله، بل يجوز، فتقول: الدرهم أعطيتك إياه، وأعطيتُكه.

ونقص المصنف أيضًا أن يكون المعمول كم الخبرية، فإنه يجب تقديمها على العامل، فتقول: كم غلامٍ ملكت! تريد: كثيرًا من الغلمان ملكت.

وحكى الأخفش أنه يجوز تقديم العامل في كم الخبرية عليها في لغة رديّة للعرب، فتقول: ملكت كم غلامٍ! أي: ملكت كثيرًا من الغلمان.

ونقصه أيضًا أن يكون الناصب فعل أمر دخلت عليه الفاء، نحو: زيدًا فاضربْ، وجعفرًا فاشتمْ، ذكر ذلك بعض أصحابنا[1] فيما يلزم فيه تقديم المفعول.

وقوله **ويجوز في غير ذلك إن عُلم النصبُ تأخيرُ الفعل** سواء أعلم ذلك من جهة إعراب، نحو: زيدًا ضرب عمرٌو، أو من جهة قرينة، نحو: حُبارى صاد موسى. فإن جهل النصب لم يجز، فلا تقول: موسى ضربَ عيسى، فيكون موسى مفعولاً مقدمًا، بل يُحمل على أنه هو الضارب، ويُعرب مبتدأ.

وقوله **غيرَ تعجبِيّ** احتراز من نحو: ما أحسنَ زيدًا! فلا يجوز: ما زيدًا أحسنَ.

وقوله **ولا موصولٍ به حرفٌ** مثاله: مِن البرِّ أن تَكُفَّ لسانَك، لا يجوز[2] أن تقول: لسانَك أن تَكُفَّ، ولا: أنْ لسانَك تَكُفَّ.

وأطلق المصنف هذا الحرف، وينبغي أن يقيده بالناصب، فيقول: «ولا موصولٍ به حرفٌ ناصب»، فإنه إذا لم يكن ناصبًا جاز أن يتقدم على العامل، يجوز أن تقول في عجبتُ مِمّا تضرب زيدًا أن تقول: عجبت مِمّا زيدًا تضرب.

---

(١) في الارتشاف ص ١٤٦٩ أنه ذكر في الترشيح. وهو لخطّاب الماردِيّ.

(٢) لا يجوز أن تقول لسانك أن تكف: سقط من ك، ن.

وقوله **ولا مقرونٍ بلامِ ابتداء** مثاله: لَسَوفَ يُرضي زيدٌ عمرًا، لا يجوز:

[١٠١:١/ب] /عمرًا لَسوفَ يُرضي زيدٌ.

وأطلق المصنف في مكان التقييد، فكان [ينبغي أن][1] يقول: «لا تصاحب خبر إنَّ»، فإنها إذا صحبت خبر إنَّ جاز التقديم، فتقول: إنَّ زيدًا عمرًا لَيضرب.

وقوله **أو قسمٍ** مثاله: واللّهِ لأضربنَّ زيدًا، لا يجوز أن تقول: واللّهِ زيدًا لأضربَنَّ.

وقوله **مطلقًا** ليس راجعًا لقوله «أو قسمٍ» - وإن كان ظاهره ذلك - بل هو راجع لقوله «ويجوز في غير ذلك»، أي: إن خلا الفعل من ذلك جاز تقديم منصوبه عليه مطلقًا.

وقوله **خلافًا للكوفيين** هذه مسائل خمس أجاز البصريون فيها تقديم المفعول كما مثّل المصنف[2]، ومنع الكوفيون تقديم المفعول فيها. والصحيح مذهب البصريين لثبوت ذلك في لسان العرب، فمثال الأول قول الشاعر[3]:

كعبًا أخوه نَهى ، فانقادَ مُنتَهِيًا ولو أبَى باءَ بالتَّخليدِ في سَقَرا

ومثال الثانية قول الشاعر[4]:

رأيَه يَحمَدُ الذي أَلِفَ الحَزْ مَ، ويَشقَى بِسَعيِه المَغرورُ

ومثال الثالثة قول الشاعر[5]:

شَرَّ يَومَيها، وأَغْواهُ لَهَا رَكِبَتْ عَنْزٌ بِحِدْجٍ جَمَلا

---

(١) ينبغي أن: تتمة يقتضيها السياق.

(٢) شرح التسهيل ٢: ١٥٣ - ١٥٤.

(٣) البيت في شرح التسهيل ٢: ١٥٣، وفيه أنه لرجل من طيئ في كعب بن زهير وأخيه.

(٤) البيت في شرح التسهيل ٢: ١٥٤.

(٥) تقدم في ٢: ١٥٣، ٢٥٩. والذي في المخطوطات: وأغواه لنا، والتصويب من ٢: ١٥٣.

ومثال الرابعة قول الشاعر[1]:

مـــا شاءَ أنْشأَ ربِّي ، والذي هو لَمْ   يَـــشأْ فلَـــستَ تَـــراهُ ناشـــئًا أبَـــدا

ومثال الخامسة قول الشاعر[2]:

مـــا المـــرءَ يَـــنفَعُ إلا ربُّه ، فعَلا   مَ تُـــسْتَمالُ بغـــيرِ اللَّـــه آمـــالُ

وقوله **ولا يُوقَع فعلُ مضمرٍ متَّصلٍ على مفسِّره الظاهر** مثاله: زيدًا ضربَ، ففي ضربَ ضمير يعود على زيد، ولا خلاف أنَّ هذا لا يجوز، قال أبو العباس: إنما لم يجز ذلك لأنه يصير المفعول لا بد منه، وبه علل المصنف. قال[3]: «لأنَّ جوازه يستلزم توقف مفهومية ما لا يُستغنى عنه، وهو الفاعل على مفهومية ما يُستغنى عنه، وهو المفعول».

وقال غير أبي العباس من البصريين: لا يجوز لأنَّ المستعمل في هذا ضربَ نفسه[4]، ولا يسمون، يعني: ولا يسلطون العامل على الاسم.

وقال الفراء: لا يجوز ذلك لأنك لو جعلت الكلام في موضعه لم يجز؛ لأنك كنت تقول: ضرب زيدًا، فيتقدم مضمرٌ على مظهر، قال المصنف في الشرح[5]: «فلو كان الفاعل ضميرًا منفصلاً جاز إيقاع فعله على مفسره الظاهر، نحو: ما ضربَ زيدًا إلا هو؛ لأنَّ الضمير المنفصل مقدر قبله ظاهر مبدل منه الضمير، فيقدر ما ضرب /زيدًا إلا هو: ما ضربَ زيدًا أحدٌ إلا هو، فقيام الضمير المنفصل مقام الظاهر المقدَّر سهَّل إيقاع فعله على مفسِّره الظاهر، فحُكم بالجواز» انتهى. [٣: ١٠٢/

(١) تقدم في ٢: ٢٦٠، وهو في شرح التسهيل ٢: ١٥٤.

(٢) شرح التسهيل ٢: ١٥٤.

(٣) شرح التسهيل ٢: ١٥٤.

(٤) نفسه: سقط من ك.

(٥) ٢: ١٥٤.

ولو أبرز ذلك الضمير المستكن، فقيل: زيدًا ضربَ هو - فأجاز ذلك الكسائي وحده، قال: لأنَّ قولك «هو» بمنْزلة الأجنبي، والذي تقتضيه الأقيسة أنَّ ذلك لا يجوز؛ لأنه ليس هذا من مواضع انفصال الضمير.

وقوله **وقد يقع على مضاف إليه** مثاله: غلامَ هند ضربَتْ، فاعل ضَربَتْ ضمير، قال المصنف[1]: «وجاز هذا لأنه في تقدير: ضربتْ هندُ غلامَها» انتهى.

وفي جواز هذه المسألة خلاف: ذهب الأخفش[2] والفراء إلى منعها، وذهب هشام إلى الجواز، واختُلف عن الكسائي والمبرد وأكثر البصريين، فنقل ابن كيسان عن الكسائي والمبرد[3] الجواز، ونقل أحمد بن جعفر الدِّينَوَريّ المنع[4] عن الكسائي، ومنعها المبرد في الشرح. ونقل الدِّينَوَريّ وابن عصفور جوازها عن البصريين، ونقل النحاس منعها عن أكثر البصريين. وقال المبرد[5] محتجًّا للجواز: ليس هذا بأبعد من قولك: ضربَ زيدًا غلامُه. وقال أيضًا محتجًّا للمنع: هو معلق بالثاني - يعني في مثل: ثوبَ أخويك يلبسان - والثوب مضاف إلى الأخوين، فلو قال يلبسان ثوبَ أخويك لم يجز لتقدم المكنِيِّ على الظاهر. وذكر غيره أنَّ ذلك لا يجوز لأنَّ المفعول فضلة، فيجوز الاستغناء عنه، وعودُ الضمير على ما اتصل به يُخرجه عن ذلك لأنه يلزم ذكر المفعول ليعود الضمير الفاعل عليه؛ وذلك مُخرج له عن أصل وضعه.

قال بعض أصحابنا: «والصحيح الجواز لأنَّ المفعول لا يلزم، وإنما يلزم ما أضيف إليه المفعول؛ ألا ترى أنك لو قلت هند ضربتْ لساغ، وليس كذلك: زيدٌ

---

(١) شرح التسهيل ٢: ١٥٤.

(٢) الأخفش والفراء إلى منعها وذهب: سقط من ك.

(٣) والمبرد الجواز ... المنع عن الكسائي: سقط من ك.

(٤) المنع: سقط من ن.

(٥) انظر رأي المبرد في إجازته ذلك في الأصول لابن السراج ٢: ٢٤٣ - ٢٤٤.

أظنُّ قائمًا؛ لأنه لا سبيل إلى حذف المفعول؛ إذ لو حذفته لم يبق للضمير ما يفسره» انتهى كلامه.

والصحيح جواز المسألة لثبوتها في كلام العرب، قال الشاعر(١):

أَجَلَ المرءِ يَستَحِثُّ ، ولا يَدْ ري إذا يَبْتَغي حُصولَ الأماني

ففي يَستَحِثُّ ضمير فاعل به عائد على المرء الذي أضيف إليه المفعول، وهو أَجَل، والمعنى: المرءُ في وقت ابتغاء الأماني يَستَحِثُّ أجلَه ولا يشعر.

وقوله أو **موصولٍ بفعله** أي: بفعلٍ مسنَدٍ إلى مفسِّر الضمير، نحو: ما أرادَ زيدٌ أخذَ، فما مفعول بأخذَ، وزيدٌ فاعل بأرادَ، وأرادَ زيدٌ: صلة لِما، وفي أخذَ ضمير يعود على زيد. وجاز هذا لأنَّ التقدير: أخذَ زيدٌ ما أراد. ومثله قول الشاعر(٢):

/ما حَبَّتِ النفسُ مما راق منظرُهُ رامت ، ولم يَنهَها يأسٌ ولا حَذَرُ [٣: ٢٠]

ولو اتصل بالمفعول ضمير يعود على الفاعل لم يلزم تأخير المفعول عند البصريين، وسواء أكان الضمير مرفوعًا أم منصوبًا. وفرَّق الكوفيون بين أن يكون الضمير ضمير رفع أو غيره، فإن كان ضمير رفع التزموا تأخيره، نحو: أخذَ زيدٌ ما أرادَ، ففي أراد ضمير رفع، هو صلة ما، وما: مفعول. والبصريون يجيزون: أخذَ ما أرادَ زيدٌ، ففي أرادَ ضمير يفسِّره زيد، وجاز ذلك لأنَّ التقدير: أخذَ زيدٌ ما أرادَ. وإن كان غيرَ ضمير رفع جاز التقديم عندهم كمذهب البصريين، نحو: ضربَ غلامَه زيدٌ؛ إذ التقدير: ضربَ زيدٌ غلامَه.

---

(١) البيت في شرح التسهيل ٢: ١٥٤.

(٢) البيت في شرح التسهيل ٢: ١٥٥. وأوله في ح وشرح المصنف: ما حنت النفس.

ص: فصل

يجوز الاقتصار قياسًا على منصوب الفعل مستغنًى عنه بحضور معناه، أو سببه، أو مُقارِنه، أو الوعدِ به، أو السؤالِ عنه بلفظه أو معناه، أو عن متعلَّقِه، وبِطَلَبه، وبالردِّ على نافيه، أو الناهي، عنه أو على مثبته، أو الآمر به.

ش: يعني بالقياس أنه لا يوقف فيه على مورد السماع. ومنصوب الفعل يشمل المفعول به وغيره من منصوباته وإن كان المقصود هنا التنبيه على الاقتصار على المفعول به، فتقول لمن قال مَن ضربتَ؟ زيدًا، والتقدير: ضربتُ زيدًا. ويجوز إظهار هذا الفعل. وتقول لمن قال متى[1] ضربتَ زيدًا؟ حينَ ظَلم، أي[2]: ضربتُه حين ظَلم. وكذلك الحال والمفعول له، ولغير المفعول به موضع يُستوفى فيه حذف الفعل العامل فيه إن شاء اللّه.

فحضور المعنى قولك: زيدًا، لمن رأيته قد شرع في عطاء مثلاً، أي: أعطِ زيدًا، أو في ذكر رؤيا: خيرًا، ولمن قطع حديثًا: حديثَك، أي: ذكرتَ خيرًا، وتَمِّم حديثَك.

وسببه مثاله قوله[3]:

إذا تَغَنَّى الحَمامُ الوُرقُ هَيَّجَني ... ولو تَسَلَّيتُ عنها ، أُمَّ عَمَّارِ

أي: ذكرتُ أُمَّ عَمَّار؛ لأنَّ التهييج سبب للذكر.

---

(١) ك، ح: من.

(٢) ك: إن.

(٣) هو النابغة الذبياني. الديوان ص ٢٠٣ والكتاب ١: ٢٨٦ وإيضاح الشعر ص ١١٦ - ١١٧ وفيه تخريجه.

والمقارِن[1] لمن تأهب للحج: مكةَ، أي: أراد، أو سَدَّد سهمًا: القِرطاسَ، أي: تُصيب. أو كبَّر مرتقب الهلال: الهلالَ، أي: رأى. ومن هذا القبيل قوله[2]:

لـن تَـراها - ولـو تأمَّلـتَ - إلا   ولَهـا في مَفـارِقِ الـرأسِ طِيبا

أي: إلا وترى لها؛ لأنَّ رؤية الشخص مقارنة لرؤية ما يشتمل عليه، و«ترى» المضمرة بمعنى تَعلم؛ لأنها إن كانت بمعنى تُبصر لزم من ذلك كونها حاسرة الرأس، و«ترى» المضمرة خبر مبتدأ، أي: وأنت ترى؛ لئلا يلزم من ذلك دخول واو الحال على المضارع المثبت، ولا يجوز عند الأكثرين. ومثل هذا البيت قولُ الشاعر[3]:

/وَجَـدنا الـصالحين لهـم جَـزاءٌ   وجَـنّاتٍ وعَيـنًا سَلـسَبيلا [٣: ١٠٣/أ]

وقولُ الآخر[4]:

فكَـرَّتْ تَبتَغـيهِ، فـصادَفَتْهُ   علـى دَمِـهِ ومَـصرَعِهِ الـسِّباعا

وقولُ الآخر[5]:

تَذَكَّـرتُ أرضًـا، بِهـا أهلُهـا،   أخـوالَها فـيها، وأعمامَهـا

وقولُ الآخر[6]:

قـد سـالَمَ الحَـيَّاتُ مـنه القَدَما   الأُفعُـوانَ والـشُّجاعَ الـشَّجعَما

---

(١) أي: ومثال المقارن قولك.

(٢) نسب البيت في الكتاب ١: ٢٨٥ إلى ابن قيس الرقيات، وعنه في ملحقات ديوانه ص ١٧٦. وهو له أيضًا في تحصيل عين الذهب ص ١٩٣.

(٣) تقدم في ٦: ١٢٠.

(٤) هو القطاميّ يصف بقرة وحشية فقدت ولدها، فجعلت تطلبه، فوجدت السباع قد اغتالته. الديوان ص ٤١ والكتاب ١: ٢٨٤ والنوادر ص ٥٢٦ وإيضاح الشعر ص ٥٤٠.

(٥) هو عمرو بن قميئة. الكتاب ١: ٢٨٥ وتحصيل عين الذهب ص ١٩٣.

(٦) تقدم الأول في ٢: ٨١ و٦: ٢٨٢. وهما في الكتاب ١: ٢٨٧ وإيضاح الشعر ص ٥٤٠.

التقدير: ووجدنا له جنّات، وصادَفَت على دمه، وتذكّرتُ أخوالَها، وسالمتِ القدمُ، فاستغنى بفعل أحدهما عن ذكر الآخر، ودلّ عليه.

والوعد به: زيدًا، لمن قال: سأُطعمُ.

والسؤال عنه بلفظه: بلى زيدًا، لمن قال: هل رأيتَ أحدًا؟ **وبمعناه:** «بلى، وجاذًا»، لمن قيل له: أفي مكان كذا وَجذٌ[1]؟ **وعن متعلّقه** ﴿مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا۟ خَيْرًا﴾[2]، أي: أنزل.

وبطلبه: ألا رجلَ إمّا زيدًا وإما عمرًا، أي: اجعله إمّا زيدًا وإمّا عمرًا، و«اللهمَّ ضَبُعًا وذئبًا»[3]، أي: اجمعْ فيها.

وبالرد على نافيه: بلى زيدًا، لمن قال: ما لقيتُ أحدًا. **أو الناهي عنه:** «بلى، من أساء»، لمن قال: لا تضربْ أحدًا. **أو على مثبته:** «لا، بل زيدًا[4]»، لمن قال: ضربَ زيدٌ عمرًا. **أو الآمر به:** لا، بل زيدًا، لمن قال: اضربْ عمرًا، بإضمار: لقيتَ، واضربْ، وضربَ، واضربْ. فهذا وفق اللفظ والمعنى.

ومن المعنى دون اللفظ قوله تعالى ﴿وَقَالُوا۟ كُونُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ تَهْتَدُوا۟ ۗ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ﴾[5]، أي: بل نَتَّبع؛ لأنَّ معنى كونوا هودًا أو نصارى: اتَّبِعوا ملة الهود والنصارى.

ص: فإن كان الاقتصار في مَثَلٍ أو شبهه في كثرة[6] الاستعمال فهو لازم. وقد يُجعل المنصوب مبتدأ أو خبرًا، فيلزم حذف ثاني الجزأين.

---

(١) التقدير: فأعرف به وجاذًا. والوجذ: موضع يمسك الماء. الكتاب ١: ٢٥٥ - ٢٥٦.

(٢) سورة النحل: الآية ٣٠.

(٣) الكتاب ١: ٢٥٥. وقوله بعده «فيها» أي: في الغنم.

(٤) كذا في المخطوطات والارتشاف ص ١٤٧٤. وفي شرح المصنف ٢: ١٥٨: عامرًا. وهو أوضح.

(٥) سورة البقرة: الآية ١٣٥.

(٦) في كثرة: سقط من ك.

ش: مثال الاقتصار في مثل قولهم «كلَّ شيءٍ ولا شَتيمةَ حُرٍّ»[1]، أي: ائتِ، ولا ترتكب، و«هذا ولا زَعَماتِك»[2]، أي: هذا هو الحق، ولا أتوهَّم. وقدَّره بعضهم: ولا أَزعُم زَعَماتِك، ومعناه أنَّ المخاطب كان يزعم زَعَماتٍ، فلما ظهر خلاف قوله قال له قائل: هذا الحقّ، ولا أزعم، أو: ولا أتوهَّم زَعَماتِك. و«كِلَيهما وتَمرًا»[3]، وأصله أنَّ إنسانًا خُيِّر بين شيئين، فطلبهما، وطلب معهما تمرًا، ثم استُعمل لمن خُيِّر بين شيئين فطلبهما جميعًا، والتقدير: أعطِني كِلَيهما، وزِدني تمرًا.

وقوله **وشبهِه**[4] **في كثرة الاستعمال** مثاله: حسبُك خيرًا لك، أي: وأْتِ خيرًا لك[5]، ووَراءَك أوسعَ لك[6]، أي: وأْتِ مكانًا أوسَعَ لك من /ورائك، [٣: ١٠٣] و﴿فَـَٔامِنُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ﴾[7]، و﴿ٱنتَهُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ﴾[8]، أي: وأْتُوا خيرًا لكم. وهذا فيه خلاف[9]:

ذهب الخليل وس[10] إلى أنَّ هذه الأشياء نصبها بإضمار فعل دلَّ عليه الأول، فإنه ضده أو مثله، فإذا قال انتهِ خيرًا لك فإنما نهاه عن أمر لا خير فيه، وأمره بإتيان أمر فيه الخير، فدلَّ الأول على الآخر وإن كان ضده. وإذا قال اتَّبع

---

(١) الكتاب ١: ٢٨١.

(٢) الكتاب ١: ٢٨٠.

(٣) تقدم في ١: ٢٥٤.

(٤) كذا في المخطوطات! والذي سبق في الفص: أو شبهه.

(٥) الكتاب ١: ٢٨٢، ٢٨٣.

(٦) الكتاب ١: ٢٨٢، ٢٨٣.

(٧) سورة النساء: الآية ١٧٠.

(٨) سورة النساء: الآية ١٧١.

(٩) انظر ذلك في شرح الكتاب للسيرافي ٥: ٥٣ وأمالي ابن الشجري ٢: ٩٩ - ١٠٠ وحواشيهما وشرح التسهيل ٢: ١٥٩ - ١٦٠.

(١٠) الكتاب ١: ٢٨٢ - ٢٨٤، وفيه مذهب الاثنين.

الحقَّ خيرًا لك فكأنه قال اتَّبع الحق وأْتِ خيرًا لك، فدلَّ الأول على الآخر لأنه نظيره ومثله. ومنه ﴿فَـَٔامِنُوا۟ خَيۡرًا لَّكُمۡ﴾.

وذهب الكسائيّ[1] إلى جعل هذا كله خبرًا لـ«كان» مقدرة، كأنه قال: انتهِ يكن ذلك خيرًا لك، واتَّبع الحق يكن الاتِّباع خيرًا لك، وآمنوا يكن الإيمان خيرًا لكم. وهذا التقدير سهل إلا أنَّ فيه إضمارًا لـ«كان» لا يطرد في نحو هذا ؛ ألا ترى أنك إذا قلت «انتهِ يا فلان أمرًا قاصدًا»[2] لا يحسن فيه: انتهاؤك أمرًا قاصدًا؛ لأنك لم تُرد هذا المعنى، وإنما أردت: انتهِ عن هذا الأمر الذي ليس بقاصد ولا صواب، وأْتِ أمرًا فيه القصد والصواب. وكذلك انتهِ عن شتم الكريم شتمَ اللئيم، لم يحسن إلا على إضمار: وأْتِ شتمَ اللئيم، ولو أضمرت كان لم يصح.

قال السيرافي: «وأيضًا فإنه ليس فيه دليل على أنه إذا نهاه عن شيء أو أمره به أنه يُدخله في أمر آخر، فينقله إليه كما يكون ذلك في تقدير الخليل؛ لأنه يأمره بالتزام شيء على طريق التوكيد والتثبيت، مع أنَّ إضمار كان إنما ينبغي حيث يكون هناك حرف يطلب بالفصل، نحو: إن خيرًا فخيرٌ» انتهى.

وردَّ الفراء[3] على الكسائي بأنه لو صحَّ تقديره لجاز أن يقال: انتهِ أخانا، على تقدير : تكنْ أخانا . وذهب الفراء[4] إلى أنَّ خيرًا منصوب باتصاله بالأمر لأنه من صفات الأمر. وصرَّح بعضهم[5] عنه بأنَّ انتصابه على أنه صفة لمصدر محذوف، تقديره : انتهاءً خيرًا لكم . قال الفراء[6]: «ويُستدل على ذلك أنك ترى

---

(١) مجالس ثعلب ص ٣٠٧ وشرح التسهيل ٢: ١٥٩.

(٢) الكتاب ١: ٢٨٤.

(٣) شرح التسهيل ٢: ١٥٩.

(٤) معاني القرآن ١: ٢٩٥.

(٥) إعراب القرآن للنحاس ١: ٥٠٩ وشرح الكتاب للسيرافي ٥: ٥٣.

(٦) معاني القرآن ١: ٢٩٥ - ٢٩٦.

الكناية عن الأمر تصلح قبل الخير، فتقول: اتقِ اللّه هو خير لك، فإذا أسقطت هو اتصل بما قبله، فنُصب» انتهى.

ولا يكون نصبه على إضمار يكن في قوله ﴿وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌۚ ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡ﴾[1] على ما قاله الكسائي؛ لأنه لا يقع على هذا دعاء إلى التوحيد، وليس المراد النهي عن التثليث فقط، ولكن المراد النهي عنه والتوجيه إلى التوحيد.

وردَّ المصنف في الشرح[2] على الفراء بقولهم: حسبُك خيرًا لك، وبقولهم: وراءَك أوسعَ لك، ولا يتقدر هنا مصدر لأنه ليس قبله ما يكون عنه مصدرًا، ولأنَّ أوسعَ صفة لمكان لا لمصدر.

وردَّ على الفراء بعض أصحابنا بأنه لا يحسُن تقديره في ﴿ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡ﴾؛ لأنه إن كان خيرًا ضد /الشر قَبُح الوصف به لأنه اسم، ولا ينقاس [٣: ١٠٤/ الوصف بالأسماء وإن كان أفعل التفضيل، فلا يحسُن من حيث اللفظ لأنه ليس معه مِن، ولا من حيث المعنى لأنَّ التقدير إذ ذاك: انتهوا انتهاءً خيرًا لكم من تركه، فيلزم أن يكون في تركهم الانتهاء خير؛ لأنَّ أفعل التفضيل يقتضي الاشتراك، وليس كذلك؛ ألا ترى أنَّ النهي إنما هو عن الكفر؛ لأنه يراد به ما تقدم من قوله ﴿وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌ﴾، والكفر لا خير فيه أصلاً. انتهى.

وفي البسيط: «ومنه: انتهِ أمرًا قاصدًا؛ لأنه لمّا نهاه علم أنه يرشده على غيره، فدل على: فأتِ أمرًا قاصدًا، وقال تعالى ﴿فَـَٔامِنُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡ﴾، وقال ﴿ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡ﴾، أي: ائتوا خيرًا لكم؛ لأنَّ الأمر بالشيء أمر بما هو خير، وكذلك النهي أمر بإتيان بدله. وقيل: لا يكون مثل هذا في الخبر عند الخليل وس.

وأجاز الكسائي مثله في الخبر، وزعم أنه سمع: لتقومنَّ خيرًا لك، ولا تَبنِ البيت خيرًا لي. وقد قيل: هو على وصف المصدر المحذوف. وزعم الكسائي أن

---

(١) سورة النساء: الآية ١٧١.

(٢) ٢: ١٥٩.

النصب بخروجه من الكلام، قال: والعرب تقوله بعد الكلام التام، فإن كان مطلوبًا لغيره رفعوا، نحو: انتهِ خيرٌ لك. وقال الفراء: ينصب؛ لأنه من تمام الأمر وصلته؛ ألا ترى أنك تقول: انتهِ هو خيرٌ لك، فلما حذف هو اتصل. ولم يذكرا - أي الكسائي والفراء - وجه النصب. وقد قيل: هو على التمييز. ولا يصح. وقال أبو عبيدة[1]: هو على إضمار يكن. وهو مردود؛ لأن يكن لا تضمر - بخلاف غيرها من العوامل - إلا في مواضع» انتهى.

وفيه: وقد أجاز ابن درستويه حذفها قياسًا بعد الأمر في نحو قوله تعالى ﴿مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾. وقال ابن الورّاق[2] في قوله[3]:

تَرَوَّحــــي أجـــدَر أن تَقيلـــي

على تقدير: يكن أجدرَ. ولا يجوز عند س؛ لأنه كالأمر، وأنت لا تقول: عبدَ اللّه المقتولَ، تريد: كن عبدَ اللّه المقتولَ[4]. قال أبو سعيد[5]: «إذ ليس قبله ولا بعده ما يدل عليه، ولا في الحال دلالة عليه». ومن هذا عند س قول عمر بن أبي ربيعة[6]:

---

(١) مجاز القرآن ١: ١٤٣.

(٢) أبو الحسن محمد بن عبد اللّه بن العباس البغدادي [- ٣٨١هـ] فقيه أصولي نحوي، من طبقة أبي طالب العبدي، كان ختن أبي سعيد السيرافي على ابنته. أخذ عن ابن مقسم، وأخذ عنه أبو علي الأهوازي، وصنف شرح كتاب سيبويه، وعلل النحو، والفصول في نكت الأصول، والهداية. مقدمة كتابه علل النحو ص ١١ - ١٩، وفيه مراجع ترجمته.

(٣) يخاطب ناقته. وبعده: «غدًا بِجَنْبَيْ باردٍ ظَليلِ». وقد نسبا في إيضاح شواهد الإيضاح ص ٢٢٥ إلى أبي النجم، وليسا في ديوانه. ونسبهما العيني في ٤: ٣٦ إلى أحيحة بن الجلاح، وهما في ديوانه ص ٨١. وانظر تخريجهما في الديوان وأمالي ابن الشجري ٢: ١٠٠.

(٤) الكتاب ١: ٢٦٤.

(٥) شرح الكتاب ٥: ٣٣.

(٦) الديوان ص ٣٤٩ والكتاب ١: ٢٨٣ والخزانة ٢: ١٢٠ - ١٢٢ [١٠٠]. السرحة: واحدة السَّرح، وهو كل شجر عظيم لا شوك له. وروي: «سلمى عديه ... دونهما منْزلا». فعليه لا شاهد فيه.

فَـــواعِدِيهِ سَـــرْحَتَيْ مالِـــكٍ   أو الــــرُّبا بيــــنَهما أسْـــهَلا

نصب أسهلَ بإضمار فعل؛ لأنه لمّا قال واعِدِيه دلَّ على أنه يقول: ائتني مكان كذا. و«أسهَل» يحتمل أن يكون يريد به مكانًا سهلاً فيه رمل وليس بخشن، ويحتمل أن يكون مكانًا بعينه بين سرحتَي مالك والربا. وقيل: المعنى: يكون ذلك أسهل لك، أي: المواعدة من هذا وهذا؛ لأنه لم يُلجئها إلى تعيين أحدهما، فيشق /ذلك عليها ويصعب. ولا يحسن هذا التقدير؛ لأنه يبقى قوله «بينهما» ظرفًا مُفلتًا [٣: ١٠٤] لا عامل له، إلا إن كانت أو بمعنى الواو، فيكون التقدير: فواعِدِيه سرحتَي مالك والربا بينهما، فيكون «بينهما» بدلاً من سرحتَي مالك والربا. وجعل س من هذا القبيل قول ذي الرمة[1]:

دِيـــارَ مَـــيَّةَ إذْ مَـــيٌّ تُـــساعِفُنا   ولا يَـــرى مِـــثلَها عُجْـــمٌ ولا عَـــرَبُ

قال س[2]: «كأنه قال: أذكر ديار ميَّة، ولكنه لا يذكر أذكر لكثرة ذلك في كلامهم». وقال س حين ذكر: قال[3]: «ونظير ذلك من الكلام قوله: انْتَهِ أمرًا قاصدًا، إلا أنَّ هذا يجوز لك فيه إظهار الفعل»، يعني أنَّ انْتَهِ أمرًا قاصدًا ليس مثل انْتَهِ خيرًا لك في كثرة الاستعمال، فيلتزم إضمار الفعل فيه كما التزم إضمار الفعل في ذلك. وقد غفل الزمخشري[4] عن هذا، فجعل: ﴿ ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡ ﴾ وانْتَهِ أمرًا قاصدًا سواء في وجوب إضمار الفعل، وقد نصَّ س على أنه لا يجب إضمار الفعل في انْتَهِ أمرًا قاصدًا، وعلَّل[5] ذلك بأنه ليس في كثرة الاستعمال مثل انْتَهِ خيرًا لك.

---

(١) الديوان ص ٢٣ والكتاب ١: ٢٨٠ والكامل ص ٩٣٤ والخزانة ٢: ٣٣٩ - ٣٤٥ [١٤٠]. وآخره في ك، ح: عرب ولا عجم. تساعفنا: تدانينا وتواتينا.

(٢) الكتاب ١: ٢٨٠.

(٣) الكتاب ١: ٢٨٤.

(٤) المفصل ص ٧٠ تحقيق د. فخر قدارة.

(٥) الكتاب ١: ٢٨٤.

قال المصنف في الشرح[1] «وقد تناول قولي (فإن كان الاقتصار في مَثَلٍ أو شبهه في كثرة الاستعمال) نحوَ: إيّاي وكذا، بإضمار نَحِّ، ونحوَ: إيّاك وكذا، بإضمار اتَّقِ، وهذا المسمَّى تحذيرًا. ولا يلزم إضمار الناصب فيه إلا مع إيّاك وأخواها، ومع مكرَّر، نحو الأسدَ الأسَدَ، ومع معطوف ومعطوف عليه، نحو: (ماز، رأسَك والسيفَ)[2]. ولا يُحذف العاطف بعد إيّاك إلا والمحذور مجرور بمن، نحو: إيّاك مِن الشرّ، وتقديرها مع أنْ كافٍ، نحو: إيّاك أنْ تُسيء، فحذفت مِن لأنَّ مثل هذا في أنْ مطرد، فلو وقعت الإساءة موقع أنْ تُسيء لم يجز حذف مِن إلا في الضرورة، كقول الشاعر[3]:

فإيّاكَ إيّاكَ المِراءَ، فإنَّهُ ... إلى الشَّرِّ دَعّاءٌ، وبالشَّرِّ آمِرُ

أراد: إياك أنْ تُماري، ثم أوقع موقع أنْ تُماري المِراءَ، فعامله معاملة ما هو واقع موقعه. ويجوز أن يكون نصب المِراء بفعل مضمر غير الذي نصب إيّاك، وعلى كل حال فلا يجوز مثل هذا إلا في الشعر.

وليس العطف بعد إيّاك من عطف الجمل، خلافًا لابن طاهر وابن خروف، ولا من عطف المفرد على تقدير: اتَّقِ نفسَك أنْ تدنوَ من الشرِّ، والشرَّ أنْ يدنوَ منك، بل هو من عطف المفرد على تقدير: اتَّقِ تلاقيَ نفسِك والشرَّ، فحُذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، /ولا شك في أنَّ هذا أقل تكلُّفًا، فكان أولى. [١٠٥/أ]

ويساوي التحذيرَ في كل ما ذكرته الإغراءُ، نحو: أخاكَ أخاك، بإضمار الزَمْ وشبهه» انتهى كلامه، وقد أدرج فيه التحذير والإغراء.

---

(١) ٢: ١٦٠ - ١٦١.

(٢) الكتاب ١: ٢٧٥ ومجمع الأمثال ٢: ٢٧٩. ماز: يا مازن.

(٣) المشهور أن آخره: «وللشر جالبُ»، وهو للفضل بن عبد الرحمن القرشي يقوله لابنه القاسم. الخزانة ٣: ٦٣ - ٦٥ [١٦٦] وشرح أبيات المغني ٨: ٥٠ - ٥١ [٩٠٩]. وهو في الكتاب ١: ٢٧٩. وانظر تخريجه في الارتشاف ص ١٤٧٩.

ويوجد في بعض نسخ هذا الكتاب القديمة باب معقود للتحذير والإغراء وما أُلحق بهما[1]، ومحله بين باب الاختصاص وباب أبنية الفعل، وقد أمعن المصنف فيه الكلام أكثر مما أمعنه هنا. ولَمّا شَرح ما شَرح من الكتاب أسقط هذا الباب، واكتفى بما نبَّه عليه هنا من تناول قوله «فإن كان الاقتصار في مَثَلٍ أو شبهه»، ونحن أخَّرنا الكلام معه في هذا الفصل إلى أن نشرح ذلك الباب المعقود للتحذير والإغراء، فإنّ الغرض شرح ذلك مستوفًى إن شاء الله في الموضع الذي ثبت فيه في النسخ القديمة.

وقوله وقد يُجعل المنصوب مبتدأً أو خبرًا فيلزم حذف ثاني الخبرين قال س[2]: «ومن العرب مَن يرفع الديار، كأنه يقول: تلك ديارُ فلانة». وقال أيضًا[3]: «ومن العرب مَن يقول: كِلاهما وتَمرًا، كأنه قال: كِلاهما لي وزِدني تَمرًا. وكلُّ شيء ولا شَتيمةَ حُرّ، كأنه قال: كلُّ شيء أَمَمٌ ولا شتيمةَ حُرّ، وتَرك ذِكرَ الفعل بعد لا». والأحسن أن يقول: فيلزم حذف أحد الجزأين؛ لأنه إذا حذف المبتدأ فليس هو ثاني الجزأين.

---

(١) التسهيل ص ١٩٢ - ١٩٤. وهو غير موجود في شرح المصنف. انظر ٣: ٤٣٥.

(٢) الكتاب ١: ٢٨١.

(٣) الكتاب ١: ٢٨١.

ص: فصل

يُحذف كثيرًا المفعولُ به غير المخبَر عنه، والمخبَر به، والمتعجَّب منه، والمُجاب به، والمحصور، والباقي محذوفًا عاملُه. وما حُذف من مفعول به فمنويٌّ لدليل، أو غيرُ منويّ، وذلك إمّا لتضمين الفعل معنًى يقتضي اللزوم، وإمّا للمبالغة بترك التقييد، وإمّا لبعض أسباب النيابة عن الفاعل.

ش: لَمّا ذَكر في الفصل قبله حذف الفعل العامل في المفعول به جوازًا ووجوبًا ذكر في هذا الفصل حذف المفعول به. وعنى بالمُخبَر عنه المفعولَ الذي لم يُسَمَّ فاعلُه، وبالمُخبَر به الثانيَ في باب ظنَّ وأعلمَ، **والمتعجَّبُ منه** مثاله: ما أحسنَ زيدًا! **والمجابُ به** مثاله: زيدًا، لمن قال: من رأيتَ؟ **والمحصورُ** [مثاله][1]: ما رأيت إلا زيدًا، **والباقي المحذوف عاملُه** مثاله: خيرًا لنا وشرًّا لعدُوِّنا.

والاستثناء في قوله «غير المخبَر» ومفهوم الصفة في قوله «يُحذف كثيرًا» يدلُّ على أنّ هذه الست تُحذف قليلاً. والحكم ليس كذلك، بل المفاعيل الثلاثة الأخيرة لا يجوز حذفها البتة. وكذلك المخبَر عنه، وهو المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله؛ لأنه نائب عن الفاعل، فكما أنّ /الفاعل لا يُحذف كذلك ما قام مقامه. فهذه الأربعة لا تُحذف لا قليلاً ولا كثيرًا، بل يجب إثباتها. [١٠/ب]

وأمّا فعل التعجب فذَكر في بابه[2] أنه إذا عُلم جاز حذفه مطلقًا. وأقول: إنّ حذفه قليل عزيز، نحو قوله[3]:

---

(١) مثاله: تتمة يلتئم بها السياق.

(٢) التسهيل ص ١٣٠.

(٣) صدر البيت: «أرى أُمَّ عَمرٍو ، دَمعُها قد تَحَدَّرا». وهو لامرئ القيس. ديوانه ص ٦٩.
عمرو: هو عمرو بن قميئة صاحبه.

.... بُكــاءً على عَمرٍو، ومــا ـ كانَ ـ أصبَرا

ويأتي الكلام على ذلك في بابه إن شاء الله.

وأمّا المخبَر به في باب ظنَّ وأعلَمَ فتقدم الكلام على ذلك في باب الأفعال[1]، وأنَّ الحذف في باب ظنَّ إما أن يكون اقتصارًا أو اختصارًا: إن كان الحذف اقتصارًا فإمّا على الفاعل دون المفعولين، وفيه ثلاثة المذاهب السابق ذكرها. وإمّا على الفاعل وأحد المفعولين، وذلك لا يجوز. وإن كان الحذف اختصارًا وحذفت المفعولين جاز، أو أحدهما فالجمهور على الجواز، وهو عزيز قليل. وخالف ابن ملكون، فقال: لا يجوز حذف أحدهما اختصارًا. وإن كان[2] في باب أعلمَ فيجوز حذف ما شئت من الثلاثة اختصارًا وحذفُ ثلاثتها اختصارًا، وأمّا اقتصارًا ففيه المذهبان المذكوران في فصل أعلَمَ وأرى[3].

وقوله **وما حُذف من مفعول فمنويٌّ لدليل** هذا هو الحذف اختصارًا، وهو حذف الشيء لدليل، ومثّله المصنف[4] بالضمير المنصوب العائد على الموصول، كقولــه تعالى: ﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾[5]، أي: يريده.

وقوله **أو غيرُ منويٍّ، وذلك إما لتضمين الفعل معنًى يقتضي اللزوم** مثاله أن يضمن جرح معنى عاث، ومنه قول الشاعر[6]:

فــإن تَعتَذِرْ بالمَحلِ من ذي ضُروعِها إلى الــضَّيفِ يَجرَحْ في عَراقيبِها نَصْلي

(١) تقدم ذلك في ٦: ٨ - ١٨.

(٢) وإن كان ... من الثلاثة اختصارًا: سقط من ك.

(٣) انظر ٦: ١٥٤ - ١٥٧.

(٤) شرح التسهيل ٢: ١٦١.

(٥) سورة البروج: الآية ١٦.

(٦) ذو الرمة يذكر إبله. ديوانه ص ١٥٦ والخزانة ٢: ١٢٧ - ١٢٩ [١٠٣] وشرح أبيات المغني ٧: ١٣٢ [٧٦٧]. ذو ضروعها: اللبن. والعراقيب: جمع عرقوب، وعرقوب الدابة في رجلها بمنزلة الركبة في يدها. والنصل: السيف.

أي: يَعِثْ في عراقيبها، ولذلك عدّاه بفي. وكتضمين أصلحَ معنى لَطَفَ في قولك: أصلحَ اللّهُ في نفسك؛ إذ لو لم يضمّن لقال: أصلح اللّهُ نفسَك، ومنه - واللّه أعلم - ﴿ وَأَصْلِحْ لِى فِى ذُرِّيَّتِى ﴾[١]، أي: الطفْ بي فيهم[٢]. وكما جاز أن يُضمَّن اللازم معنى المتعدي فيصير متعدّيًا جاز أن يُضمَّن المتعدي معنى اللازم، فيصير لازمًا، ونصُّوا على أنّ التضمين ليس بقياس، وإنما يُذهب إليه إذا كان مسموعًا من العرب.

وقوله **وإمّا للمبالغة بترك التقييد** مثاله: فلان يعطي ويمنع ويصل ويقطع، فحذف المفعول هنا مبالغة في الاقتدار وتحكيم الاختيار، والمعنى أنّ هذا شأنه، ومنه: ﴿ لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ ﴾[٣].

وقوله **وإمّا لبعض أسباب النيابة عن الفاعل** فللإيجاز: ﴿ وَٱسْمَعُواْ وَأَطِيعُواْ ﴾[٤]، ولمشاكلة المجاور: ﴿ وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلْمُنتَهَىٰ ۝ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ ﴾[٥].

[١٠/أ] ولإصلاح /النظم قول الشاعر[٦]:

وخالدٌ يَحمَدُ ساداتُنا ... بالحقِّ، لا يُحمَدُ بالباطلِ

أي: يَحمَده، بحذف الهاء للوزن، وللعلم ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ ﴾[٧]، ﴿ وَإِن تَفْعَلُواْ فَإِنَّهُۥ فُسُوقٌۢ بِكُمْ ﴾[٨]، ﴿ فَمَنِ ٱتَّقَىٰ وَأَصْلَحَ ﴾[٩]، ﴿ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ

---

(١) سورة الأحقاف: الآية ١٥.

(٢) ك: الطف برفيهم.

(٣) سورة التوبة: الآية ١١٦.

(٤) سورة التغابن: الآية ١٦.

(٥) سورة النجم: الآيتان ٤٢ - ٤٣.

(٦) تقدم في ٤: ٤٠.

(٧) سورة البقرة: الآية ٢٤.

(٨) سورة البقرة: الآية ٢٨٢.

(٩) سورة الأعراف: الآية ٣٥.

﴿وَيَصۡبِرۡ﴾[1]، ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ۝٣١ وَلَٰكِن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ﴾[2]، وهو كثير. وللجهل به: وَلدت فلانة، وأنت لا تدري ما ولدت. ولكون التعيين غير مقصود ﴿وَمَن يَظۡلِم مِّنكُمۡ نُذِقۡهُ عَذَابٗا كَبِيرٗا﴾[3]، (إذا ذَبحتُم فأحسِنُوا الذِّبحة، وإذا قَتَلتُم فأحسِنُوا القِتلة)[4]. ولتعظيم الفاعل ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغۡلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِيٓ﴾[5]. ولتحقيره وتعظيم المفعول: شُتم فلان. وللخوف منه: أبغضتُ في اللّه، ولا تذكر المبغض خوفًا منه.

---

(١) سورة يوسف: الآية ٩٠.

(٢) سورة القيامة: الآيتان ٣١ - ٣٢.

(٣) سورة الفرقان: الآية ١٩.

(٤) هذا جزء من حديث أخرجه مسلم في صحيحه ص ١٥٤٨، وفيه تقديم وتأخير.

(٥) سورة المجادلة: الآية ٢١.

ص: فصل

تدخل في هذا الباب على الثلاثي غير المتعدي إلى اثنين همزةُ النقل، فيزداد مفعولاً إن كان متعدِّيًا، ويصير متعدِّيًا[1] إن كان لازمًا، ويُعاقِب الهمزةَ كثيرًا، ويُغنِي عنها قليلاً - تَضعيفُ العين ما لم تكن همزة، وقلَّ ذلك في غيرها من حروف الحلق.

ش: لَمّا كان هذا الباب معقودًا لباب تعدي الفعل ولزومه أخذ يذكر ما به يتعدى الفعل، واحترز بقوله «في هذا الباب» من باب علمَ ورأى؛ لأنَّ الهمزة أوصلت فيه إلى مفعول ثالث، وتقدم ذكر ذلك[2]. والغرض هنا ذكر ما تدخل عليه الهمزة من غير باب علم. وبيَّن باستثناء المتعدي إلى اثنين أنَّ كسَوت ونحوه من المتعدي إلى اثنين لا تدخل عليه همزة النقل، ولا تضعَّف عينه على القصد المشار إليه بإجماع.

ومثال ما ازداد مفعولاً بالهمزة مما كان يتعدى إلى واحد قولك: أكفَلتُ زيدًا عمرًا، وأغشَيتُ الشَّيءَ الشيءَ. ومثال ما صار متعديًا مما كان لازمًا: أزَلتُ الشيءَ، وأبَنتُه.

وظاهر كلام المصنف اقتياس التعدي بالهمزة فيما ذكر إلا في الأفعال التي أغنى التضعيف فيها عن الهمزة، وفيه أربعة مذاهب:

أحدها: أنه سماع في اللازم والمتعدي إلى واحد، وهو مذهب المبرد.

والثاني: أنه قياس فيهما، وهو مذهب أبي الحسن، وظاهر مذهب أبي علي[3]، وظاهر كلام المصنف في غير المتعدي.

---

(١) ويصير متعديًا: سقط من ك.

(٢) تقدم في ٦: ١٥٣.

(٣) الإيضاح العضدي ص ٩١ والبغداديات ص ١١٧ - ١١٨.

والثالث: أنه قياس في اللازم سماع في المتعدي، قال شيخنا أبو الحسين بن أبي الربيع[1]: وهذا ظاهر مذهب س.

والرابع: أنه قياس في كل فعل إلا في باب علِمت، وهو مذهب أبي عمرو وجماعة.

وقال السهيلي وقد ذكر الفعل اللازم فقال: والنقل بالهمزة مذهب س أنه مسموع، ومذهب غيره أنه مقيس على الإطلاق . /قال[2] : « والصحيح التفصيل، [٣: ١٠٦/] فينظر إلى كل فعل اكتسب منه الفاعل صفة في نفسه لم تكن[3] فيه قبل النقل، نحو قام وقعد ونام ومشى وجرى وفهم إلى غير ذلك، ففي مثل هذا يقال أفعَلته، أي : جعلتُه على الصفة، نحو أقَمتُه، وأنَمتُه، وأسمَعتُه الحديثَ، وأعلَمتُه الخبرَ، وأذكَرتُه ربَّه إن أردت الذِّكر الذي هو ضد النسيان ، فإن أردت الذِّكر الذي هو باللسان لم تقل أذكَرتُه فلانًا، كما لا تقول أمدَحتُه إياه، ولا أشتَمتُه، وكذلك لا تقول أذبَحتُه الكبشَ ، أي : جعلتُه يذبحه ؛ لأنَّ الفاعل في مثل هذه الأفعال لم يَصِر منها على هيئة لم يكن عليها، ولا حصل منها في ذاته وصف باقٍ فيه؛ ألا ترى كيف تقول : أشرَبتُ الرغيفَ اللبنَ ، وأُشرِبت اليهودُ حُبَّ العجل؛ لأنه شيء خالط الفاعل ، وهو الذي صار مفعولاً بعد دخول الهمزة ، ويَقبُح أن تقول: أشرَبتُ زيدًا ماءً ، لكن تقول : أروَيتُه ؛ لأنَّ الريَّ صفة حاصلة فيه بعد الشرب ، كما تقول في ضدها : أعطَشتُه ، فقس على هذا الأصل يتلئبّ هذا القياس» انتهى كلامه.

---

(١) الملخص ١: ٣٥٩.

(٢) معناه في نتائج الفكر ص ٣٢٧ - ٣٢٩.

(٣) لم تكن فيه قبل الفعل ... لم يصر منها على هيئة: سقط من ك.

وذكر س في آخر الكتاب[1] أنَّ العرب تزيد الهمزة للتعدي، فتقول: ذهبَ زيدٌ، وأذهَبتُه، وخرَجَ، وأخرَجتُه، وأكثرَ هناك من المُثُل، وهي كلها غير متعدية، ثم قال في أثر مُثُله: «وهذا كثير» انتهى. ولاشك أنَّ مناط القياس الكثرة، فالظاهر أنَّ مذهب س أنه ينقاس في كل فعل لا يتعدى إذا لم تدخل عليه الهمزة لمعنًى آخر. وقال س[2]: «وليس كل فعل كأَوْلني؛ ألا ترى أنك لا تقول: آخِذْني درهمًا». فهذا نص أنه لا يقال آخِذْني بمعنى اجْعَلْني آخذ، وأخذَ متعدٍّ، فمذهبه أنه لا ينقاس في المتعدي، وينقاس في اللازم.

وقوله **ويُعاقِب الهمزةَ كثيرًا، ويُغني عنها قليلاً - تضعيفُ العين** مثاله أَنزَلتُ الشيءَ ونَزَّلتُه، وأَبنتُه وبيَّنتُه. وفي التعدية بالتضعيف مذهبان: أحدهما: أنه سماعي في المتعدي واللازم، وهو ظاهر مذهب س[3]. والثاني: أنه قياس.

وإذا عاقب التضعيفُ الهمزة في التعدية فهل هما بمعنًى واحد أم معناهما مختلف؟ في المسألة خلاف: ذهب الزمخشري[4] والسهيلي ومن وافقهما إلى أنَّ التعدية بالهمزة لا تدل على تكرار، وأنَّ التعدية بالتضعيف تدل على تكرار وتمهل في الفعل، فإذا قلت أَنزَلتُه فقد يكون دفعة واحدة من غير تكرر، كما تقول أَعلَمتُه الخيرَ، بخلاف عَلَّمتُه وفَهَّمتُه، فإنه يدل على التكرر والتمهل، ومن ثَمَّ جاء ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾[5]؛ لأنه أُنزل فيها دفعة واحدة إلى سماء الدنيا، ثم قال ﴿نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾[6]، و﴿وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا﴾[7]، يريد: تنْزيله شيئًا بعد شيء على مكث

---

(١) الكتاب ٤: ٥٥ - ٥٧.

(٢) الكتاب ١: ٢٥٢ باختصار.

(٣) الكتاب ٤: ٥٥ - ٥٦.

(٤) الكشاف ١: ٢٣٨ - ٢٣٩، ٤١١.

(٥) سورة القدر: الآية ١.

(٦) سورة البقرة: الآية ٩٧.

(٧) سورة الإسراء: الآية ١٠٦.

ومَهَل، فاللفظ مشاكل للمعنى، لمّا تكرر في اللفظ العين دل على تكرر في المعنى، كما قالوا صرَّ الباب، فإذا تكرر الصرير قالوا صَرْصَرْ وصَرَّرَ. ونحو منه ضَرَّاب فيمن تكرر منه الفعل. انتهى.

وهذا المذهب فاسد بدليل قوله تعالى ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً﴾[1]، فلو كان التضعيف يفيد التكرار لناقض أول الآية آخرها؛ لأنه إذا نزل جملة واحدة لا تكرار في نزوله، وإذا تكرر فيه النزول لم يكن نزوله جملة واحدة، وبدليل قوله /تعالى ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا۟ مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦٓ﴾[2]، وأجمع المفسرون على أنّ قوله ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ﴾ هو قوله تعالى ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ﴾[3]، وهذه الآية التي أخبر اللّه تعالى أنه نزَّلها لم يتكرر نزولها، إنما نزلت مرة واحدة، وكثرة معاقبة التضعيف للهمزة في مضارع ينْزل في القرآن يدل على أنهما بمعنى واحد، فهذا المذهب هو الصحيح.

[٣: ١٠٧]

وقوله **ويُغني عنها قليلاً** مثاله قوَّيت الشيء، وهَيَّأته، وحَكَّمتُ فلانًا، وطَهَّرت الشيء، ونَظَّفته، وسَلَّمته، وقَدَّمته، وأَخَّرته، وخَلَّصته[4]. وهذا النوع مع كثرة مُثُله قليل بالنسبة إلى النوع المستغنَى فيه بأَفْعَلَ عن فَعَّلَ، قال المصنف[5]: «ولذلك وُجد في أَفعَلَ ما يتعدى إلى ثلاثة دون حَمْل على غيره، ولم يوجد ذلك في فعَّل إلا في نبَّأ وحدَّث، وهما محمولان على أعلَم بتضمين معناها» انتهى.

---

(١) سورة الفرقان: الآية ٣٢.

(٢) سورة النساء: الآية ١٤٠.

(٣) سورة الأنعام: الآية ٦٨.

(٤) وخلصته: ليس في ك. ح: وحصلته.

(٥) شرح التسهيل ٢: ١٦٤.

ونقص المصنف خبَّر، فإنها في التضعيف مثل نبَّأ وحدَّث. وقول المصنف «ولم يوجد ذلك في فعَّل إلا في نبَّأ وحدَّثَ» ليس الاستثناء فيه صحيحًا؛ لأنه لم يتعديا بالتضعيف إلى ثلاثة، فليس التضعيف فيهما نظير الهمزة في أعلمَ وأرى؛ لأنَّ الهمزة في أعلَمَ وأرى عَدَّتْهما من اثنين إلى ثلاثة، بخلاف التضعيف في نبَّأ وحدَّث وخبَّر، فإنه لم ينقلهما من تعدِّيهما إلى اثنين إلى ثلاثة.

وقوله **ما لم تكن همزةً** يعني: فلا يُعَدَّى بالتضعيف، إنما يُعَدّى بالهمزة، ومثاله أنأيتُ وأثأيتُ[1]. وشذَّ التضعيف فيما عينه همزة، قال الشاعر[2]:

قَطاةٌ كَكِرْدَوْسِ الْمَحالةِ ، أَشْرَفَتْ إلى سَنَدٍ مِثْلِ الغَبيطِ الْمُذَأَّبِ

وقوله **وقلَّ ذلك في غيرها من حروف الحلق** يعني أنَّ الغالب التعدي بالهمزة في حلقيّ العين، نحو أذْهَبْتُه وأَلْحَمتُه وأسْعَدَه وأوغَلَه وأدخَلَه. وقد يتعاقب في هذا النوع أَفْعَلَ وفَعَّلَ، نحو أَوْهَنَه ووَهَّنَه، وأَمْهَلَه ومَهَّلَه، وأَنْعَمَه ونَعَّمَه، وأَبْعَدَه وبَعَّدَه، وأَضْعَفَه وضَعَّفَه.

ولم يذكر المصنف في هذا الفصل مِمَّا يُعَدّى به الفعل إلا الهمزة والتضعيف للعين. وزاد بعضهم فيما يُعَدّي تضعيف اللام، وهو غريب، وذلك نحو صَعِرَ خدُّه[3] وصَعْرَرتُه. والسين والتاء، نحو حَسُنَ زيدٌ واستَحْسَنتُه، وقَبُحَ الشيءُ واستَقبَحتُه، وطَعِمَ زيدٌ الخبزَ واستَطعَمتُه الخبزَ. وألف المفاعلة، نحو سايَرتُه وجالَستُه

---

(١) أثأيت الخَرز: خرمته.

(٢) هو علقمة الفحل يصف فرسًا. ديوانه ص ٩٠. قطاة: يعني موضع الردف من مؤخره. والكردوس: عظم محال البعير. والمحال: الفقَار، وكل عظم تام ضخم فهو كردوس. وأشرفت: يعني القطاة، أي: علت. والسند: ما قابلك من الجبل وعلا عن السفح. والغبيط: مركب من مراكب النساء كالهودج. والمذأب: الموسَّع. والذئبة: عود في مقدم الرحل ومؤخره يُفرج به ويوسع.

(٣) صعر خده: مال.

[٣: ١٠٧/ب] وماشَيتُه في سارَ وجلسَ /ومَشى. والتغيير بحركة العين، وذلك في مذهب الكوفيين، قالوا: شَتِرتْ عينُ الرجل[١]، وشَتَرَها اللّهُ، وكَسِيَ زيدٌ الثوبَ، وكَسا زيدٌ عمرًا ثوبًا. فهذه أربع معدِّيات، ولا يطّرد شيء منها. وزادوا في المعدِّيات الباء، لكنَّها حرف جر، وإنما ذكرنا هنا ما يظهر به للمفعول النصب، أمّا الباء فإنها - وإن كان ما بعدها مفعولاً في المعنى - فإنه ليس مفعولاً في اللفظ، وسيأتي الكلام عليها في باب حروف الجر إن شاء اللّه تعالى.

---

(١) شترت عينه شَتَرًا: انقلب جفنها من أعلى إلى أسفل.

ص: باب تنازع العاملين فصاعدًا معمولاً واحدًا

إذا تعلّق عاملان من الفعل وشبهه متفقان لغير توكيد أو مختلفان بما تأخر غير سببيٍّ مرفوع عمل فيه أحدهما، لا كلاهما، خلافًا للفراء في نحو: قامَ وقعدَ زيدٌ. والأحقُّ بالعمل الأقربُ لا الأسبق، خلافًا للكوفيين.

ش: هذا الباب مصطلح عليه بباب الإعمال، وبباب التنازع، ولم يحدّه المصنف، بل أخذ ما حدَّه به الناس أو معظمهم، وأبرزه في صورة شرطية، وهو قوله «إذا تعلق» إلى آخره، ومن هذه الصورة يُفهم حدّ الإعمال.

فقوله **باب تنازع العاملين** أطلق في العاملين، ثم قيَّد بعدُ بقوله «إذا تعلق عاملان من الفعل وشبهه». وشَرط ابن عصفور في العاملين كونهما متصرفين. قال[1]: «وإنما شرطنا أن يكون العامل متصرفًا تحرزًا من إنَّ وأخواتها من العوامل غير المتصرفة؛ فإنه لا يجوز فيها الإعمال». واقتضى شرطه هذا أنَّ ذلك لا يكون في فعلي التعجب؛ لأنَّ فعل التعجب غير متصرف.

وقال بعض أصحابنا: قد لا يكون فيه فعل، نحو: هذا ضاربٌ وشاتمٌ عبدَ اللّه، وقد يكون أحدهما فعلاً والآخر غير فعل، نحو قوله تعالى ﴿هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾[2]، وتقول: تَرَاكِ وبَلْهَ زيدًا.

وفي البسيط: «ولا يقال[3]:

... هَــيهاتَ هيهاتَ العَقيقُ ....

---

(١) شرح الجمل له ٢: ٤٩٤.

(٢) سورة الحاقة: الآية ١٩.

(٣) هذه قطعة من قول جرير:

فهَــيهاتَ هَــيهاتَ العَقــيقُ وأهلُهُ وهَــيهاتَ خِــلٌّ بالعَقــيقِ نُواصِــلُهْ

ديوانه ص ٩٦٥. العقيق: واد لبني كلاب بالعالية.

وشبهه من باب الإعمال كما قال الجرجاني، وقاله أبو علي[1]. قال الجرجاني[2]: «العقيق في البيت مرفوع بهيهات الثاني، والأول قد أُضمر له على شريطة التفسير، فكأنه قال: هيهاتَ العَقيقُ هيهاتَ العَقيقُ[3]» انتهى. لأنه يلزم إما حذف الفاعل وإما إضماره، والأول لا يجوز، وأمّا الثاني فلأن قولنا قامَ قام زيد ليس من باب الإعمال، إذ لا نسلم أنّ الثاني عامل؛ لأنّ هذا الباب لا بدَّ فيه من اجتذاب عاملين مختلفين، وهذا ليس كذلك» انتهى.

وقوله فصاعدًا يعني: فأكثر، ولفظ فصاعدًا يشعر بأن يكون ثلاثة وما زاد من الأعداد، ومثالُ ثلاثة قولُ الشاعر[4]:

/أتـــاني ، فلــم أُسرَرْ بهِ حينَ جاءني　　كـــتابٌ بأعلـــى القُنَّـــتَينِ عَجـــيبُ　[٣: ١٠٨/

وقولُ الآخر[5]:

سُـئلتَ ، فلم تَبخَل ، ولم تُعط نائلاً　　فـــسِيّانِ لا ذَمٌّ علـــيكَ ولا حَمْـــدُ

وقولُ الآخر[6]:

أرجو ، وأخشى ، وأدعو اللّهَ مُبتَغيًا　　عَفـــوًا وعافـــيةً في الـــروحِ والجَـــسَدِ

---

(١) المسائل الحلبيات ص ٢٤١ والشيرازيات ص ٢٨٩، ٥٢٨ - ٥٢٩ والعسكرية ص ١١٣ - ١١٤ والعضديات ص ١٤١ - ١٤٢ والإغفال ٢: ٤٧٩ - ٤٨١.

(٢) المقتصد ص ٥٨٥.

(٣) هيهات العقيق: انفردت به ح، وهو في المقتصد.

(٤) هو جَزء بن ضِرار أخو الشمّاخ. الحماسة ١: ٢٠١ [١١٧]. القُنّة: أعلى الجبل، وأراد بالقنّتين هنا موضعًا بعينه. والعجيب هنا: المنكَر الشديد.

(٥) هذا أول بيتين للحطيئة في ديوانه ص ١٩٤ [دار صادر] والشعر والشعراء ص ٣٢٥. وهو بيت مفرد في ديوان الكميت ص ١١٨ [دار صادر]. وآخره في المخطوطات:
«لا حمدٌ عليك ولا ذمُّ». والتصويب من الديوان والشعر والشعراء. وهو بهذه الرواية من غير نسبة في شرح التسهيل ٢: ١٧٦ والبحر ٣: ٥٣٩. وفي المقرب ١: ٢٥٠: «فسيّان لا فقر ...». وقال ابن النحاس الحلبي: «وأنشد ابن الدهان آخره: فسيّان لا حمد لديك ولا ذم. كذا نقلته من خطه». التعليقة ص ٨٠٠.

(٦) البيت في شرح التسهيل ٢: ١٧٦ وتذكرة النحاة ص ٣٣٧.

وقولُ الآخر[1]:

جِئْ، ثُمَّ حالِفْ، وثِقْ بالقومِ، إنَّهُمُ ... لِمَنْ أجارُوا ذُرا عِزٍّ بلا هُونِ

وقولُ الآخر[2]:

تَمَنَّتْ، وذاكم مِن سَفاهة رأيِها ... لأهجوَها لَمَّا هَجَتِني مُحارِبُ

وقولُ الآخر[3]:

بِمِثلِهِما نَروحُ نُريدُ لَهوًا ... ويَقضي الهَمَّ ذو الأَرَبِ الرَّجيلُ

ومن ذلك ما روي في الحديث[4]: (كما صَلَّيتَ ورَحِمْتَ[5] وبارَكتَ على آل إبراهيم).

وظاهر كلام المصنف وابن عصفور[6] أنَّ العوامل تكون أربعة وأزيد لقولهما «فصاعدًا»، ولم يوجد في هذا الباب عوامل أربعة فيما استُقريَ، ولذلك قال الأستاذ أبو علي: «الإعمال أن يتقدم عاملان أو ثلاثة»، فنص على الثلاثة دون غيرها مما فوقها من رتب الأعداد.

وقوله **معمولاً واحدًا** قال غيره[7]: «فأكثر». والعذر للمصنف أنَّ في كون المعمول أكثر من واحد خلافًا، وقد ذكره آخر الباب، فذكر هنا المجمع عليه، وهو أن يكون المعمول واحدًا.

وقوله **إذا تعلَّق عاملان من الفعل** مثاله: ﴿ ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾[8].

---

(١) البيت في شرح التسهيل ٢: ١٦٨، ١٧٦. وقد سقط هذا البيت من ح.

(٢) هو أرطاة بن سُهيّة. الحماسة ٢: ١٥٩ [٦٠٣].

(٣) هو أبو خِراش الهُذليّ. شرح أشعار الهذليين ص ١٢١٢. الأرب: الحاجة. والرجيل: القويّ على المشي. وأوله في ك: وبمثلها يروح. وفي ن: بمثلها تروح تريد. بمثلهما: يعني نعلين.

(٤) المستدرك على الصحيحين ١: ٤٠٢ وسنن البيهقي الكبرى ٢: ٣٧٩.

(٥) ن: وترحمت. انظر شرح الجمل لابن خروف ص ٦٠٨.

(٦) المقرب ١: ٢٥٠ وشرح الجمل ١: ٦١٣.

(٧) المقرب ١: ٢٥٠ وشرح الجمل ١: ٦١٣ وفيهما: «فصاعدًا».

(٨) سورة الكهف: الآية ٩٦.

وقوله وشبهه مَثّل المصنف باسم الفاعل، نحو قوله[1]:

وإنّـــي - وإنْ صَدَّتْ - لَمُثْنٍ وصادِقٌ علـــيها بِمـــا كانـــتْ إليـــنا أزَلّـــتِ

ومَثّل أيضًا بالامتزاج من اسم الفعل[2] والفعل[3]، ومن اسم الفاعل والفعل[4]، ونصَّ غيره على اسم الفاعل واسم المفعول، قال[5]: «وغيرهما».

وفي قول المصنف «إذا تعلق العاملان[6]» دلالة على أنه قد لا يتعلق العاملان بما تأخر، إذ يكون في اللفظ من الظواهر ما يستوفيه كل واحد منهما، فلا يتنازعان، كما جاء (اللهمَّ صَلِّ على محمدٍ وعلى آل محمد، كما صَلّيتَ على إبراهيم وعلى آل إبراهيم، وبارِكْ على محمد وعلى آل محمد، كما باركتَ على إبراهيم وعلى آل إبراهيم)[7]، أو بعضُها ظاهر وبعضها مضمر، نحو: ضربني زيدٌ /وضربته، فالعاملان لا يجب إذا استدعيا شيئًا واحدًا أن يجعلا متنازعين، بل يجوز أن يُفرَدا وأن يُشركا ويرجح أحدهما بحسب القصد، فإذا أُريد معنى التعظيم أُفردا، وإذا أُريد معنى الاختصار أُشركا، فالإفراد نحو قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[8]، والاختصار كقوله: ﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا﴾[9].

[٣: ١٠٨/ب]

وقوله متفقان يعني في العمل بأن يطلباه مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا بحرف جر.

---

(١) هو كُثَيِّر عزّة. ديوانه ص ٨٠ وشرح التسهيل ٢: ١٦٥. أزلّت: أحسنت واصطنعت.

(٢) ك، ح: من اسم الفاعل.

(٣) مثاله قوله تعالى: ﴿هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾. سورة الحاقة: الآية ١٩.

(٤) مثاله: أنت مكرم فيشكرك زيد.

(٥) هو ابن النحاس الحلبي. التعليقة ص ٨٠٠.

(٦) «العاملان» كذا في النسخ المخطوطة! والذي سبق في الفص «عاملان» بدون أل.

(٧) ورد الحديث بهذا اللفظ في صحيح ابن حبان ٥: ٢٨٩. وأخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما في عدة مواضع بألفاظ مختلفة.

(٨) سورة الفاتحة: الآية ٥.

(٩) سورة الجن: الآية ٧.

وقوله **لغير توكيد** احتراز من أن يكون الثاني توكيدًا، فإنه يكون في حكم الساقط، وذلك مثل قول الشاعر[1]:

.... أتـــاكَ أتـــاك اللاحقونَ احْبِسِ احبِسِ

قاله المصنف[2]. وقال المصنف أيضًا: «لك أن تنسب العمل لهما لكونهما شيئًا واحدًا في اللفظ والمعنى، ولك أن تنسبه للأول وتلغي الثاني لفظًا ومعنًى لتنزُّله منْزلة حرف زيد للتوكيد، فلا اعتداد به على التقديرين، ولولا عدم الاعتداد به لقيل: أتاك أتوك اللاحقون، أو أتوك أتاك اللاحقون[3]».

ووافقه على اشتراط كونهما لغير توكيد شيخنا[4] بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن النحاس الحلبي، رحمه الله.

وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسين بن أبي الربيع: «قامَ قام زيدٌ، زيدٌ: فاعل بالثاني، وفاعل الأول مضمر، كأنه من باب الإعمال، أو يقال: إنّ زيدًا فاعل بقام الأول، والثاني لا يحتاج إلى مسند إليه؛ لأنه لم يؤت به لذلك، إنما جيء به لتوكيد الأول». قال: «وهذا الوجه الثاني حسن» انتهى.

ولم يذكر أصحابنا[5] هذا القيد من كونهما لغير توكيد، فإطلاقهم يدل على جواز أن يكون ذلك من باب الإعمال، وقد أجاز ذلك أبو علي الفارسي في قول الشاعر[6]:

فهَـــيهاتَ هَـــيهاتَ العَقـــيقُ وأهلُـــهُ ....

---

(١) صدر البيت: «فأينَ إلى أينَ النّجاءُ ببَغلَتي». أمالي ابن الشجري ١: ٣٧٢ والخزانة ٥: ١٥٨-١٥٩ [٣٥٩]. قال البغدادي: «وهذا البيت مع شهرته لم يُعلم له قائل ولا تتمة».

(٢) شرح التسهيل ٢: ١٦٥. وفيها أيضًا قوله الذي يليه.

(٣) أو أتوك أتاك اللاحقون: ليس في ك.

(٤) التعليقة ص ٧٩٨ - ٧٩٩.

(٥) انظر على سبيل المثال المقرب ١: ٢٥٠ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٦١٣

(٦) تقدم في ص ٦٤.

قال[1]: «ارتفع العقيق بهيهات الثانية، وأضمرت في الأولى، أو بالأولى، وأضمرت في الثانية». وأما قولك:

.... أتـــاكَ أتـــاك اللاحقونَ احْبِسِ احبِسِ

فلا يلزم ما ذكر؛ إذ يجوز أن يكون أعمل الثاني، وأضمر في الأول مفردًا، كما حكى س[2]: ضربنِي وضربتُ قومَك، أي: ضربنِي مَن ثَمَّ، فجعل المضمر مفردًا على المعنى، وإذا كان قد جاء ذلك في الكلام فأحرى أن يجيء في الشعر.

وقوله أو **مختلفان** يعني في العمل، كأن يطلب أحدهما مرفوعًا والآخر منصوبًا أو مجرورًا بحرف جر.

وقوله **بما تأخَّر** يشمل أن يكون المتأخِّر واحدًا أو أكثر، وظاهر /كلام [٣: ١٠٩/أ] المصنف وأصحابنا أنه يشترط تقدم العاملين وتأخر ما يطلبانه عنهما، وقد نصَّ على ذلك الأستاذ أبو علي وغيره من أصحابنا، فقال الأستاذ أبو علي: «فلو قلت ضربتُ زيدًا وضربنِي لم يكن من الباب».

وقد أجاز أبو علي الفارسي في قوله[3]:

.... مَهمـــا تُـــصِبْ أُفُقًـــا مِن بـــارِقٍ تَشِمِ

أن تكون مِن زائدة، ومِن بارِق: في موضع نصب بتشم، ومفعول تُصب محذوف، وهو ضمير منصوب عائد على بارِق. وهذا الذي ذكره أبو علي من إعمال الفعلين والمعمول متوسط غريب، ويدل على أنَّ التقدم في العاملين ليس بشرط، وقلَّما ذكروه.

---

(١) تقدم تخريج قوله من كتبه في ص ٦٥.

(٢) الكتاب ١: ٧٩ - ٨٠.

(٣) صدر البيت: «قد أُوبِيَتْ كُلَّ ماءٍ فهي طاويةٌ». وهو لساعدة بن جُؤيّة الهذلي، وصف حميرًا قد أجهدها العطش. شرح أشعار الهذليين ص ١١٢٨ وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٢٠٧ - ٢١٠ [٣٩] والخزانة ٨: ١٦٣ - ١٦٦. أوبيت: مُنعت. وطاوية: ضامرة. وتصب أفقًا: تجد ناحية. وبارق: سحاب فيه برق. تشم: تقدِّر أين موقعه ثم تمضي إليه.

ونظير ما ذكره الفارسي قولك: إنْ تجدْ يومَ فراغٍ زيدًا تؤدِّب، المعنى: إنْ تجدْ زيدًا في يوم فراغ تؤدِّبه، فحذفت الضمير، وأعملت تؤدِّب في زيد وفي يوم، وحذفت من تجد ضمير ما أعملت فيه تؤدِّب، كأنك قلت: إنْ تجده، أو إنْ تجد فيه إن أردت اليوم.

وقد ذكر بعض أصحابنا كون المعمول يتقدم على العاملين[1]، نحو[2]: أيَّ رجلٍ ضربتَ أو شتمتَ؟ فعلى هذا وعلى ما أجازه أبو علي لا يكون[3] تقديم العاملين وتأخير المعمول شرطًا، بل يكون ذكره على أنه الأكثر والأغلب في لسان العرب.

وقال المصنف في الشرح[4]: «وفي قولي بما تأخر تنبيه على أنَّ مطلوب المتنازعين لا يكون إلا متأخرًا؛ لأنك إذا قلت زيدًا أكرمتُ[5] ويكرمني، وزيد هل أنت مكرمه فيشكرك، وزيد أنا مكرمه وتحسن[6] إليه - أخذ كل واحد من العاملين مطلوبه، ولم يتنازعا» انتهى. وهذا يدل من المصنف على اشتراط تقدم العاملين، ومُثُل س[7] كلها بتقديم العاملين.

وقوله **غير سببيّ مرفوع** قال المصنف في الشرح[8]: «ونبهت بقولي (غير سببيّ مرفوع) على أنَّ نحو زيدٌ منطلقٌ مسرعٌ أخوه لا يجوز فيه تنازع؛ لأنك لو قصدت فيه التنازع لأسندت أحد العاملين إلى السببيّ، وهو الأخ، وأسندت الآخر

---

(١) في حاشية ن عن نسخة ما نصه: «فتأخر المعمول ليس شرطًا، بل يكون ذلك على أنه الأكثر والأغلب في لسان العرب».
(٢) نحو ... لا يكون تقديم العاملين: ليس في ك.
(٣) لا يكون ... بل يكون ذكره على: ليس في ن.
(٤) ٢: ١٦٥.
(٥) في الشرح: زيد أكرمته.
(٦) في الشرح: ومحسن.
(٧) الكتاب ١: ٧٣ - ٨٠.
(٨) ٢: ١٦٥ - ١٦٦.

إلى ضميره، فيلزم عدم ارتباطه بالمبتدأ؛ لأنه لم يرفع ضميره ولا ما التبس بضميره، ولا سبيل إلى إجازة ذلك، وإن سُمع مثله حُمل على أنَّ المتأخر مبتدأ مخبر عنه بالعاملين المتقدمين عليه، وفي كل واحد منهما ضمير مرفوع، وهما وما بعدهما خبر عن الأول، ومنه قول كثيِّر[1]:

قَضى كلُّ ذي دَينٍ ، فوَفَّى غـريمَهُ وعَـزّةُ مَمطـولٌ مُعَنًّـى غَـريمُها

أراد: وعزّة غَريمُها مَمطولٌ مُعنًّى. وفي تقييد السببيّ بمرفوع تنبيه على أنَّ السببِيّ غير المرفوع لا يمتنع من التنازع، كقولك: زيدٌ أُكرِم وأفضل إياه» انتهى.

[٣: ١٠٩/ب] وإنَّما أجاز /المصنف ذلك في غير المرفوع لأنَّ غير المرفوع لا يُضمر، إنما هو يحذف، بخلاف المرفوع.

وهذا الذي ذهب إليه المصنف من تقييد المعمول بغير سببِيٍّ مرفوع لم يذكره معظم النحويين، ولا اشترطوه، وإنما اتُّبع فيه ابنَ خروف وبعضَ متأخري أصحابنا[2]. قال ابن خروف: لا يمكن الإعمال في الأفعال والصفات إذا رفعت الأسباب، نحو زيدٌ قامَ وقعدَ أبوه، وزيدٌ قائمٌ وقاعدٌ أبوه؛ لأنَّ الأب مضاف إلى ضمير زيد، وبه صحَّ أن يجري الخبر على الأول، فإن أضمرت في الصفة الأولى على شريطة التفسير صار الضمير عائدًا إلى زيد، ولم يكن في الكلام دليل على أنه للأب. وأيضًا فإنك تخبر عن زيد بخبر غيره في المعنى، ولا ذكر له فيه، فلم يجز رفع أبوه إلا بالعامل الثاني لا الأول، فبطَل الإعمال، والعوامل في هذا الباب تطلب معمولاتها باتفاق واختلاف.

وقال الأستاذ أبو علي: وليس منه قوله:

.... وعَـزّةُ مَمطـولٌ مُعَنًّـى غَـريمُها

---

(١) ديوانه ص ٣٢٨ [دار الجيل].

(٢) التعليقة لابن النحاس ص ٧٩٩.

لأنه إن جُعل منه كان ممطول ومُعَنًّى جاريين على عزّة، وهما غيرها، وأحدهما لم يعد منه ضمير إليها، وذلك لا يصح؛ لأنه يصير بمنْزلة: زيدٌ قائمٌ عمرٌو، وإنما التقدير: وغَريمُ عزّةَ ممطولٌ مُعَنًّى، ولكن قدم عزّة اهتمامًا، فارتفعت بالابتداء، وصار غريمها مبتدأ آخر.

وقال أبو محمد بن السِّيد: «الوجه عندي في هذا البيت أن يكون غريمُها مرفوعًا بالابتداء، وممطولٌ خبر مقدم، ومُعَنًّى صفة له، ولا يصح رفعه بممطول ولا بمُعَنًّى؛ لأنك إن رفعته بمُعَنًّى كان ممطول قد جرى خبرًا على غير من هو له، فلزم ظهور الضمير، وإن رفعته بممطول كان خطأ أيضًا؛ لأنه قد وصف ممطول[1] بمُعَنًّى، والاسم الذي يعمل عمل الفعل إذا وصف لم يعمل شيئًا، لا يجيز النحويون: مررت بضاربٍ ظَريفٍ زيدًا، ونحو ذلك، وإن جاء من ذلك شيء فهو محمول على الضرورة، ولا يجب أن يُحمل الشيء على الاضطرار إذا وُجد له وجه صحيح» انتهى كلامه.

ونقلت من خط أبي عبد الله النميري - وهو من تلاميذ الأستاذ أبي الحسن ابن الباذش، وغالب ظنّي أنّ ما كتبه هو من كلام ابن الباذش - ما نصه:

«قَضى كُلُّ ذي دَيْنٍ.......... ....

البيت، رفع غريمها بممطول لا بمُعَنًّى، والتقدير: وعزةُ ممطولٌ غريمُها مُعَنًّى، فتقديم مُعَنًّى ضرورة، فبقي على حكم التأخير، وإنما لم يوجب له التقديم عملاً لأنّ الاسم إذا وصف بصفة سببه[2] أو أخبر عنه بخبره ظهر ذلك السبب بعد الصفة والخبر في مثل /قولك: مررت برجلٍ قائمٍ أبوه، وزيدٌ قائمٌ أبوه، فإذا أتوا بصفة ثانية أو خبر ثانٍ لم يظهروا السبب وأضمروه، وخلت الصفة والخبر من عائد إلى الموصوف والمبتدأ، وكان العائد إلى الموصوف والمبتدأ من المعنى؛ لأنه ضمير يظهر [٣: ١١٠/أ]

(١) ك: ممطولاً.

(٢) ح: سببية.

فيه عائد إلى الأول، وذلك قولك: مررت برجلٍ قائمٍ أبوه لا قاعدٍ، وزيدٌ قائمٌ أبوه لا قاعدٌ، والتقدير: لا قاعدٌ أبوه، فأضمر الأب لتقدم ذكره، واقتضى العائد من المضمر المعنى، ولم يقولوا في نحو هذا: مررت برجلٍ قائمٍ لا قاعدٍ أبوه، وزيدٌ قائمٌ لا قاعدٌ أبوه، على أن يضمروا في قائم، ويكون العائد في الصفة الأولى، هكذا كلام العرب.

ووجه ذلك عندي أنهم أتوا بالصفة الأولى على ما يجب لها في اللفظ والمعنى، ثم استسهلوا بعد ذلك في الصفة الثانية الحمل على المعنى، وقد نص س[1] على ذلك بقوله في قول العرب مررتُ برجلٍ عاقلةٍ أمُّه لبيبةٍ إنه لا يصلح أن تقدم لبيبة مضمرًا فيها الأم، ثم تقول عاقلة أمُّه. ولا وجه لقوله هذا إلا ما عقدنا عليه كلامنا من أنّ الإضمار والحمل على المعنى في الصفة الثانية دون الأولى، وكذلك الخبر لما ذكرنا. ومن هذا الباب قول امرئ القيس[2]:

بِلَيلِ التِّمامِ، أو وُصِلْنَ بِمِثلِهِ ... مُقايَسةً أيّامُها نَكِراتِ

أي: نَكِرات أيامُها» انتهى كلامه. ونظير ذلك ما أنشده ابن الأعرابي[3]:

ليسَ أخو الفَلاةِ بِالْهَبِيتِ ... ولا الذي يَخضَعُ كالسُّبْرُوتِ

ولا الضَّعيفِ أمرُهُ الشَّتِيتِ ... غيرَ فتًى يُصبِحُ في المَبِيتِ

يَرتَقِبُ النَّجمَ ارتِقابَ الحُوتِ

أي: الشَّتيت هو، أي: أمره. وقال الشاعر[4]:

---

(١) الكتاب ٢: ٥١ والتعليقة للفارسي ١: ٢٥٠.

(٢) الديوان ص ٧٩. التمام: أطول ليلة في السنة. وصلن: أي الهموم. ومقايسة أيامها: قد قيست أيام همومي بلياليها في الشدة والإنكار. ونكرات: شديدات منكَرات.

(٣) الرجز لأبي محمد الفقعسي في التكملة للصغاني (كلت) ١: ٣٣٤ - ٣٣٥ وعنه في تاج العروس (كلت). الهبيت: الجبان الذاهب العقل. والسبروت: الفقير.

(٤) هو النابغة الذبياني. ديوانه ص ٦٣. صهب الظلال: يعني أنّ قطع السحاب صهب. والتين: جبل بنجد لبني أسد، وجبل بالشام. وعن عرض: عن جانب. والشبم: الماء البارد.

صُهْبُ الظِّلالِ أَتينَ التِّينَ عن عُرُضٍ   يُــزْجِينَ غَــيمًا قلــيلاً مــاؤُه شَــبِما

أي: شَبِمًا هو، أي: ماؤه. وقال الآخر[1]:

بِمــاءِ سَحابٍ زَلَّ عن ظَهرِ صَخرةٍ   إلى بَطــنِ أُخْــرَى طَــيِّبٍ ماؤُها خَصِرْ

يريد: خَصِرٍ هو، أي: ماؤها. فهذا نظير: مررتُ برجلٍ عاقلةٍ أمُّه لَبيبةً.

وقال أبو القاسم بن الأبرش: «ليس العطف في هذا الباب بأصل، ولا يراعى فيه اتفاق لفظ الفعل، ولا الفعل أيضًا نفسه، بل لك ترك العطف واختلاف اللفظ واستعمال ما جرى على الفعل دون الفعل، قال اللّه تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ ﴾[2]، وقال عز من قائل: ﴿ قَالَ ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾[3].

[١١٠/ب] ومما جاء /مما أعمل على غير الفعل قول الشاعر[4]:

قَــضى كــلُّ ذي دَيــنٍ ، فوَفَّى غَريمَهُ   وعَــزَّةُ مَمطــولٌ مُعَنًّــى غَــرِيمُها

ترفع غريمُها بِمعنًّى. وإن رفعته بِمعنًّى وأضمرته في ممطول قلت في التثنية: وعزةُ ممطولان معنًّى غريماها، وفي الجميع: وعزةُ ممطولون معنًّى غرماؤها. وإن رفعته بممطول وأضمرته في معنًّى قلت في التثنية: وعزةُ ممطولٌ مُعَنَّيان غريماها، وفي الجميع: وعزةُ ممطولٌ مُعَنَّون غرماؤها، وهذا قول الكسائي. وهو ضعيف غير موافق لمذهب أهل البصرة في هذا الموضع، أعني إعمال الثاني، وهو معنًّى؛ لأنه إذا أعمل الثاني لزمه إظهار ذلك المضمر؛ لأنه قد جرى على غير من هو، فلما كان إعمال الثاني مما يُلزم في ممطول ما ذكرنا من إبراز الضمير، ولو أبرزنا الضمير لانكسر البيت - لم يكن إلا إعمال الأول لئلا ينكسر البيت، ولا يلزم مع إعمال الأول إبراز الضمير في مُعنًّى؛ لأنَّ مُعنًّى حينئذ جارٍ على من هو له» انتهى.

---

(١) هو امرؤ القيس. ديوانه ص ١١١. خصر: بارد.

(٢) سورة المنافقون: الآية ٥.

(٣) سورة الكهف: الآية ٩٦.

(٤) تقدم في ص ٧١.

وذكر أبو علي في البصريات[١] أنّ غريمها مرتفع بِمُعَنًّى، ولو ارتفع بممطول لقال: ممطولٌ مُعَنًّى غَرِيمُها هو. قال: ولا يكون بُدٌّ إذا أعمل الأول من أن يعمل الثاني على هذا الباب، ولا يكون على أن يعمل الأول ولا يعمل الثاني إلا في شيء حكاه س في قلت أنّ بعضهم قال: متى ظننتَ أو قلتَ زيدًا منطلقًا[٢].

قال بعض أصحابنا: «هذا الذي ذكره أبو علي يكون في الفضلات، فأمّا ما لا بُدَّ منه من الفاعل وما لم يسم فاعله فطريقه الإضمار لا الحذف، فإعمال[٣] الأول والثاني فيه سواء، فلو وجب إظهار الفاعل في معنًّى إذا حُمل غريمها على ممطول لوجب إظهاره في ممطول إذا حُمل على معنًّى» انتهى.

وذكر أيضًا أبو علي الرفع بممطول، وقال[٤]: «لم يحتج إلى الإظهار في معنًّى لأنه جرى على الغريم، وهو هو، فإذا جرى عليه وكان إياه في المعنى ارتفع الضمير فيه به، ولم يحتج إلى إظهار لجريه على من هو له».

قال بعض أصحابنا: «ولا يكون هذا كما ذكر أبو علي إلا إذا كان غريمها مبتدأ، ويكون معنًّى وممطول جاريين على من هما له، فأمّا إذا ارتفع غريمها بأحدهما، وأضمر في الآخر - فهما جاريان على عزّة» انتهى.

وقيل: غريمها مرتفع بممطول، ومعنًّى خالٍ منه.

وقال الجرجاني[٥]: «لا يخلو غريمها من أن يرتفع بالأول أو بالثاني، فلا يجوز رفعه بالأول؛ لأنك لو رفعت به لكان مقدمًا في النية، مثل أن تقول: وعزةُ ممطولٌ

---

(١) البصريات ص ٥٢٤ - ٥٢٦. والذي ذهب إليه أبو علي في هذا الكتاب هو أن غريمها مرتفع بممطول. وذكر أيضًا أنّ قياس قول من لم يظهر الضمير في اسم الفاعل وإن جرى على غير من هو له أن يجوّز رفع غريمها بمعنًّى. وقياس قول الكسائي عنده أن يرتفع بمعنًّى.

(٢) الكتاب ١: ٧٩. ولفظه: «متى رأيت ...».

(٣) ك: فأعمل. ح: فإضمار.

(٤) المسائل البصريات ص ٥٢٥ - ٥٢٦.

(٥) المقتصد ص ٣٤٠ - ٣٤١.

غريمُها، وإذا تقدم وجب إضماره في مُعَنًّى الذي هو بعده، ومُعَنًّى قد جرى خبرًا على عزّة، وهو فعل[1] لغيرها، واسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له أُبرز ضميره، فلو كان في معنًّى ضمير لوجب أن يبرز، كما أنك إذا أتيت بمعنًّى بعد غريمها وجب أن /تقول: معنًّى هو، فلما لم يبرز هذا الضمير كان غريمها مرفوعًا بالثاني، والأول قد أُضمر له فاعل، حتى كأنه قيل: وعَزَّةُ ممطولٌ غريمُها مُعَنًّى غريمُها.

[١:١١١/أ]

فإذا قلت: إذا أضمرت غريمها في ممطول وجب أن تُبرز الضمير؛ لأنّ الوصف لغير عزّة، وهو الغريم.

فالجواب: أنّ ذلك لا يجب؛ لأنهم أرادوا من هذا الإضمار الاختصارَ، فلم يقولوا: ضربني عبدُ اللّه وضربتُ عبدَ اللّه، وقالوا: ضربني وضربتُ عبدَ اللّه؛ لئلا يَعرى الكلام من الاختصار، والضمير المنفصل بمنْزلة زيد وعمرو في كونه اسمًا ظاهرًا، فلمّا كان إظهار الضمير في ممطول ونحوه يؤدي إلى مثل ما وقع الفرار منه - إذ كان هو اسمًا منفصلاً كغريمها - تُرك، وحَسُنَ ذلك لأجل أنّ ذكر الاسم في الثاني - وهو غريمها - يدل على أنّ الفعل ليس للمبتدأ، حتى لو وضعت موضع عزّة اسمًا مذكرًا فقلت زيدٌ ممطولٌ مُعَنًّى غريمُه عُلم أنّ الفعل ليس لزيد، ولو كان المطول له لكان المُعَنَّى كذلك لاتفاقهما في المعنى، ولو كان المُعَنَّى له لم يرفع الغريم به قط».

وفي البسيط في ذكر المتنازعين: إمّا أن يكون في اللفظ ما يُرجح أحدهما، أو لا:

إن كان - وذلك إذا كان الثاني معطوفًا بحرف الإضراب، نحو: ضربتُ بل أكرمتُ زيدًا - فيجب إعمال الثاني، وعكسه في لا، نحو: ضربتُ لا أكرمتُ زيدًا؛

(١) في المخطوطات: جعل. والتصويب من المقتصد.

لأنك لمّا أضربت عنه لم تُعمله، وكيف تُعمله وتترك الأصل المعتمد عليه. ومنه إذا كان العامل الثاني ملغًى، والاعتماد على الأول، نحو: كان - أرى - زيدٌ ذاهبًا، ونحوه. وقيل: منه قولك: زيدٌ قائمٌ وقاعدٌ أبوه، إذا جعلتهما للأب، فيكون هنا إعمال الأول؛ لأنك لو أعملت الثاني لكان في الأول ضميره، وهو فاعل، فإمّا أن تذكره فيلزم إظهار ما هو مفرد، وإمّا أن يكون مستترًا فيلتبس أنه للأول. وأيضًا فإنه لا يعود على الأول منه ضمير لأنه للأب، وإنما يعود من المعطوف، وقد تقدم أنه ضعيف، فلا يكون. وأما قوله:

.... وعَــــزَّةُ مَمطـــولٌ مُعَنًّـــى غَـــريمُها

فلا يلزم الأول لعدم الالتباس، ولا الثاني لأنه ليس معطوفًا، بل جُعلا كشيء واحد، نحو: هذا حلوٌ حامضٌ، ولأنه يلزم أن يكون مرفوعًا بممطول، ولا مرفوع في معنًّى، ولا يكون لأنه عامل، وهو لا يحذف.

وإن لم يكن في اللفظ ما يُرجح أحدهما، والمنازعة على فاعل الأول، فيتعين عند الفراء إعمال الأول أولاً في فاعله، فالبصري يرجح الثاني، والكوفي الأول. وبعض النحويين يتساويان عنده لتعارض الترجيحين عنده.

وتلخص من هذا الذي ذكرناه الخلاف في السببيّ المرفوع هل يتنازعه العاملان أم لا. وأما البيت:

قَــــضى كُــــلُّ ذي دَيْـــنٍ ....

ففيه ثلاثة أقوال:

أحدها أنه ليس /من باب الإعمال؛ إذ لا يصلح أن يرتفع غريمها بواحد من الوصفين. [٣: ١١١/ب]

الثاني: أنه من الإعمال، ويجوز أن يرتفع بكل واحد من الوصفين.

الثالث: أنه يجوز أن يرتفع بممطول، ولا يجوز أن يرتفع بمعنًّى.

وقوله **عَمِلَ فيه أحدُهما** هذا جواب الشرط، وهو قوله «إذا تعلق»، وسواء أكان العاملان متفقي الطلب في الإعراب أم مختلفين.

ولا يكفي ما ذكره المصنف في الإعمال من تعلُّق العاملين بالمعمول من حيث المعنى حتى تزيد في ذلك: ما لم يمنع مانع لفظي، كقول الشاعر[1]:

كـــأنَّهنَّ خَـــوافي أجْـــدَلٍ قَـــرِمٍ   ولَّـــى لِيَـــسبِقَهُ بالأمْعَـــزِ الخَـــرَبُ

فهذا من إعمال الأول، ولا يجوز أن يكون من إعمال الثاني؛ لأنَّ الخَرَب حينئذ يكون مفسرًا للضمير الذي في ولَّى، ولام كي تمنعه أن يتخطاها إلى تفسيره، فإنه لا يتقدم ما بعدها عليها، وكذلك لا يفسر ما بعدها[2] ما قبلها؛ لأنَّ المفسِّر نائب مناب المفسَّر، فكأنه قد تقدم ما بعدها عليها حينئذ، وهذا التعلق أو الطلب أو الاقتصار من جهة المعنى أقوى ما يكون بحرف العطف؛ لأنَّ قولك ضربنِي وضربتُ زيدًا في معنى تَضارَبْنا، فحَسُنَ لذلك فيه الفصل بين العامل ومعموله بجملة، ولولا الرابط في الباب بين العاملين - وإن كان[3] في بعض المسائل أضعف منه في بعض - لم يجز الفصل، ولذلك يمتنع[4]: ضربنِي ضربتُه زيدٌ؛ لأنه لا رابط بين العاملين في ذلك، فلا يتنزَّلان منْزلة الواحد. وكذلك قولــه: ﴿ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ﴾[5]، العامل الثاني فيه جواب للأول، فهو مرتبط به بمنْزلة قولك: إنْ تضربْ أضربْه زيدًا.

---

(١) هو ذو الرمة. ديوانه ص ٧٣. كأنهن: أي: كأن الحُمُر في سرعتهن. والخوافي من الجناح: دون القَوادم بعشر ريشات مما يلي أصل الجناح. والأجدل: الصقر. وقرم: شديد الشهوة إلى اللحم. والأمعز: الأرض الغليظة. والخرب: ذكر الحبارى، وهو فاعل ولى.

(٢) عليها وكذلك لا يفسر ما بعدها: ليس في ك.

(٣) وإن كان ... لا رابط بين العاملين: سقط من ك.

(٤) ح: يقع.

(٥) سورة الكهف: الآية ٩٦.

وقوله لا كلاهما، خلافًا للفراء في نحو: قامَ وقعدَ زيدٌ قال أبو علي: «هذا أقبح المذهبين»، يعني أنَّ إعمال قامَ وقعدَ في زيد أقبح من مذهب الكسائي[1] في إبقاء أحد الفعلين بلا فاعل، والفراء[2] رفعه بمجموعهما، فكل واحد منهما ليس له فاعل.

قال بعض أصحابنا: وللفراء أن يقول: لم يخل الفعل من إسناد، والذي لا يصح كون الفعل غير مسند، فكما يُسند للمبتدأ خبران، نحو: هذا حلوٌ حامضٌ، فكذلك يسند للفاعل فعلان، إلا أنَّ هذه دعوى لا دليل عليها.

وقال المصنف في الشرح[3]: «جعل الفراء الرفع في نحو قامَ وقعدَ زيدٌ بالفعلين معًا. والذي ذهب إليه غير مستبعد، فإنه نظير قولك: زيدٌ وعمرٌو منطلقان، على مذهب س؛ فإنَّ خبر المبتدأ عنده[4] مرفوع بما هو له خبر، فيلزمه أن يكون منطلقان مرفوعًا بالمعطوف والمعطوف عليه؛ لأنهما يقتضيانه معًا. ويمكن أن يكون على مذهبه قول الشاعر[5]:

إنَّ الــرِّغاثَ إذا تكــونُ وَديعــةً   يُمــسي ويُــصبِحُ دَرُّهــا مَمْحُــوقا

فلو كان العطف بـ«أو» أو نحوها مما لا يَجمع بين الشيئين لم يجز أن يشترك العاملان /في العمل، كقول الشاعر[6]: [٣: ١١٢/أ]

وهل يَرجِعُ التَّسليمَ أو يَكشِفُ العَمَى   ثَــلاثُ الأثــافي والرُّســومُ الــبَلاقِعُ

---

(١) الجمل ص ١١٣.

(٢) المسائل الحلبيات ص ٢٣٨ - ٢٣٩ وشرح الكتاب للسيرافي ٣: ٨٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٦١٧.

(٣) ٢: ١٦٦ - ١٦٧.

(٤) الكتاب ٣: ١٢٧. وانظر ما سبق في ٣: ٢٥٧.

(٥) لم أقف عليه في غير شرح التسهيل ٢: ١٦٦. الرغاث: جمع رَغوث، وشاة رغوث: مرضع. والدر: اللبن.

(٦) تقدم في ٦: ٢٠١.

فليس هذا من التنازع؛ إذ لو كان منه لكان أحد الفعلين بتاء؛ لأنّ فاعله على ذلك التقدير ضمير مؤنث، فإنما يُحمل على أنه أراد: وهل يرجع التسليم ما أشاهده، واستغنى بالإشارة، كما قالوا: إذا كان غدًا فأْتِنِي، أي: إذا كان ما نحن عليه فأْتِنِي. ثم أبدل ثلاث الأثافي من الضمير المنوي» انتهى كلامه.

وإنما امتنع في مثل قامَ وقعدَ زيدٌ أن يكون زيد مرفوعًا بهما لأنه لا يجتمع مؤثّران على مؤثر واحد؛ لأنه يلزم بالضرورة أن يكون أحدهما لغوًا.

وأمّا قولُ المصنف إنّ ما ذهب إليه الفراء غير مستبعد، وزعمُه أنّ ذلك نظير زيدٌ وعمرٌو منطلقان على مذهب س - فليس هو نظيره؛ لأنه فرق بين أن يجتمع مؤثران وليس كل واحد منهما جزء علة، وبين شيئين كل واحد منهما جزء علة، والعلة إنما تستقل بمجموعهما، فإنه لمّا ثني الخبر فقيل منطلقان لم يصلح أن يقع خبرًا لكل واحد من زيد وعمرو، فلذلك[1] اجتمعا على رفعه وكونهما معًا مخبرًا عنهما به، بخلاف قامَ وقعدَ زيدٌ؛ لأنه يصح إسناد قام وحده وقعد وحده[2] إلى زيد. وكذلك عكس مسألة: زيدٌ وعمرٌو منطلقان، نحو: هذان زيدٌ وعمرٌو، لما ثُني المبتدأ أُخبر عنه بما يطابقه من اثنين، فارتفعا بالمبتدأ المثنّى، وهما شيئان مفترقان، كما ارتفع الخبر المثنّى بالمبتدأ وهما شيئان مفترقان.

وأما كلام المصنف في البيت الذي هو «وهل يَرجِعُ التَّسليمَ» فإنّ الناس خرّجوه على الإعمال[3]، وقالوا: اختار الكوفيون رفع ثلاث بترجع، واختار البصريون رفعه بيكشف. فعلى مذهب الفراء هو مرفوع بهما، وعلى مذهب

---

(١) فلذلك اجتمعا ... بخلاف قام وقعد زيد: ليس في ك.

(٢) وقعد وحده: سقط من ح.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٦١٩ ولابن خروف ص ٦٣٨ - ٦٣٩ والملخص ١: ٢٨٥ والكافي لابن أبي الربيع ص ٦٠٩.

الكسائي الفاعل محذوف من الأول، فلا يُحتاج إلى التأنيث؛ لأنه ظاهر مؤنث مجازيّ. وعلى مذهب البصريين يُخرَّج على قوله[1]:

.... ولا أرضَ أبْقَـــــــلَ إبقالَهـــــــا

ويحسّنه في الأول أنه ضمير لم يعد على شيء سابق، وفي الثاني أنّ مفسّره أيضًا متأخر عنه، فكأنه لم يسبقه ما يعود عليه. وممن جوَّز فيه الإعمال أبو محمد بن السِّيْد[2].

وقوله **والأحقُّ بالعمل الأقربُ لا الأسبق، خلافًا للكوفيين** إعمال كل منهما مسموع من لسان العرب، والخلاف في الترجيح:

فرجَّح البصريون إعمال الثاني بوجوه:

أحدها: عدم توالي حروف الجر، نحو قولك: نُبِّئتُ كما نُبِّئتَ عن زيد بخير، ولو أعمل الأول لقال: نُبِّئتُ كما نُبِّئتَ عنه به عن زيد بخير.

الثاني: عدم كثرة الضمائر، تقول: ضربتُ وشتمتُ وقتلتُ زيدًا، ولو أعمل الأول لقال: ضربتُ وشتمتُه وقتلتُه /زيدًا. [٣: ١١٢/]

الثالث: الفصل بين العامل والمعمول، والعطف على العامل قبل ذكر معموله.

الرابع: أنه موافق لما تؤثره العرب من التعليق بالأقرب والحمل عليه وإن لزم من ذلك تفضيل زائد على غير زائد، نحو: خَشَّنتُ بصدرِه وصدرِ زيد، فضّلوا الجر لقربه على النصب حملاً على عمل خَشَّنتُ لبعده.

الخامس: أنَّ في إعماله ضربًا من التعادل والاعتناء؛ لأنه قوبل التقدم للأول بالإعمال للثاني، ولو أُعمل الأول لكان قد جُمع له بين التعادلين والاعتناءين، فيكون ذلك إخلالاً بالثاني.

---

(١) تقدم في ٢: ١٤١، ٦: ١٩٦.

(٢) الحلل في شرح أبيات الجمل ص ١٧٣.

السادس: قال المصنف في الشرح[1]: «ومما يدل على ترجيح الأقرب إذا كان ثانيًا التزام إعماله إذا كان ثالثًا أو فوق ذلك بالاستقراء، ولا يوجد إعمال غيره، ومن أجازه فمستنده الرأي» انتهى. وليس كما ذكر، ولا المستند الرأي، بل سُمع إعمال غير الأقرب الثالث، وسيأتي ذكر ذلك في أواخر الباب.

ورجَّح الكوفيون إعمال الأول لوجوه:

أحدها: مراعاة السبق؛ ألا ترى إلى قولهم: ثلاث من البط ذكور، وثلاثة ذكور من البط، آثروا مقتضى البط لسبقه، فأسقطوا التاء، وآثروا مقتضى الذكور [لسبقه][2]، فأثبتوها.

الثاني: أنَّ إعمال السابق مخلِّص مِن تقديم مضمره على مفسِّره على مذهب أهل البصرة، نحو: ضربوني وضربتُ قومَك، والمفسِّر مؤخر لفظًا ورتبة، ومِن حذف الفاعل على مذهب الكسائي.

الثالث: قال المصنف[3]: «إنَّ إعمال السابق موافق لِما أُجمع عليه في اجتماع القسم والشرط، فإنَّ جواب السابق منهما مُغنٍ عن جواب الثاني، فليكن عمل السابق من المتنازعين مغنيًا عن عمل الثاني» انتهى.

وليس كما ذَكر من أنه أُجمع عليه، بل قد ذهب بعض الكوفيين[4] إلى أنه قد يتقدم القسم، ويكون الجواب للشرط، وستأتي هذه المسألة في باب القسم، وفي الجوازم، إن شاء الله، والتفصيل الذي هناك.

وأَورد بعضهم[5] هذا الترجيح على خلاف ما أورده المصنف، فقال: «ومما يَقوَى به مذهبهم أنه متى اجتمع طالبان وتأخر عنهما مطلوب لهما من جهة المعنى

---

(١) ٢: ١٦٨.
(٢) لسبقه: تتمة من شرح التسهيل يقتضيها السياق.
(٣) شرح التسهيل ٢: ١٦٩.
(٤) هو الفراء. معاني القرآن ١: ٦٦ - ٦٧، ٢: ١٣٠ - ١٣١.
(٥) هو ابن عصفور في شرح الجمل ١: ٦١٣.

فالتأثير للمتقدم منهما. دليل ذلك القسم والشرط، إذا اجتمعا فإنّ العرب تبني الجواب على المتقدم منهما، وتحذف جواب الثاني لدلالة جواب المتقدم عليه».

وأجيب عن ترجيحات الكوفيين:

أما الأول - وهي مسألة العدد - فاعتُبر فيها أيضًا القرب، واتَّفَق مع القرب السبق، فلا أثر له، ولا يلزم من مراعاة سابق قريب مراعاة[1] سابق بعيد.

وأما الثاني - وهو الإضمار قبل الذكر في بعض المسائل - فيقابله ما يؤدي إليه إعمال الأول من الفصل بين العامل والمعمول بجملة أجنبية في جميع المسائل؛ وذلك لا يجوز /في باب مَن الأبواب إلا في هذا الباب خاصة لتداخل الجملتين باشتراكهما في المعمول؛ وما يؤدي إليه في بعض المسائل ووجد في كلامهم قليلاً أولى مما يؤدي إليه في كل المسائل ولم يوجد إلا في هذا الباب[2]. [٣: ١١٣]

وأورد المصنف الرد على هذا الترجيح بأن قال[3]: «تقديم الضمير إذا كان على شريطة التفسير مُجمَع على جوازه في باب نعْمَ، كقول الشاعر[4]:

نِعْــمَ امْــرأً هَــرِمٌ، لَــمْ تَعْــرُ نائبةٌ ... إلا وكَــانَ لِمُــرْتاعٍ بِهــا وَزَرا

وفي باب رُبَّ، كقول الآخر[5]:

واهٍ رأبْــتُ وَشــيكًا صَــدْعَ أَعْظُمِهِ ... ورُبَّــهُ عَطِــبًا أَنْقَــذتُ مِــنْ عَطَبِهْ

وفي باب البدل، كقول بعض العرب: اللهُمَّ صَلِّ عليه الرؤوفِ الرحيمِ، وفي باب الابتداء وأبواب نواسخه، نحو: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾[6]، و﴿ إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ

---

(١) سابق قريب مراعاة: سقط من ك.

(٢) هذا الجواب في شرح الجمل لابن عصفور ١: ٦١٥.

(٣) شرح التسهيل ٢: ١٦٩ - ١٧٠.

(٤) تقدم في ٢: ٢٦٧.

(٥) تقدم في ٢: ٢٦٧.

(٦) سورة الإخلاص: الآية ١.

مُحَرِمًا﴾[1]، فلِجوازه في مسائل التنازع أُسوةٌ بتلك المواضع قياسًا لو لم يثبت به سماع، فكيف وقد سُمع في الكلام الفصيح»، وأنشد أبياتًا، ستأتي إن شاء اللّه. انتهى.

وما ذكره من الإجماع في باب نِعمَ ليس بصحيح، بل مذهب الكسائي والفراء أنّ المرفوع بعد التمييز في باب «نِعمَ امْرَأً هَرِمٌ» وشبهه فاعل بنِعمَ[2]، ولا ضمير فيها أصلاً، وسيأتي ذلك في باب نِعمَ إن شاء اللّه.

وما ذكره من الإجماع في باب البدل ليس بصحيح، بل فيه الخلاف، وقد ذكرنا ذلك في الفصل الرابع من باب المضمر[3].

وقال أبو عبد اللّه الشَّلَوْبِين الصغير: «أمّا ما رجحوا به من أنّ الإضمار قبل الذكر موجود في غير هذا الباب كباب نِعمَ وباب الأمر والشأن، وأنّ الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي لم يوجد إلا في هذا الباب خاصة - فليس بباب ترجيح؛ لأنّ المعنى الذي اختص به الإضمار قبل الذكر مفقود في بابنا، وهو التعظيم أو المدح، وكأنّ الأمر ثابت في النفس، وقد فُرغ منه، وليس في بابنا من ذلك شيء، وإذا كان الإضمار قبل الذكر المُجمَع عليه في اللسان يخالف بمنْزعه الإضمار هنا فليس فيه طريق ترجيح، فهو باب بنفسه، امتزجت فيه الجملتان، وتداخلتا[4]، فسوَّغ ذلك الإضمار قبل الذكر، كأنه في رتبة التأخير. وسوَّغ ذلك أيضًا الفصل بين العامل والمعمول بناء على أنه يليه في الأصل، ولذلك أمكن إعادة الضمير من الثاني عند إعمال الأول».

---

(١) سورة طه: الآية ٧٤.

(٢) انظر ما سبق في ٢: ٢٦٧ وحاشيتها.

(٣) تقدم ذلك في ٢: ٢٦٧ - ٢٦٩.

(٤) في المخطوطات: وتداخلت.

وأمّا الثالث من ترجيح الكوفيين - وهو أنَّ التأثير إنما هو للمتقدم من الطالبين - فقال المصنف في الشرح[1] ما ملخصه: «مقتضى الدليل أن يُستغنى بجواب المتأخر منهما لقربه من محل الجواب، فإذا كان القسمَ كان مؤكّدًا للشرط، فلا اعتداد به، بخلاف المؤكَّد، وهو الشرط، فأغنى عما هو من تمام معناه، فلمّا وجب [هذا الاعتبار أغنى][2] جعل الجواب /للأول فيما إذا تأخر فيه القسم [٣: ١١٣/ وأجري هذا المجرى، وأُخِّر فيه الشرط ليُسلك في اجتماعهما سبيل واحدة، لكنَّ الشرط لعدم صلاحيته للسقوط أبدًا فُضِّل على القسم، فإنه إذا سبقهما مبتدأ كان الجواب له، وإنه قد يغني جوابه بعد قسم لا مبتدأ قبله[3]، فهذا الفرق بين اجتماع الشرط والقسم وبين باب التنازع» انتهى.

وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[4]: «هذا غير مسلم على الإطلاق، بل لا يخلو أن يكونا عاملين أو غير عاملين، فإن كانا غير عاملين[5] أو كان أحدهما عاملاً والآخر ليس كذلك فربما كان الأمر على ما ذكروه. وإن كانا عاملين معًا فإنَّ المعمول للمتأخر منهما، نحو: إن لم يقمْ زيدٌ قامَ عمروٌ، فالعامل لم بدليل[6] أنَّ أداة الشرط إذا جزمت الفعل فإنه يقبح استعمال الجواب غير مجزوم في اللفظ، بل لا يوجد إلا في الشعر أو في نادر من الكلام، وكونه من كلام العرب الفصيح دليل على أنَّ الجازم لم دون إنْ لمجاورتها له، بل إذا كانوا قد لحظوا المجاورة مع فساد المعنى في قوله هذا جُحرُ ضَبٌّ خَرِبٍ[7] فالأولى أن يلحظوا المجاورة مع صلاحه».

---

(١) ٢: ١٧٠ - ١٧١.

(٢) هذا الاعتبار أغنى: تتمة من شرح التسهيل يستقيم بها النص.

(٣) في المخطوطات: بعده. والتصويب من شرح المصنف.

(٤) شرح جمل الزجاجي ١: ٦١٤.

(٥) فإن كانا غير عاملين: ليس في ح، ن، شرح الجمل.

(٦) ك: بدليل أن إذا بالشرط جزمت الفعل.

(٧) خرب: سقط من ك. والقول في الكتاب ١: ٦٧، ٤٣٦.

واحتج[1] أيضًا للبصريين بأنَّ أكثر السماع على إعمال الثاني، وبه نزل القرآن، قال تعالى ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾[2]، ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾[3]، ﴿يَسۡتَفۡتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِي ٱلۡكَلَٰلَةِۚ﴾[4]، ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ﴾[5]، ﴿تَعَالَوۡاْ يَسۡتَغۡفِرۡ لَكُمۡ رَسُولُ ٱللَّهِ﴾[6]، ﴿وَأَنَّهُمۡ ظَنُّواْ كَمَا ظَنَنتُمۡ أَن لَّن يَبۡعَثَ ٱللَّهُ أَحَدٗا﴾[7]، وفي الحديث (إنَّ اللّٰهَ لَعنَ أو غضبَ على سِبْطٍ من بني إسرائيل)[8]، ولو كان على إعمال الأول لكان: أُفرِغه، واقْرَؤُوه، ويفتيكم فيها في الكلالة، وكَذَّبوا بها، يستغفر لكم إلى رسول اللّٰه، كما ظننتموه، أو غضب عليهم سبطًا؛ لأنَّ المعمول مقدَّر الاتصال بعامله، فيلزم تقدير تقدُّمه على العامل الثاني، ولو كان في اللفظ كذلك لاتَّصل به ضمير المعمول، ووجب إبرازه إن كان مرفوعًا في حال التثنية والجمع، ومنصوبًا ومجرورًا على المختار على ما نبين إن شاء اللّٰه.

قال الشَّلَوْبِين الصغير: «هذا تصور المذهبين واحتجاج كل فريق منهم لمذهبه، والمسألة خلافية، إلا أنَّ خلافهم غير مُجدٍ لأنه في مكان الترجيح؛ لأنَّ [كِلا] [9] الإعمالين موجود في فصيح اللسان، ولم يثبت بطريق حَصْر أنَّ إعمال الثاني أكثر فيُمال إليه لكثرته، ولا أيضًا أنَّ إعمال الأول أكثر، وليس لهم في كونه

---

(١) شرح جمل الزجاجي ١: ٦١٥.

(٢) سورة الكهف: الآية ٩٦.

(٣) سورة الحاقة: الآية ١٩.

(٤) سورة النساء: الآية ١٧٦. وهذه الآية ليست في ك، ح.

(٥) سورة البقرة: الآية ٣٩.

(٦) سورة المنافقون: الآية ٥.

(٧) سورة الجن: الآية ٧.

(٨) أخرجه مسلم في كتاب الصيد والذبائح: باب إباحة الضَّبِّ ص ١٥٤٦ [الحديث ١٩٥١]، وتتمته: «فمسخهم دَوابَّ يَدِبُّون في الأرض، فلا أدري لعلَّ هذا منها، فلستُ آكُلُها، ولا أنهى عنها».

(٩) كِلا: تتمة يلتئم بها السياق..

موجودًا في القرآن ولم يجدوا إعمال الأول فيه ما يقوي إعمال الثاني؛ لأنّ القرآن لم يلزم فيه أن تكون عباراته كلها جارية على الأكثر، ولا الأقوى في القياس، بل فيه ما لا يوجد إلا في الشعر، نحو قراءة ابن عامر ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أولادَهُم /شُرَكائِهِم﴾[1]؛ ألا ترى إلى الفصل بين المضاف [٣: ١١٤/] والمضاف إليه بالمفعول كيف لا يجوز إلا في نادر من الشعر، وغير ذلك من المواضع؛ لأنه في منْزع الأخذ بالعموم وملاقاة الكل بما تميل إليه طباعهم، فاختلفت فيه الأساليب، وكثر التفنن، وإنما يَقوَى الاحتجاج بلغة القرآن من جهة طريقه، وليس بمكان النظر هنا، وليس ما عابوه على الكوفيين من الفصل بين العامل والمعمول بأضعف مما عابه الكوفيون عليهم من الإضمار قبل الذكر» انتهى كلامه.

وهو غير سديد في غير ما موضع منه. والذي يدل على ترجيح قول البصريين في اختيارهم إعمال الثاني نقل س عن العرب أنّ إعماله هو الأكثر، وأنّ إعمال الأول قليل، قال س[2]: «ولو لم تجعل الكلام على الآخِرِ لقلت: ضربتُ وضربوني قومَك، وإنما كلامهم: ضربتُ وضربَني قومُك»، وظاهر إنما الحصر، فلولا أنه نص بعد على[3] جواز إعمال الأول لدلّ على أنهم يلتزمون إعمال الثاني، قال[4]: «وقد يجوز: ضربتُ وضربَني زيدًا؛ لأنّ بعضهم قد يقول: متى رأيتَ أو قلتَ زيدًا منطلقًا، والوجهُ: متى رأيتَ أو قلتَ زيدٌ منطلقٌ» انتهى. فهذا نقل س مجردًا عن الرأي على أنّ إعمال الثاني هو الكثير في كلام العرب، وأنّ إعمال الأول قليل. قال المصنف[5]: «ومع قلته لا يكاد يوجد إلا في الشعر، بخلاف إعمال

---

(١) سورة الأنعام: الآية ١٣٧. السبعة ص ٢٧٠.

(٢) الكتاب ١: ٧٦. وفيه: «تحمل» بدلاً من «تجعل».

(٣) على: ليس في ك.

(٤) الكتاب ١: ٧٩.

(٥) شرح التسهيل ٢: ١٦٧.

الثاني، فإنه كثير في النثر والنظم، وقد تضمنه القرآن في مواضع كثيرة» انتهى.

وأنشد س على إعمال الثاني قولَ الشاعر[1]:

ولقــد أرى، تَغنَــى بهــا سَــيْفانةٌ تُــصْبِي الحَلــيمَ، ومِــثلُها أَصْبــاهُ

وقولَ الآخر[2]:

ولكــنَّ نِــصْفًا لــو سَبَبتُ وسَبَّنِي بَــنُو عَــبدِ شَــمسٍ مِن مَنافٍ وهاشِمِ

وقولَ الآخر[3]:

وكُمــتًا مُــدَمّاةً، كــأنَّ مُــتونَها جَــرى فوقَها واستَشْعَرَتْ لَونَ مُذْهَبِ

وعلى إعمال الأول قولَه[4]:

إذا هِيَ لم تَســتَكْ بِــعُودِ أراكــةٍ تُــنُخِّلَ، فاسْــتاكتْ بــه، عُودُ إسحِلِ

وقولَ الآخر[5]:

وقــد نَغنَــى بِهــا ، فنَرى عُصورًا بِهــا يَقْتَدْنَــنا الخُــرُدَ الخِــدالا

وما ذكره المصنف من أنّ مذهب الكوفيين ترجيح إعمال الأول تظافرت النصوص على نقله عنهم، إلا أنّ أبا جعفر النحاس قال ما نصه: «حكى بعض النحويين /أنّ الكوفيين يختارون إعمال الأول لأنّ الكلام به أتم، و لم أجد ذلك على ما حكى». [١١٤/ب]

---

(١) هو رجل من باهلة، أو وعلة الجرمي، أو حنظلة. الكتاب ١: ٧٧ وشرح أبياته ١: ٢٥٨ وحاشيته. وصف منْزلاً، وأنث الضمير في بها لأنه في معنى الدار. تغنى: تقيم. والسيفانة: المشوقة الشبيهة بالسيف في إرهافه. ومفعول أرى محذوف، والتقدير: أرى سيفانةً.

(٢) هو الفرزدق. ديوانه ص ٨٤٤ والكتاب ١: ٧٧. النصف: العَدل.

(٣) طفيل الغنوي. ديوانه ص ٣٢ والكتاب ١: ٧٧. وصف خيلاً مشربة حمرة، وهي المدماة. واستشعرت: ألبست منه شِعارًا، وهو ما ولي الجلد من اللباس. والمذهب: اسم للذهب.

(٤) تقدم في ٢: ٢٦٨.

(٥) هو المرّار الأسدي، وقيل: ابن أبي ربيعة. الكتاب ١: ٧٨ وشرح أبياته ١: ٣٧٦ والأعلم ص ١٠١. وصف منْزلاً. ويقتدننا: يملن بنا إلى الصبا. وخرد: جمع خَرِيدة، وهي الخَفِرة الحَيِيّة. وخدال: جمع خَدْلة، وهي الغليظة الساق الناعمة.

ص: ويعمل المُلغَى في ضمير المتنازَع مطابقًا له غالبًا، فإنْ أدَّت مطابقتُه إلى تخالفِ خبرٍ ومُخبَرٍ عنه فالإظهار.

ويجوز حذف المضمَرِ غيرِ المرفوع ما لم يَمنع مانع، ولا يَلزم حذفُه أو تأخيرُه معمولاً للأول، خلافًا لأكثرهم، بل حذفُه إن لم يَمنع مانع أَولى من إبقائه متقدِّمًا، ولا يحتاج غالبًا إلى تأخيره إلا في باب ظنَّ، وإن أُلغي الأولُ رافعًا صحَّ دون اشتراطِ تأخيرِ الضمير، خلافًا للفراء، ولا حذفِه، خلافًا للكسائي.

ش: يعني بالملغى ما أُلغي عن العمل في الاسم الذي تنازعاه، ويشمل العامل الأول والعامل الثاني، ومعنى «مطابقًا له» أنّ الضمير يطابق الاسم في إفراده وتثنيته وجمعه وتذكيره وتأنيثه، وضمير المتنازع يشمل المرفوع والمنصوب والمجرور، فمثال إعمال الأول الملغى في الضمير المرفوع قوله[1]:

جَفَونِي، ولم أَجْفُ الأخِلاّءَ، إنَّني ... لِغَيرِ جَميلٍ مِن خَليليَ مُهْمِلُ

ومثاله في المنصوب قوله[2]:

إذا كُنتَ تُرضِيهِ، ويُرْضِيكَ صاحِبٌ ... جِهارًا، فَكُنْ في الغَيبِ أَحْفَظَ لِلعَهدِ

ومثاله في المجرور قوله[3]:

وَثِقتُ بِها، وأَخْلَفَتْ أُمُّ جُندُبٍ ... فَزادَ غَرامَ القَلبِ إخلافُها الوَعْدا

ومثال إعمال الثاني الملغى في الضمير المرفوع قوله[4]:

وقد نَغنَى بها.............. ....

البيت. ومثاله في المنصوب قوله[5]:

---

(١) تقدم في ٢: ٢٦٧.

(٢) شرح التسهيل ٢: ١٧١ وشرح أبيات المغني ٦: ٧ [٥٤٢]. ويروى آخره: للودّ.

(٣) البيت في شرح التسهيل ٢: ١٧١، والمقاصد الشافية ٣: ٢٠٠، وأوله فيه: وفيتُ لها.

(٤) تقدم في ص ٨٩.

(٥) البيت في شرح التسهيل ٢: ١٧٢.

أســـاءَ، ولَـــمْ أجْـــزِهِ عامِـــرٌ   فعـــادَ بِحِلمِـــي لَـــــهُ مُحْـــسِنا

ومثاله في المجرور قوله[1]:

إذا هِـــــيَ لم تَـــستَكْ.........   ....

البيت. ومن المحتمل إعمال الأول والثاني قوله[2]:

علـــى مِـــثلِ أُهْـــبانٍ ، تَـــشُقُّ جُيوبَها   وتُعْلِـــنُ بِالـــنَّوحِ النِّـــساءُ الفَـــواقِدُ

وقوله في ضمير المتنازَع ينفي أن يكون التنازع في التمييز وفي الحال؛ لأنهما لا يضمران، ولا يكون من باب التنازع: تَصبَّبتُ وامتلأتُ عرقًا، ولا: قمتُ وخرجتُ مسرورًا، وإنما ذلك على الحذف إن دلّ دليل.

وقوله غالبًا احتراز من نحو قولهم: ضربَني وضربتُ قومَك، قال س[3]: «وإن قال ضربَني وضربتُ قومَك فجائز، وهو قبيح أن يجعل اللفظ كالواحد». ثم قال[4]: «ولا بُدَّ من هذا؛ لأنه لا يخلو الفعل عن مضمَر أو مظهَر مرفوع من الأسماء، كأنك قلت إذا مثّلت: ضربَني مَن ثَمَّ وضربتُ /قومَك. وتركُ ذا أجود وأحسن للبيان الذي يجيء بعده، فأُضمر مَن لذلك، وهو رديء في القياس، يدخل فيه أن تقول: أصحابُه جَلس، تضمر شيئًا يكون في اللفظ واحدًا» انتهى كلام س، وهو واضح.

[١/١١٥/أ]

---

(١) تقدم في ص ٨٨.

(٢) هو ابن أُهبان الفقعسي يرثي أخاه كما في الحماسة ١: ٥٢٦ [٣٧٨] وشرح المرزوقي ص ١٠٦٥ [٣٧٧]. وفي معجم الشعراء ص ٢٧: «عمرو بن أهبان بن دثار الفقعسي. جاهلي». ونسبت القطعة - وليس فيها البيت الشاهد - إلى أُهبان بن هَمّام بن نَضلة الأسدي في الحماسة البصرية ص ٧٢٨ [٥٥٧]، وفيها تخريجها. ونسب بعضها لأعرابي، ولامرأة من بني أسد. الكامل ص ٣٣١ - ٣٣٢، ١٤٠٣ والمرزوقي ص ٩٧٦ [٣٣٩]. والرواية: «على مثل هَمّام». ويتراءى لي أنّ هناك تداخلاً بين أبيات القطعتين، أو أنهما في الأصل قطعة واحدة.

(٣) الكتاب ١: ٧٩ - ٨٠.

(٤) الكتاب ١: ٨٠ وشرحه للسيرافي ٣: ٩٧ - ٩٨.

وقوله **فإنْ أدَّتْ مُطابَقتُه إلى تَخالُفِ خبرٍ ومُخبَرٍ عنه فالإظهار** مثاله: ظنّاني منطلقًا وظننتُ الزيدَينِ منطلقينِ، تظهر ثاني ظنّاني، وكذلك ظننتُ وظنّاني قائمًا الزيدَينِ قائمينِ. فلو أضمرت لزمك أحد أمرين: إمّا أن تأتي بالضمير مطابقًا للمخبَر عنه، فتفرد، فيخالف المفسِّر المفسَّر، أو مطابقًا للمفسَّر، فتخبر عن مفرد بمثنًّى، وكلاهما ممتنع، فوجب الإظهار، وخرجت المسألة من باب التنازع؛ لأنّ كلّ واحد من العاملين قد استوفى معموليه في أصل الوضع، ولم يتنازعا شيئًا فيحتاج إلى أن يعمل أحدهما فيه. ولا يجيز المبرد غير هذا الوجه، وهو الإظهار.

وأجاز الكوفيون هذا الوجه، وأجازوا وجهين آخرين:

أحدهما حذف الضمير، فتقول: ظنّاني وظننتُ الزيدَينِ قائمينِ، وظننتُ وظنّاني الزيدَين قائمينِ، والتقدير: وظنّاني قائمًا، فحذف قائمًا لدلالة قائمَين عليه، كما جاز مثل ذلك في الابتداء، نحو قوله[1]:

نحنُ بما عِندَنا، وأنتَ بما عِنـ ـدَكَ راضٍ، والرَّأيُ مُختلِفُ

التقدير: نحن بما عندنا راضون، نص على جوازه هشام.

والثاني: المجيء بالضمير مؤخَّرًا مطابقًا للمخبَر عنه، نحو قولك: ظننتُ وظنّاني الزيدَين قائمَين إيّاه، وظنّاني وظننتُ الزيدَين قائمَين إيّاه، فيدل عليه المثنّى لأنه يتضمن المفرد.

وأجاز بعض أصحاب أبي العباس إضماره متقدمًا، فتقول: ظننتُ وظنّاني[2] إيّاه أخويكَ منطلقَين، يقدِّره[3]: وظنّاني منطلقًا، ثم يجعل إيّاه في موضع منطلق.

وظاهر ما قيده المصنف أنه إذا لم تؤدّ مطابقة الضمير للمتنازَع إلى تَخالُفِ ما ذكر أنه يضمر؛ فتقول على إعمال الثاني: ظننتُه إيّاه وظنّني زيدٌ قائمًا، وعلى

---

(١) تقدم البيت في ١: ٢٣٠، ٥: ١٨٩.

(٢) في المخطوطات: وظنّني.

(٣) ن: تقديره. ك: قدره.

إعمال الأول: ظننتُ وظنَّنيه زيدًا قائمًا، أو: وظنَّني إيّاه زيدًا قائمًا. وفي هذه المسألة ونحوها مما الفعل فيه من باب ظنَّ لا يجوز حذف الضمير عند البصريين؛ لأنك لَمّا عدَّيت الظن إلى واحد لم يكن بُدٌّ من ثانٍ، وتحذف إيّاه على قول الكوفيين.

وقال أصحابنا[1]: إن كان المنصوب لا يجوز حذفه، وذلك كأحد مفعولي ظننت وبابه - ففيه ثلاثة مذاهب: منهم من أضمره قبل الذكر، أجراه كالمرفوع، فلم يجز حذفه، فيقول: ظنَّنيه وظننتُ زيدًا قائمًا. ومنهم من أضمره مؤخرًا، وفرق بينه وبين الفاعل في ذلك، فإنّ الفاعل إذا أضمر كان مع الفعل كالشيء الواحد، فيقول: ظنَّني وظننتُ زيدًا قائمًا إيّاه. ومنهم من حذف لفهم المعنى، فيقول: ظنَّني وظننتُ زيدًا قائمًا. /قال ابن عصفور[2]: «وهذا أسدّ المذاهب؛ إذ الإضمار قبل الذكر والفصل بين العامل والمعمول لم تدع إليه ضرورة، وحذف الاختصار في باب ظننت قد تقدم الدليل على جوازه في بابه» انتهى. [١١٥/ب]

ويقوّي هذا ما أنشده س من قول الشاعر[3]:

إنِّي ضَمِنتُ لِمَنْ أتاني ما جَنَى وأَبِي، فكانَ وكُنتُ غيرَ غَدُورِ

فحذف خبر كان، وحذفُه أصعب من حذف مفعول ظنَّ؛ لأنّ هذا يجوز حذفه اختصارًا، وخبر كان لا يجوز حذفه إلا في هذا الباب لذكره في الجملة الثانية. ومذهب س يردُّ على من أضمر مفعول ظنَّ مقدمًا أو مؤخرًا.

وزعم أبو الحسين بن الطراوة[4] أنّ الإضمار في باب ظنَّ لا يجوز، فمنع ما أدّى إليه من مسائل ظنَّ؛ إذ ليس للمضمر مفسِّر يعود عليه؛ ألا ترى أنك إذا قلت ظننتُ وظنَّنيه زيدًا قائمًا لا يمكن أن تكون الهاء في ظنَّنيه عائدة على قائم؛ إذ يصير المعنى: وظنَّني ذلك القائم المذكور، وليس هو إيّاه؛ لأنّ قائمًا هو زيد، وليس المعنى:

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٦١٧.

(٢) شرح الجمل ١: ٦١٦ - ٦١٧.

(٣) تقدم في ٤: ٢٠٦.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٦٢١ - ٦٢٢.

وظنَّني زيد نفسه، وهذا ممتنع. واستشنع ابن الطراوة إجازة هذا من النحويين لكونه لا يُعقل؛ إذ هو مثل قول هَبَنَّقة الأحمق[1] لأخيه: أأنا أنت، أو: أنت أنا.

وقد رُدَّ هذا على ابن الطراوة بأنَّ الضمير في هذا الباب يعود على قائم من حيث اللفظ لا من حيث المعنى، وذلك ثابت كثير في كلام العرب، فمن ذلك قولهم: عندي درهمٌ ونصفُه، وقولُ الشاعر[2]:

كـأنَّ ثـيابَ راكِـبِهِ بِـريحٍ خَـريقٍ، وهـيَ سـاكِنةُ الهُـبوبِ

وقولُ الآخر[3]:

أرى كـلَّ قَـومٍ قارَبُوا قَيدَ فَحْلِهِمْ ونحـنُ خَلَعْـنـا قَـيدَهُ ، فهو سارِبُ

وقولُ الآخر[4]:

فـسَقَى الغَضى والسَّاكِنِيهِ، وإنْ هُمُ شَـبُّوهُ بـينَ جَوانِحـي وضـلوعي

وقولُ الآخر[5]:

قالـتْ ألا ليـتَما هـذا الحَمام لنا إلى حَمامتِـنا ونِـصفُه ، فَقَـدِ

فقد عاد الضمير في «ونِصفه» على درهم، وفي «قَيده» على فحلهم[6]، وفي «وهي» على بريح، وفي «شبوه» على الغضا، وفي «ونصفه» على الحمام، من جهة اللفظ لا من جهة المعنى؛ إذ يمتنع ذلك، فكذلك يكون في «وظَنَّنيه» عائدًا على قائم لفظًا لا معنًى.

---

(١) هو ذو الوَدَعات، واسمه يزيد بن ثَرْوان، أحد بني قيس بن ثعلبة. يُضرب به المثل في الحمق، فيقال: أحمق من هَبَنَّقة. انظر قصته في معجم الأمثال ١: ٢١٧ - ٢١٨، ولفظه: «يا أخي، أنت أنا، فمن أنا؟».

(٢) تقدم في ٢: ٢٥٦.

(٣) تقدم في ٢: ٢٥٦.

(٤) هو البحتري. ديوانه ١: ٢٤٦. والبيت من قصيدة بائية، وآخره: «بين جوانح وقلوب». وبرواية أبي حيان ورد في بعض كتب البلاغة.

(٥) تقدم في ٢: ٢٥٦، ٥: ١٤٩.

(٦) ك، ح: «على قيد فحلهم». قال أبو حيان في ٢: ٢٥٦: «أي: قيد فحلنا».

وفي البسيط: «وإذا أُضمر في هذا الباب المفعول المشبَّه بخبر كان والثاني من ظننت /فالضمير منهما يعود على اللفظ؛ كقولك: ظننتُ وظنَّنيه زيدًا قائمًا. والكسائي يمنعها؛ لأنه لم يتفطن لهذا النحو من العود» انتهى. [١: ١١٦/أ]

وهذا الذي نقله عن الكسائي هو قول ابن الطراوة المنقول عنه قبل. والذي ينبغي أن يُسلك في هذا أن يُرجع فيه إلى السماع، فإن كانت العرب قد استعملت ذلك في ظنَّ في باب الإعمال اتُّبع، وإلا تُوُقِّف في إجازة ذلك؛ لأنَّ عوده على شيء لفظًا لا معنًى هو قليل، وليس ذلك هو الأصل، وهو مع ذلك محتمل للتأويل، فينبغي ألاَّ يجعل أصلاً يقاس عليه، وتبنى عليه المسائل.

وقوله **ويجوز حذف المضمر غير المرفوع** يشمل الجواز في إعمال الأول وفي إعمال الثاني، ويشمل **غير المرفوع** المنصوب والمجرور، مثال ذلك في إعمال الثاني: ضربتُه وضربَني زيدٌ، ومررتُ به ومرَّ بي زيد، فيجوز حذف الضمير من ضربته وبه في الصورة المذكورة. فأمّا إذا كان معمولاً للأول فسيذكر المصنف حكمه. وأمّا إذا كان معمولاً للثاني فأجاز بعض النحويين حذفه قليلاً، وخصه أصحابنا[1] بالضرورة، قال[2]:

بِعُكــاظَ يُعْــشِي النَّاظِــرِيــ ـــنَ إذا هُــمُ لَمَحُــوا شُــعاعَهْ

يريد: إذا هم لَمَحُوه. وقال آخر[3]:

يَــرنو إليَّ، وأرنــو مَــن أُصــادِقُهُ في النائــبات، فأُرضِــيهِ، ويُرضِــيني

يريد: وأرنو إليه. والمنقول في ذلك عن الكوفيين والبصريين جواز حذف هذا الضمير على اختلاف بينهم[4].

---

(١) المقرب ١: ٢٥١ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٦١٦ والتعليقة لابن النحاس ص ٨١٨.

(٢) البيت لعاتكة بنت عبد المطلب. الحماسة ١: ٣٨١ [٢٦٢] والمقرب ١: ٢٥١ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٦١٦.

(٣) البيت في شرح التسهيل ٢: ١٧٣ والتعليقة لابن النحاس الحلبي ص ٨١٨.

(٤) الحذف جائز عند الكوفيين قبيح عند البصريين. شرح الجزولية للشلوبين ص ٩١٣.

قال في المقنع[1]: «وتقول: ضربني وضربتُهم قومُك، على إعمال الأول، فهذه لا اختلاف فيها على هذا اللفظ. فإن قلت فيها: ضربني وضربتُ قومُك جاز عند الكوفيين على قول من قال: زيدٌ ضربتُ، وهو عند البصريين جيد حسن على الحذف، كما قال تعالى: ﴿ وَٱلْحَـٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَـٰفِظَـٰتِ ﴾[2]، وزيدٌ ضربتُ قبيح جدًّا» انتهى كلامه.

وفي الإفصاح: «مذهب أبي علي[3] أنك متى أعملت الأول أضمرت معمول الثاني وإن كان مفعولاً. ومذهب السيرافي أنه يجوز حذفه إذا كان مفعولاً جوازًا مطّردًا لأنه فضلة، وكذا كان الأستاذ أبو ذرٍّ يقول لنا: لا شاهد في هذا كله» انتهى. يعني: في الاحتجاج على إعمال الثاني بما يمكن أن يكون مفعوله حذف اختصارًا.

ومثال إثبات الضمير قولُه[4]:

و لم أَمـدَحْ لأُرضِيَهُ بشِعري ... لَئيمًا أنْ يَكونَ أفادَ مالا

وقولُ الآخر[5]: / [٣: ١١٦/]

قَطوبٌ ، فما تَلقاهُ إلا كأنّما ... زَوَى وَجهَه أن لاكَهُ فُوهُ حَنظَلُ

أضمر في لأرضيَه إذ أعمل أمدح في لئيمًا، وأضمر في لاكَه إذ أعمل في حَنظَل زَوى، فرفعه به.

---

(١) لعله يعني المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين لأبي جعفر النحاس. بغية الوعاة ١: ٣٦٢.

(٢) سورة الأحزاب: الآية ٣٥.

(٣) الإيضاح العضدي ص ٦٦.

(٤) هو ذو الرمة. ديوانه ص ١٥٣٤.

(٥) أنشده ابن جني في التمام ص ٧٧ والتنبيه ق ٦٧/ب، وذكر أن أبا زيد أنشده. و لم أقف عليه في النوادر. وهو في شرح الجمل لابن عصفور ١: ٦١٥.

وفي البسيط: «وإذا كان إعمال الأول يَرجَح إعمال الثاني في جميع معمولاته فلك حينئذ أن تقدم منها ما شئت منفصلاً؛ كما يقدم منها ما لم يتنازعا فيه؛ فكما تقول: ضربَ زيدٌ وزيدًا ضربَ خالدًا، على معنى: ضربَ زيدٌ خالدًا وضربَ خالدٌ[1] زيدًا، كقوله[2]:

وقـد نَغنَـى بِهـا، فنَرى عُصورًا   بِهـا يَقتَدنَـنا الخُـرُدَ الخِـدالا

قدَّم «بها» وهي معمولة ليَقتَدنَنا، ولم يقع التنازع فيه.

وقد يجوز الاشتغال فيه، فترفع، وتقول: ضربَ زيدٌ وزيدٌ ضربَه خالدًا، وكذلك تقول: ضربتُ وإياه ضربَ عمرٌو خالدًا، على ذلك النحو. والأحسن أن تبقي المفعول الذي لم يُتنازع [فيه][3] في موضعه.

فإن كان العامل الثاني قدمته للأول، ولا تؤخره؛ إذ لا ضرورة تضم إلى الفصل بينه وبين عامله، بخلاف المتنازع فيه، فتقول: ضربتُ زيدًا وأكرمَ خالدٌ عمرًا، وتقول: ظنّاني شاخصًا وظننتُ الزيدَين شاخصَين. ولك أن تؤخر، لكنه قبيح.

ولو أعملت الأول لجاز تقديمه وتأخيره؛ لأنك فاصل إمّا بين أحد المفعولين والآخر وإمّا بين العامل والمفعولين معًا، فلا بدَّ من أحدهما، بخلاف إعمال الثاني، فإنك لا تفصل، بل المفعول الأخير موضعه بعد الأول، كقولك: ظنَّني وظننتُهما شاخصَين الزيدان شاخصًا، وفي الثاني يقبح الفصل، فلا يؤخر معموله، فلا تقول: [ظنَّني][4] وظننتُهما الزيدان شاخصًا شاخصَين، وفي الجمع كذلك، نحو: ظنَّني وظنَنتُهم شاخصينَ الزيدون شاخصًا، وعلى هذا فقس».

---

(١) ك، ح: خالدًا.

(٢) تقدم في ص ٨٩، ٩٠.

(٣) فيه: تتمة يلتئم بها السياق.

(٤) ظنني: تتمة يلتئم بها السياق.

وقوله **ما لم يَمنع مانع** مثاله: مالَ عنّي ومِلتُ إليه زيدٌ، فلا يجوز حذف هذا الضمير؛ إذ يصير الظاهر أن يكون التقدير: مالَ عنّي ومِلتُ عنه زيدٌ، وهو خلاف المراد، وقال الشاعر(١):

مـــالَ عنّـــي تِـــيهًا، ومِلـــتُ إليه مُـــستَعينًا عمـــرٌو ، فكـــانَ مُعيـــنا

وكذلك لا يجوز الحذف من نحو: رَغِبَ فيَّ ورَغِبتُ عنه زيدٌ؛ إذ لو حذف «عنه» لكان الظاهر: ورَغِبتُ فيه، وهو خلاف المراد.

وقوله **ولا يلزم حذفه أو تأخيره معمولاً للأول، خلافًا لأكثرهم** مثال أصل المسألة: ضربتُه وضربَني زيدٌ، ومررتُ به ومَرَّ بي زيدٌ، فعلى ما اختاره المصنف، وقد أنشد ما يدل على إبقاء هذا الضمير لا حذفه ولا إضماره متأخرًا.

[٣: ١١٧/

ومعنى قوله «ولا يلزم حذفه أو /تأخيره» أنه يجوز إثباته، وأنَّ الأكثرين على مذهبين: منهم من يلتزم حذفه، فيقول: ضربتُ وضربَني زيدٌ، وهو اختيار أصحابنا(٢)، لا يجيزون: ضربتُه وضربَني زيدٌ، إلا في ضرورة الشعر، وأنشدوا على ذلك قولَ الشاعر(٣):

ألا هـــل أتاهـــا علـــى نأيِهـــا بِمـــا فَـــضَحَتْ قـــومَها غامـــدُ

وقولَ الآخر(٤):

عَلّمُونِـــــي كـــيفَ أبـــــ ــــكـــيهم إذا خَـــفَّ القَطـــينُ

---

(١) البيت في شرح التسهيل ٢: ١٧٣ وتعليقة ابن النحاس الحلبي ص ٨١٩.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٦١٦، ٢: ٥٦٠ والمقرب ١: ٢٥١ وشرح الجمل لابن الضائع ١: ٢٨٢ [رسالة].

(٣) البيت أول ثلاثة أبيات في البيان والتبيين ١: ٢٤٩ لامرأة من غامد في هزيمة ربيعة بن مكدَّم لجمع غامد وحده. وهي من غير نسبة في الكامل ص ٣٦.

(٤) نسب ابن الأنباري البيت في شرح القصائد السبع ص ٥٣٠ إلى ابن شبيب. وهو بغير نسبة في الأمالي ١: ١٦٣، ١٦٤ - وفيهما: كيف أشتاق - وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٦١٦، ٢: ٥٦٠ والمقرب ١: ٢٥١ وتعليقة ابن النحاس الحلبي ص ٨١٩.

وإنما لم يجز إبقاء الضمير لأنه مشتمل على تقديم ضمير هو فضلة على مفسِّر متأخر لفظًا ورتبة، فهو حَرٍ بالحذف، بخلاف أن لو كان مرفوعًا، فلا يُحذف لأنه عمدة.

وأمّا الكوفيون فلا فرق عندهم بين الفضلة والعمدة في المنع، لا يجيزون: ضربتُه وضربَني زيدٌ، ولا: ضربوني وضربتُ قومَك، وسيأتي الكلام معهم في العمدة.

وزعم الأستاذ أبو الحسن بن الضائع شيخنا أنّ ما ورد من قولهم: كيف أبكيهم، وألا هل أتاها، وما جاء من هذا الباب - لا يلزم فيه أن يكون إضمارًا قبل الذكر كما ذكروا، بل يكون أعاد الضمير على ما في نفسه، فلما كانت غامد مذكورة في نفسه وحاضرة عنده أعاد عليها الضمير، وكذا ما جاء من هذا الباب. ومن هذا القبيل مجيئهم بواو رُبَّ أول الكلام، إنما ذلك حمل على كلام مقدر في النفس، حكموا له بحكم المذكور، وكذا ما أتى من هذا، فلا حجة في شيء منه. انتهى.

وما ذهب إليه خلاف الظاهر، ولا يطرد[1] له في جميع ما ورد من ذلك، وإن كان ما ذكره محتملاً في بيت غامد فلا يحتمل في قول الشاعر، وهو ما أنشدْنا قبلُ من قول الشاعر[2]:

إذا كُـــنتَ تُرضِيهِ ويُرضِيكَ صاحِبٌ جِهـــارًا فَكُـــنْ في الغَيبِ أَحْفَظَ لِلعَهْدِ

لتنكير صاحب، وليس مذكورًا في نفسه كغامد، وأم حندب في قوله[3]:

وَثِقْـــتُ بِهـــا، وأَخْلَفَـــتْ أُمُّ جُندبٍ ....

---

(١) ك: ولا مطرد.

(٢) تقدم في ص ٩٠.

(٣) تقدم في ص ٩٠.

لكونهما علمين يحضران في النفس لتعلق الغرض بهما في محبة وغيرها ولاختلاف التخاطب[1]، فقوله: ألا هل أتاها، وعلّموني، ووَثقت بها - هو خطاب مع نفسه، فأمكن الإضمار، وأما قوله:

إذا كُـــنتَ تُرضِـــيهِ ويُرضِيكَ صاحِبٌ ....

فهو خطاب لغيره، وإسناد لنكرة ليس معهودًا في النفس.

ومن النحويين من لا يجيز تقدم المضمر، فيلزم تأخيره أو إظهاره إن لم يستغن عنه، نحو: ظنَّني وظننتُ زيدًا قائمًا إياه، أو: ظنَّني فاضلاً وظننتُ زيدًا إياه.

وقوله **بل حَذفُه إن لم يَمنع مانعٌ أَولى من إبقائه متقدِّمًا** يعني أنَّ ضربتُ وضربَني زيدٌ أولى /من ضربتُه وضربَني زيدٌ، وهذا اختيار هذا المصنف، وقد نبّه هو على أنَّ الأكثرين على خلافه. [٣: ١١٧/ب]

واحترز بقوله «إن لم يمنع مانع» من نحو: استَعَنتُ به واستَعانَ عليَّ زيدٌ، فلا يجوز حذف «به» لأنه يكون المتبادر إلى الذهن: استَعَنتُ عليه، فحذف «عليه» لدلالة قوله «عليَّ»، فيكون خلاف المراد.

وقوله **ولا يحتاج غالبًا إلى تأخيره إلا في باب ظن** قال المصنف في الشرح[2]: «حذف الضمير غير المرفوع إن تقدم أحسن من بقائه ما لم يكن [عامله][3] من باب ظنَّ، فيظهر أو يؤخر، وكذا إن كان من غير باب ظنَّ وكان الحذف مُوقعًا[4] في لبس. ومثالُ ذلك والفعلُ من باب ظنَّ: حَسِبَني وحَسِبتُ زيدًا كريمًا إياه. ومثالُه والفعلُ من غير باب ظنَّ: استَعَنتُ به واستعان عليَّ زيدٌ».

---

(١) ح: المخاطب.

(٢) ٢: ١٧٣ - ١٧٤.

(٣) عامله: تتمة من شرح المصنف.

(٤) موقعًا: سقط من ك.

وقوله **وإن أُلغي الأول رافعًا صحّ**[1] أي: إن أُلغي الأول عن العمل في الظاهر، وكان عاملاً طالب رفع صحَّت المسألة، واستكنَّ الضمير في فعل الواحد، وبرز في التثنية والجمع، فتقول: ضربَني وضربتُ زيدًا، وضربَتْني وضربتُ هندًا، وضرباني وضربتُ الزيدَين، وضربوني وضربتُ الرجالَ، وضربَتاني وضربتُ الهندَين، وضربْنَني وضربتُ الهنداتِ، وهذا إضمار قبل الذكر، يفسِّره ما بعده، هذا مذهب س والبصريين.

وذهب محمد بن الوليد[2] إلى أنه ليس إضمارًا قبل الذكر، والتقدير عنده في ضربوني وضربتُ قومَك: ضربتُ قومَك وضربوني، فالضمير المتقدم لفظًا هو منويّ به التأخير.

ورُدَّ عليه بأنه لو كان التقدير كما زعم[3] لم يكن في المسألة خلاف[4]، وكيف يكون هذا التقدير وإنما قيل لك إعمال الثاني، والثاني على هذا قد صار أولاً، وإنما هو معطوف على الأول، وكيف يقدر بواو العطف التقديم وأن يكون قبل ضربوني في أول الكلام، ويلزمه أن يقول: ضربتُه وضربني زيدٌ، فيقدره: ضربَني زيدٌ وضربتُه، إذا أعمل الثاني، ويلزمه: مررتُ به ومرَّ بي زيدٌ، إذا أعمل الثاني، فيقدره: مرَّ بي زيدٌ ومررتُ به، وهذا لا يقوله أحد لأنه نقض للباب، ويلزمه إذا قال: عليك بما يُحِبّان ويَسُرُّ أخويك أن يكون قد فرق بين الصلة والموصول؛ لأنه يجب أن يكون التقدير عنده: عليك بما يَسُرُّ أخويك وما يُحِبّان.

---

(١) صح: سقط من ك.

(٢) أبو الحسين، اشتهر بمحمد بن ولّاد التميمي النحوي. أخذ عن أبي علي الدينوري، والمبرد وثعلب. كان جيد الخط والضبط. صنف «المنمَّق» في النحو. مات بمصر سنة ٢٩٨هـ. بغية الوعاة ١: ٢٥٩. وانظر مقدمة كتاب سيبويه ص ٣ - ٤، ٩، ١٠، ١١.

(٣) كما زعم ... يكون هذا التقدير: سقط من ك.

(٤) ح: اختلاف.

وقوله **دون اشتراط تأخير الضمير، خلافًا للفراء** المنقول عن الفراء[1] أنه لا يجيز كل مسألة تؤدي إلى الإضمار قبل الذكر في مرفوع أو إلى حذف المرفوع، فلا يجيز: ضربَني وضربتُ زيدًا؛ لأنك أضمرت في ضربَني مرفوعًا أو حذفته، وإنّ ذلك ليس مسموعًا من كلام العرب، وأمّا مثل قامَ وقعدَ زيدٌ فقد تقدم قبلُ أنّ مذهبه فيه أنّ زيدًا مرفوع بالفعلين معًا[2]، فلا إضمار في الأول، ولا حذف لمرفوع. ورددنا عليه ذلك. ويجب عند الفراء[3] /في مثل ضربَني وضربتُ زيدًا إعمال الأول ليخلص بذاك من حذف الفاعل ومن إضماره قبل الذكر. [٣: ١١٨/أ]

قال شيخنا بهاء الدين أبو عبد اللّٰه محمد بن إبراهيم بن النحاس[4]: «لم يرو أحد من العلماء المتقدمين - فيما علمت - في مثل هذه المسألة عن الفراء إلا إيجاب إعمال الأول. وروى جمال الدين محمد بن مالك صاحبنا، رحمه اللّٰه - يعني المصنف - أنّ الفراء في مثل هذه المسألة يجيز إعمال الثاني في الظاهر، ويضمر في الأول كما يقول س وأصحابه، لكنه إذا أضمر في الأول أوجب أن يكون الضمير بارزًا بعد الثاني ومعموله، فتقول مثلاً: ضربني وضربت زيدًا هو، وضربني وضربت الزيدين هما. ولم أقف على هذا النقل عن الفراء من غير كلام ابن مالك، وهو الثقة فيما ينقل. وكذلك أصحابنا نقلوا أنّ الفراء يمنع، ولم يذكروا أنّ المسألة تصح عند الفراء بشرط تأخير الضمير، إلا أنّ بعض متأخري أصحابنا قال: وقد رأيت مَن حكى عن الفراء أنه يُعمل الأول، أو يضمر الفاعل بعد الجملة المعطوفة» انتهى.

واستدلوا على بطلان ما ذهب إليه الفراء بقول الشاعر[5]:

---

(١) تعليقة ابن النحاس ص ٨٠٩.

(٢) تقدم في ص ٧٩.

(٣) الأصول لابن السراج ٢: ٢٤٤.

(٤) التعليقة على المقرب ص ٨١٠.

(٥) تقدم في ص ٨٨.

وكُمــتًا مُــدَمّاةً، كــأنّ مُــتُونَها جــرى فوقَها واستَشعَرَتْ لونَ مُذهَبِ

ففي جرى ضمير هو فاعل، ويفسره منصوب استشعرت، وهو: لون مذهب، هكذا أنشده س[1] وغيره[2] بنصب لون مذهب، ولا تُدفع هذه الرواية برواية الفراء وإنشاده بالرفع، وسيأتي أيضًا النص عن العرب بتصريح الإضمار قبل الذكر في صورة المسألة إن شاء الله.

وفي البسيط: حكي عن الفراء أنّ مثل ضربَني وضربتُ زيدًا يقصره على السماع، ولا يجعله قياسًا.

وقوله **ولا حَذفه، خلافًا للكسائي** ذهب الكسائي إلى أنّ الفاعل محذوف[3]، وقد تقدم ذكر دليله على جواز حذف الفاعل في باب الفاعل[4]. وأمّا في صورة المسألة هنا فاستدلوا له على حذف الفاعل بقوله[5]:

لــو كــانَ حَــيًّا قَــبلَهُنَّ ظَعائــنًا حَــيَّا الحَطــيمُ وُجُــوهَهُنَّ وزَمْــزَمُ

وبقول الآخر[6]:

تَعَفَّــقَ بالأَرطَــى لهــا، وأرادَهــا رِجــالٌ، فــبَذَّتْ نَــبلَهُمْ وكَلــيبُ

وقول الآخر[7]:

وهل يَرجِعُ التَّسليمَ أو يَكشِفُ العَمَى ثَــلاثُ الأَثــافي والرُّســومُ الــبَلاقِعُ

---

(١) الكتاب ١: ٧٧.

(٢) المقتضب ٤: ٧٥ والإيضاح العضدي ص ٦٨.

(٣) المسائل الحلبيات ص ٢٣٧.

(٤) تقدم في ٦: ٢١٧ - ٢١٨.

(٥) هو عروة بن أذينة. ذيل الأمالي والنوادر ص ١٢٥ والأغاني ١٨: ٢٤١، ١: ١٨٤، ١٨٧ [طبعة دار صادر]. وهو رابع خمسة أبيات في الكامل ص ٣٨٦ لبعض القرشيين.

(٦) تقدم في ٢: ١٤٨.

(٧) تقدم في ٦: ٢٠١،وص ٨٠ من هذا الجزء.

ويتعين على هذا أن تكون هذه الأبيات من إعمال الثاني؛ إذ لو كانت من إعمال الأول /لأضمر في الثاني ما يحتاجه، فكان يقول: حَيَّيا الحَطيمُ وُجُوهَهُنَّ [٣: ١١٨/ب]
وزَمزَمُ، وكان يقول: وأرادوها رحالٌ، وكان يقول: أو تكشفُ أو يَكشِفنَ العَمى، فلمّا صحَّ أنها على إعمال الثاني، والأول طالب مرفوع، ولم يبرز الضمير، فيقول: حيَّيا قبلهن، ولا: تَعَفَّقُوا بالأرطى، ولا: وهل ترجع أو يرجعن - دلَّ على أنه محذوف لا مضمر.

وممن ذهب إلى مذهب الكسائي من الكوفيين هشام، ومن أصحابنا أبو زيد السهيلي وأبو جعفر بن مضاء[1] صاحب كتاب «المشرق». وقال ابن مضاء[2]: وهو أقيس من مذهب س في أنه مضمر؛ لأنَّ الإضمار قبل الذكر خارج عن الأصول.

وردُّوا على الكسائي في دعواه أنَّ الفاعل يحذف[3] بما تقدم في باب الفاعل[4]، وتأولوا هذه الأبيات على أنه عاد الضمير فيها على المثنى والمجموع كما يعود على المفرد، فممّا عاد على المثنى كما يعود على المفرد قولُه[5]:

لِمَــــن زُحلُـــوقةٌ زُلٌّ بِهـــا العَيـــنانِ تَـــنهَـلُّ

وقولُ الآخر[6]:

ولـــو بَخِلَـــت يَـــدايَ بِها وضَنَّتْ لَكـــانَ علـــيَّ لِلقَـــدَرِ الخِـــيارُ

وقولُ الآخر[7]:

---

(١) انظر رأيه في كتابه الرد على النحاة ص ٩٤ - ٩٥.
(٢) صاحب كتاب المشرق وقال ابن مضاء: ليس في ك.
(٣) في المخطوطات: لا يحذف.
(٤) ٦: ٢١٧ - ٢٢٤.
(٥) تقدم في ٢: ٨٠، ٥: ٢١٣.
(٦) هو الفرزدق. ديوانه ص ٣٦٤ والخصائص ١: ٢٥٨ والمحتسب ٢: ١٨١.
(٧) تقدم في ٢: ٨٠، ٢٥٦.

فكـأنَّ في العَيـنَينِ حَـبَّ قَرَنفُلٍ أو سُـنبُلاً كُحِلَـتْ بـهِ فانْهَلَّـتِ

فلم يقل: تنهلّان، ولا: وضنَّتا، ولا: كُحِلَتا.

ومما عاد على المجموع كما يعود على المفرد قولهم[1]: هو أحسنُ الفتيان وأجملُه، وأحسنُ بني أبيه وأنبَلُه، وقولُه تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ مِنۢ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَّبَنًا خَالِصًا سَآئِغًا لِّلشَّٰرِبِينَ﴾[2]، وقال الشاعر[3]:

أَلْـبانُ إبْـلِ تَعِلَّـةَ بْـنِ مُـسافِرٍ مـا دامَ يَمْلِكُهـا عَلَـيَّ حَـرامُ

وطَعـامُ عِمْـرانَ بْـنِ أوفَـى مِثلُهُ مـا دامَ يَـسْلُكُ في الـبُطُونِ طَعـامُ

وقال آخر[4]:

لِـزُغْبٍ كأَولادِ القَطا ، راثَ خَلْفُها علـى عاجِـزاتِ النَّهْضِ حُمرٍ حَواصِلُهْ

وقال آخر[5]:

فـيها خُطـوطٌ مِـن سَـوادٍ وبَلَقْ كأنـه في الجِلْـدِ تَولـيعُ الـبَهَقْ

وفي الأثر: (خيرُ النساء صَوالحُ نساءِ قُريش، أَحْناه على وَلَد، وأَرْعاه على زَوجٍ في ذاتِ يَدِه)[6]، فلم يقل: وأَجمَلُهم، ولا: وأنبَلُهم، ولا: مِثلُها[7] أو مِثلُهن،

---

(١) الكتاب ١: ٨٠.

(٢) سورة النحل: الآية ٦٦.

(٣) رجل من بني تميم كما في الكامل ص ٨٢.

(٤) هو الحطيئة. الديوان ص ٨٠ والمقرب ١: ٢٥٢ واللسان (خلف). الزغب هنا: الصبيان الصغار. وراث: أبطأ. والخلف: الاستقاء، أراد مُخلفها، فوضع المصدر موضعه. وفي المخطوطات: على عاجلات البيض. صوابه في المراجع المذكورة.

(٥) رؤبة. الديوان ص ١٠٤ ومجاز القرآن ١: ٤٣ - ٤٤ و٢: ١٢٣ ومجالس ثعلب ص ٣٧٥ والمحتسب ٢: ١٥٤ واللسان (ولع) و(بهق) وشرح أبيات المغني ٨: ٤٧ - ٤٩ [٩٠٨]. فيها: يعني الأتن. البلق: سواد يخالطه بياض. وتوليع: استطالة. والبهق: نوع من البرص.

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الأنبياء ٤: ١٣٩ وكتاب النكاح ٦: ١٢٠ وكتاب النفقات ٦: ١٩٣، ومسلم في صحيحه: كتاب فضائل الصحابة ص ١٩٥٨، ١٩٥٩.

(٧) في الكامل ص ٨٣ أنّ أبا العباس روى هذا في البيت المذكور.

ولا: مما في بطونها، ولا: حواصِلُها أو حواصِلُهنّ، ولا: كأنّها أو كأنّهنّ، ولا: أَحْناها وأرْعاها أو أَحْناهنّ وأرْعاهنّ.

[٣ :١١٩/أ] وقد أجاز س[1]: ضربَني وضربتُ قومَك، بنصب قومك على إعمال /الثاني والإضمار في ضربَني ضمير مفرد، كأنه قال: مَن ثَمَّ، واستقبحه، وخرّجه على قولهم: هو أحسنُ الفِتيانِ وأَجمَلُه، ونَصَّ على عدم القياس في: هو أحسنُ الفِتيانِ وأجمَلُه[2].

قال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[3]: «الذي يدل على صحة مذهب س أنه قد حكى[4] من كلام العرب: ضربوني وضربتُ قومَك، وضرباني وضربتُ أخويك، وهذا لا يتخرج إلا على مذهب س، وهذه الأبيات تخرَّج على هذا، ومثل ذلك قليل، فإنّ الفصيح من كلام العرب: ضربوني وضربتُ قومَك» انتهى. ويعني بالأبيات ما استدلّ به الكسائي، وبتخريجها على هذا أي: على أنه مما عاد فيها ضمير المثنى وضمير الجمع كما يعود على المفرد.

وقد نازعه الشلوبين الصغير، فقال: «هذا السماع يشهد للكسائي، وهو بيِّن، وتأويل س ومن تمذهب بمذهبه في الأبيات ضعيف، وهذه مغالبة من أصحاب س، فإنه لم ينقل س ذلك عن العرب، بل هو مثال مخرَّج على مذهبه من الإضمار، يعني: ضربوني وضربتُ قومَك». قال: «ولا يخفى عليك ضعف تأويلهم في الأبيات المتقدمة؛ لأنه خروج عن الظاهر، وغاية ما خرجوه عليه إذا وقع في موضعٍ أن يُتَخيل في ذلك الموضع خاصة، ولا يُحمل عليه غيره» انتهى.

---

(١) الكتاب ١: ٧٩ - ٨٠.

(٢) في المخطوطات: وأجملهم. صوابه في الكتاب.

(٣) شرح الجمل ١: ٦٢٠ - ٦٢١.

(٤) أنه قد حكى ... على مذهب س: سقط من ح.

والإنصاف في هذه المسألة أنه يجوز حذف الفاعل، ويجوز إضماره؛ لثبوت الحذف في الأبيات التي استدلّ بها للكسائي وقوفًا مع الظاهر، ولثبوت الإضمار أيضًا قبل الذّكر في لسان العرب، وبروز ذلك في التثنية وجمعي التذكير والتأنيث، وقال الشاعر[1]:

خالَفانِــي، ولم أُخالِــفْ خَليلَــيْــــيَ، فــلا خَــيرَ في خِلافِ الخَليلِ

وقال الآخر[2]:

جَفَــوني، ولم أَجْــفُ الأَخِلاَّءَ إنَّني لِغَــيرِ جَمــيلٍ مِــن خَليلَــيَّ مُهمِــلُ

وقال الآخر[3]:

هَوِيِنَنِــي، وهَــوِيتُ الخُــرَّدَ العُرُبا أَزْمــانَ كُــنْتُ مَنُوطًا بِي هَوًى وصِبا

وهذا الذي ذكره المصنف من أنّ مذهب الكسائيّ في هذه المسائل حذف الفاعل موافق لما قاله جمهور النحويين من أنّ مذهبه فيها حذف الفاعل.

وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور في «شرح الإيضاح» في باب الاستثناء: «حذف الفاعل لا يجوز عند أحد من البصريين ولا عند الكوفيين، وما حكاه البصريون عن الكسائيّ من أنه يجيز حذف الفاعل في نحو قولك ضربني وضربتُ الزيدَين /باطل، بل هو عنده مضمر مستتر في الفعل، مفرد في الأحوال كلها، وجعله مضمرًا في الفعل لا يجوز لأنه ليس له ما يفسره» انتهى. [١١٩/ب]

وخالفَ نقلُه هنا ما نقل في شرح الجمل[4] وغيره من أنّ مذهب الكسائيّ حذف الفاعل في باب الإعمال وفي غيره.

---

(١) البيت في شرح التسهيل ٢: ١٧٠ وتعليقة ابن النحاس ص ٨٣١.

(٢) تقدم في ص ٩٠.

(٣) البيت في شرح التسهيل ٢: ١٧٠ وتعليقة ابن النحاس ص ٨٣١. الخرد: جمع خَريدة، وهي البكر من النساء. والعرب: جمع عَروب، وهي المرأة الحسناء المتحببة إلى زوجها.

(٤) شرح الجمل ٢: ٦١٤.

ص: ونحو «ما قام وقعد إلا زيدٌ» محمول على الحذف لا على التنازع، خلافًا لبعضهم.

ويُحكَم في تنازعِ أكثرَ من عاملين بما تقدَّم من ترجيحٍ بالقُرب أو السَّبق، وبإعمال الملغَى في الضمير، وغير ذلك. ولا يَمنع التنازعَ تَعَدٍّ إلى أكثرَ من واحد، ولا كونُ المتنازعين فعلَي تعجُّب، خلافًا لمن مَنَع.

ش: يعني بقوله **محمولٌ على الحذف** أنه من باب الحذف العام لدلالة القرائن اللفظية عليه، وهذا التركيب مسموع من العرب، ويقاس عليه، قال الشاعر[1]:

مـا صـابَ قلبِي ، وأَضناهُ ، وتَيَّمَهُ إلا كَـواعِبُ مـن ذُهـلِ بـنِ شَيبانا

وقال آخر[2]:

مـا جادَ رأيًا ، ولا أَجْدَى مُحاوَلَةً إلا امـرؤٌ لم يُـضِعْ دُنـيا ولا دِيـنا

واختلفوا في تخريجه، فزعم بعض النحويين أنه من باب الإعمال. وزعم بعضهم أنه ليس من باب الإعمال، وإنما هو من باب الحذف كما ذكرنا. واختار المصنف هذا المذهب، قال المصنف في الشرح[3]: «على تأويل: ما قام أحدٌ ولا قعد إلا زيدٌ، فحذف أحد لفظًا، واكتفى بقصده ودلالة النفي والاستثناء عليه، كما كان في: ﴿ وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ ﴾[4]، ﴿ وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ﴾[5]، ﴿ وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ﴾[6]، وقال الشاعر[7]:

نَجـا سـالِمٌ ، والرُّوحُ منهُ بِشِدقِهِ ولم يَـنْجُ إلا جَفْـنَ سَـيفٍ ومِئـزَرَا

---

(١) البيت في شرح التسهيل ٢: ١٧٦. ك، ح: «وأصباه» بدلاً من: وأضناه.

(٢) البيت في شرح التسهيل ٢: ١٧٥.

(٣) ٢: ١٧٤ - ١٧٥. وفيه تقدم وتأخير.

(٤) سورة النساء: الآية ١٥٩.

(٥) سورة الصافات: الآية ١٦٤.

(٦) سورة مريم: الآية ٧١.

(٧) هو حذيفة بن أنس الهذلي. شرح أشعار الهذليين ص ٥٥٨.

فالظاهر أنه أراد: ولم ينج شيء[1]، فحذف لدلالة النفي والاستثناء بعده على منفي عام للمستثنى وغيره» انتهى.

وليست المسألة من باب الآيات والبيت؛ لأنَّ المحذوف في الآيتين مبتدأ، وباب المبتدأ[2] أنه مما يجوز فيه الحذف إذا دلَّ الدليل عليه، فالتقدير: وما مِنّا أحدٌ إلا له مقام، وإنْ مِن أهل الكتاب أحدٌ[3] إلا ليؤمنَنَّ.

وأمّا قوله ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ فليست كالآيتين؛ لأنَّ ما بعد إلا هو المبتدأ، وهو قوله ﴿وَارِدُهَا﴾، لكن من حيث المعنى اشتركت الثلاثة في حذف أحد.

وأمّا ما قامَ وقعدَ إلا زيدٌ فهي من باب حذف الفاعل، والفاعل لا يحذف، فقد تباين البابان في المحذوف.

[٣: ١٢٠/أ] وأمّا «نجا سالم» البيت، وزعمُ المصنف أنَّ التقدير: /ولم ينجُ شيء[4] - فليس بظاهر كما ذكر، ولم يحذف فيه الفاعل، وإنما حذفت فضلة مرادة، والتقدير: ولم ينجُ بشيء، والفاعل ضمير يعود على سالم، وعليه المعنى، وإذا حذفت الفضلة المرادة المجرورة انتصب ما بعد إلا على الاستثناء، تقول: ما مررتُ إلا زيدًا؛ لأنك أردت أنَّ اللفظ كان: ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدًا. وإن جعلته استثناء مفرَّغًا ولم تلحظ المحذوف جررت، فقلت: ما مررت إلا بزيد، وعلى هذا تأوَّلَ البيتَ أصحابنا[5] لا على ما تأوَّله المصنف.

---

(١) في شرح التسهيل: بشيء.

(٢) وباب المبتدأ: سقط من ك.

(٣) أحد: سقط من ك.

(٤) ح: بشيء.

(٥) انظر المقرب ١: ١٦٧.

وقال المصنف في الشرح[1]: «وفاعل قعد ضمير أحد المقدر، ولذلك لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث وإن كان ما بعد إلا مثنًّى أو مجموعًا أو مؤنثًا[2]. وأيضًا لو كان من باب التنازع لزم في نحو ما قام وقعد إلا أنا إعادة ضمير غائب على حاضر، ولزم أن يقال على إعمال الثاني: ما قاموا وقعد إلا نحن، وعلى إعمال الأول: ما قام وقعدوا إلا نحن، وكان يلزم من ذلك إخلاء الفعل الملغى من الإيجاب؛ لأنَّ الفعل المنفيَّ إنما يصير موجبًا بمقارنة إلا لمعموله لفظًا أو معنًى، وعلى تقدير التنازع لم تقارن إلا معمول الملغى لفظًا ولا معنًى، فيلزم بقاؤه على النفي، والمقصود خلاف ذلك، فلا يصح الحكم بما أفضى إليه» انتهى.

وإذا سلم أنه حذف الفاعل - وهو أحد - فإعراب ما بعد إلا يكون على طريق البدل، فإن جعلته بدلاً من الضمير العائد على أحد المحذوف على ما زعم المصنف فلا تنصب الفعل الأول على البدل.

والذي يدل عليه المعنى أنَّ الفعلين ينصبان على البدل، فالذي أختاره على تقدير حذف الفاعل أنَّ المحذوف هو من الفعل الأول، وأنَّ التقدير: ما قام إلا زيدٌ ولا قعد إلا زيدٌ، فحذف إلا زيد لدلالة إلا زيد الثاني عليه، وبذلك يصح المعنى لا بما يجعل بدلاً من أحد المحذوف أو من الضمير في قعد العائد على أحد المحذوف.

وقال بعض أصحابنا: «ما قام وقعد إلا أنت لا يكون من الباب على مذهب س؛ لأنَّ الفاعل هنا لا يصح إضماره، ولا يجيز حذف الفاعل. ويكون من الباب على مذهبي الفراء والكسائي» انتهى. ويعني على اختلاف في التقدير؛ إذ[3] ما بعد إلا في مذهب الفراء مرفوع بالفعلين، فلا حذف، وفي مذهب الكسائي الفاعل محذوف إما من الأول إن أعملت الثاني، وإما من الثاني إن أعملت الأول.

---

(١) ٢: ١٧٥.

(٢) في شرح التسهيل هاهنا ما نصه: «ولو كان من باب التنازع لزم مطابقة الضمير في أحد الفعلين».

(٣) ك: أو.

وقوله **ويُحكَم في تنازع أكثر من عاملين** قال المصنف في الشرح[1]: «قد تقدمت الإشارة إلى تنازع أكثر من عاملين في ترجمة الباب، وفي الشرح لا في المتن، ونبّه عليه في هذا المكان، وما ورد منه /فبإعمال الآخر وإلغاء ما قبله، كقولِ الشاعر[2]: [١٢٠/ب]

سُـــئِلْتَ، فلم تَبْخَلْ، ولم تُعْطِ نـــائلاً ....

وقولِ الآخر[3]:

جِـــئْ، ثُمَّ حالِفْ، وثِقْ بالقـــومِ، إنَّهُمُ ....

ومثله[4]:

أَرجُـــــو، وأَخشَى، وأَدعُو اللَّهَ مُبْتَغِيًا ....

فهذه الأبيات الثلاثة قد تنازع في كل واحد منها ثلاثة عوامل، أُعمل آخرها، وأُلغي أولها وثانيها، وعلى هذا استقر الاستعمال، ومَن أجاز إعمال غير الثالث فمستنده الرأي؛ إذ لا سماع في ذلك. وقد أشار إلى هذا أبو الحسن بن خروف في شرح كتاب س، واستقرأت الكلام فوجدت الأمر كما أشار إليه» انتهى.

وما ذكره من تنازع أكثر من عاملين يجوِّز ثلاثة وأربعة فما زاد، والذي وقفنا عليه من المسموع إنما هو ثلاثة عوامل، وقد أشار الأستاذ أبو علي إلى ذلك، وما ذكره المصنف من أنه استقرأ الكلام فوجد على ما أشار إليه ابن خروف من أنه إذا كانت عوامل ثلاثة أُعمل آخرها، وأُلغي أولها وثانيها، وأنَّ مجيز إعمال غير

---

(١) ٢: ١٧٦ - ١٧٧.

(٢) تقدم في ص ٦٥.

(٣) تقدم في ص ٦٦.

(٤) تقدم في ص ٦٦.

الثالث مستنده الرأي لا السماع - غير صحيح، واستقراء ابن خروف والمصنف استقراء ناقص، وقد سُمع في لسان العرب إعمال الأول، وإلغاءُ الثاني والثالث من العامل، وشغلُه بما يناسب أن يشغله من الضمائر، قال أبو الأسود[1]:

كَساكَ، ولم تَستَكْسِهِ، فاشْكُرَنْ لَـهُ   أخٌ لـكَ، يُعطيكَ الجَـزيلَ، وناصِرُ

فهذه ثلاثة عوامل، أُعمل فيها الأول الذي منع المصنف إعماله، ولذلك أضمر في كل من الثاني والثالث ما يحتاج إليه، فأضمر في تَستَكسِه ضمير المفعول، وعدَّى اشْكُرَنْ باللام إلى الضمير، ورفع أخ بكَساك، وهو العامل الأول. وأيضًا فمن مذهب المصنف واختياره جواز حذف[2] الضمير إذا لم يكن مرفوعًا ما لم يمنع مانع كما تقدم، فلا يتعين أن يكون العامل في قوله:

سُـئِلْتَ، فلـم تَبْخَلْ، ولم تُعْطِ نائلاً   ....

أن يكون العامل هو الثالث كما زعم المصنف؛ إذ يجوز أن يكون العامل: سُئلتَ نائلاً فلم تَبخَل به ولم تُعطِه. وكذلك قوله:

أرجو[3]، وأخشى، وأدعو، اللّهَ ....

يجوز أن يكون العامل الأول، ويجوز أن يكون الثاني كما جاز أن يكون الثالث، ويكون التقدير: أرجو اللّهَ وأخشاه وأدعوه، إذا أعملت الأول، وأرجو وأخشى اللّهَ وأدعوه، إذا أعملت الثاني، فإذ ذاك لا يكون حجة للمصنف في تعيين إعمال الثالث /في هذين البيتين. [٣: ١٢١/

وحكى بعض أصحابنا انعقاد الإجماع على جواز إعمال الأول والثاني والثالث قبل أن يُخلق ابن خروف وهذا المصنف؛ فثبت أنَّ مَن أجاز ذلك ليس

---

(١) الديوان ص ١٦٦ والكامل ص ٧٠١ والأغاني ١٢: ٢٤١ [دار صادر].

(٢) حذف: سقط من ك.

(٣) أرجو: انفردت به ن.

مستنده الرأي ولا عدم السماع، بل مستنده الإجماع والسماع، لكن لا يحفظ سماعًا في إعمال الثاني وإلغاء الأول والثالث، لكن نص على الإجماع على جوازه.

وقال بعض أصحابنا: اختار البصريون إعمال الآخر، والكوفيون إعمال الأول، وسكتوا عن إعمال الأوسط واحدًا كان أو أكثر. وهذا النقل معارَض بالإجماع على أنه يجوز إعمال الثاني وإلغاء الأول والثالث.

وقوله **بما تقدم من ترجيحٍ بالقُرب أو السَّبق، وبإعمال الملغى في الضمير، وغير ذلك** مثال ذلك: ضربَني وضربتُ ومَرَّ بي زيد، فإنْ أعملتَ مَرَّ بي أضمرتَ فاعلاً في ضربَني، وأبرزت ضمير المفعول في ضربتُ، فقلت ضربْته. وإنْ أعملتَ ضربَني أضمرت الفاعل في ومَرَّ بي، والمفعول في ضربتُ، فقلت وضربتُه. وإنْ أعملتَ الثاني لكونه أسبق من الثالث نَصبتَ زيدًا، وأضمرتَ في ضربَني على مذهب س، وفي مَرَّ بي، وحذفت على مذهب الكسائي، ومنعت المسألة على مذهب الفراء، إلا أن تؤخر الضمير عن المفسر، فيلزم أن يؤخر الضميران على ما نقله المصنف عن الفراء؛ إذ إصلاح المسألة هو بتأخير الفاعل عن المفسر، فعلى هذا القياس تقول: ضربَني وضربتُ ومَرَّ بي زيدًا هو هو، فيكون هو الأول فاعلاً بضربَني، والثاني فاعلاً بِمَرَّ بي، والتثنيةُ والجمع والتأنيث تجري على هذا المجرى.

وقوله **وغيرِ ذلك** يعني أنَّ الضمير يُحذف حيث يجوز حذفه.

وقوله **ولا يَمنع التنازعَ تعدٍّ إلى أكثر من واحد** قال المصنف في الشرح[1]: «منع بعض النحويين التنازع في متعد إلى اثنين أو ثلاثة بناء على أنَّ العرب لم تستعمله. وما زعمه غير صحيح؛ فإنَّ س حكى عن العرب[2]: متى رأيتَ أو قلتَ زيدًا منطلقًا، على إعمال رأيتَ، ومتى رأيتَ أو قلتَ زيدٌ منطلقٌ، على إعمال قلتَ، أعني بإعمالها حكاية الجملة بها» انتهى.

---

(١) ٢: ١٧٧.

(٢) الكتاب ١: ٧٩.

وهذا الذي ذكره حجة فيما يتعدى إلى اثنين. ويحتاج إثبات التنازع في العامل الذي يتعدى إلى ثلاثة إلى سماع ذلك عن العرب، لكن المازني وجماعة قاسوه على ما يتعدى إلى اثنين وإلى واحد، فأجازوا فيه التنازع.

وذهب الجرمي وجماعة إلى منع التنازع فيما يتعدى إلى ثلاثة، ونُقل عنه أنه يمنع ما يتعدى إلى اثنين أيضًا. ولم يُسمع عن العرب التنازع في ذوات الثلاثة في نظم ولا /نثر، وبابُ التنازع خارج عن القياس، فيُقتَصر فيه على المسموع. [٣: ١٢١/ب]

قيل: إنما منعه لأنه تطويل لكثرة المفعولات. وهذا فاسد؛ لأنَّ تطويل المسائل بالفرض لا يدل على منعها بالوضع إذا أجري على قياسهم؛ ألا تراه صح في الابتداءات الكثيرة فرضًا، ولم يكن دليلاً على منعه وضعًا لأنه قياس أصولهم، وليس في كتاب س في التنازع في ذوات الثلاثة نص ولا إشارة، فإذا فرَّعنا على جواز ذلك قلت في إعمال الأول: أعلمَني وأعلمتُه إيَّاه إيّاه زيدٌ عمرًا قائمًا، وفي إعمال الثاني: أعلمَني وأعلمتُ زيدًا عمرًا قائمًا إيَّاه إيّاه، هذا على قول من لم يُجز الاقتصار على المفعول الأول. ومن أجاز يقول في إعمال الأول: أعلمَني وأعلمتُه زيدٌ عمرًا قائمًا[1]، وفي إعمال الثاني: أعلمَني وأعلمتُ زيدًا عمرًا قائمًا. وكذلك إنْ قدمت أعلَمتُ على أعلَمَني يجوز فيه التفريع على المذهبين، فتقول في إعمال الأول على رأي من لا يقتصر: أعلَمتُ وأعلَمَني إيَّاه إيّاه زيدًا عمرًا قائمًا، وفي إعمال الثاني: أعلَمتُ وأعلَمَني زيدٌ عمرًا قائمًا إيَّاه إيّاه إيَّاه. وفي إعمال الأول على رأي من يقتصر: أعلَمتُ وأعلَمَني زيدًا عمرًا قائمًا، وفي إعمال الثاني: أعلمتُ وأعلَمَني زيدٌ عمرًا قائمًا إيّاه.

وقال أبو زكريا يحيى بن معطٍ في «شرح الجزولية»[2]: «وأمّا في باب أعلَمتُ فإنْ أعملتَ الأول قلت: أعلَمتُ وأنبَأتُهما إيّاهما منطلقَين الزيدَين العَمرَين

---

(١) قائمًا: سقط من ك.

(٢) ذكر قوله هذا بهاءُ الدين بن النحاس الحلبي في تعليقته على المقرب ص ٨٢٥.

منطلقَين، ليس لك إلا ذلك لاستغراق الضمير حالتي الاتصال والانفصال، فلم يبق للثالث إلا إعادته». ثم قال بعدُ: «ألا ترى أنك لو قلت في باب المخالفة أَعلَمتُ وأَعلَمَني زيدٌ عمرًا شاخصًا وقعت المنازعة في ثلاثة، ويُبَيَّن ذلك بأن تُعمل الأول، فتقول: أَعلَمتُ وأَعلَمَنيه إيّاه زيدًا بكرًا شاخصًا، فلم تقع المنازعة في معمول واحد بل في ثلاثة».

قال شيخنا بهاء الدين بن النحاس[1]: «لا أعلم لِمَ مَنع أولاً الإتيان به مضمرًا، وعلَّل باستغراق الضمير حالتي الاتصال والانفصال، وإجازة هذا[2] تحتاج إلى فضل تأمل. وبالثلاثة مضمرة مثَّل ابن الدهان في شرح الإيضاح».

وقوله **ولا كونُ المتنازعَين فِعلَي تعجُّب، خلافًا لمن منع** قال المصنف في الشرح[3]: «منع بعض النحويين تنازع فِعلَي تعجُّب» انتهى. وهذا ظاهر مذهب س، وهو الذي نختاره، قال س[4]: «هذا باب ما يعمل عمل الفعل، ولم يجر مجرى الفعل، ولم يتمكَّن تَمَكُّنَه، وذلك قولك[5]: ما أحسنَ عبدَ اللّه، زعم الخليل رحمه اللّه أنه بمنْزلة قولك: شيءٌ أحسنَ عبدَ اللّه، ودخله معنى التعجب، هذا تمثيل، ولم يُتَكَلَّم به[6].

ولا يجوز أن تقدِّم عبد اللّه وتؤخِّر ما ولا تُزيل شيئًا عن موضعه، ولا تقول فيه: ما يُحسن، ولا شيئًا [مما][7] يكون في الأفعال سوى هذا».

---

(١) التعليقة على المقرب ص ٨٢٥.

(٢) ك، ح: وأجازه هنا.

(٣) ٢: ١٧٧.

(٤) الكتاب ١: ٧٢ - ٧٣.

(٥) قولك: ليس في ك.

(٦) ولم يتكلم به ... ولا تقول فيه: سقط من ك.

(٧) مما: تتمة من الكتاب يقتضيها السياق.

فظاهر /هذا الكلام أنه لا يُتصرف في هذا الفعل بغير هذا التركيب، ولهذا [٣: ١٢٢/
استقرأ النحويون أنَّ مذهب س لا يجوز الفصل بين أَحْسَنَ ومفعوله بالظرف والمجرور والحال، وأنت إذا أعملت فصلت بالمعطوف إن أعملت الأول، وحذفت إن أعملت الثاني.

وذهب المبرد إلى جواز التنازع في فعلي التعجب، قال في «كتاب المدخل» له: «وتقول ما أحسنَ وأجملَ زيدًا، إذا نصبته بأجمل، فإن نصبته بأحسن قلت: ما أحسنَ وأجملَه زيدًا؛ لأنك أردت: ما أحسنَ زيدًا وأجملَه»(١). وإلى مذهب المبرد ذهب أبو غانم المظفر بن أحمد في «كتاب المحلّى» من تأليفه.

وقال المصنف في الشرح(٢): «والصحيح عندي جوازه، لكن بشرط إعمال الثاني؛ لأنك لو أعملت الأول لفصلت ما لا يجوز فصله». قال(٣): «وكذلك أَحْسِنْ به وأَعْقِلْ بزيدٍ، بإعمال الثاني، ولا تعمل الأول فتقول: أَحْسِنْ وأَعْقِلْ به بزيد؛ للزوم فصل ما لا يجوز فصله» انتهى.

وهذا الذي ذكره ليس من باب الإعمال؛ لأنَّ شرط الإعمال جواز إعمال أيهما شئت في المتنازَع الذي يقتضيانه، وهاهنا لا يجوز من جهة اللفظ، وقد ذكرنا قبلُ أنه لا يكفي في الإعمال تعلق العاملين بالمتنازع فيه من جهة المعنى، بل يُضم إلى ذلك أنه لا يمنع مانع لفظي من عمل أيهما شئت، فينَزل المانع اللفظي منْزلة المانع المعنوي من كون أحد العاملين لا يقتضي المعمول، كقوله(٤):

.... كَفاني ، ولَمْ أَطْلُبْ ، قَليلٌ مِنَ المالِ

---

(١) قال هذا أيضًا في المقتضب ٤: ١٨٤.
(٢) ٢: ١٧٧.
(٣) ٢: ١٧٧.
(٤) هو امرؤ القيس، وصدر البيت: «فلو أنَّ ما أسعى لِمَجدٍ مُؤَثَّلٍ». الديوان ص ٣٩ والكتاب ١: ٧٩ والخزانة ١: ٣٢٧ - ٣٣٥ [٤٩].

بل من أورد هذا في الإعمال[1] فلأنه شبيه به بكون العاملين اجتمعا وإن اختلف مقتضى كل واحد منهما؛ لأنَّ مطلوب كفاني قليل، ومقتضى ولم أطلب الملك. وإذا تقرر هذا فليس ما ذكره المصنف من باب الإعمال، فإجازة مثل أحسِنْ به وأَعْقِلْ بزيدٍ ونحوه لا تجوز، وكذلك: ما أحسنَ وأعقلَ زيدًا، فإن ورد سماع بذلك من العرب جاز، ويكون هذا الفصل كلا فصل لامتزاج الجملتين بحرف العطف واتحاد ما يقتضي العاملان، فهذا يكون وجهه إن سمع.

قال المصنف[2]: «ويجوز على أصل مذهب الفراء: أَحسِنْ وأَعقِلْ بزيدٍ، فتكون الباء متعلقة بأَحسِنْ وأَعقِلْ معًا، كما يكون عنده فاعل قامَ وقعدَ زيدٌ مرفوعًا بالفعلين معًا» انتهى.

وليس ما ذكر جائزًا على أصل مذهب الفراء؛ لأنَّ مذهب الفراء أنَّ بزيد في قولك أَحسِنْ بزيدٍ هو في موضع نصب على أنه مفعول به، وقد نص المصنف على ذلك في باب التعجب، قال فيه[3]: «وموضعه رفع بالفاعلية، لا نصب بالمفعولية، خلافًا للفراء والزمخشري وابن خروف»، فإذا كان /مذهب الفراء أنه في موضع [١٢٢/ب] نصب فكيف يرتفع بالفعلين، فيكون مثل قامَ وقعدَ زيدٌ.

قال المصنف[4]: «ولا يمتنع على مذهب البصريين أن يُقال: أَحسِنْ وأَعقِلْ بزيدٍ، على أن يكون الأصل: أَحسِنْ به وأَعقِلْ بزيد، ثم حذفت الباء لدلالة الثانية عليها، ثم اتصل الضمير، واستتر كما استتر في الثاني من قوله ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[5]، فإن الثاني يُستدلّ به على الأول كما يُستدلّ بالأول على الثاني، إلا أنَّ الاستدلال بالأول على الثاني أكثر من العكس» انتهى.

---

(١) هم الكوفيون. الإنصاف ص ٨٣ - ٨٥. انظر ما يأتي في ص ١٢٣ - ١٢٧.
(٢) شرح التسهيل ٢: ١٧٧.
(٣) التسهيل ص ١٣٠.
(٤) شرح التسهيل ٢: ١٧٧.
(٥) سورة مريم: الآية ٣٨.

والاتفاق على أنه لا يكون التنازع في حَبَّذا لعدم الفصل؛ لأنه صار كالمركب مع الإشارة. وأمّا باب نِعم وبئس فإنك لو قلت: نِعْمَ في الحَضَر وبِئسَ في السفر الرجلُ زيدٌ، على إعمال الثاني ـ لكنت قد أضمرت في الأول، ولم يفسَّر، وهو لازم التفسير إذا أُضمر، ولو أضمرت لم يكن متنازعًا لأنه استوفى جميع ما له على النحو المطلوب، وكذلك يلزم في الثاني، قاله في البسيط.

وفيه: المتنازعان لا بد أن يكون الأول يجوز الفصل[1] بينه وبين معموله بالعامل الثاني؛ فإن لم يجز الفصل أصلاً لم يجز التنازع، كالمضافين، فلا تقول: رأيتُ غلامَ وضاربًا زيدًا، تريد: غلامَ زيدٍ وضاربًا.

[والمعمول في التنازع][2] فاعل ومفعول خاص أو عام، الفاعل لا يتنازعه فعلا متكلم، ولا مخاطب، ولا مختلط منهما، وفعلا الغائب يتنازعان، وما اتصل بهما من المفعولات لا يقع فيهما تنازع، ولا يتنازع فعلا متكلم ومخاطب الفاعل والمفعول المضمر إلا على صورة الغائب عند الفصل، نحو: ما قعد ولا قام إلا أنا[3]، وما أضرب وأكرم إلا إياي، ولا يكون هذا عند الاختلاط بينهما وبين الغائب لاختلاف الفاعل.

وأما المفعول به الصريح[4] فتتنازعه ثلاثة الأصناف والمختلط منها. وما تنازع[5] منها الفاعل جاز ذلك فيه وفي المفعول معًا، نحو: ضربَ وأكرمَ زيدٌ عمرًا، إلا إذا كانا في لفظ واحد؛ لأنه يكون تأكيدًا. فإن كان أحدهما متعديًا والآخر لازمًا جاز أن يفصل بينهما، نحو: قامَ وأكرمَ عمرًا زيدٌ، فيجوز رفع زيد بالأول

---

(١) الفصل: سقط من ك.

(٢) الذي في المخطوطات: «المعمول» فقط. واخترت ما في الارتشاف ص ٢١٤٩.

(٣) زيد هنا في الارتشاف: وأنت.

(٤) زيد هنا في ن: الخاص.

(٥) في المخطوطات: نازع. صوابه في الارتشاف.

وبالثاني، فلو قلت قامَ وأكرمَ زيدٌ عمرًا فقيل: يتعين الثاني لأنه لا يفصل بين الثاني ومعموله بفاعل قام، وقيل: لا يتعين. وقيل: يتعين، فيكون قد فصل بينهما بزيد، وفي معنى ذلك إذا بنيا للمفعول أو أحدهما.

والمجرور يتنازعه الثلاثة والمختلط، فإن كان لأحدهما فظاهر، نحو: ضربتُ ومررتُ بزيد، وإن كان لكل واحد[1] واختلفا في الحرف فكقولك: انفصلتُ ومررتُ بزيد، أو اتفقا في المعنى فكقولك: صلى اللّه وبارك على محمد، أو اختلفا فيه فلا يجوز؛ /لأنَّ الثاني لا يدل عليه لالتباسه، نحو: قمتُ وذهبتُ بزيد، تريد: قمتُ بسببه وذهبتُ به، إلا أن يُفهم من قوة الكلام، كقولك: أَطعَمتُك ووَهَبْتُك للّه[2]، ونحوه، فيجوز. [٢:١٢٣/أ]

وما يتعدى إلى مفعولين مع مثله في مفعوليه معًا وفي أحدهما إما وحده وإما مع الفاعل، وما يتعدى إلى واحد في مفعول واحد أو مع الفاعل، نحو: ضربَ وأعطى ثوبًا[3] عبدُ اللّه عمرًا، ولو قدَّمت الفاعل لتعيَّن الثاني كما تقدم.

وباب ظننتُ يتنازع مع مثلها المفعولين أو أحدهما وحده أو مع الفاعل. وقيل: تتنازع مع أعطى إذا كان مفعولاها شخصين، وقد يقال: إنه يبعُد لتباعد المعنيين؛ لأنَّ أحدهما إخبار عن الآخر، وفي أعطى ليس كذلك، نحو: أعطى وظنَّ زيدٌ عمرًا بكرًا، كما لا يكون أحد المتنازعين خبرًا والآخر دعاءً، نحو: غفرَ اللّهُ ووهبتك لزيد. وقد يقال: إنه جائز؛ لأنَّ كليهما خبر، بخلاف هذا. وإذا جاز فيتنازعان في الجميع، وفي المفعولين وفي أحدهما وحده أو مع الفاعل. وأبعد من ذلك ما يتعدى إلى واحد في الفاعل وأحد المفعولين أو أحد المفعولين أو الفاعل.

---

(١) واحد: انفردت به ن.

(٢) ك: ذلك.

(٣) ثوبًا ... مع مثلها: سقط من ح.

وأعلمت مع مثلها على مثل ظننتُ، فيتنازع ثلاث معمولات جمعًا أو تفريقًا، وحدها أو مع ثانٍ، وحكمها مع أعطى وضرب على ما ذكرنا. وكذلك حكم ضرب مع كان، والظاهر بعده لعدم مناسبته.

وأما المفعولات العامة والمصدر فلا تتنازع لاختلاف الأفعال فيه إلا في الفعل الواحد المختلف بالفاعل أو المفعول، نحو: ضربت وضرب عبد اللّه ضربًا، إلا أنه لمّا لم يكن ضروريًا للأفعال لم يكن فيه دليل على التنازع؛ إذ التنازع لا بد من احتياج كل منهما إلى المعمول، إما ضروريًا كما في الفاعل، وإما لازمًا لضعف الاستقلال دونه، كما في المفعول.

وما عدا هذه من المعمولات فليس كذلك، كالظرف والحال ونحوهما، وإذا قلت ضربتُ زيدًا وأكرمتُ عمرًا يومَ الجمعة فلا دليل على الإضمار في الأول، بل يحسن هذا الكلام وإن كان[1] الأول في يوم آخر، بخلاف: ضربتُ وأكرمتُ عمرًا.

وقد يَقرُب منها إلى المفعول التمييز؛ لأنّ عامله يشبه اسم الفاعل، نحو: اشتريتُ ثلاثين وأعطيتُ ثلاثين ثوبًا؛ لأنّ اسم العدد أُقيم مقام ضاربين، فجاز لهذا المعنى، وخالف أخواته.

وقد جوَّز بعضهم هذا في جميع المفعولات العامة والخاصة، فيجري في الظرف والحال ونحوهما.

---

(١) كان: سقط من ك.

مسائل من هذا الباب

[١٢٣/ب] الأولى: أعطيتُ وأعطاني أخوك درهمين: مفعولا أعطيت يجوز /الاقتصار على كل واحد منهما، فهل يجوز أن يكون الأول مُعمَلاً بالنسبة إلى درهمين، فيُنصب الدرهمان به، ومُلغًى بالنسبة إلى الفاعل الذي هو أخوك، ويكون الثاني مُعمَلاً بالنسبة إلى الفاعل، ومُلغًى بالنسبة إلى الدرهمين، فتكون قد حَذفت المفعول[١] الأول للأول والمفعول الثاني للثاني[٢]، اختُلف في ذلك: فذهب الكوفيون إلى جواز ذلك؛ لأنَّ هذا الفعل مما يتعدى إلى مفعولين يجوز الاقتصار على أحدهما. وذهب البصريون إلى أنه خطأ؛ لأنَّ السبيل في هذا إذا أعملت الثاني أن تحذف ما كان للأول.

المسألة الثانية: كلّمتُ وكَلّمني أخوك كلمتين: هذه المسألة من مادّة المسألة الأولى، فعند البصريين لا يجوز أن تنصب كلمتين إلا بالفعل الثاني، ويجوز عند الكوفيين أن تنصبهما بالفعل الأول إذا كانتا في آخر الكلام. وهذا خطأ عند البصريين؛ لأنك إنما شرطت إعمال الثاني، فكيف تؤكد الأول، وتعمله، ويجب أن تقول: وكلمتهما، فيذهب إعمال الثاني، وتصير كأنك أعملت الأول، ولو أردت إعمال الأول لقلت: كلّمتُ وكلّمتُهما كلمتين أخاك، فإن قلت: كلّمتُ أو كلّمني كلمتين أخوك، فجئت بهما متوسطتين - فلا اختلاف بين النحويين في أن تنصب كلمتين بالثاني لا غير. وسبب الاتفاق أنك لو نصبت كلمتين بالأول لكنت قد فصلت بين كلّمني ومعموله الذي هو أخوك بأجنبيٍّ من كلّمني وأخوك؛ لأنه معمول لكلّمتُ، وهو لا يجوز.

المسألة الثالثة: قول امرئ القيس[٣]:

---

(١) في المخطوطات: «مفعول» بلا أل، وكذا في الموضع التالي.

(٢) للثاني: سقط من ك.

(٣) تقدم في ص ١١٧.

فلــو أنَّ مــا أَســعَى لأَدنَى مَعيشةٍ   كَفــاني، و لم أَطْلُــبْ، قَلــيلٌ مِنَ المالِ

اختلفوا فيه: فذهب جمهور البصريين[1] إلى أنه ليس من الإعمال؛ لأنَّ شرطه أن يتنازع المعمولَ العاملان، قالوا: ولم يتنازعا لاختلاف المقتضى، وإنما لم يتنازعاه لأنك لو حذفت الجواب الأول وأقررت مكانه لم أطلب لفسد المعنى؛ إذ كان يكون التقدير: لو سعيتُ لأدنى معيشة لم أطلب قليلاً من المال، وليس كذلك، بل مَن سعى لأدنى معيشة طلب قليلاً من المال، وكفاه القليل، فلمّا كان جعله جوابا يُفسد المعنى لم يصحّ أن يكون من باب الإعمال. قال س[2]: «لو نصب لفسد المعنى». وقال البصريون: المعنى: كفاني قليلٌ من المال و لم أطلب الملك؛ لأنه ينتظم لو سعيت لأدنى معيشة لم أطلب الملك. ويوضح أنَّ المراد هو هذا المعنى قوله بعد[3]:

/ولكــنَّما أَســعَى لِمَجْــدٍ مُــؤَثَّلٍ   وقــد يُــدرِكُ الْمَجْــدَ الْمُــؤَثَّلَ أَمْثالي   [٣: ٢٤]

وقدره الكوفيون: ولم أطلب الكثير. وهو تقديرٌ صحيح أيضًا، ولكنَّ تقدير البصريين أمكن في المدح.

فإن قلت: كيف جاء به أبو علي الفارسي[4] على الإعمال؟

قلت: إنما أراد أنه يُشبه الإعمال بتداخل الجملتين بالعطف، ونظير ذلك إنشاده لكثيِّر[5]:

---

(١) ن: جمهور البصريين والكوفيين. ح: الجمهور من البصريين والكوفيين. الارتشاف: الكوفيون وجمهور البصريين.

(٢) الكتاب ١: ٧٩.

(٣) تقدم في ٥: ١٥٠.

(٤) الإيضاح العضدي ص ٦٧.

(٥) تقدم البيت الأول في ص ٦٧. والبيتان في ديوانه ص ٨٠ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٦٢٤. وفيه أنَّ أبا علي أنشدهما في التذكرة.

وإنِّـــي - وإنْ صَدَّتْ - لَمُثْنٍ، وقائلٌ، علـــيها بِمـــا كانـــت إليـــنا أزَلَّـــتِ

فمـــا أنـــا بالدّاعـــي لِعَزَّةَ بالرَّدَى ولا شـــامتٍ إنْ نَعْـــلُ عَـــزّةَ زَلَّـــتِ

على أنه شبيه الإعمال؛ لأنه لمّا عطف فصل بين مُثْنٍ ومعموله[1]، وفصل أيضًا بين قائل ومعموله[2] بمعمول مُثْنٍ، ففعل الفارسي في البيت ما فعل هنا، وليس قوله «و لم أطلب» أجنبيًّا من الكلام، ولهذا فصل به، وإنما هو تسديد؛ لأنّ المعنى: و لم أطلب الملك. و لم يجئ به س على الإعمال، بل جاء به على أنه من غير الإعمال؛ ألا ترى إلى قوله[3]: «فإنما رفع لأنه لم يجعل القليلَ مطلوبًا، وإنما المطلوب عنده الملك»، فالطلب لا يتوجه على القليل مطلوبًا؛ ألا تراه يقول: «ولو لم يُرِد ذلك ونَصب لَفَسَدَ».

ونظيرُ هذا البيت قولُ الشاعر[4]:

عِدِيـــنا بالتَّواصُـــلِ مِـــنكِ، إنّـــا نُحِـــبُّ - ولـــو مَطَلْـــتِ - الواعِدِيـــنا

لأنّ مَطَلْتِ لا يطلب الواعِدينا، إنما يطلبه[5] نُحِبُّ، وإنما أراد: نُحِبُّ الواعدينا ولو مَطَلْتِنا، فلم يتوجه الثاني لمّا توجه الأول.

ومثله[6] ما قال أبو علي في «التذكرة» في قوله تعالى: ﴿ هَٰذَا عَطَآؤُنَا فَٱمْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾[7]: إنّ الباء متعلقة بامْنُنْ؛ لأنّ المعنى: أَعْطِ مِن سعة، كقولـــه: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾[8]، أي: يعطي مِن سعة، ولا يليق به الإمساك.

---

(١) هو: عليها. وقد فصل بينهما بقوله: وقائل.

(٢) هو: فما أنا بالداعي لعزّة بالردى.

(٣) الكتاب ١: ٧٩.

(٤) هو عبيد الله بن قيس الرقيات. ديوانه ص ١٣٧ والأغاني ٥: ٦٢، ٦٣ [دار صادر].

(٥) ك: يطلب.

(٦) ك، ن: ومثاله.

(٧) سورة ص: الآية ٣٩.

(٨) سورة آل عمران: الآية ٣٧.

وذهب الأستاذ أبو ذر مصعب بن أبي بكر الخُشَنِيّ، والأستاذ أبو إسحاق بن مُلكُون في أحد قوليه، والأستاذ أبو علي فيما حكاه عنه أبو الفضل الصَّفّار - إلى أنه من الإعمال، قالوا: لا يكون و لم أطلب جوابًا لِلَوْ معطوفًا على كفاني، بل يكون على استئناف الجملة، أي: وأنا لم أطلب قليلاً من المال، وتكون هذه الجملة مستأنفة كما ذكرنا معطوفة على الجملة المنعقدة من لو وجواهما.

وردَّ الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[1] هذا القول «بأنَّ العاملين في هذا الباب لا بدَّ أن يشتركا، وأدنى ذلك أن يكون بحرف العطف؛ حتى لا يكون الفصل معتبرًا، /أو يكون الفعل الثاني معمولاً للأول، وذلك قولك: جاءني يضحك زيد، فتجعل في جاءني ضميرًا، أو في يضحك، حتى لا يكون هذا الفعل فاصلاً، فتكون الجملتان قد اشتركتا أدنى اشتراك، فيسهل الفصل، وأمّا إذا جعلت و لم أطلب معطوفًا على فلو أنَّ ما أسعى فإنك تفصل بجملة أجنبية، ليست محمولة على الفعل الأول، فتكون إذ ذك بمنْزلة: أكرمتُ وأهنتُ زيدًا، والعرب لا تتكلم بهذا أصلاً» انتهى. [٣: ١٢٤/]

وهذا الذي ذكره ابن عصفور من انحصار التشريك بين جملتي التنازع في العطف، وأن يكون الفعل معمولاً للأول، وأنه لا يقع الإعمال إلا على هذين الوجهين - ليس كما ذكر، وقد تتبعت موارد التنازع، فوجدته لا ينحصر فيما ذكر؛ ألا ترى أهم جعلوا من التنازع قولَه[2]:

لَو كانَ حَيًّا قَبلَهُنَّ ظَعائِنًا حَيَّا الحَطِيمُ وُجُوهَهُنَّ وزَمْزَمُ

فتنازع حيًا الأول وهو خبر كان، وحيّا الثاني وهو جواب لو، ولا اشترك بينهما بحرف عطف، ولا حيّا الثاني معمولاً لحيًا الأول. وقولَ الآخر[3]:

---

(١) شرح الجمل ١: ٦٢٣.

(٢) تقدم في ص ١٠٣.

(٣) تقدم في ص ٩٥.

بِعُكــــاظَ يُعــــشي الناظِــــرِيــ ـــــنَ إذا هُــــمُ لَمَحُــــوا شُــــعاعَهْ

تنازع يُعشي ولَمَحُوا، وليس ثَمَّ حرف عطف، ولا عمل للفعل الأول في الثاني. وقولَ الآخر[1]:

ولَــــمْ أمــــدَحْ لأُرضِــــيَهُ بــــشِعري لئــــيمًا أنْ يكــــون أفــــادَ مــــالا

تنازع أمدَح ولأُرضيَه. وقولَ الآخر[2]:

عَلَّمُونِــــي كَــــيفَ أبــــ ـــكِــــيهم إذا خَــــفَّ القَطِــــينُ

تنازع أبكي وخَفَّ. وقولَ الآخر[3]:

ألا هــــل أتاهــــا علــــى نأيِهــــا بِمــــا فَــــضَحَتْ قَــــومها غامِــــدُ

تنازع أتى وفَضَحَت. وقولَ الآخر[4]:

أتــــاني ، فلــــم أُسرَرْ بهِ حينَ جاءني كِــــتابٌ بأعلــــى القُنَّــــتَينِ عَجِــــيبُ

تنازع أتاني وفلَمْ أُسْرَرْ وجاءني. وقولَه تعالى: ﴿ وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ ٱللَّهُ أَحَدًا ﴾[5]، تنازع ظَنُّوا وظَنَنتُم.

وكذلك ما أجازه ابن أبي الربيع[6] من الإعمال في قامَ قامَ زيدٌ. وكل هذه لا تشريك بينهما بحرف عطف، ولا أول العاملين عامل في الثاني.

وذهب بعض البصريين إلى أنَّ البيت من الإعمال على تقدير أن يكون «ولم أطلب» معطوفًا على «كفاني»، وأنه يصح أن /يكون جوابًا للو لو أفرد دون كفاني، ويكون التقدير: لو سعيت لأدنى معيشة لم أطلب قليلاً من المال؛ لأنَّ قليل [٢: ١٢٥/أ]

(١) تقدم في ص ٩٦.

(٢) تقدم في ص ٩٨.

(٣) تقدم في ص ٦٥.

(٤) تقدم في ص ٩٨.

(٥) سورة الجن: الآية ٧.

(٦) تقدم قوله في ص ٦٨.

المال يمكنني دون طلب وكدّ لحصول القليل عندي، فلا أحتاج إلى تطلُّبه؛ لأنّ امرأ القيس كان ابن ملك، فلم يكن سُبْرُوتًا[(١)] البتة، بل كان عنده من ذخائر الملوك آبائه ما يغنيه عن طلب القليل، فالمعنى: لو كان غاية سعيي لقليل من المال لم أتعنَّ لطلبه لكونه حاصلاً عندي. وهذا معنًى حسن سائغ يصح معه الإعمال.

وعلى هذا المعنى يكون أيضًا الإعمال جائزًا على وجه آخر[(٢)]، وهو ألا يكون «ولم أطلب» معطوفًا على «كفاني»، بل تكون الواو واو الحال، ويكون التقدير: لو كان غاية سعيي لأدنى معيشة كفاني قليل من المال غير طالب له لحصوله عندي.

المسألة الرابعة: تقول: متى رأيتَ أو قلتَ زيدًا منطلقًا، على إعمال الأول، تنصب الجزأين، وتحذف من الثاني، ولا تضمر فيه. وإن أعملت الأول رفعت الجزأين على الحكاية بقلت، وحذفت مفعولي رأيت، هذا مذهب س[(٣)].

وزعم أبو العباس[(٤)] أنك تقول على إعمال الأول: متى رأيتَ أو قلتَ هو هو زيدًا قائمًا، قال: وذلك أنك إذا أعملت الأول أضمرت في الثاني جميع ما يحتاج إليه.

وما ذهب إليه س معتضد بالسماع والقياس:

أمّا السماع فإنه قال في كتابه ما نصه[(٥)]: «وقد يجوز ضربتُ وضربني زيدًا؛ لأن بعضهم قد يقول: متى رأيتَ أو قلتَ زيدًا منطلقًا. والوجه: متى رأيتَ أو قلتَ

---

(١) السبروت: الفقير.

(٢) هذا الوجه بلا نسبة في تعليقة ابن النحاس ص ٨٠٣. وفيه الرد عليه. ونسبه ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل ١: ١٣٥ - ١٣٦ إلى أبي علي الفارسي في إيضاحه. وليس فيه.

(٣) الكتاب ١: ٧٩.

(٤) المقتضب ٤: ٧٩.

(٥) الكتاب ١: ٧٩.

زيدٌ منطلقٌ». فهذا نص من السماع عن العرب أنها إذا أعملت الأول لم تضمر معمول القول المحكي.

وأمّا القياس فإنّ الجملة إذا حُكيت بالقول فالمعمول في الحقيقة إنما هو مضمون الجملة لا آحاد أجزائها؛ وإذا كان المعمول مضمون الجملة كان المعمول واحدًا، فلا يمكن أن يُضمَر واحد؛ لأنّ واحدًا لا يقوم مقام اثنين، ولا يمكن إضمار الجملة لأنّ آحادها ليس هو المعمول، فلم يكن بدٌّ من الحذف.

المسألة الخامسة: إذا قلت: ضربتُ وضربني زيدٌ، فأعملتَ الثاني - حذفتَ من الأول لأنه فضلة يجوز حذفها، وكان الأصل: ضربتُ زيدًا وضربَني زيدٌ، فيكرر بلفظه، إلا أنّ الأول هو كلام العرب الشائع، أعني أن تكون المسألة من الإعمال، ولا يجوز الأصل إلا على قلة وقبح، نحو قوله[1]:

يَمــنَعُها شَــيخٌ بِخَدَّيــهِ الــشَّيْبْ لا يَحــذَرُ الــرَّيْبَ إذا خِــيفَ الرَّيْبْ

[١٢٥/ب] /وأجاز بعض النحويين تأخير المفعول بعد المرفوع، وذلك على إعمال الفعلين في الاسمين الظاهرين، فتقول: ضربتُ وضربَني قومَك قومُك، تريد: ضربتُ قومَك وضربَني قومُك، والشائع في لسان العرب حذف مفعول الأول، ولا يؤتى به ظاهرًا.

المسألة السادسة: ضربتُ وضربوني قومك: أجاز س[2] رفع قومك على وجهين:

أحدهما: على أنه الفاعل، والواو علامة جمع، على لغة: أكلوني البراغيث، لا ضمير.

---

(١) هو حارثة بن سُراقة الكندي، قال ذلك حين منعوا الصدقة أيام الرِّدّة. كتاب الأمثال لأبي عبيد ص ١٠٧.

(٢) الكتاب ١: ٧٨.

والثاني: على أنه بدل من المضمر، قال: «كأنه قال: ضربتُ وضربني ناسٌ بنو فلان»، فيكون الضمير يفسره البدل.

واستقبح هذا الوجهَ الفارسيُّ، وذلك أنه إنما أجزنا الإضمار قبل الذكر في هذا الباب لضرورة إعمال الثاني، أمّا هذا فلا ضرورة تدعو إلى ذلك، فإمّا أن يكون س قال بمذهب الأخفش من تفسير الضمير بالبدل - والصحيح لا يجوز - وإمّا أن يكون أجاز البدل في هذا الباب خاصّة لأنه عُهد فيه الإضمار قبل الذكر وإن كان لا يجيزه في: يقومان الزيدان، وإمّا لأنَّ المضمر يعود على المحذوف الذي قبله؛ لأنك حذفت قومك من الأول، وعاد عليه الضمير، وهذا يصير إلى أنَّ هذا المضمر يفسِّره ما بعده؛ لأنه عائد على ما يفسِّره ما بعده.

وقال س[١]: «وعلى هذا الحدّ تقول: ضربتُ وضربَني عبدَ اللّه، تُضمر في ضربني كما[٢] أضمرتَ في ضربوني»، أي: تجعل عبد اللّه بدلاً من الضمير المستكن في ضربني، ويفسره البدل. وهذا الذي ذكره لا يخلو أن يكون فيه تهيئة وقطع، وذلك مما يفرُّ النحويون منه؛ لأنَّ ضربني مهيَّأ أن يعمل في عبد اللّه، وهو قد قُطع عنه.

وأجاز س[٣] أيضًا: ضربوني وضربتُهم قومَك، بنصب قومك على البدل من ضمير النصب في وضربتُهم، فيكون البدل قد فسَّر ضميرين، أحدهما مرفوع، والآخر منصوب، وهذا غريب جدًّا أن يفسِّر واحدٌ ضميرين متقدمين عليه في الذكر، ولا يوجد ذلك في الضمائر التي يفسِّرها ما بعدها. وهذه المسائل وشبهها ينبغي التوقف في إجازتها حتى تُسمع من العرب.

---

(١) الكتاب ١: ٧٨.
(٢) كما أضمرت ... في ضربني: سقط من ك.
(٣) الكتاب ١: ٧٩.

المسألة السابعة: تكلم س[1] على الوجوه الجائزة في المسألتين اللتين يدور عليهما الباب، وهما: ضربتُ وضربَني، وضربَني[2] وضربتُ:

فأمّا المسألة الأولى فأجاز[3] فيها خمسة أوجه:

فعلى إعمال الثاني الرفع من ثلاثة أوجه: أحدها على الفاعل بضربَني، وهو الظاهر. والثاني على البدل من الضمير المستكنّ في ضربَني، والجمع[4] والتثنية على هذين الوجهين. والثالث على أنّ الواو والألف والنون علامة، والفاعل الاسم بعدها.

[٣: ١٢٦/أ] وعلى /إعمال الأول وجهان: أحدهما[5] مطابقة الضمير في ضربَني للمنصوب بعده. والثاني ألا يطابق في الجمع.

وأمّا المسألة الثانية فعلى إعمال الثاني وجهان: أحدهما: أن يُضمر في ضربَني ما يطابق المفسِّر، ويُنصب ما بعد ضربتُ به. الثاني: أن يُسلط ضربتُ على ضمير مطابق للمفسِّر مع نصب المفسِّر مع مطابقة الضمير في ضربَني.

وعلى إعمال الأول الرفع من ثلاثة أوجه: أحدها: أن تُضمر في ضربتُ مطابقًا للمفسِّر، وترفع ما بعد ذلك الضمير بضربني. الثاني: أن تحذف ذلك الضمير المنصوب من الوجه الذي قبله. والثالث: أن تضمر في ضربَني مطابقًا للمفسِّر، والظاهر المرفوع المفسِّر بدل من ذلك الضمير، أو فاعل، والألف والواو والنون علامات للتثنية والجمع.

---

(١) انظر هذه الأوجه في الكتاب ١: ٧٦ - ٨٠.

(٢) وضربني: انفردت به ح.

(٣) في المخطوطات: «أجاز» بلا فاء. صوابه في الارتشاف ص ٢١٥١.

(٤) والجمع والتثنية على هذين الوجهين والثالث: سقط من ك.

(٥) وجهان أحدهما: سقط من ك.

وهذا تمثيل الصور: ضربتُ وضربَني زيدٌ، الرفع من وجهين، ضربتُ وضرباني الزيدان، الرفع من وجهين، وكذلك الجمع. ضربتُ وضربَني زيدًا، تضمر في ضربَني مطابقًا للمفسِّر، أو مفردًا على كل حال. ضربَني وضربتُ زيدًا، وتضمر في ضربَني وفق المفسِّر. ضربَني وضربتُه زيدًا، تطابق بين ضمير ضربَني وضمير ضربته وبين المفسِّر. ضربَني وضربتُه زيدٌ. ضربَني وضربتُ زيدٌ. ضربَني وضربتُه زيد[1]. ضرباني وضربتهما الزيدان، فالرفع من وجهين في التثنية والجمع.

---

(١) ن: زيدًا.

ص: باب الواقع مفعولاً مطلقًا من مصدر وما جرى مجراه

المصدر اسم دالّ بالأصالة على معنًى قائم بفاعلٍ، أو صادرٍ عنه حقيقة أو مجازًا، أو واقعٍ على مفعول. وقد يُسَمَّى فِعلاً وحَدَثًا وحَدَثانًا. وهو أصل الفعل لا فرعه، خلافًا للكوفيين. وكذا الصفة، خلافًا لبعض أصحابنا.

ش: إنما سمي مفعولاً مطلقًا لأنه لم يقيَّد بشيء؛ ألا ترى أنّ المفعول به والمفعول فيه والمفعول من أجله والمفعول معه كل واحد منها مقيَّد؛ بخلاف المصدر، وهو المفعول حقيقة لأنه هو الذي يُحدثه الفاعل؛ لأنّ المفعول به هو محلّ للفعل خاصة، والزمان وقت يقع فيه الفعل، والمكان محلّ للفاعل والمفعول، ويستلزم أن يكون محلاً للفعل، والمفعول من أجله علة لوجود الفعل، والمفعول معه مصاحب للفاعل أو المفعول. وكون المفعول على هذه الأضرب من مفعول مطلق ومفعول به ومفعول فيه ومفعول معه ومفعول له هو مذهب البصريين. وأما الكوفيون فزعموا أنّ الفعل إنما له مفعول واحد، وهو المفعول به، وباقيها عندهم ليس شيء منها مفعولاً، /وإنما هو مشبه بالمفعول، وزعموا أنه يأتي بعد الفعل لأنه يؤكده، أو يدل على قلّة الفعل أو كثرته ونقصانه وزيادته، ولذلك لا يُكنى عن المصدر، وهو آلة للفعل لتبيين المعاني المذكورة؛ لأنه لا يعطي تلك المعاني إلا وهو ظاهر غير مستور ولا مكنيّ عنه. والصحيح أنه يُكنى عنه، ويراد به التأكيد، قال الشاعر[1]: [١٢٦/ب]

مِـــنْ كُـــلِّ مـــا نـــالَ الفَتَـــى قـــد نِلـــتُهُ إلا التَّحِـــيّهْ

وقال آخر[2]:

---

(١) هو زهير بن جناب الكلبي كما في إصلاح المنطق ص ٣١٦ والشعر والشعراء ص ٣٧٩. التحية: الملك، أو البقاء.

(٢) البيت في الكتاب ٣: ٦٧ والأصول ٢: ١٩٣ وأمالي ابن الشجري ٢: ٩١ والخزانة ٢: ٣ - ٤ [٨٢] وشرح أبيات المغني ٤: ٣١٥ - ٣١٨ [٣٦١]. الرُّشا: جمع رِشوة.

هــذا سُــراقةُ لِلقــرآنِ ، يَدرُسُــهُ   والمَــرءُ عِــندَ الرُّشـا إنْ يَلْقَهــا ذِيبُ

أي: قد نِلتُ النَّيلَ، ويَدرُس الدَّرْسَ، فأضمر المصدر، ولو صرّح به لكان تأكيدًا.

وتسمية ما انتصب مصدرًا مفعولاً مطلقًا هو قول النحويين فيما أعلم؛ إلا ما ذكره صاحب «البسيط» من تقسيمه المصدر المنتصب إلى مفعول مطلق، وإلى مؤكد، وإلى متَّسَع فيه. والمفعول المطلق عنده ما كان من الأفعال العامة، نحو فعَلتُ وصنَعتُ وعمِلتُ وأوقَعتُ، فإذا قلت فعَلتُ فِعلاً فالواقع ذات الفعل؛ لأنَّ الذوات الواقعة هنا هي هذا، ولا تقع هنا الجواهر والأعراض الخارجة عنا، فلا تكون مطلقة في حقنا، بل في حق اللّه تعالى، كقولك: خلق اللّه زيدًا، فإنه مفعول مطلق، فلذلك كان المفعول المطلق أعمَّ من المصدر المطلق.

وحَدَّ المصدرَ[1] المنتصب على الإطلاق بأنه المصدر، وما في تأويله، الواقع بعد فعل بمعناه، أو ما عمل عمله، بيانًا للمعنى الصادر من الفاعل على جهة أنه فعله الفاعل. قال: وخصصنا هذا بقولنا «على جهة أنه فعله» احترازًا من المؤكد والممتنع، فإنه يصدق عليهما البيان. قيل: ويلزم أن يكون هذا المنصوب على الإطلاق غير حقيقي، يعني في المصدرية؛ لأنه ذهب به ذهاب الإنشاء؛ ألا تراه يصح جمعه وتثنيته، فهو إذًا للواحد. وقيل: لا يلزم ذلك إلا بحسب القصد. وهذا النوع إن كان بعد فعل ليس من لفظه نحو فعلتُ ضربًا فبيِّن أنه مفعول به، أو من لفظه نحو ضربتُ ضربًا، فقيل: أُوِّل في الفعل معنًى عامّ، وهو فعَلتُ، فكأنك قلت: فعلتُ ضربًا. وقيل: لا يؤول إمّا بأن تقدر فعلاً عامًّا بعده، وإما بألاَّ تقدر، بل تجعله بيانًا، ولذلك اشترط بعضهم في انتصابه بعد فعل من لفظه أن يكون مقيَّدًا لتقع به الفائدة لفظًا، كقوله: ﴿ وَتَأْكُلُونَ ٱلتُّرَاثَ أَكْلًا لَّمًّا ﴾[2]، فوصفه،

---

(١) ح: وحد المصنف.

(٢) سورة الفجر: الآية ١٩.

[٣ :١٢٧/أ] ﴿فَنَظَرَ نَظْرَةً فِي ٱلنُّجُومِ﴾[١]، فحدده، ﴿فَقَبَضْتُ قَبْضَةً﴾[٢]. أو معنًى، نحو: ضربتُ ضربًا، تريد نوعًا منه، كقولـــه: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾[٣]، أي: ظنًّا ضعيفًا. وإن لم يكن مقيَّدًا فينبغي أن يكون على التأكيد.

والعامل في هذا النوع مما لا يتعدى قيل: العامل الأول بما فيه من العموم؛ لأنّ كل فعل ففيه معنى فعَلتُ، وإذا كانوا يشيبون الأفعال معنى أفعال خارجة، فتعمل عملها[٤]، كقوله: سمعتُ إلى حديثه، أي: أصغيتُ إليه، فأجري فيما هو معناه العام.

وأما من يقول إنه محذوف العامل، أي: ضربتُ ففعلتُ ضربًا - فلا يكون لوجهين: أحدهما: أنه لا يكون له نسبة الإطلاق إلى ذلك الفعل. والثاني: أنه منصوب بما لا يظهر ولا نائب عنه.

وإذا قصد بالفعل الإطلاق فقيل: يجب أن يغير الفعل المتعدي إلى القصور؛ لأنه يلزم أن يكون بمعنى فعل، وهو لا يتعدى إلا إلى نفس الفعل، فتحذف المفعول به، فتقول: ضربتُ ضربًا، بمعنى: فعلتُ ضربًا، وهذا لا يعمل في المفعول به الأول، وهذا على رأي من يتأول الفعل عامًّا، ومن لا يتأول لا يلزمه القصور، كما لا يكون في الظرف.

وقوله **وما يجري**[٥] **مجراه** يعني كاسم المصدر، نحو العَطاء في معنى الإعطاء، وكبعض الصفات، وبعض الأعيان، نحو: عائذًا بك، وتُربًا، وجَنْدَلاً، ويأتي الكلام في ذلك إن شاء الله.

---

(١) سورة الصافات: الآية ٨٨.

(٢) سورة طه: الآية ٩٦.

(٣) سورة الجاثية: الآية ٣٢.

(٤) عمرها ... فأجري: سقط من ك.

(٥) كذا! والذي سبق في الفص: جرى.

وقوله **اسمٌ دالّ بالأصالة على معنًى قائم بفاعل** مثاله: حسُن حُسنًا، وفهِم فَهمًا. واحترز بقوله «دالٌّ بالأصالة» من اسم يساوي المصدر في الدلالة، ويخالفه بعلميّة، كحَماد وحَماد، أو بتجرده دون عوض من زيادة في فعله، كاغتسلَ غُسْلاً، وتَوَضَّأَ وُضُوءًا. فهذه وأمثالها إذا عُبِّر عنها بمصادر فإنما ذلك مجاز، والحقيقة أن يُعَبَّر عنها بأسماء المصادر.

وقوله **أو صادرٍ عن فاعلٍ حقيقةً** مثاله خَطَّ خَطًّا، وخاطَ خِياطةً.

وقوله **أو مجازًا** مثاله: مات موتًا.

وقوله **أو واقعٍ على مفعول** مثاله: ضُرِب زيدٌ ضربًا. والمراد هنا بالفاعل والمفعول المصطلح عليه بذلك في النحو.

وقوله **وقد يُسَمَّى فِعْلاً وحَدَثًا وحَدَثانًا** أما تسميته فعلاً فذلك باعتبار اللغة؛ لأنَّ المصادر أفعال صدرت من فاعليها إمّا حقيقة وإمّا مجازًا، أو باعتبار تسميته بما هو جزء مدلوله، وهو الفعل الصناعي. وأمّا تسميته حَدَثًا وحَدَثانًا فباعتبار اللغة وباعتبار اصطلاح س على تسميته بذلك، قال س[1]: «وأمّا الفعلُ فأمثلةٌ أُخذت من لفظ أحداث الأسماء»، يعني المصادر، وهو جمع حَدَث. وقال أيضًا س[2]: «واعلم أنَّ الفعل الذي لا يتعدى الفاعلَ يتعدى إلى اسم الحَدَثان الذي /أُخذ منه؛ [٣: ١٢٧/ب] لأنه إنما يُذكر ليدلَّ على الحدث».

وقوله **وهو أصل للفعل لا فرعه، خلافًا للكوفيين** قال المصنف في الشرح[3]: «واتفق البصريون والكوفيون على أنَّ الفعل والمصدر مشتق أحدهما من الآخر» انتهى. ويعني اتفاق الأكثرين، وإلا فالمذاهب في الاشتقاق ثلاثة:

---

(١) الكتاب ١: ١٢.

(٢) الكتاب ١: ٣٤.

(٣) ٢: ١٧٨.

أحدها: مذهب الجمهور من الكوفيين والبصريين على أنَّ الكلمات منها ما هو مشتق، ومنها ما ليس بمشتق.

والثاني: أنَّ كل لفظ مشتق، وعزاه جماعة إلى الزجاج، وبعضهم إلى س.

والثالث: أنَّ كل لفظ ليس مشتقًا من شيء، بل كل أصل، لم يوجد شيء منه من شيء.

وأمّا مسألتنا ففيها ثلاثة مذاهب:

أحدها: مذهب جمهور البصريين[1] أنَّ المصدر أصل والفعل فرع عنه.

والثاني: مذهب الكوفيين، وهو العكس.

والثالث: مذهب ابن طلحة، وهو أنه ليس أحدهما مشتقًا من الآخر، بل كل واحد أصل بنفسه.

وهذا الخلاف لا يجدي كبير منفعة؛ إذ ليس خلافًا راجعًا إلى نطق، ولا إلى اختلاف معنى نسبي.

وذكر المصنف الاستدلال لمذهب البصريين من وجوه[2]:

أحدها: أنَّ المصدر يكثُر كونه واحدًا، والأفعال ثلاثة، ولو اشتق المصدر من الفعل فإما من الثلاثة، وهو محال، أو من واحد منها، ويستلزم ترجيحًا دون مرجِّح. انتهى ملخصًا.

وهو معارَض بأنّا قد وجدنا الفعل له مصادر كثيرة، كمصادر شَتَّ[3] وقَدَرَ، فإنها تزيد على عشرة مصادر، فإما أن يُشتق الفعل من أحدها، وهو ترجيح من غير مرجح، وإما من جميعها، وهو محال.

---

(١) انظر مذهب البصريين والكوفيين في الإنصاف ص ٢٣٥ - ٢٤٥ [المسألة ٢٨].

(٢) انظر هذه الوجوه في شرح التسهيل ٢: ١٧٨ - ١٨٠.

(٣) ح: سين. ك، ن: شتى.

قال: «الثاني: أنَّ المصدر معناه مفرد، ومعنى الفعل مركب من حدث وزمان، والمفرد سابق للمركب، فالدالُّ عليه أولى بالأصالة من الدال على المركب» انتهى.

ولقائل أن يمنع دعوى تركيب الفعل؛ لأنَّ المفرد الموضوع للدلالة على خصوصية شيء لا يسمى مركبًا.

قال: «الثالث: أنَّ مفهوم المصدر عام، ومفهوم الفعل خاص، والدال على عام أولى بالأصالة من الدال على خاص» انتهى.

ومثل هاتين الدلالتين لا يسمى عامًّا وخاصًّا، إنما يسمى إطلاقًا وتقييدًا.

قال: «الرابع: أنَّ كل ما سوى الفعل والمصدر من شيئين أحدهما أصل والآخر فرع فإنَّ في الفرع منهما معنى الأصل وزيادة، كالتثنية والجمع بالنسبة إلى الواحد، وكالعدد المعدول بالنسبة إلى المعدول عنه، والفعل فيه معنى المصدر وزيادة تعيين الزمان، فكان فرعًا، والمصدر أصل.

الخامس: أنَّ من المصادر ما لا فعل له لفظًا ولا تقديرًا، وذلك وَيْح ووَيْل ووَيْس /ووَيْب، فلو كان الفعل أصلاً لكانت هذه المصادر فروعًا لا أصول لها، [٣: ١٢٨/] وذلك محال. وإنما قلنا إنَّ هذه المصادر لا أفعال لها تقديرًا لأنها لو صيغ من بعضها فعل لاستحقَّ فاؤه في المضارع من الحذف ما استحق فاء يَعِدُ، ولاستحقَّ عينه من السكون ما استحقَّ عين يَبيع، فيتوالى إعلال الفاء والعين، وذلك مرفوض في كلامهم، فوجب إهمال ما يؤدي إليه» انتهى.

وما ذكره من الملازمة في قوله «وإنما قلنا إنَّ هذه المصادر لا أفعال لها تقديرًا إلى آخره» لا يلزم؛ لأنَّ التقدير لا وجود له، فيقول لها أفعال في التقدير، ولا يلزم ما ذكر؛ لأنها لم يلفظ بها، إنما كان يلزم ما ذكره لو كانت أفعالاً موضوعة، أمّا من حيث التقدير فلا يلزم، فكم أصل أُهمل وفرع استعمل. قال: «وليس في

الأفعال ما لا مصدر له مستعمل إلا وتقديره ممكن، كتَبارَكَ، وفعل التعجب؛ إذ لا مانع في اللفظ، ويقابل تلك الأفعال مصادر كثيرة، تزيد على الأفعال[1]، كالأُبوّة والبُنوّة والخُؤُولة والعُمُومة والعُبُوديّة واللُّصُوصيّة، وقَعْدَكَ اللّهَ، وبَلْهَ زيد وبَهْلَه، فبطَلت المعارضة بتَبارَكَ ونحوه، وخلص الاستدلال بوَيْح وأخواته» انتهى كلامه.

وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور: «استدلَّ أهل البصرة بأنَّ الفعل خاصُّ الزمان والمصدر مبهم الزمان، والمبهم قبل الخاصِّ، فالمصدر قبل الفعل، والبعديُّ مأخوذ من القبليِّ، والفعل مأخوذ من المصدر. وبأنَّ المصدر[2] منتشر الأبنية كثيرها، فلو كان مشتقًّا من الفعل لكان يجري على أوزان محصورة لا يتعداها، كاسم الفاعل واسم المفعول المبنيَّين[3] من الفعل، فلما كثُرت أبنيته وانتشرت دلَّ ذلك على أنه أصل، وأنَّ الفعل هو الذي اشتُقَّ منه. وبأنَّ المصدر من جنس الأسماء، والأسماء قبل الأفعال، فالمصدر قبل الفعل، والبعديُّ مأخوذ من القبليِّ.

والصحيح أنَّ هذه الأدلة الثلاثة غير كافية في إثبات أنَّ الفعل مشتقٌّ من المصدر؛ إذ لا تُثبت أكثر من أنَّ المصدر قبل الفعل، وأنه أصل بنفسه، وإذا كان أصلاً في نفسه أو كان قبل الفعل لم يلزم أن يكون الفعل مشتقًّا منه؛ ألا ترى أنَّ الحرف بعد الاسم، وليس مأخوذًا منه» انتهى.

ولا نقول إنَّ الحرف بعد الاسم؛ لأنَّ الواضع وضع الحرف كما وضع الاسم، فلا نقول إنه وضع الأسماء، ثم بعد ذلك وضع الحروف، ولا يلزم من كون الحرف تتوقف مفهوميته على متعلّق أن يكون وضع بعد الاسم.

ثم قال الأستاذ أبو الحسن: «لكن الدليل القاطع أن يقال: استُقرِيَت المشتقات، /فوُجدت تدلُّ على ما اشتُقّت منه وزيادة، وتلك الزيادة معنى فائدة [ك:١٢٨/ب]

---

(١) مصادر كثيرة تزيد على الأفعال: سقط من ك.

(٢) ك: الفعل.

(٣) ك: المبني. ن، ح: المشتقين.

الاشتقاق، نحو أَحْمَر مشتق من الحُمرة، ويزيد على ذلك بالشخص، وكذلك ضارب ومضروب يدلان على الضرب مع زيادة الشخص، والأفعال تدلُّ على المصدر مع زيادة الزمان، فدل على أنها مشتقة منه» انتهى.

واستدل الكوفيون بأنَّ الفعل عامل في المصدر؛ لأنه به انتصب، والعامل قبل المعمول، والبعديّ مأخوذ من القبليّ. وبأنّ المصدر مؤكّد للفعل، والفعل مؤكَّد، والمؤكَّد قبل المؤكِّد. وبأنَّ المصدر يعتلُّ باعتلال الفعل، ويصحُّ بصحته، نحو قِيام، اعتلَّ، فقلبت واوه ياء، كما اعتلَّ قام، وصح اجْتِوار لصحة اجْتَوَر، والفروع أبدًا هي المحمولة على الأصول. وبأنه وُجدت أفعال لا مصادر لها، فلو كان الفعل مشتقًّا من المصدر لوجب ألاَّ يوجد فعل إلا وله مصدر.

ورُدَّ الأول بأنَّ العامل إنما هو قبل عمله لا قبل معموله، وعمله إنما هو النصب، وإذا كان الفعل قبل النصب الذي في المصدر لم يلزم أن يكون قبل المصدر. وأيضًا فالعمل إنما حصل في المصدر بعد التركيب، ونحن إنما ندعي أنَّ الفعل مأخوذ من المصدر قبل التركيب. وقال المصنف في الشرح[1]: «الحرف يعمل في الاسم والفعل، ولا حظَّ له في الأصالة».

ورُدَّ الثاني بأنَّ التأكيد إنما طرأ بعد التركيب، وهذه الأفعال إنما اشتُقت من المصدر قبل ذلك. وأيضًا فالمصادر لا يلزمها أن تكون مؤكِّدة، إنما يكون ذلك فيها إذا انتصبت بعد أفعالها. وقال المصنف في الشرح[2]: «الشيء قد يؤكَّد بنفسه، نحو: زيدٌ زيد قامَ، فلو دلَّ التوكيد على فرعية المؤكَّد لزم كون الشيء فرع نفسه، وذلك محال».

ورُدَّ الثالث بأنَّ الأصل قد يُحمل على الفرع فيما هو أصل في الفرع وفرع في الأصل؛ ألا ترى أنَّ الأسماء تُحمل على الحروف، فتُبنى وإن كانت الأسماء قبلها؛

---

(١) ٢: ١٨٠.

(٢) ٢: ١٨٠.

لأنَّ البناء أصل في الحروف، فكذلك المصادر حُملت على الأفعال وإن كان المصدر قبلها؛ لأنَّ الإعلال أصل في الفعل[1]. انتهى[2]. ويمنع أنَّ الأسماء قبل الحروف، وأنَّ الاعتلال أصل في الفعل؛ إذ لا دليل على ذلك. وقال المصنف في الشرح[3]: «قد يُحمل أحدهما على الآخر وليس أحدهما أصلاً للآخر، كَيَرضَيان، حُمل على رَضِيا، وأعطَيا على يُعطِيان، حُمل ذو الفتحة على ذي الكسرة ليجريا على سَنَن واحد».

ورُدَّ الرابع بأنَّ العرب قد ترفض الأصول، وتستعمل الفروع، نحو: كادَ زيدٌ يقومُ، فيقومُ في موضع قائم، ولا يستعمل قائم إلا ضرورة. ومثل ذلك /كثير. [٣: ١٢٩/أ] ويعارضون أيضًا بوجود مصادر لا أفعال لها.

وقال السهيلي: «في إجماع الكوفيين والبصريين على تسمية الحدث مصدرًا دليل على أنَّ الفعل صدر عنه، وهو فرع له، ولو كان الفعل الأصل لكان أولى أن يُسَمَّى مصدرًا.

فإن قيل: المصدر هو الصادر، وقيل مصدر كما يقال للزائر زَوْر، ورجل صَوْم وعَدْل، أي: صائم وعادل، والحدث صادر عن الفاعل، فسُمي المصدر من قولك صَدَرَ صُدُورًا ومَصدَرًا.

قلنا: زيادة الميم تمنع من هذا القياس؛ ألا ترى أنك تقول رجل زَوْر، ولا تقول: رجل مَزار، وما أنت إلا سَيْر، ولا تقول مَسير. وقول النحاة: المصدر يكون بالميم، كقولك قتلتُ مَقتَلاً، وذهبتُ مَذهَبًا - تسامح؛ لأنَّ الميم دخلت لمعنًى زائد على معنى الحدث، ولذلك تقول: ضَرَبَه وقَتَلَه، ولا تقول مَضْرَبة ولا مَقْتَلة إلا في المكان، ولو كان المَقْتَل بمعنى القَتْل على الإطلاق لم يمتنع هذا، ولم يمتنع رجل مَزار،

---

(١) في الفعل: سقط من ك.

(٢) كذا! ولم يسبق له الشروع في نقل نص. ولعله يعني: انتهى الرد.

(٣) ٢: ١٧٩ - ١٨٠.

وقد بيَّنّا سرّ الميم وما دخلت له، فمَصْدَر ليس بمعنى صادرٍ بوجه، ولا يعطيه سماع ولا قياس» انتهى كلامه.

واستدلّ لابن طلحة بوجود مصادر لا أفعال لها، وبوجود أفعال لا مصادر لها، فلو كان أحدهما أصلاً للآخر لتوقف وجود الفرع على وجود الأصل، وقد وُجد أحدهما دون الآخر، فبطَل بذلك قول البصريين والكوفيين.

وقوله **وكذا الصفة، خلافًا لبعض أصحابنا** قال المصنف في الشرح[1]: «ببعض ما استدللنا على فرعية الفعل بالنسبة إلى المصدر نستدلُّ على فرعية الصفة بالنسبة إليه؛ لأنَّ كل صفة تضمَّنت حروف الفعل فيها ما في المصدر من الدلالة على الحدث، وتزيد بالدلالة على ما هي له، كما زاد الفعل بالدلالة على الزمن المعيَّن، فيجب كون الصفة مشتقة من المصدر لا من الفعل؛ إذ ليس فيها ما في الفعل من الدلالة على زمن معيَّن، فبطَل اشتقاقها من الفعل، وتعين اشتقاقها من المصدر».

ص: **ويُنصب بمثله، أو فَرعِه، أو بقائمٍ مقامَ أحدهما. فإن ساوى معناه معنَى عامله فهو لِمُجَرَّد التوكيد، ويُسَمَّى مبهمًا، ولا يثنَّى ولا يُجمع. وإن زاد عليه فهو لبيان النوع أو العدد، ويُسَمَّى مختصًا ومؤقَّتًا، ويُثنَّى ويُجمَع. ويقوم مقام المؤكّد مصدرٌ مرادف واسمُ مصدر غير عَلَم، ومقامَ المبيِّن نوعٌ أو وصفٌ أو هيئةٌ أو آلةٌ أو كلٌّ أو بعضٌ أو ضميرٌ أو اسمُ إشارة أو وقتٌ أو ما الاستفهاميةُ أو الشرطية.**

ش: نصبه بمصدر مثله قوله تعالى ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا﴾[2]، وعجبتُ من ضربِ /زيدٍ عمرًا ضربًا، فهذا المصدر العامل يعمل في المصدر مؤكّدًا كان أو غير مؤكّد. [٣: ١٢٩/ب]

(١) ٢: ١٨٠.

(٢) سورة الإسراء: الآية ٦٣.

وفي البسيط: «الظاهر أنه يعمل في المطلق والمتوسَّع فيه المفعول؛ لأنه بتقدير الفعل الأعمّ، فإذا قلت عجبتُ من ضربِ زيدٍ عمرًا ضربًا فمعناه: مِن فِعلِ زيد بعمرٍو ضربًا، وأمّا التأكيد فلا يكون لوجهين: أحدهما أنه إن عمل فيه عمل[1] المؤكد في المؤكد، وإن لم يعمل فيه فإما مصدر أو فعل، فالأول يتسلسل، والثاني يؤدي إلى تأكيد المصدر بالفعل» انتهى.

ونصبه بفرع المصدر فباسم الفاعل، قوله تعالى: ﴿ وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرۡوٗا ﴾[2]، وقول ميمون الأعشى[3]:

فأصبحتُ لا أَقْرَبُ الغانيا ... تِ مُزْدَجِرًا عن هَواها ازْدِجارا

وباسم المفعول: أنت مطلوب طلبًا. وبالفعل ﴿ وَمَا بَدَّلُواْ تَبۡدِيلٗا ﴾[4]. وبالقائم مقام المصدر: عجبت من إيمانك تصديقًا، ومقامَ فرعه: أنا مؤمنٌ تصديقًا، هذا شرح المصنف لكلامه إلا التمثيل القرآني[5].

ونقول: والعامل في المصدر إمّا أن يكون من لفظه أو من غير لفظه:

إن كان من لفظه فإمّا أن يكون جاريًا أو غير جارٍ، فإن كان جاريًا انتصب به، لا خلاف في ذلك، سواء أكان مبهمًا أم مختصًّا، هكذا قال بعضهم.

وفي البسيط أنه إذا كان توكيدًا وهو من لفظ الفعل فقيل: العامل فيه فعل لا يظهر وهو المؤكّد، والمصدر معمول له على غير التوكيد لئلا يتسلسل، ثم حُذف، ووضع موضعه، وهو رأي س؛ لأنه قال[6]: «ومما يجيء توكيدًا وينصب قولك: سِيرَ عليه سَيرًا».

---

(١) عمل: ليس في ك.

(٢) سورة الذاريات: الآية ١.

(٣) ديوانه ص ٩٥.

(٤) سورة الأحزاب: الآية ٢٣.

(٥) وإلا بيت الأعشى. شرح التسهيل ٢: ١٨٠.

(٦) الكتاب ١: ٢٣١.

ثم قال[1]: «ويُنصب على وجهين: أحدهما أنه حال»، يريد مؤكِّدة، ولم يذكر فيها إضمار فعل.

ثم قال[2] «وإن شئت نصبت على إضمار فعل، كأنه قال: يسيرون سيرًا»، فيظهر أنَّ المؤكد غير الحال، وأنَّ نصبه بإضمار فعل. وقيل: إنما كان العامل فعلاً مقدَّرًا لأنَّ المؤكَّد لا يعمل في المؤكِّد؛ لأنَّ التابع لا يعمل فيه المتبوع.

قال: «ولا يبعد عندي أن يكون مصدرًا مؤكِّدًا للفعل كما تؤكِّد الحال، ويكون العامل فيه الفعل نفسه، ولا يلزم ما ذكروه من عمل المؤكَّد في المؤكِّد، كما لا يلزم في الحال المؤكِّدة على ما ذكره س» انتهى.

وقال أيضًا: «إذا كان جاريًا على الفعل، نحو: ضربتُ ضربًا، أو ما اشتقّ للمصدر كالمَفعَل من فعَل - فلا خلاف في هذا أنه لا يقدر له عامل غير الأول إلا ما قيل في التأكيد» انتهى.

وفي الإفصاح: لا خلاف في قعدَ قُعودًا وبابه أنه منصوب بالفعل، إلا ما قاله ابن الطراوة[3] من أنه مفعول به، وأنَّ قولهم قعدَ قُعودًا /بمعنى: قعدَ فعلَ قُعودًا، هو منصوب عنده بفعل مضمر، لا يجوز إظهاره على هذا الوجه؛ لأنَّ المؤكَّد عنده لا يعمل في تأكيده. [٣: ١٣٠/]

وقال السهيلي كذلك، إلا أنه قال: أنصبه بقعدَ أخرى، لا يجوز إظهارها[4].

وهذا كله تكلف بارد، وخروج عن الظاهر وقول الأئمة بلا دليل.

---

(١) الكتاب ١: ٢٣١.

(٢) الكتاب ١: ٢٣١.

(٣) نتائج الفكر ص ٣٥٨ - ٣٥٩.

(٤) نتائج الفكر ص ٣٥٨.

وإن كان غير جارٍ كقوله: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾[1]، وقول القطامي[2]:

وخَيرُ الأمرِ ما اسْتَقبَلتَ مِنهُ ... وليس بأن تَتَبَّعَهُ اتِّباعا

فثلاثة مذاهب:

أحدها: أنه منصوب بذلك الفعل الظاهر، وهو مذهب المازني[3].

والثاني: أنه منصوب بفعل ذلك المصدر الجاري عليه مضمرًا، والفعل الظاهر دليل على ذلك الفعل المضمر. وإلى هذا ذهب المبرد[4]، وابن خروف، وزعم أنه مذهب س[5]. قال ابن هشام: ونص س على أنَّ أَنبَتَ نَباتًا بإضمار فعل تقديره نَبَتَ[6]. وأجاز أبو الحسن[7] الوجهين.

والثالث: التفصيل بين ما يكون معناه مغايرًا لمعنى ذلك الفعل الظاهر، فتنصبه بفعل مضمر يدل عليه الظاهر، فتقدر فنَبَتُّم نَباتًا، وساغ إضماره لدلالة أَنبَتَ عليه؛ لأنه إذا أنبتَ فقد نَبت. وإنما لم ينتصب عنده بالأول لأنَّ الغرض به تأكيد الفعل الذي نصبه أو تبيين معناه، والنبات ليس بمعناه، فكيف يؤكده أو يبيِّنه. أو غيرَ مغاير فتنصبه بذلك الفعل الظاهر، نحو قوله[8]:

يَلُوحُ بِجانِبِ الجَبَلَينِ مِنهُ ... رَبابٌ تَحفِرُ التُّربَ احْتِفارا

وقول الآخر[9]:

---

(١) سورة نوح: الآية ١٧.

(٢) ديوانه ص ٣٥ والكتاب ٤: ٨٢ وأمالي ابن الشجري ٢: ٣٩٥ وفيه تخريجه.

(٣) البديع ١: ١٢٦.

(٤) المقتضب ٣: ٢٠٤.

(٥) انظر الكتاب ٤: ٨١.

(٦) قال سيبويه: «لأنه إذا قال أنبتَه فكأنه قال: قد نَبَتَ». الكتاب ٤: ٨١.

(٧) انظر ما قاله في هذه الآية وأمثالها في كتابه معاني القرآن ص ٥٤، ٥١٠، ٥١٢.

(٨) نسبه النيسابوري في تفسيره ٣: ٤٧ إلى القطامي يصف الغيث، وليس في رائيته الموجودة في ديوانه ص ١٣٢ - ١٣٦. وأنشده أبو حيان بلا نسبة في البحر المحيط ٢: ٤٤٢. الرَّباب: واحدته رَبابة، وهي السحابة الرقيقة السوداء تكون دون الغيم في المطر.

(٩) رؤبة. ديوانه ص ١٦ والكتاب ٤: ٨٢. الحضب: الذكر الضخم من الحيّات.

وقـــد تَطَـــوَّيتُ انْطـــواءَ الحِـــضْب

إذ الاحتفار والحَفْر بمعنًى واحد، وكذلك التَّطَوِّي والانْطِواء.

واختار الأستاذ أبو الحسن بن عصفور أنه إن كان معناه مغايرًا فنصبه بإضمار فعل، أو غير مغاير فيجوز نصبه بالفعل السابق، ويجوز نصبه بإضمار فعل، قال: وهو الذي يعطيه كلام س، فترجح نصبه بالسابق إذ ليس فيه تكلف إضمار، وترجح نصبه بالمضمر إذ يكون ذلك المصدر جاريًا عليه.

وإن كان المصدر من غير لفظ الفعل فثلاثة مذاهب:

ذهب الجمهور إلى أنه منصوب بفعل مضمر من لفظه. وحجته أنَّ الأكثر مجيء المصدر من لفظ الفعل، والقليل ما جاء من غير لفظه، فحمل القليل على الكثير في كونه ينتصب بفعل من لفظه، ومن السماع قول الشاعر[1]:

/الـــسالكُ الثُّغـــرةَ اليَقظان كالئُها مَـــشْيَ الهَلُـــوكِ، عليها الخَيْعَلُ الفُضُلُ [٣: ١٣٠/ب]

فـ«مشيَ» منصوب بمضمر دلَّ عليه السالك؛ لأنَّ السلوك والمشي بمعنًى واحد، فلا جائز أن ينتصب بالسالك لأنه قد وصف باليقظان، فيلزم من عمله فيه وصف الموصول قبل استيفاء صلته، وذلك لا يجوز.

وذهب المازني[2] إلى أنه منصوب بالفعل الظاهر وإن لم يكن من لفظه. وحجته أنه لما كان في معناه تعدى إليه كما يتعدى إلى ما هو من لفظه.

وذهب أبو الفتح إلى التفصيل: فإن كان يراد به التأكيد عمل فيه الفعل المضمر الذي هو من لفظه[3]، نحو: قعدتُ جلوسًا، وقمتُ وقوفًا. وإن كان يراد

---

(١) هو المتنخل الهذلي يرثي ابنه أثيلة. شرح أشعار الهذليين ص ١٢٨١. الثغرة: موضع المخافة. وكالئها: حافظها. والهلوك: الغَنِجة المتكسِّرة تَهالَكُ وتَغَزَّلُ وتَساقَطُ. والخيعل: درع يخاط أحد شقيه ويترك الآخر. والفضل: التي ليس في درعها إزار.

(٢) المحتسب ٢: ١٣٩.

(٣) الذي في المخطوطات: «المضمر لا الذي من لفظه». صوابه في الارتشاف ص ١٣٥٥.

به بيان النوع عمل فيه الفعل الظاهر. وإنما عمل فيه لمّا كان بمعناه، فعمل فيه كما يعمل فيما هو من لفظه، ولم يجز أن يعمل فيه إذا كان للتأكيد لأنّ تأكيد الفعل بالمصدر هو من قبيل التأكيد اللفظي؛ ألا ترى أنّ معنى قمتُ قيامًا: قمتُ قُمتُ، والاختلاف الذي بين المصدر والفعل في اللفظ غير مانع من أن يكون من قبيل التأكيد اللفظي؛ بدليل قوله تعالى ﴿فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ﴾[1]، فأَمْهِلْ تأكيد لفظي لَمَهِّلْ، وليس لفظهما على صيغة واحدة، لكنهما اشتركا في كون الحروف الأصول واحدة، فلما كان تأكيد الفعل بالمصدر من قبيل التأكيد اللفظي لم يجز أن يكون منصوبًا بالفعل الظاهر؛ بل بفعل مضمر من لفظه. وظاهر كلام الفارسي مثل مذهب أبي الفتح.

وقد نوزع أبو الفتح في دعواه أنّ المصدر المؤكّد من قبيل التأكيد اللفظي، قال شيخنا الأستاذ أبو الحسن الأُبّذيّ[2]: «ليس التوكيد هنا بمنْزلة إعادة الفعل؛ لأنه ليس من التأكيد اللفظي، وإنما التوكيد هنا يعنى به البيان؛ لأنه يَرفع المجاز، ويُثبت الحقيقة، وكذلك التوكيد في المجاز، وعلى هذا قوله تعالى ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾[3]، أي: حقيقة من غير واسطة» انتهى.

وقال ابن عصفور: الصحيح أنه إذا كان للتأكيد عملَ فيه مضمر من لفظه للدليل الذي تقدم؛ وإن لم يكن للتأكيد فإما أن يكون وُضع له فعلٌ من لفظه، أو لم يوضع له فعلٌ:

فإن كان وُضع فيجوز الوجهان، كقوله[4]:

---

(١) سورة الطارق: الآية ١٧.

(٢) معناه في شرح الجزولية ١: ٦٦٩ [رسالة].

(٣) سورة النساء: الآية ١٦٤.

(٤) تقدم في ٤: ١٦٢.

....، وآلَتْ حَلْفةً لَمْ تَحَلَّلِ

يجوز أن ينتصب بآلَتْ، ويجوز أن ينتصب بحَلَفَتْ مضمرة، فترجُّح الأول لعدم تكلف الإضمار، وترجُّح الثاني لجريان المصدر على الأكثر في كونه ينتصب بفعل من لفظه.

وإن لم يوضع له فعلٌ انتصب بالفعل الظاهر. قال: «ولا يمكن أن ينتصب بفعل من لفظه لأنه لم يوضع» انتهى[1]. وهذا مذهب طائفة من /الكوفيين، [٣: ١٣١/أ] يقدِّرون العامل في رجعَ القَهْقَرَى: رجعَ يُقَهْقِرُ القَهْقَرَى، وفي يمشي الخَطَرَى[2]: يمشي يَخْطِرُ الخَطَرَى، ويسوغ ذلك فيما سُمع له فعل.

قال ابن عصفور: «ولا يمكن أن يكون التقدير في مثل قعدَ القُرْفُصاءَ[3]، واشتَمَلَ الصَّمّاءَ[4]: قعدَ القِعْدَةَ القُرْفُصاءَ، ولا اشتمل الاشتِمالةَ الصَّمّاءَ؛ لأنه لا يُحفَظ من كلامهم استعمال القُرْفُصاء والصَّمّاء صفتين» انتهى معنى كلامه.

ومِن النحويين مَن ذهب إلى أنَّ ذلك على حذف الموصوف كما ذكر، قال: إلا أنَّ الموصوف لم يُستعمل مع هذه الأشياء لأنه يدل عليه دليلان: دليل الفعل، ودليل الصفة؛ إذ لا صفة إلا لموصوف، ولا فعل متصرف إلا ويدل على حدثه، وهو مذهب المبرد[5]. وهذا ليس بجيد لأنه يلزم منه حذف الموصوف وجوبًا، ولا يوجد في لسان العرب موصوف يجب حذفه.

والظاهر من كلام المصنف أنَّ المصدر الجاري وغير الجاري، والذي من لفظ الفعل ومن غير لفظه - ينتصب بنفس الفعل الظاهر؛ لقوله أو «بقائم مقام أحدهما»،

---

(١) انتهى ... قال ابن عصفور: سقط من ح.

(٢) كذا في ك، ن. وقد سقطت من ح ضمن بضع جمل. و لم أقف عليها في مصادري، وأظنها محرفة من: الجَمَزَى. والجمزى: عَدْو دون الحُضْر وفوق العَنَق..

(٣) القُرْفُصَاء: هو أن يَجْلسَ على أَلْيَتَيْه ويُلزِقَ فخذيه ببطنه ويَحتَبي بيديه.

(٤) اشتمال الصماء: هو أن يتجلل الرجل بثوبه ولا يرفع منه جانبًا.

(٥) الأصول ١: ١٦٠ - ١٦١ والبديع ١: ١٢٧. «وهو قول المبرد»: سقط من ح.

وتمثيله في الشرح[1] بقوله: «عجبتُ من إيمانك تصديقًا، وأنا مؤمن تصديقًا، ولقاءُ اللّهِ مؤمِن به تصديقًا»، ولقوله: «وإن زاد معناه على معنى عامله فهو لبيان النوع، نحو: سرتُ خَبَبًا وعَدْوًا، ورجعتُ القَهْقَرَى، وقعدَ القُرْفُصاءَ»، بل قد نص على ذلك في الشرح[2].

والصحيح في المصدر الموافق معنًى لا لفظًا كونه معمولاً لموافقه معنًى، فحَلْفَةً منصوبة بآلَتْ لا بحَلَفَتْ مضمرة؛ لقولهم: حَلفت يمينًا، و﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾[3]، و﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾[4]، ﴿وَلَا تَضُرُّونَهُۥ شَيْـًٔا﴾[5]، ولا يمكن أن يقدر لها عامل من لفظها، فتعين أن يكون ما قبلها. ووجب اطّراد هذا الحكم فيما له فعل من لفظه ليجري الباب على سَنَن واحد.

وهذا الذي اخترتُه اختيار المبرد والسيرافي ومذهب المازني، ومن شواهد ذلك قراءة محمد بن السَّمَيْفَع ﴿فَتَبَسَّمَ ضَحِكًا مِّن قَوْلِهَا﴾[6]، ذكرها ابن جني في المحتسب[7]. انتهى. ولا شاهد في ذلك؛ إذ المخالف يقول: انتصب ضَحِكًا بإضمار فعل من لفظه، أي: ضَحِكَ ضحكًا.

وقوله **فإن ساوى معناه معنى عامله فهو لِمُجَرَّد التوكيد، ويُسَمَّى مُبهَمًا، ولا يُثَنَّى ولا يُجمَع** قال المصنف في الشرح[8]: «لأنه بمنزلة تكرير الفعل، فعومل معاملته في عدم التثنية والجمع؛ إذ هو صالح للقليل والكثير» انتهى. وقد تقدم من

---

(١) ٢: ١٨٠.

(٢) ٢: ١٨٠.

(٣) سورة النساء: الآية ١٢٩.

(٤) سورة النور: الآية ٤.

(٥) سورة هود: الآية ٥٧.

(٦) سورة النمل: الآية ١٩.

(٧) ٢: ١٣٩.

(٨) ٢: ١٨٠.

قول شيخنا أبي الحسن الأُبّذيّ أنه ليس التوكيد بمنزلة إعادة الفعل، وأنه يراد به البيان ورفع المجاز، قال[1]: «فإن قيل: قال الشاعر[2]:

/بَكى الخَزُّ مِن رَوحٍ ، وأنكرَ جِلدَهُ ... وعَجّتْ عَجيجًا مِن جُذامَ المَطارِفُ [٣: ١٣١/]

والمَطارِف لا تَعِجُّ حقيقة، فنراه قد أكّد المجاز.

فالجواب: أنّ هذا نادر لا يقاس عليه، لكنه أجرى المجاز مجرى الحقيقة مبالغة فيه» انتهى.

وقسّم أصحابنا[3] التوكيد إلى لفظي ومعنوي، فاللفظي يفيد تثبيت المعنى في النفس، والمعنوي إما لإزالة الشك عن الحديث - وهو التأكيد بالمصدر - أو عن المحدَّث عنه، وهو بالنفس والعين.

وفي البسيط: يكون من لفظ الفعل أو ما في معناه من اسم فاعل، نحو: ضربتُ ضربًا، كأنك قلت: ضربتُ ضربتُ، ﴿ وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرْوًا ﴾[4]، كأنه قال: والذّارياتِ الذارياتِ. ومن غير لفظه كقوله[5]:

---

(١) شرح الجزولية ١: ٦٦٩ [رسالة].

(٢) البيت لحُميدة بنت النعمان بن بشير الأنصاري أو لأختها هند، وكانت تزوجت روح بن زِنباع الجذامي، ثم فركته، فقالت فيه هذا، فطلقها. انظر القصة في السمط ص ١٧٩ - ١٨٠. وهو من غير نسبة في الكتاب ٣: ٢٤٨ والمقتضب ٣: ٣٦٤ . عجّت: صاحت. والمطارف: جمع مُطرَف، وهو رداء أو ثوب من خَزٍّ مربَّع ذو أعلام.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٢٦٢ - ٢٦٤ وشرح الجزولية للأبذي ١: ٦٦٧ - ٦٧٠ [رسالة].

(٤) سورة الذاريات: الآية ١.

(٥) هو ذو الرمة يذكر ناقته. ديوانه ص ١٣٦٢ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١: ١٦٧. ونسب في الكتاب ١: ٢٣٢ والأعلم ص ١٧٥ للراعي. وليس في ديوانه قصيدة من هذا البحر على هذا الروي. طرحًا: تطرح بصرها يمينًا وشمالاً. والللياح: الأبيض، يعني ثورًا وحشيًّا. والتحديد: حدّة النظر، أو حدّة النشاط. ك، ن: بعيني فناح. د: بعيني جناح. وآخره في ح: تحذير. وبعده فيها: «بالجيم وبالحاء». وتجديد: خطوط وطرائق.

نَظّـــارةٌ حـــينَ تَعلو الشَّمسُ راكبَها   طَـــرْحًا بِعَيَنَـــيْ لِـــياحٍ، فـــيه تَحديدُ

أكّد نَظّارة بـ«طَرْحًا» لأنها إذا نَظَرتْ عُلم أنها تطرح بصرها. ومنه: قعدتُ جُلوسًا. وحكى س[1]: «هو يَدَعُه تَرْكًا»، ومنه قوله تعالى: ﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا ﴾[2]. وقيل: منه قول الشاعر[3]:

يُعجِـــبُهُ الـــسَّخُونُ والبَـــرُودُ   والتَّمـــرُ حُـــبًّا ، مـــا لَـــهُ مَـــزِيدُ

أكد بـ«حُبًّا» يُعجبه لأنه في معنى يُحِبُّه.

وقوله وإن زاد عليه فهو لبيان النوع أو العدد، ويُسَمَّى مُختصًّا ومُؤَقَّتًا[4]

هذا التقسيم في المصدر إلى المبهم والمختصّ هو الصحيح، وتقسيمه إلى مبهم وعدد ومختصّ كما قسَّمه أبو موسى الجزولي[5] ومن تبعه[6] تقسيم غير صحيح؛ لأنه متداخل؛ إذ المعدود قسم من المختصّ، فلا يكون قسيمًا له، إنه يدل على عدد المرات، وهذا اختصاص.

فالذي هو مختصّ يكون مختصًّا بأل، وبالإضافة، وبالصفة، تقول في المختصّ بأل: ضربتُ الضَّربَ، تريد ضَرْبًا معهودًا بينك وبين المخاطب، كأنك قلت: الضَّربَ الذي تعلم، قال الشاعر[7]:

لَعَمْـــرِي لقـــد أَحْبَبْتُكَ الحُبَّ كُلَّهُ   وزِدتُـــكَ حُـــبًّا لم يَكُـــنْ قَـــطُّ يُعْرَفُ

---

(١) الكتاب ٤: ٨٢.

(٢) سورة الزخرف: الآية ٥.

(٣) هو رؤبة. ملحقات ديوانه ص ١٧٢ وأمالي ابن الشجري ٢: ٣٩٦، وفيه تخريجه. السَّخون: ما يُسَخَّن من المرق. والبَرود: ما يُبَرَّد منه.

(٤) البديع لابن الأثير ١: ١٢٢.

(٥) المقدمة الجزولية ص ٨٤.

(٦) كالشلوبين في التوطئة ص ٢٠٨ وابن عصفور في المقرب ١: ١٤٥.

(٧) هو عبد الله بن المعتزّ. ديوانه ٢: ٢٦٠ . والبيت بغير نسبة في الخصائص ٢: ٤٤٨، وصدره في المحتسب ١: ٢٣٨.

وقال بشر بن أبي خازم[1]:

فَــدَعْ عنكَ لَيلَى ، إنَّ لَيلَى وشأنَها   وإنْ وَعَــــدَتْكَ الــوَعدَ لا يَتَيَــــسَّرُ

وقال مُضَرِّس بن قُرْط المُزَنِيّ[2]:

فلــو تَعلَمــينَ العِلــمَ أيقَنتِ أنّني   - ورَبِّ الهَــدايا المُــشْعَراتِ - صَــدُوقُ

فقد اختصَّ المصدر بالتعريف، والفعل لا يدلُّ إلا على مصدر مبهم، والمختصّ لا يؤكَّد به المبهم لأنه ليس في معناه، ولا يتصور أن تكون أل في الأبيات جنسية؛ /لأنَّ الجنس لا يمكن وقوعه، وإنما أريد بالحب أصناف الحب المعهودة من الناس، وبالوعد الوعد الذي كان يرجوه منها، وبالعلم العلم الذي يتوصل به إلى صدقه. ولكون المصدر المخصَّص المعرَّف لا يجوز أن يقع تأكيدًا للفعل منع النحاة[3]: ضربتُه أنْ أضربَه، وزعموا[4] أنَّ قول الناس: لعنَه اللّهُ أنْ يَلعَنَه، لحن. [٣: ١٣٢/]

قال أبو إسحاق: امتنع في مثل هذا أن يؤكد به الفعل لأن أنْ تخلِّص الفعل للاستقبال، والتأكيد إنما يكون بالمصدر المبهم، وقد حُكي عن الأخفش[5] إجازة ذلك، والذي ذكره في الكتاب الكبير إنما منعه.

وقال بعض أصحابنا: الذي منع من وقوع أنْ والفعل مصدرًا للفعل إنما هو كون أنْ يفعل يعطي محاولة الفعل، ومحاولة المصدر ليست بالمصدر، فلذلك لم يسغ لها أن تقع مع صلتها موقع المصدر.

---

(١) ديوانه ص ١١٦. وقد تقدم في ٥: ٥٤، ولم يخرج ثم.

(٢) البيت هو الخامس من قصيدة له في الأمالي ٢: ٢٥٧ - ٢٥٨. ويروى لغيره. ويروى آخره: صديق. انظر تخريجه وما قيل في نسبته في الحماسة البصرية ص ١٠١٠. المُشْعَرات: المُعْلَمات، يقال: أشْعَرَ البَدَنة: أعلَمها، وهو أن يشق جلدها أو يطعنها في أسْنِمَتها في أحد الجانبين بمبضَع أو نحوه، وقيل: طعن في سَنامها الأيمن حتى يظهر الدم ويعرف أنها هَدْيٌ.

(٣) الأصول ١: ١٦١ - ١٦٢.

(٤) البديع لابن الأثير ١: ١٢٤.

(٥) البديع ١: ١٢٤.

وتقول في المختص بالإضافة: قمتُ قيامَ زيدٍ، أصله: قيامًا[1] مثلَ قيامِ زيدٍ، حُذف المصدر، ثم حُذفت صفته، وقام مقامها المصدر، فأُعرب بإعرابه.

فإن قلت: يلزم أن يكون انتصاب قيامَ زيد على الحال لا على المصدر؛ لأنه قائم مقام مثل، ومثل المحذوفة حال من جهة أنَّ المصدر إذا حُذف وأُبقيت صفته انتصب على الحال لا على المصدر.

فالجواب: أنه لا ينتصب على الحال إلا إذا لم يكن [صفة][2] خاصة بجنس الموصوف، نحو: ساروا شديدًا؛ إذ شديد يكون صفة للسير وغيره، وليس كذلك: مثلَ قيامِ زيدٍ؛ لأنه صفة خاصة بجنس الموصوف المحذوف، وهو قيام؛ ألا ترى أنَّ مثلَ قيامِ زيدٍ لا يكون إلا قيامًا، فجاز أن يُقام مقام المصدر، وأن يُعرب بإعرابه.

وتقول في المختصّ بالوصف: قمتُ قيامًا طويلاً، فبالصفة خرج من الإبهام كما خرج بالإضافة وبالألف واللام.

وقوله **ويُثَنَّى ويُجمَع** يعني المختصّ، فأمّا ما كان معدودًا فإنه يثنى ويجمع، فتقول: ضربتُ ضربتينِ، وضَرَبات، لا خلاف في ذلك.

وقال السهيلي[3]: المحدود بالتاء يُثَنَّى ويُجمع؛ لأنك إذا أردت المرة الواحدة لم تدلّ على القليل والكثير كما دلَّ الضرب والقتل، لكن هنا تنبيه على أمر مغفول عنه، وهو أنَّ المصادر لا يدخلها التحديد على الإطلاق في جميع أنواعها، وإنما يطرد إدخال هذه التاء إذا أردت المرة الواحدة في المصادر الظاهرة الصادرة عن الجوارح المدركة بالحسّ، نحو قَوْمة وضَرْبة وقَعْدة، وإذا كان من الأفعال الباطنة والخصال النفسية الثابتة كالظرف والحسن والجبن والعلم والجهل فلا يقال في شيء

---

(١) قيامًا: سقط من ك.

(٢) صفة: تتمة يلتئم بها السياق.

(٣) معنى هذا القول في نتائج الفكر ص ٣٧٠ - ٣٧١.

[٣: ١٣٢/ب] من ذلك فَعْلة، /لا تقول علمتُ عَلْمة، ولا فهمتُ فَهْمة، ولا صبرتُ صَبْرة، وكذلك الظنّ، لا يقال فيه ظَنَّة، كما لا يقال من اليقين فَعْلة، وما أجازه بعض النحويين من قوله زيد ظننتها منطلق فغير مسموع من العرب، ولكنه قياس يبطله الأصل الذي قدَّمناه، فقياس الظنّ على العلم أولى من قياسه على الضرب والقتل.

وأما غير المعدود من المختصّ فاختلفوا في تثنيته وجمعه عند اختلاف أنواعه، فمنهم من أجاز ذلك قياسًا على ما سمع منه. ومنهم من قال: لا يُثَنّى ولا يُجمَع لاختلاف أنواعه، كما لا يثنى ولا يجمع لاختلاف آحاده؛ لأنه كما يقع على الآحاد كذلك يقع على الأنواع، وكذلك أسماء الأجناس وإن لم تكن مصادر، فلو جاء العُقُول[١] لم يقس عليه. وإلى هذا كان الأستاذ أبو علي يذهب، وهو ظاهر كلام س، قال س[٢]: «واعلم أنه ليس كل جمع يُجمع، كما أنه ليس كل مصدر يُجمع، كالأشغال والعُقول والألباب والحُلوم؛ ألا ترى أنك لا تجمع الفِكر والنَّظَر والعِلم».

قال أبو محمد بن الخشاب: نصّ س على المنع من قياس جمع الجمع، ولم يعتدّ في الاستعمال بالأفكار والعلوم حتى نفى أن يكونا جمعين لفِكر وعِلم؛ إذ كان الاعتداد عنده باستعمال العرب لا استعمال المولَّد من الكلام.

وقال أبو زيد السهيلي[٣]: أمّا اختلاف أنواعه فإنه لا يختلف على الحقيقة؛ لأنّ الأفعال حركات الفاعلين، والحركات متماثلة لذواها، لكن الاختلاف راجع إلى ما تعلقت به الأفعال المتعدية إلى أنفس المصادر، فإذا قلت العُلوم والأَشغال والحُلوم فإنما هنَّ المعلومات والأمور المشتغل بها والمرئيات في النوم، فأمّا الأمراض فعِلَل، فلذلك جُمعت، وأمّا الحب من قول الشاعر[٤]:

---

(١) ح: المعول. ك، ن: الغسول. والصواب ما أثبتنا كما تراه في نص سيبويه التالي.
(٢) الكتاب ٣: ٦١٩.
(٣) معنى هذا القول في نتائج الفكر ص ٣٦٣ - ٣٦٥، وفيه بيت الشعر.
(٤) بيت يتيم أنشده ثعلب في مجالسه ص ٢٣ وشرح شعر زهير ص ٣٨ عن ابن الأعرابي.

ثلاثـــةُ أَحْـــبابٍ: فحُـــبّ عَلاقـــة   وحُـــبّ تِمِـــلّاق، وحُـــبٌّ هـــو القَتْلُ

فإنما جُمع لأنّ الحُبَّ شُغْل القلب، ولذلك جاء على وزنه حتى تركوا القياس بالمصدر، فلم يقولوا: أَحْبَبْتُه إحْبابًا، ولكن حُبًّا، قال تعالى: ﴿أَحْبَبْتُ حُبَّ ٱلْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّى﴾[1]، ولذلك عدّاه بعن، وجمع أهواء مرادًا بها المذاهب.

وقال صاحب البديع[2]: «المصدر لا يثنى ولا يجمع لأنه جنس، والجنس لا حصر له، إلا إذا اختلفت أنواعه جاز تثنيته وجمعه مبهمًا ومؤقتًا:

أما المؤقت - وهو المختصّ - فتقول فيه: ضربتُ ضربتين، وضَرَبات، إلا أنّ الجمع أنقص توقيتًا من المفرد والمثنى؛ لأنّ ضَرَبات يصلح لعقود القلّة كلها، ولكنه[3] لا يخرج عن حدّ التوقيت من حيث دلالته على عدد، بخلاف قولك: ضربتُ ضربًا، فإنه /لا يدلُّ على عدد، فإن قلت: ضربتُ ثلاثَ ضَرَبات، كان مثل ضَرْبة وضربتين في كمال التوقيت، إلا أنّ الفعل فيه واقع على ما هو مصدر من جهة المعنى؛ لأنّ العدد عبارة عن المعدود، وليس باسم له. [٣: ١٣٣/أ]

وأمّا المبهم فلا يجوز جمعه، فلا تقول: قَتلتُ قُتُولاً، وضربتُ ضُرُوبًا، إلا على إرادة تفريق الجنس، واختلاف أنواعه، كقوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾[4]، وكقولـــه: ﴿أَضْغَٰثُ أَحْلَٰمٍ﴾[5]، وكقول الشاعر[6]:

هـــل مِـــنْ حُلُومٍ لأقوامٍ ، فتُنْذِرَهُمْ   مـــا جَرَّبَ الدَّهرُ مِنْ عَضِّي وتَضْرِيسي

---

(١) سورة ص: الآية ٣٢.

(٢) البديع لابن الأثير ١: ١٣٥ - ١٣٦.

(٣) في المخطوطات: ولكنها. صوابه في البديع.

(٤) سورة الأحزاب: الآية ١٠.

(٥) سورة يوسف: الآية ٤٤.

(٦) هو جرير. ديوانه ص ١٢٨. ضَرَّسته الحروب والخطوب: جرَّبته وأحكمته.

وكقولك: فلانٌ ينظر في عُلوم كثيرة. وهذا النوع لم يطرد، فلم يقولوا السُّلُوب والنُّهُوب، وإنما يكون ذلك غالبًا فيما ينجذب إلى الاسمية، نحو العِلم والحِلم والظَّنّ وأشباه ذلك.

فإن قصدتَ بالمبهم الحَدَث[1] فالأكثر الأعرف أن يقال: ضُروبًا من القتل، وضُروبًا من العِلم.

وأمّا التثنية فأصلحُ قليلاً من الجمع، تقول: قُمتُ قِيامَين، وقَعدتُ قُعودَين، والأحسن فيهما أن يقال: قُمتُ نَوعَين من القيام، وقَعدتُ نَوعينِ من القعود».

وقوله **ويقوم مقام المؤكّد مصدرٌ مرادف** مثاله: جَلستُ قُعُودًا، نحو قوله[2]:

ويــومًا علــى ظَهرِ الكَثيبِ تَعَذّرتْ   علــيَّ، وآلَــتْ حَلْفــةً لَــمْ تَحَلَّــلِ

وقولِ رؤبة[3]:

لَــوَّحَها مِــن بَعــدِ بُــدْنٍ وسَنَقْ   تَــضميرَكَ الــسابقَ، يُطــوَى لِلــسَّبَقْ

وقوله **واسمُ مصدر غير عَلَم** مثاله: اغتسلتُ غُسْلاً، وتَوَضَّأْتُ وُضُوءًا.

واحترز بقوله «غير علم» من اسم المصدر العلم، نحو حَمادِ، فلا يستعمل مؤكّدًا ولا مبيِّنًا، لا تقول: حمدتُ حَمادِ، ونحو ذلك؛ لأنَّ العلم زائد معناه على معنى العامل، فلا يُنَزَّل منْزلة تكرار الفعل، ولأنه كاسم الفعل، فلا يجمع بينه وبين الفعل، قاله المصنف[4].

---

(١) ك، ن: المبهم المحدث. ح: المبهم الحدث. صوابه في البديع.

(٢) تقدم في ٤: ١٦٢، وص ١٤٧ من هذا الجزء.

(٣) ديوانه ص ١٠٤ والكتاب ١: ٣٥٨ وشرح التسهيل ٢: ١٨١. لوحها: ضمَّرها. والبدن: السمن. والسنق: البشم. وأوله في ك، ن: لوحهها. وفي الديوان: «لوَّح منه». وانظر حاشية الكتاب.

(٤) شرح التسهيل ٢: ١٨٠ - ١٨١.

وقوله ومقامَ المبيِّن نوعٌ مثاله القَهْقَرَى والقُرْفُصاء، وقوله تعالى: ﴿ وَٱلنَّٰزِعَٰتِ غَرْقًا ﴾[1]، وقول الشاعر[2]:

علــى كــلِّ مَــوّارٍ أفــانينَ سَيرَهُ شَــؤُوٌّ لأبْــواعِ الجِمــالِ الــرَّواتِكِ

وقوله أو وصفٌ قال المصنف[3]: «نحو: ﴿ وَٱذْكُر رَّبَّكَ كَثِيرًا ﴾[4]، وقول ليلى الأخيلية[5]:

نَظَــرتُ - ودُوني مِن عَمايةَ مَنْكِبٌ وبَطــنِ الــرَّكاءِ - أيَّ نَظــرةِ ناظِــرِ

ومثله[6]:

وضــابِعٌ إنْ جَــرى أيًّــا أَردتُ بهِ لا الــشَّدُّ شَــدٌّ ، ولا التَّقريبُ تَقريبُ»

[١٣٣/ب] /انتهى.

ومذهب س[7] أنّ انتصاب هذا الوصف هو على الحال؛ لأنه صفة غير خاصة بالموصوف، وإذا حُذف الموصوف خرج الوصف عن أن يكون وصفًا لعدم التبعية، فكان على الحال؛ إذ شأنها عدم الإتباع، فإذًا لم يقم مقام الموصوف على هذا المذهب.

---

(١) سورة النازعات: الآية ١.

(٢) ذو الرمة. الديوان ص ١٧١٦. موّار: أي بعير يمور من النجابة، والمور: الحركة. والأفانين: الأنواع. وشؤوّ: سَبوق. والأبواع: التي تتبوّع في سيرها، تأخذ في الأرض شيئًا كثيرًا. ورَتَكان البعير: مقاربة خطوه في رملانه. في المخطوطات: لأنواع. صوابه في الديوان وشرح التسهيل.

(٣) شرح التسهيل ٢: ١٨١ - ١٨٢، وليس فيه بيت ليلى الأخيلية، وفيه بين الآية وبيت أبي دواد نص طويل.

(٤) سورة آل عمران: الآية ٤١.

(٥) البيت لها في معجم ما استعجم (الرَّكاء). ٢: ٦٦٩. عماية: جبل. والمنكب من الأرض: الموضع المرتفع. والركاء: واد بسُرَّة نجد في ديار بني عُقَيل.

(٦) البيت لأبي دُواد الإيادي. شعره ص ٢٩٥ وكتاب الخيل لأبي عبيدة ص ٢٨٩. وصدره في المخطوطات: «وضابع أي جرى ما أردت به». ضابع يمد أعضاءه عند الجري.

(٧) الكتاب ١: ٢٢٨ والسيرافي ٤: ٢١١ - ٢١٢.

وقوله أو هيئةٌ قال المصنف[1]: «نحو: يموت الكافرون مِيتةَ سوء، ويعيش المؤمنون عِيشةً مَرضِيّة». وهذا يعمل فيه الفعل المذكور.

وقوله أو آلةٌ مثاله: ضربتُه سَوطًا، ورَشَقتُه سَهمًا، الأصل: ضَربةَ سَوطٍ، ورَشْقةَ سَهمٍ، حُذف المضاف، وأُقيمت الآلة مقامه، فأُعرب بإعرابه. ويطرد في جميع أسماء آلات الفعل، فلو قلت: ضربتُه خشبةً، ورميتُه آجُرّةً - لم يجز؛ لأنّ الآجُرّة ليست آلة للرمي، ولا الخشبة آلة للضرب.

وقوله أو كُلٌّ مثالــه: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾[2].

أو بعضٌ مثالــه: ﴿وَلَا تَضُرُّونَهُۥ شَيْـًٔا﴾[3].

أو ضميرٌ مثالــه: ﴿لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[4].

أو اسمُ إشارة مثاله: لأجِدَّنّ ذلك الجدَّ. والعامل هو المذكور أولاً؛ لأنّ كلاً وما ذكر محض اسم لا يشتق منه. قال المصنف[5]: «ولا بد من جعل المصدر تابعًا لاسم الإشارة المقصود به المصدر، ولذلك خُطِّئ من حمل قول المتنبي[6]:

هــذي بَــرَزتِ لــنا ، فَهِجتِ رَسيسا ....

على أنه أراد: هذه البَرزةَ؛ لأنّ مثل ذلك لا تستعمله العرب» انتهى.

وهذا خطأ، فمن كلام العرب: ظننتُ ذاك، يشيرون به إلى المصدر، ولذلك اقتصروا عليه؛ إذ ليس مفعولاً أول، ولم يذكروا بعده المصدر تابعًا له، وعلى هذا خرَّجه س[7].

---

(١) شرح التسهيل ٢: ١٨١.

(٢) سورة النساء: الآية ١٢٩.

(٣) سورة هود: الآية ٥٧.

(٤) سورة المائدة: الآية ١١٥.

(٥) شرح التسهيل ٢: ١٨١ - ١٨٢.

(٦) ديوانه بشرح المعري ١: ٢٠٩. وعجز البيت: «ثُمَّ انصَرَفتِ وما شَفَيتِ نَسيسا». وفيه الوجه الذي ذكر ابن مالك. الرسيس: حنين الحمى وهيجانها. والنسيس: العطش.

(٧) الكتاب ١: ٤٠.

وقوله أو **وقتٌ** مثاله ما أنشده المصنف[1]:

أَلم تَغْتَمِضْ عَيناكَ لَيلةَ أَرْمَدا ....

أراد: اغتماضَ ليلةِ أَرْمَد. قال[2]: «حذف المصدر، وأقام الزمان مقامه، كما عكس مَن قال: كان ذلك طلوعَ الشمس، إلا أنَّ ذلك قليل، وهذا كثير».

وقوله أو **ما الاستفهاميةُ** مثاله[3] ما أنشده المصنف[4]:

ماذا يَغِيرُ ابْنَتَيْ رِبْعٍ عَوِيلُهما لا تَرْقُدانِ، ولا بُؤْسَى لِمَنْ رَقَدا

قال الجوهري[5]: «غارَه يَغُوره ويَغيره، أي: نَفَعَه»، بغين معجمة، يقول: لا يَغير بكاؤهما علي أبيهما من طلب ثأره. ومثله: ما تضربُ زيدًا؟ كأنك قلت: أيَّ ضربٍ تضربُ زيدًا؟

وقوله أو **الشرطيةُ** مثاله ما أنشده المصنف في الشرح لجرير[6]:

نَعَبَ الغُرابُ ، فقُلتُ: بَينٌ عاجِلٌ ما شِئتَ إذْ ظَعَنُوا لِبَيْنٍ فانْعَبِ

ومثله[7]: ما شئتَ فَقُمْ، كأنك قلت: أيَّ قيامٍ شئتَ فَقُمْ.

---

(١) عجز البيت: «وعادَكَ ما عادَ السَّليمَ المُسَهَّدا». وهو للأعشى. الديوان ص ١٨٥ وشرح التسهيل ٢: ١٨٢. الأرمد: الذي يشتكي وجعًا في عينيه. والسليم: الذي لدغته الأفعى أو العقرب، سمي بذلك تفاؤلاً.

(٢) شرح التسهيل ٢: ١٨٢.

(٣) مثاله ... وقوله أو الشرطية: سقط من ح.

(٤) البيت مطلع قصيدة لعبد مناف بن ربع الهذلي. شرح أشعار الهذليين ص ٦٧١ وإيضاح الشعر ص ٤١٩. وليس في شرح التسهيل. ولا بؤسى لمن رقد: أي: الذي ينام مستريح، وإنما البؤس على من حزن بسهر أو مرض.

(٥) الصحاح (غور).

(٦) ديوانه ص ٢٤٦، وليس في شرح التسهيل.

(٧) ومثله ... وقد يرجع إلى معنى الموصوف: موضعه في ك بعد قوله «انتهى وفيه بعض تلخيص» الآتي بعد قليل.

وكان ينبغي للمصنف أن ينصّ على أنه يقوم مقام المصدر اسم العدد، فإنه واقع موقع المبيّن، وليس شيئًا مما ذكر، تقول: ضربتُ ثلاثين ضربةً، فتعرب ثلاثين مصدرًا، وليس بمصدر لكونه عددًا لِما هو مصدر.

وقد جاء إقامة أعيان وليست بآلات مقام المصدر، وهي على حذف مضاف، وذلك نحو قولِ الشاعر[1]:

حتى إذا اصْطَفُّوا لنا جدارا

وقولِ الآخر[2]:

ولم يَضعْ ما بينَنا لَحْمَ وَضَمْ

الأصل: اصطفافَ جِدار، وإضاعةَ لحمَ وَضَم، فحذف المصدر، وأقيم الاسم الذي كان مضافًا إليه مقامه، فأعرب بإعرابه.

وقال بعض أصحابنا: وغير التأكيدي ما أفاد معنًى لا يستفاد من الفعل، وهو على سبعة وجوه:

المحدود، نحو: ضربتُه ضربةً، وضربتين، وضرَبات.

والذي في معناه: ضربتُه سَوطًا، وسَوطَين، وثلاثةَ أسْواط.

والنّوعي: قعدَ القُرْفُصاءَ.

والمصدر المعرَّف، وهو المعرَّف تعريف الجنس: زيد يجلس الجلوسَ، تريد الجنس، ويعنى به التكثير، ويجلس لا يفهم منه الكثرة، إذ يكون للقليل والكثير، وتعريف العهد: جلستُ الجلوسَ الذي تعلم. ويكون علمًا، نحو بَرَّهْ بَرّةَ، وفَجَرَ به فَجارِ، وهو معلّق على الجنس.

---

(١) هو العجاج. ديوانه ٢: ١١٥ والخصائص ٣: ٣٢٢ - ٣٢٣ والمحتسب ٢: ١٢١ والبديع ١: ١٣٤.

(٢) هو العجاج. ديوانه ١: ٤٢٧ والخصائص ٣: ٣٢٢ - ٣٢٣ والبديع ١: ١٣٤. وفي الرواية اختلاف. الوضم: خِوان الجزّار.

والخامس الموصوف: قعدَ قُعودًا حَسَنًا.

والجاري مجراه: ضربتُ أيَّ ضربٍ، تريد: شديدًا، ويَسيرَ ضربٍ، وبعضَ ضربٍ، وكلَّ ضربٍ، وهو السادس.

والسابع: التشبيهي: ضربتُ ضربَ الأميرِ اللِّصَّ، وقد يرجع إلى معنى الموصوف، /كقوله تعالى: ﴿فَأَخَذْنَٰهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ﴾[1]، المعنى: أخذًا شديدًا، وقولـه: ﴿وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾[2]، وقولـه[3]: [٣: ١٣٤/أ]

طَعَنتُ ابنَ عَبدِ القَيسِ طَعْنَةَ ثائرٍ لَها نَفَذٌ، لولا الشَّعاعُ أَضاءَها

وهو الثائر نفسه، فالمعنى: وسَعَى لها سعيًا يصلح للآخرة، وطَعَنتُ طَعنةً صالحةً لأخذ الثأر، وقد يريد: مثل ما يطعن الثائر غيري[4].

وإذا قلت: ضربتُ ضربًا مثلَ ضربِ الأميرِ فضَرْب مصدر لضربتُ، لا خلاف في ذلك إلا خلافًا لا يُعبأ به، فإذا قلت: ضربتُ مثلَ[5] ضربِ الأميرِ فمذهب س[6] أنه حال. وينبغي في القياس ألا يحذف مثل؛ لأنك إذا حذفت المضاف وأقمت المضاف إليه مقامه أُعرب إعرابه، والمعرفة لا تكون حالاً، والصفة في هذا المعنى لا ينصبها س إلا على الحال، والعامل عندي فيه الفعل، وقد رأيته لجماعة.

وقال قوم: العامل فيه فعل آخر، أي: أوقعَ حَسَنًا. وسار زيدٌ شديدًا، تقديره عندهم: سارَ السيرَ أوقعَه شديدًا. وهو عندي تكلف.

---

(١) سورة القمر: الآية ٤٢.

(٢) سورة الإسراء: الآية ١٩.

(٣) هو قيس بن الخطيم. ديوانه ص ٤٦. ابن عبد القيس: رجل من بني عبد القيس كان قتل جد قيس بن الخطيم. الثائر: صاحب الثأر. والنفذ: ما ينفذ من الطعنة. والشعاع: انتشار الدم.

(٤) مثل ما يطعن الثائر غيري وإذا قلت ضربت ضربًا: سقط من ك.

(٥) ك: ضربت ضربًا مثل.

(٦) الكتاب ١: ٢٢٨ والسيرافي ٤: ٢١١ - ٢١٢.

فإن قلنا في ضربتُه شديدًا: نعت لمصدر محذوف، صحَّ في ضربتُه مثلَ ضربِ الأميرِ ذلك. وتحقيق «نعت لمصدر محذوف» أنه مصدر، كما تقول: رأيتُ النَّجّارَ، فيكون مفعولاً لأنه في الأصل نعت لمفعول. والنحويون يقولون: حُذف الموصوف، وأُقيمت الصفة مقامه، يعنون: يليه عامله، ويعرب بإعرابه، فـ«مثل» مصدر[1]، وإذا حَذفتَ المضاف وأقمتَ المضاف إليه مقامه كان ذلك أيضًا، فيكون ضربَ الأميرِ مصدرًا، والمصدر يكون معرفة ونكرة، فاستقامت المسألة. وأمّا س فلا يجعل ضَرْبَ الأميرِ حالاً، ولذلك نجده يذكر هذا النوع في أمثلة المصادر، وقد قال في باب ما ينتصب به المصدر المشبَّه [به][2]: «فإذا قلتَ: مررتُ به فإذا هو يُصَوِّتُ صوتَ الحمارِ، فعلى الفعل غير الحال»[3]. وقال في قوله[4]:

إذا رأتْنِي سَقطتْ أبصارُها ... دَأْبَ بِكارٍ، شايَحَتْ بِكارُها

: يكون حالاً وغير حال[5]. وقال في قول رؤبة[6]:

لَوَّحَها مِن بَعدِ بُدْنٍ وسَنَقْ ... تَضميرَك السابقَ، يُطوَى لِلسَّبَقْ

: يكون على الفعل[7]. نفى عن تضميرك أن يكون حالاً لتعريفه.

فإن قلت: على ما قدَّمتَ قبلُ يجب أن يكون حالاً، فكيف هذا التناقض؟

---

(١) ك: «يليه عامله العرب بإعراب كمثل مصدر». ن: «ثلاثة عامله...» . وفي حاشية ن: «يعنون بنية عامله العرب بإعراب».

(٢) به: تتمة من الكتاب.

(٣) الكتاب ١: ٣٥٦.

(٤) نسب في شرح أبيات سيبويه ١: ٣١٢ لحُريث بن غيلان. وهو بغير نسبة في الكتاب ١: ٣٥٧ والأعلم ص ٢٢٣. سقطت أبصارها: خشعت هيبة لي. والدأب: العادة. والبكار: جمع البَكر من الإبل، وهو الفتيّ. وشايحت: جدّت ومضت، أو حاذرت.

(٥) الكتاب ١: ٣٥٨.

(٦) تقدم في ص ١٥٥.

(٧) الكتاب ١: ٣٥٨.

قلت: المخلص منه أن يكون التقدير: ضَمَّرَها تضميرًا مثلَ تضميرِك، فحذف «تضميرًا مثلَ» حذفًا /واحدًا لا بتدريج، ويقوم تضميرك مقامهما، فينتصب انتصاب تضمير، فيكون مصدرًا لا حالاً، كما كان تضميرًا، فلا يحذف أولاً «ضربًا» لما تقدم، ولا تحذف أيضًا «مثل» وحدها؛ لأنه يصير التقدير: ضربًا ضربَ الأميرِ، على حذف مثل، وقد كان مثل صفة، فيكون المضاف قائمًا مقامه، فصار صفة ، كما أنَّ ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾[1]، القرية: مفعول؛ لأنك أقمتها مقام أهل، وكان مفعولاً، فتصف النكرة بالمعرفة، وهذا أصعب، وهذا يتوجه على قول الخليل[2] إذ أجاز: «له صوتٌ صوتُ الحمارِ»، على أن يكون صفة لِصَوت؛ لأنه على تقدير مثل، ومثل نكرة لا تتعرف بالإضافة، وقد خطأه س[3] في هذا. انتهى، وفيه بعض تلخيص.

[١٣٤/ب]

ص: ويُحذف عامل المصدر جوازًا[4] لقرينة لفظية أو معنوية، ووجوبًا لكونه بدلاً من اللفظ بفعلٍ مُهمَل، /أو لكونِه بدلاً من اللفظ بفعلٍ مُستَعمَل في طلب، أو خبر إنشائيّ أو غير إنشائيّ، أو في توبيخ مع استفهام، ودونه للنفس أو لمخاطب، أو غائب في حكم حاضر، أو لكونه تفصيلَ عاقبة طلب أو خبر، أو نائبًا عن خبر اسم عين بتكرير أو حصر، أو مؤكِّدَ جملة ناصّة على معناه، وهو مؤكِّد نفسه، أو صائرةٍ به نصًّا، وهو مؤكِّد غيره، والأصحُّ منع تقديمها.

[١٣٥/أ]

ش: مثال ما حذف لقرينة لفظية قولك: حَثيثًا، لمن قال: أيَّ سيرٍ سِرتَ؟ وبلى، قيامًا طويلاً، لمن قال: ما قمتُ. ولقرينة معنوية قولك: تَأَهُّبًا مأمونًا، لمن

---

(١) سورة يوسف: الآية ٨٢.

(٢) الكتاب ١: ٣٦١.

(٣) الكتاب ١: ٣٦١.

(٤) جوازًا: سقط من ك، ح.

رأيته تأهَّبَ لسفر، وحَجًّا مبرورًا، لمن قدم من حَجّ، وسَعيًا مشكورًا، لمن سَعى في مثوبة.

وقوله **ووجوبًا** أي: ويُحذف العامل على طريقة الوجوب؛ **لكونه** - أي: لكون المصدر - **بدلاً من اللفظ بفعل مُهمَل**، أي: ليس بموضوع في لسان العرب، بل أتت بالمصدر، ولم تستعمل منه وتشتقّ فعلاً. وقسّمه المصنف[1] إلى مفرد، وإلى مضاف، وإلى ما يستعمل مفردًا ومضافًا، فذكر من المفرد أُفَّةً له وتُفَّةً، ودَفْرًا بمعنى نَتْنًا، وبَهْرًا بمعنى تَبًّا، كقول الشاعر[2]:

تَفاقَدَ قَومي إذْ يَبيعُونَ مُهْجَتِي ... بِجارِيَةٍ، بَهْرًا لهم بعدَها بَهْرا

وبمعنى: عَجَبًا، قال عمر بن أبي ربيعة[3]:

ثُمَّ قالُوا: تُحِبُّها؟ قُلتُ: بَهْرًا ... عَدَدَ الرَّملِ والحَصَى والتُّرابِ

فأمّا أُفّةً وتُفّةً ودَفْرًا فلم يُستعمل منها فعل كما ذكر. والتُّفّة في الأصل: ريح الأذن، والتُّفّة: وسخ الأظفار. وأمّا بَهْرًا بمعنى تَبًّا فهكذا فسَّره س[4] في البيت، بَهْرًا لهم بَهْرا، أي: تَبًّا لهم، فجعله لفظًا غريبًا؛ لأنَّ بَهْرَة في معنى خَيبة غير معروف، فيحتمل أن تكون كلمة نادرة بمعنى التَّبّ، لا فعل لها على ما فَسَّر.

وقال أبو بكر بن طاهر في البيت: يعني بَهْرًا: قَهرًا، أي: غُلبوا غَلَبًا، كقولك: بَهَرَني الشيءُ: غَلَبَني، ومنه القمر الباهر: إذا تَمَّ ضوءُه وغَلَب.

وقال غيره بَهَرتُ فلانًا: غَلبتُه، وبَهَرها بكذا: قَذَفَها.

وقال ابن الأعرابي: يقال للقوم إذا دعوتَ عليهم: بَهَرَهم اللّهُ، والمبهور: المكروب، وأنشد بيت عمر بن أبي ربيعة:

---

(١) شرح التسهيل ٢: ١٨٣ - ١٨٤.

(٢) هو ابن ميّادة. شعره ص ١٣٥ والكتاب ١: ٣١١.

(٣) ديوانه ص ٤٣١ والكتاب ١: ٣١١ والكامل ص ٧٨٨.

(٤) الكتاب ١: ٣١١.

ثُــمَّ قالُــوا: تُحِــبُّها؟ قُلــتُ: بَهْــرًا ....

انتهى.

فعلى ما حكاه هؤلاء الأئمة لا يكون بَهْرًا منصوبًا بفعل مهمل، بل بفعل مستعمل، ويكون بَهْرًا في بيت عمر ليس معناه عَجَبًا كما زعم المصنف، بل معناه: غَلَبةً، أي: بَهَرَني حُبُّها بَهْرًا.

وقال ابن عصفور: «هو بمعنى غَلَبَ، يستعمل في الخبر لا في الدعاء، فلذلك كان الأحسن /أن ينتصب بَهْرًا بفعل من المعنى، تقديره: أَلْزَمَه اللّهُ» انتهى. [١٣٥/ب]

وليس بصحيح بدليل ما حكيناه عن ابن الأعرابي أنه يقال للقوم إذا دُعِيَ[(١)] عليهم: بَهَرَهم اللّهُ.

وذكر المصنف[(٢)] من المضاف بَلْهَ، وأنشد[(٣)]:

تَــذَرُ الجَمــاجِمَ ضــاحِيًا هاماتُها بَلْــهَ الأَكُــفِّ، كأنَّهـــا لم تُخلَــقِ

أي: تترك الأكفَّ تَرْكًا، ويقال بَهْل مقلوبًا. وقد ذكر المصنف أنها تنصب، فتكون اسم فعل بمعنى دَعْ، وقد تكلمنا عليها في باب أسماء الأفعال والأصوات.

وذكر أيضًا قولهم في القسم الاستعطافي قِعْدَكَ اللّهَ إلا ما ذكرتَ كذا، أي: تَثبيتَك اللّهَ، ومثله: عَمْرَكَ اللّهَ، في لزوم الإضافة والاستعطاف، قال: «إلا أنَّ هذا مختصر من التَّعمير مصدر عَمَّرتك اللّهَ، بمعنى: نَشَدتُكَ اللّهَ، ومنه قول الشاعر[(٤)]:

---

(١) ك، ح: دعوت.
(٢) شرح التسهيل ٢: ١٨٤.
(٣) البيت لكعب بن مالك. السيرة النبوية: القسم الثاني ص ٢٦٢ وإيضاح الشعر ص ٣٤، وفيه تخريجه، وشرح التسهيل ٢: ١٨٤. تذر: أي السيوف. والضاحي: الظاهر البارز عن محله. والهامة من الشخص: رأسه.
(٤) هو الأحوص الأنصاري. ديوانه ص ٢٥٢ والكتاب ١: ٣٢٣ والمسائل الشيرازيات ص ٥٤، ٨٥، ٢٥٦.

عَمَّــرتُكِ اللّـــهَ إلا مـــا ذَكَرتِ لنا   هـــل كُــنتِ حارتَـــنا أيّـــامَ ذي سَلَمِ

وأصله من العمر، وهو البقاء، والمتكلم به متوسل باعتقاد البقاء للّه»[1] انتهى، وسيأتي الكلام على قِعْدَك وعَمْرَك في باب القسم، إن شاء اللّه.

وإذا كان عَمْرَكَ اللّهَ على ما ذكر المصنف مختصرًا من التَّعمير مصدر عَمَّرتُكَ اللّهَ فلا يكون منصوبًا بفعل مهمَل؛ إذ عَمَّرتُكَ اللّهَ فعلٌ مستعمل، فكان ينبغي للمصنف ألاّ يعدَّه فيما ينتصب بفعل مهمَل.

وذكر المصنف مما[2] يُستعمل مفردًا ويُستعمل مضافًا، قال[3]: «قولهم للمصاب المرحوم: وَيْحَه، ووَيحَ فلانٍ، ووَيحٌ له، وفي الحديث: (وَيحَ عمّارٍ، تَقتُله الفئةُ الباغية)[4]. وللمتعجَّب منه: وَيْبًا له، ووَيْبَك[5]، ووَيْبَ غيرِك، قال الشاعر[6]:

فـــلا تَجْبَهِـــيهِ ، وَيْـــبَ غَيرِكِ ، إنَّهُ   فَتًـــى عـــن دَنِـــيّات الخَلائـــقِ نـــازِحُ

وكذا يقال :وَيْحَ غيرِك، ووَيْسَه مثله أو قريب منه» انتهى.

قال الجزولي[7]: «ومنه مضافًا وَيحَك - أي: ألزمك اللّه - ووَيْسَك كذلك، وهو استصغار واحتقار».

وقال ابن طاهر: وَيح كلمة تقال رحمة، ووَيْس كلمة تقال في معنى رأفة، وهي مضافة إلى المفعول، يدلّ على ذلك تفسيرها، وعليه كلام س وتفسيره، ومتى أضفتها ألزمتها النصب، ولا يجوز فيها الرفع؛ لأنه مبتدأ لا خبر له، فإذا فصلته من

---

(١) شرح التسهيل ٢: ١٨٤.
(٢) كذا في المخطوطات! ولكي تستقيم العبارة ينبغي أن يحذف قوله الآتي «قال».
(٣) شرح التسهيل ٢: ١٨٤ - ١٨٥.
(٤) أخرجه البخاري في كتاب الجهاد والسير: باب مسح الغبار عن الناس في السبيل ٣: ٢٠٧.
(٥) وويبك: سقط من ك.
(٦) هو كثيِّر عزّة. ديوانه ص ٩٧. لا تجبهيه: لا تردّيه.
(٧) الجزولية ص ٢٧٣، ولفظه: «ومنه مضافًا ويحَك وويسَك وويلَك وويبَك».

الإضافة جاز فيه الرفع والنصب، تقول: وَيحٌ له، ووَيحًا له، ووَيلٌ له، ووَيلاً له، ولا يَقوى النصب في هذا قوته في غيره؛ لأنَّ هذا مصدر لا فعل له، وإنما يَقوى النصب في المصدر الذي له فعل، نحو حَمْدًا وشُكْرًا، فالرفع في وَيحٌ ووَيلٌ قويّ، وقد استُعمل منه لفظ /الفعل، أنشد ابن جني[1]: [٣: ١٣٦/أ]

فمـــــــــــا والَ، ولا واسَ ولا واحَ أبـــــــو هِـــــــندِ

وتقول: وَيحٌ له وتَبٌّ، وتَبًّا له ووَيْحًا، فهذا ونحوه من الدعاء، إذا جمعوا بينهما غلّبوا المتقدم، فالغالب على تَبّ النصب، وعلى وَيْح الرفع إذا أفردوا، وس[2] يختار أن يُحمل كل واحد منهما على وجهه إذا أُفرد، فإذا قالوا تَبًّا له ووَيْحًا فلم يأتوا بخبر الآخر وافقهم س[3] على النصب لعدم الخبر؛ لأنَّ العرب لا تقول وَيْح ولا وَيْلٌ إلا مع خبريهما.

وقال أبو الحسين بن أبي الربيع ما ملخصه: «تَبًّا لك التُزم نصبه، ووَيحٌ لك التُزم رفعه، وويلٌ لك الوجهان، ولو قسنا لساوياه، لكن لا يتعدى السماع، فإن عطفت وَيحًا على تَبّ نصبته للعطف، ولا يجوز رفعه لأنه لا خبر له، وإن عطفت تبًّا على وَيح فكحاله قبل العطف، ويكون [عطف جملة][4] فعلية على اسمية لتساويهما في المعنى. وتقول تَبًّا له ووَيْحٌ له، فلا يكون في وَيْح إلا الرفع كحاله[5] قبل العطف» انتهى.

---

(١) أنشده في المنصف ٢: ١٩٨، وقال فيه: «وهو من الشاذ، وأظنه مولّدًا»، وأنشده في التنبيه ق ١٦٢/ب، وقال فيه: «فأما ما وُلّد وأُنشد ... فغير خافي الإحداث والتوليد». وهو في إعراب القرآن للنحاس ٥: ١٧٣.

(٢) الكتاب ١: ٣١٨، ٣٣٠ - ٣٣٤.

(٣) الكتاب ١: ٣٣٤.

(٤) الذي في المخطوطات: ويكون جملتان. صوابه في الارتشاف.

(٥) كحاله: سقط من ك.

وقد رد المازني هذه الأمثلة، وقال: «كيف يتصور أن يكون يدعو له وعليه في حين واحد؛ ألا ترى أنَّ معنى تبًّا له: خسران له، ومعنى وَيح له: رحمة له، فلا يصح هذا الكلام» انتهى.

وخرّج هذا الكلام على وجهين:

أحدهما: أن يكون وَيح له لا يراد به الدعاء له، بل أُخرج مخرج الدعاء، وليس معناه الدعاء، كما كان قوله ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾[1]، فالمعنى: خسران له، وهو لكونه ذا خسران ممن يجب أن يقال فيه: رحمة له.

والوجه الثاني: أن يكون تبًّا له دعاء له على حد: قاتَلَه اللّهُ ما أَشْعَرَه! فلا يكون فيه تناقض، وهذا إذا فرض أنَّ المثال من كلام العرب، ولعله مثال من أمثلة النحويين.

وحكي عن أبي عمر منع هذا الباب جملة؛ لأنه يؤدي إلى أن يرفع ما شأنه النصب، وينصب ما شأنه الرفع؛ لأنَّ وَيح مناجاة فرفع، والثاني دعاء فنصب، كذا نُقل عنه.

وإذا قلت وَيحٌ له وتبًّا فالواو جامعة لأنَّ الكلام جملتان، ووَيحٌ وتَبٌّ له الواو عاطفة لأنه كلام واحد. وقال س[2]: «وقولك: وَيحٌ لك وتَبٌّ، وتبًّا له ووَيْحًا، جعل النحويون التَّبّ بمنْزلة وَيْح، وجعلوا الوَيْح بمنْزلة التَّبّ، فوضعوا كل واحد منهما على غير الموضع الذي وضعته العرب. ولا بد لوَيْح مع قبحها[3] من أن تُجعل[4] على تَبّ، فإذا قلت وَيْحٌ له ثم ألحقتها التَّبّ فالنصب فيه أحسن، وإذا

---

(١) سورة المرسلات: الآية ١٥.

(٢) الكتاب ١: ٣٣٤.

(٣) ك، ن: مع فتحها.

(٤) الكتاب: أن تحمل.

قلت تبًّا له ووَيْحٌ له فالرفع ليس فيه كلام، ولا يختلف النحويون في نصب التَّبّ إذا قلت وَيْحٌ له وتبًّا له». وتقول: وَيلٌ له وَيلٌ كثير[1]، برفع الويلين وبنصبهما، وبرفع أحدهما ونصب الآخر.

[ب/١٣٦:] وذكر المصنف المصاب المغضوب عليه[2]، قال[3]: /«وَيْلَه ووَيْلٌ له، ووَيْلٌ له وَيْلٌ طَويلٌ، ووَيْلٌ له وَيلاً طويلاً، ووَيلٌ له وَيلاً كَيْلاً، ووَيلٌ له وعَوْلٌ، ووَيلَك وعَولَك، ولا يُفرد عَوْل، ويُفرد وَيل منصوبًا، قال[4]:

كَــسا اللُّؤمُ تَيْمًا خُضْرَةً في جُلُودها فَــوَيْلاً لِتَــيْـمٍ مِــنْ سَــرابيلِها الخُضْرِ

وهذه الأسماء إذا أضيفت لزمها النصب، وإذا أفردت جاز رفعها ونصبها» انتهى. والوَيل: الفضيحة والحسرة، ووَيْب في معناها. ويقال: وَيْبًا لك، أي: عجبًا لك.

وذهب بعض البغداديين إلى أنّ وَيْحَه ووَيْلَه ووَيْسَه منصوبة بأفعال من لفظها؛ وتقديره: واحَ وَيْحَه، ووالَ وَيْلَه، وواسَ وَيْسَه، وأنشد البيت المتقدم، وهذا البيت مصنوع، ولا يُعلم له قائل.

وقال ابن عصفور: وَيلَه وأخواته تستعمل مضافة فصيحًا، وبابها اللزوم، ومضافها للتبيين، كـ«لك» في: سَقْيًا لك. وناصبها من غير لفظها، أو منه مُلتَزَمًا إضماره. ويجب نصبها ما دامت مضافة.

وفي البسيط: «وأمّا المضاف فما كان منه أُضيف إلى ما وقع عليه الدعاء فلا يجوز رفعه، قال المبرد: لأنه لا خبر له. وهذا على من يجعل الخبر في المجرور، فإن

---

(١) الكتاب ١: ٣٣٢، وفيه «طويل» في موضع «كثير».
(٢) ك: له.
(٣) شرح التسهيل ٢: ١٨٥. قال: ليس في ك. وكذا ما بعد بيت الشعر.
(٤) هو جرير. ديوانه ص ٥٩٦ والكتاب ١: ٣٣٣ والأعلم ص ٢١٤. الخضرة هنا: السواد. والسرابيل: جمع سِربال، وهو القميص.

كان محذوفًا فلا مانع منه إلا أن يكون في الكلام ما يدل عليه. وما كان منه أُضيف إلى غير ذلك مع بقاء المجرور الذي يكون خبرًا، كقولك: رحمة اللّه عليه ورضوانه وسلامه، ولعنة اللّه على الظالمين - فلا يكون فيه النصب على قول س، وأجازه المبرد» انتهى.

قال ابن عصفور: فإن فُصل - يعني وَيلاً - وأخواته فالرفع، والمجرور خبر، قال تعالى: ﴿ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ﴾ [1]، وقد نصبوا ويلاً، قال:

.... فَـوَيْلاً لِتَـيْمٍ مِـنْ سَـرابيلِها الخُضْرِ

وأمّا وَيحٌ له فترفعه، إلا إن عطفته على ما له النصب فتنصب، نحو: تبًّا له ووَيحًا، إتباعًا، ولا ترفعه مبتدأ لأنه لا خبر له، ولا تقدره: وَيحٌ له، وتحذف «له» لدلالة «له» عليه في: تبًّا له؛ لأنها ليست في معناها فتدل عليه؛ لأنّ الأولى للتبيين والثانية في موضع الخبر، ولو قدمت وَيحًا لأتبعت تبًّا فرفعته، نحو: وَيحٌ له وتَبٌّ. ومعنى وَيحَه ووَيبَه: رحمة له، ومعنى وَيْسَه ووَيْلَه: حسرة له. وأمّا عَوْلة[2] فإتباع لوَيْلة، ولا يُستعمل بغير وَيْلة، فكأنه مشتق من العَويل، وهو صوت الباكي.

وفي البسيط: «وتقول ويلٌ له ويلٌ طويلٌ، على البدل أو صفة موطئة، ووَيلٌ له ويلاً طويلاً، على الحال الموطئة، كأنه قال: وَيلٌ له دائمًا، أي: ثبت له الويل، وإنما هو حال من الويل[3] وإن كان نكرة لأنه صار في حكم المعرفة، ولذلك ابتدئ به. وأجاز بعضهم في وَيلٌ له ويلاً طويلاً أن يكون جملتين، كأنك قلت: وَيْلٌ له ألزمه اللّه وَيْلاً طويلاً، فيكون جملتي دعاء» انتهى.

[٣: ١٣٧/أ] وقال في البسيط: وكذلك إذا قال القائل: يا ويلاه[4]! /فقال له السامع: نَعَمْ وَيلاً كَيْلاً! فوَيْلاً كَيْلاً على الحال؛ لأنّ نعمْ جواب وتصديق لقوله، فتضمن كلامًا،

(١) سورة المطففين: الآية ١.
(٢) وأما عولة ... فكأنه مشتق من العويل: سقط من ك.
(٣) من الويل: سقط من ك. وسقط من ح ضمن سطر كامل.
(٤) ك، ن: لي ويلاً. ح: يا ويلاً. والتصويب من الكتاب.

فكأنه أضمر الجملة، فقال: وَيلٌ لك وَيْلاً كَيْلاً. وكذلك لو لم يذكر نعمْ، أي: لك ما دَعوتَ به وَيْلاً كَيْلاً، أي: كثيرًا. قال س[1]: «وإن شاء حمله على قوله: جَدْعًا وعَقْرًا»، يريد فتنصب بالنيابة عن الفعل.

وإذا اختلط ما يجب فيه الرفع مع ما يجب فيه النصب، وذكرت لكلٍّ ما يتمّ به - بقي كل منهما على قياسه، وكان عطف جملة على جملة، نحو: وَيلٌ له وتبًّا له، وبالعكس. ومع ذكر ما يتمّ به أحدهما دون الآخر فبدأت بما يُنصب أتبعته الآخر، فقلت: تبًّا له ووَيلاً، أو بما يُرفع قلت: وَيلٌ له وتَبٌّ، على رأي النحويين. ورأي س[2] نصب تبًّا هنا، وهو أَولى من الرفع؛ لأنه لا ضرورة تجعله مشاركًا للأول؛ لأنّ المنصوب قد يستغني عن لك، وهذا قياس من النحويين لم يُسمع من العرب شيء منه.

وكذلك لو قيل: تبًّا ووَيحٌ لك، لا يلزم رفعه ولا نصب الويح، وينتصب الويح على قول النحويين. ولو قلت: وَيحٌ وتبًّا لك، رفعت بناء على مذهب الجميع.

وأمّا المعرَّف بأل فالرفع فيه أحسن من النصب للتعريف، قال س[3]: «وإنما استحبُّوا الرفع فيه لأنه صار معرفة، وهو خبر، فقَوِيَ في الابتداء، بمنْزلة عبد اللّه والرجل». وهو في رفعه بمنْزلة رفع النكرة من معنى الفعل ، وما بعده خبره، وهو قياس فيما يعرب، تقول: الويلُ لك، والخيبةُ لك، لكن إدخال أل ليس مطردًا في جميعها، وإنما هو سماع. قال س[4]: « ليس كل حرف تدخل فيه أل من هذا الباب، لو قلت: السَّقيُ لك، والرَّعيُ لك - لم يجز».

---

(١) الكتاب ١: ٣٣٣.

(٢) الكتاب ١: ٣٣٤، ٣٨٩.

(٣) الكتاب ١: ٣٢٨.

(٤) الكتاب ١: ٣٢٩.

وقال الفراء والجرمي بجواز رفعهما وأخواهما، وكأهما رأياه قياسًا في هذه. وفيه نظر؛ لأنّ الموضع للفعل، فإخراجه عنه ليس أصلاً، فلا يكون قياسًا. وقد قاسه بعضهم على: الحمدُ للّه، وليس بشيء؛ لأنه ليس من مواضع الفعل؛ لأنه خبر، بخلاف الدعاء.

وقال المصنف في الشرح[1]: «ومن المهمل الفعل اللازم للإضافة: سُبْحانَ اللّه، أي: بَراءةً له من السوء، وليس بمصدر لِسَبَّحَ، بل سَبَّحَ مشتقّ منه كاشتقاق حاشَيتُ من حاشَى إذا نُطق بلفظها، وكاشتقاق لَولَيتُ وصَهصَيتُ وأَفَّفتُ وسَوَّفتُ وبَأْبَأتُ ولَبَّيتُ من لولا وصَهْ وأُفّ وسوفَ وبِأبي ولَبَّيك. وقالوا أيضًا سَبْحَلَ[2]: إذا قال سُبْحانَ اللّهِ. وقد تُفرد في الشعر سُبْحان منونةً إن لم تنو الإضافة، كقول الشاعر[3]:

سُبْحانَهُ، ثُمَّ سُبْحانًا، نَعُوذُ بهِ ... وقَبْلَنا سَبَّحَ الجُودِيُّ والجُمُدُ

/وغيرَ منونة إن نويت الإضافة، كقول الآخر[4]: [٣: ١٣٧/ب]

أَقُولُ لَمّا جاءَني فَخْرُهُ ... سُبْحانَ مِنْ عَلْقَمةَ الفاخِرِ

أراد: سُبْحانَ اللّهِ، فحذف المضاف إليه، وترك المضاف هيئته التي كان عليها قبل الحذف، كما قال الراجز[5]:

خالَطَ مِنْ سَلْمَى خَياشِيمَ وَفَا

يريد: وفاها. وهذا التوجيه أَولى من جعل سُبْحانَ علمًا.

---

(١) ٢: ١٨٥ - ١٨٦.
(٢) ك، ح: سحبل.
(٣) تقدم في ٣: ١٣٠.
(٤) تقدم في ٣: ١٣٠.
(٥) تقدم في ١: ١٨٥.

ومثل سُبْحانَكَ في المعنى وإهمال الفعل «سَلامَكَ» في قول الشاعر[1]:

سَـــلامَكَ ربَّـــنا في كُـــلِّ فَجْـــرٍ   بَـــريئًا مـــا تَغَنَّـــثُكَ الذُّمُـــومُ

أي[2]: بَراءتَكَ ربَّنا من كل سوء، وبريئًا: حال مؤكِّدة، وتَغَنَّثُك أي: ما تَعلَق بك الذُّموم: جمع ذَمّ» انتهى.

ولا يقال سَبَحَ مخففًا، فيكون سُبْحان مصدرًا له، ولا راحَ رَيْحانًا بمعنى استَرزَقَ استِرْزاقًا، بل سُبْحانَ اللّهِ، ورَيحانَ اللّهَ بمعنى استِرْزاق اللّهِ: مصدران وُضعا موضع الفعل في الخبر، ولا يتصرفان، فإن أردتَ بـ«رَيحانَ اللّهِ» رِزقه تَصَرَّف، وخَرَج عن أن ينتصب بفعل مضمر وجوبًا، قال الشاعر[3]:

سَـــلامُ الإلـــهِ، ورَيْحانُـــهُ   ورَحْمَـــتُهُ، وسَـــماءٌ دِرَرْ

وقال تعالى: ﴿ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ ﴾[4].

وما ذكره المصنف من أنَّ سبحانًا المنون لم تُنو فيه الإضافة، فصُرف لجعله نكرة - مذهبٌ لبعضهم[5]. وقيل[6]: تنوينه ضرورة.

وما ذهب إليه المصنف من أنه إذا لم ينوَّن كقوله «سُبْحانَ مِنْ عَلْقَمةَ» هو مضاف، تُرك هيئته - هو قول بعض النحويين[7].

---

(١) هو أمية بن أبي الصلت. ديوانه ص ٤٨٠ والكتاب ١: ٣٢٥ وشرح أبياتــه لابن السيرافي ١: ٣٠٤ - ٣٠٥ وللأعلم ص ٢١٣.

(٢) أي ... جمع ذم: ليس في شرح المصنف.

(٣) هو النمر بن تولب. شعره ص ٣٤٥، وتخريجه في ص ٤١١ ومجاز القرآن ٢: ٢٤٣ واللسان (درر). سماء دِرَر: أي ذات دِرَر، والدِّرَر: جمع دِرّة، والدِّرّة في الأمطار: أن يتبع بعضها بعضًا، يقال: للسحاب دِرّة، أي: صَبٌّ.

(٤) سورة الواقعة: الآية ٨٩.

(٥) هو أحد قولين للفارسي في التذكرة القصرية كما في الخزانة ٦: ٢٨٦، ٧: ٢٣٧، وفي البصريات ص ٤١٣ - ٤١٥، وقول ابن الشجري في أماليه ٢: ١٠٧، ٥٧٨.

(٦) الكتاب ١: ٣٢٦.

(٧) هو الفراء كما في مجالس ثعلب ص ٢١٦ - ٢١٧ والبصريات ص ٤١٠ - ٤١١.

وذهب بعضهم إلى أنه إذا نُوِّنَ كان مقطوعًا عن الإضافة، فلَمّا قُطع عنها عاد إليه التنوين[1]، ومن لم ينوِّنه جعله بمنزلة قَبل وبَعد.

ورُدَّ هذا المذهب بأنَّ الأسماء المقطوعة عن الإضافة لا يُترَك تنوينها إلا إن كانت ظروفًا مبنيّة لقطعها عن الإضافة، نحو قَبل وبَعد، فإن كانت غير ظروف لم يكن بُدٌّ من تنوينها، نحو كُلٍّ وبَعضٍ.

وفي البسيط: وأمّا ما لا يتصرف منها فضربان: مفردة، ومثنّاة، فالمفرد نحو: سُبْحانَ اللّهِ، ومَعاذَ اللّهِ ورَيْحانَه، وسَلامًا[2]، وحِجْرًا[3]، فسُبْحانَ ليس بمصدر، بل اسم وضع موضعه، فجرى مجراه ومعناه التنْزيه، وهو قول اللَّيث[4] والزَّجّاج[5] وغيرهما[6]، مأخوذ من التَّسبيح، وهو التنْزيه، وهو تبعيد اللّه - تعالى - في الاعتقاد عن الصفات غير اللائقة، وكأنه مغيَّر من التَّسبيح بحذف زوائده، ثم زيدت عليه ألف ونون، ووضع بدل التَّسبيح، /فصار بمنْزلة مصدر سَبَّح الكائن على غير [٣: ١٣٨/أ] صَدَره، بمنْزلة تَكَلّم كَلامًا، وليس مثله، قال س[7]: «لأنه لو كان مصدرًا يتصرَّف تصرُّفه كالسَّلام والكَلام لعدمِ فعله». وهو رأي س[8] والجماعة، وجاء على فُعْلان كالطُّغْيان ونحوه من المصادر.

---

(١) هذا أحد قولين للفارسي كما في الخزانة ٧: ٢٣٧.

(٢) سلامًا: تسلُّمًا منك. الكتاب ١: ٣٢٤.

(٣) حجرًا: حرامًا. الكتاب ١: ٣٢٦.

(٤) كتاب العين ٣: ١٥١ وتهذيب اللغة ٤: ٣٣٨.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٣: ٢٢٥.

(٦) كأبي جعفر النحاس في إعراب القرآن ٢: ٤١٣.

(٧) لم أقف على هذا القول في الكتاب.

(٨) انظر الكتاب ١: ٣٢٢.

واختلف فيه: فقيل: وُضع نكرة جاريًا مجرى المصادر يعرف بأل، كقوله[1]:

سُــــبْحانَكَ - اللّهُــــمَّ - ذا الــــسُّبْحانِ

وبالإضافة، نحو: سُبْحانَ اللّهِ، وبقي نكرة، كقوله:

..... ثم سُــــبْحانًا، نَعُــــوذُ بِــــهِ ....

وقد يُتأول فيه التعريف، فيُمنع من الصرف للزيادة والتعريف، إمّا معدولاً عن أل أو الإضافة، كأَجْمَعَ، وباب سَحَر، كقوله[2]:

.... سُــبْحانَ مِــنْ عَلْقَمَــةَ الفاخِــرِ

وقال س[3]: أصله الإضافة إلى اسم اللّه، واستُعمل مقطوعًا عنها، إمّا منوّنًا في الشعر، وإمّا غيرَ منوَّن على تقدير التعريف والزيادة.

وقيل: هو اسم للتَّسبيح - يعنون علمًا - فلم ينصرف للزيادة والتعريف - وهو رأي المازني والمبرد[4] - وتنوينه في الشعر ضرورة، وإضافته على تأويل التنكير، كما تقول: زيدُكم. وكذا دخول اللام عليه، وهو قليل، وهو موضوع موضع المصدر.

وعلى المذهبين هو منصوب بسَبَّحَ ونائب عنه، ولم يستعمل معه مظهرًا. ويحتمل أن يقال: هو مصدر على غير الصَّدَر[5].

وقال يونس[6]: «معناه: بَراءةَ اللّهِ من السوء»، والبَراءة والتَّنْزيه بمعنًى واحد، وهو التبعيد، ولفظ السَّبْح فيه هذا المعنى، يقال سَبَحَ في الأرض سَبْحًا: أَبعدَ فيها،

---

(١) أمالي ابن الشجري ٢: ١٠٨، وعنه في شرح الكافية الشافية ص ٩٦١. وهو في الخزانة ٧: ٢٤٣ - ٢٤٧ [٥٢٨].

(٢) كقوله ... وقال س: سقط من ك. وقد تقدم الشاهد قريبًا.

(٣) انظر الكتاب ١: ٣٢٤، ٣٢٦.

(٤) المقتضب ٣: ٢١٧ - ٢١٨.

(٥) ن: المصدر.

(٦) كذا! وصاحب هذا القول هو أبو الخطّاب. الكتاب ١: ٣٢٤.

ومنه: ﴿ وَٱلسَّٰبِحَٰتِ سَبۡحٗا ﴾[1]، يعني النجوم، تذهب في الفلك كما يذهب السابح في الماء.

وإذا كان بمعنى البراءة فأمّا على معنى[2] التَّنْزيه فينتصب في المعنى بسَبَّحَ، وإن كان بمعنى البراءة في نفسه، أي: بَرِئَ بَراءةً من السوء - فيكون سَبَّحَ على هذا ليس عاملاً؛ لأنه في المعنى من وصف اللّه بالبَراءة والنَّزاهة، فيكون سَبَّحَ أي: قالَ سُبْحانَ اللّهِ، فهو بمنْزلة حَوْقَلَ وهَلَّلَ. وقد نَبَّهَ س[3] على أنَّ سَبَّحَ ولَبَّى وأَفَّفَ لمن قال ذلك. وإنما نزَّله منْزلة تَسبيحًا في النصب خاصة، والعامل حينئذ فعل مما يصلح له، أي: أَعتقدُ براءة اللّه وأُومن بها، أو من معناه، أي: بَرِئَ بَراءةً، كما يقول[4]:

....آلَـــتْ حَلْفَـــةً...........

أي: بَرِئَ سُبْحانًا.

وقد يُستعمل في قصد التعجب، كما تقول: سُبْحانَ اللّهِ أهذا يكون! وأمّا «سُبْحانَ ما سَبَّحَ الرَّعدُ بِحَمْدِهِ» فقيل: مضاف إلى «ما»، و«ما» لمن يعقل[5]. وقيل: سُبْحانَ مقطوعة، وما مصدرية ظرفية، أي: مدةَ تَسخيرِكُنَّ[6].

وقد يُوضع موضع فعل الأمر، قال الفراء في قوله تعالى: ﴿ فَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمۡسُونَ ﴾[7]، «أي: فَصَلُّوا»، فكأنه قال: فسَبِّحُوا سُبْحانًا، عبَّر بها عن الصلاة.

---

(١) سورة النازعات: الآية ٣.

(٢) ك: على مذهب. وقد سقط من ح ضمن سطر ساقط منها.

(٣) الكتاب ١: ٣٥٤.

(٤) تقدم في ٤: ١٦٢، وص ١٥٥، ١٦١ من هذا الجزء.

(٥) انظر ما تقدم في ٣: ١٢٩، وزد على ما فيها المسائل الشيرازيات ص ٤٩٣.

(٦) تقدم هذا في ٣: ١٣٠.

(٧) سورة الروم: الآية ١٧. انظر قول الفراء في كتابه معاني القرآن ٢: ٣٢٣.

وأمّا «مَعاذَ اللّهِ» فهو مَفْعَل للمصدر مرادف للعِياذ، كأنهم قالوا: عِياذًا باللّه، لكنه استُعمل بدلَ فعله. وفيه /أمران: أحدهما: أنه لا يتصرف. والثاني: أنه مضاف بغير حرف الجر، والأصل: مَعاذًا باللّه. [٣: ١٣٨/ب]

وأمّا «رَيْحانَه» فقيل[1]: رَيحانَه معناه الاسْتِرزاق. وقيل[2]: الطِّيب. والرَّيحان في كلام العرب على هذين الوجهين، ومنه: ﴿فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ﴾[3]، وقولـه[4]:

سَـــلامُ الإلـــهِ ورَيْحانُـــهُ ....

لأنّ السَّلام كثيرًا يكون بالطِّيب والعَبَق. وإذا كان بهذا المعنى تصرف وارتفع ودخلت أل. وبمعنى الاسترزاق لا يتصرف، ولم يخرج عن النصب والبدل من الفعل، ولا يكون إلا مضافًا، ومعناه اسْتِرْزاقًا، ولم يُنطَق له بفعل من لفظه، فكأنه ناب عن فعل، إمّا من معناه: نحو: أسترزقه، وإما بتقدير فعل يصح به المعنى، أي: وأسأله استرزاقه.

قيل: ولا يُستعمل مفردًا، بل مقترنًا مع سُبحانَ اللّه. وقيل: يُستعمل وحده؛ لأنّ س[5] لم يذكره مقترنًا مع سُبحان، ولا نَبَّهَ على ذلك. ويحتمل أن يكون خبرًا، وهو الإقرار بالنعمة، كشُكرًا لك. ويحتمل ما احتمل سُبحان من كونه مصدرًا لا فعل له، أو اسمًا منَزَّلاً منْزلة المصدر عَلَمًا أو غير علم، لكن لِلُزوم الإضافة لم يظهر فيه ما يوجب العَلَميّة على رأي المبرد.

وأصله فَيْعَلان؛ لأنه من الرَّوح، فحكمه حكم سَيِّد من القلب والإدغام والتخفيف، وصار لازمًا للتخفيف بسبب الزيادة، بخلاف سَيِّد، وحكى

---

(١) الكتاب ١: ٣٢٢.

(٢) تهذيب اللغة (روح) ٥: ٢٢١.

(٣) سورة الواقعة: الآية ٨٩.

(٤) تقدم في ص ١٧٢.

(٥) انظر الكتاب ١: ٣٢٢.

الأزهري[1] الإجماع على ذلك. وذكر ابن خروف[2] أنّ أصله رَوْحان على فَعْلان، وقلبت ياؤه على غير قياس.

وأمّا «سَلامًا» فقال أبو الخطاب[3]: موضوع موضع تَسَلُّمًا[4]، أي: بَراءةً منكم، لا خيرَ بيننا ولا شرَّ. فإما أن يكون كسُبْحانَ اللّه اسمًا، وإمّا أن يكون بمنْزلة الكلام والتكلُّم، وفعله تَسَلَّمنا تَسَلُّمًا. وقال[5]: إذا لقيتَ فلانًا فقلْ سَلامًا، فَسَّره له [أبو][6] ربيعة بالبَراءة منه[7].

و«السَّلام» بمعنى التحيّة يتصرف، ومعنى[8]:

سَـــلامَكَ - ربَّـــنا - في كُـــلِّ فَجْـــرٍ ....

سَلامتك، أي: بَراءتَك من كل سوء، كما تقول: سَلِمَ سَلامةً من هذا الأمر، أي: لم يتشبَّث منه بشيء، فيكون على هذا مصدرًا لكنه لا يتصرف؛ لأنه حذفت منه الهاء، فلزم النصب.

وقال س[9]: «إنَّ مِن العرب مَن يرفع سَلامًا[10]، وهو يريد معنى المباراة، كما رفعوا حَنانٌ، على تقدير الخبر ، سمع من العرب من يقول : لا يكونَنَّ مني إلا

---

(١) تهذيب اللغة (روح) ٥: ٢٢١.

(٢) هو تابع في هذا لابن جني، فقد ذكره في التنبيه ق ٤/ب.

(٣) الكتاب ١: ٣٢٤.

(٤) في المخطوطات: تسلم. صوابه في الكتاب.

(٥) عبارة الكتاب هي: «وزعم أنّ أبا ربيعة كان يقول: إذا لقيتَ فلانًا فقلْ له سَلامًا. فزعم أنه سأله، ففسَّره له بمعنى: بَراءةً منك». الكتاب ١: ٣٢٤ - ٣٢٥.

(٦) أبو: تتمة من الكتاب.

(٧) في المخطوطات: عنه. صوابه في الكتاب.

(٨) تقدم في ص ١٧٢.

(٩) الكتاب ١: ٣٢٦ بتصرف.

(١٠) في المخطوطات: سلام. صوابه في الكتاب.

سَلامٌ فسَلام - وهو استثناء منقطع - أي: إلا أن تكون مُتارَكة ومُباراَة»، كأنه قال: إنما[1] أمرنا سَلام فسَلام، أي: مُباراَة فأخرى، يريد: مني ومنك، وكأنه قال: لا تكونَنَّ مني إلا مجانبًا ومسالمًا، و«كان» هنا تامة؛ لأنَّ النهي لا يكون في الناقصة كما لا يكون الأمر. وقد حمل على الناقصة، وهو للمبرد، فيكون «مني» متعلقًا بمحذوف، هو الخبر لها، على معنى: لا تكن منسوبًا إليَّ إلا بالمجانبة. /وقد يقال: إنها تامّة، وهو في موضع الحال، كأنه قال: لا تكونَنَّ إلا وأنتَ مُجانِبٌ لي. [٢: ١٣٩/أ]

وأمّا «حِجْرًا» فكأنه من الحَجْر، وهو المنع، فاستُعمل مكسورًا كاستعمال العَمْر في القَسَم مفتوحًا، وهو من العُمْر. وقيل: هو الاسم، وأُوقع موقع المصدر، فيكون على فِعْل من لفظه، كأنه قال: أَحجُر حَجْرًا، أي: أمنعه عن نفسي وأُبعده وأَبرأ منه، ويقول الرجل للرجل: أتفعل هذا؟ فيقول: حِجْرًا، أي: مَنعًا. وقال س[2]: «أي سِتْرًا وبَراءةً من هذا»، والحِجْر يراد به السِّتْر، ومنه ﴿وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَّحْجُورًا﴾[3]، أي: حرامًا، أي: الحرام ممنوعٌ منه، ومحجور تأكيد، يريد به حِجْرًا حجرًا، لكنه أتى بصيغة المفعول، وهذا لا يتصرف إذا كان بمعنى المباراَة والتعوذ. فإن كان على أصله من المنع أو السِّتر من غير أن يُشاب هذا المعنى تَصرَّف، كقوله ﴿لِّذِى حِجْرٍ﴾[4]، يريد: لصاحبِ مانعٍ يَمنعه عن الباطل، أي: صاحب عقل، ولذلك فُسِّر هنا بالعقل.

فأمّا ﴿بَرْزَخًا وَحِجْرًا مَّحْجُورًا﴾[5] فمعناه سِترًا، فلم يجعله موضع الفعل على ذلك المعنى. وقيل: هو هنا على الأصل المذكور نائبًا عن فعل، كأنه لما جعل بينهما

---

(١) ح: إلا أمرنا سلام بسلام. ن: إلا أمرنا سلام فسلام. ك: إنما أمرنا بسلام فسلام.
(٢) الكتاب ١: ٣٢٦.
(٣) سورة الفرقان: الآية ٢٢.
(٤) سورة الفجر: الآية ٥.
(٥) سورة الفرقان: الآية ٥٣.

البرزخ وقدّر ذلك بينهما تنافرا، فصار كل واحد منهما كأنه يكون للآخر حِجْرًا محجورًا متعوذًا مبالغة في الحجر والانقياد، وكان المعنى على ما ذكرنا من الحذف.

وذهب المبرد إلى أنّ حِجْرًا يتصرف لِما ذكرناه، والفرق ما أثبتناه.

ومذهب س[١] أنّ سُبْحانَ علم ممنوع من الصرف. وقيل: هو مبنيّ، وكونه[٢] لا يتصرف ولا ينتقل عن هذا الموضع فأشبه الحرف.

قال المصنف في الشرح[٣]: «ومن المهملِ الفعلِ اللازمِ للإضافة قولُهم في إجابة الداعي: لَبَّيْكَ وسَعْدَيْكَ، ومعناه: لزومًا لطاعتك بعد لزوم. قال س: «أراد بقوله لَبَّيك وسَعدَيك: إجابةً بعد إجابة، كأنه قال: كُلَّما أَجبتُك في أمر فأنا في الآخر مجيب[٤]» انتهى.

وهذان اللفظان من ألفاظِ ذكرها النحاة مُثَنّاة، وأوردوها إيرادًا واحدًا، إلا أنّ المصنف ذكر منها لَبَّيك وسَعْدَيك؛ إذ هما عنده مصدران، ينتصبان على إضمار الفعل المهمل، وباقيها ينتصب على إضمار الفعل المستعمل. ونحن نتكلم على جميعها كما تكلم النحاة، فنقول:

هذه الألفاظ هي: حَنانَيكَ، ولَبَّيْكَ وسَعْدَيْكَ، ودَوالَيْكَ، وهَذاذَيْكَ، وحَجازَيْكَ، وحَذارَيْكَ، وهي مصادر لا تتصرف، بمنْزلة سُبْحانَ اللّه وأخواته في كونها لا تتصرف، وهي مُلتَزَم[٥] فيها الإضافة والتثنية، فإن أُفرد منها شيء كان متصرفًا، نحو قوله[٦]:

---

(١) الكتاب ١: ٣٢٤.

(٢) ح، ن: فلذلك.

(٣) ٢: ١٨٦.

(٤) الكتاب ١: ٣٥٠.

(٥) وهي ملتزم: سقط من ك.

(٦) تقدم في ٣: ٣١٤.

[١٣٩/ب] /فقالت: حَنانٌ، ما أتى بكَ هاهنا أذُو نَسَبٍ أم أنتَ لِلحَيِّ عارِفُ

وزعم[١] ابن الطراوة أنّ الرفع في حَنان أقيس، وأنّ قولك: الواجب علينا - آنس من: حَنّنًا[٢] عليك؛ لأنّ هذا علاج.

ورُدَّ بأنه يمكن أن يكون حَنّنًا عليك واقعًا، وليس بعلاج، فيكون على حد: الواجب علينا حنان، فهذا الباب لمّا كان مناجاة لا يستقل[٣] أحد فيه بالإخبار قَوِيَ فيه النصب؛ لأنّ الجامع بينه وبين الدعاء أنّ فعله ليس ماضيًا، وهو مناجاة.

واختلفوا في «لَبَّيكَ» أهو مفرد أم مثنى:

فذهب الخليل[٤] وس والجمهور إلى أنه تثنية لَبٍّ، كما أن حَنانَيك تثنية حَنان.

وذهب يونس[٥] إلى أنه اسم مفرد، وأصله قبل الإضافة لَبَّى مقصورًا، وقلبت ألفه ياء لإضافته إلى المضمر، كما قلبوا في عليك ولديك.

ورُدَّ[٦] مذهب يونس بأنه لو كان انقلاب الألف لأجل الضمير ما انقلبت مع الظاهر في قول الشاعر[٧]:

دعوتُ لِما نابَني مِسوَرًا فلَبَّى فلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ

وزعم الفارسيُّ[٨] أنه لا حُجّةَ في هذا البيت؛ لأنه يجوز في نحو هذه الألف التي تطرفت أن تُقلب ياء في الوقف، فتقول: هذه أفعَي، ومنهم من يُجري الوصل

---

(١) وزعم ... ليس ماضيًا وهو مناجاة: سقط من ك.
(٢) ح: حنا. وكذا في الموضع التالي.
(٣) في النسختين: لا يستقبل.
(٤) الكتاب ١: ٣٥١.
(٥) الكتاب ١: ٣٥١.
(٦) هذا رد سيبويه. الكتاب ١: ٣٥١ - ٣٥٢.
(٧) البيت لأعرابي من بني أسد في العين ٣: ٣٨١ واللسان (لبي). وهو بلا نسبة في الكتاب ١: ٣٥٢ وشرح أبياته ١: ٣٧٩ وسر الصناعة ص ٧٤٧ والخزانة ٢: ٩٢ - ٩٨ [٩٣].
(٨) سر صناعة الإعراب ص ٧٤٧.

مجرى الوقف، فيمكن أن يكون «لَبَّي يَدَي مِسْوَر» من ذلك، ومثلُ ذلك قول زهير[1]:

قَفْــرًا بِمُـــنْدَفَعِ الـــنَّحائتِ مِـــنْ ضَـــفَوَيْ أُولاتِ الـــضّالِ والـــسِّدْرِ

قال الأصمعي[2]: هو على لغة من يقول في أَفْعَى أفعَي. وزعم غيره أنها تثنية ضَفًا، وهو بمعنى الجانب، وهو مضاف لما بعده.

وهذا الذي ذهب إليه أبو علي كان يمكن لو سُمع من كلامهم لَبَّى زيدٍ. واستدلَّ أيضًا على أنَّ لَبَّيكَ تثنية بأنه قد سُمع في المفرد لبٌّ[3]، ولم يُسمع لبَّى، قال الشاعر[4]:

دَعَـــوني، فـــيا لَبَّـــي إذا هَدَرَتْ لهمْ شَقاشِـــقُ أقـــوامٍ ، فأَسْـــكَتَها هَدْري

فقال: لبَّي، ولو كان أصله لَبَّى لقال على الأكثر لَبّاي، وعلى لغة هذيل لَبَّيَّ.

وقال س بعد ما حكى عن بعض العرب لَبٌّ على أنه مفرد لَبَّيْكَ غير أنه مبنيٌّ كأمسِ وغاقِ لقلة تمكُّنه: «وليس يحتاج إلى أن يُفرد؛ لأنك إذا أظهرت الاسم تبيَّن أنه ليس بمنْزلة عليك ولديك؛ لأنك [لا][5] تقول: لَبَّى زيدٍ وسَعْدَى زيدٍ»[6].

---

(١) شعره بشرح ثعلب ص ٧٧. مندفع: حيث يندفع الماء إلى النحائت. والنحائت: آبار في موضع معروف يقال لها النحائت. وضَفَوَي: مكان دون المدينة المنورة. والضال: السدر البريّ.

(٢) شرح شعر زهير ص ٧٧. أراد ضَفَوَى، فقلب الألف ياء. وفيه القول الثاني أيضًا.

(٣) الكتاب ١: ٣٥١.

(٤) هو ابن مقبل. ديوانه ص ٩٣. والبيت بغير نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٤١٤ وشرح أبيات المغني ٧: ٢٠٧ - ٢٠٨ [٨٠٨]، وآخره فيه: بدري. وقوله «دعوني فيا لبي» مكانه نقط في الديوان. الشقاشق: جمع شِقشِقة، وهي شيء كالرئة يخرجها البعير من فيه إذا هاج. وهدرت شقشقة البعير: قرقرت وصوَّتت.

(٥) لا: تتمة من الكتاب يلتئم بها السياق.

(٦) الكتاب ١: ٣٥١.

وفي كلام س هذا ردٌّ على المصنف إذ زعم في الشرح[1] أنَّ إضافة لَبَّى إلى الظاهر شاذة كإضافتها إلى المضمر الغائب، نحو قوله[2]:

إنَّــكَ لَــو دَعَوتَنِــي، ودُونِــي زَوْراءُ ذاتُ مَنْـــزَعٍ بَـــيُونِ

لَقُلْـــتُ : لَبَّـــيهِ لِمَـــنْ يَدعُونِـــي

ألا ترى إلى سِياقة س ذلك مَساقَ المنقاس المطرد في قوله «لأنك [لا] تقول لَبَّى زيدٍ وسَعْدَى زيدٍ».

والناصب لهذه المصادر أفعال من لفظها، وفي بعضها من معناها، وهي واجبة الإضمار، فكان التقدير: تَحَنَّنْ حنانَيكَ، أي: تَحَنُّنًا بعدَ تَحَنُّن، وقد /نُطق بفعله، [٣: ١٤٠/أ] قال[3]:

تَحَـــنَّنْ علـــيَّ - هَـــداكَ المَلِـــيكُ - فــــإنَّ لِكُـــلِّ مَقـــامٍ مَقـــالا

وقد أُفرد في قوله تعالى: ﴿ وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا ﴾[4]، وقال الشاعر[5]:

ويَمــنَحُها بَــنو شَــمَجَى بنِ جَرْمٍ مَعِيـــزَهُمُ، حَـــنانَكَ، ذا الحَـــنانِ

أي: رحمتَك يا ذا الرحمة.

وقولـــه[6]:

---

(١) ٢: ١٨٦.

(٢) الرجز في الإغفال ١: ٢٤٠ عن أبي زيد، وسر صناعة الإعراب ص ٧٤٦ والعيني ٣: ٢٢٦ وشرح أبيات المغني ٧: ٢٠٩ [٨٠٩] واللسان (لبب) و(بين). الزوراء: البئر البعيدة القعر. والمنْزع: الموضع الذي يصعد فيه الدلو إذا نزع من البئر، فذلك الهواء هو المنْزع. والبيون: البئر الواسعة الرأس الضيقة الأسفل التي إذا قام الساقي على شفتها لم ير الماء.

(٣) هو الحطيئة. ديوانه ص ٧٢ والكامل ص ٧٣٢ والمقتضب ٣: ٢٢٤.

(٤) سورة مريم: الآية ١٣.

(٥) امرؤ القيس. ديوانه ص ١٤٣ والمقتضب ٣: ٢٢٤. شمجى بن جرم: بطن ضخم من طيئ.

(٦) هو العجاج. ديوانه ١: ١٤٠ والكتاب ١: ٣٥٠ والخزانة ٢: ١٠٦ - ١٠٨ [٩٥]. هذاذيك: هَذًّا بعد هَذٍّ، أي: قطعًا سريعًا بعد قطع سريع. والوخض: الذي يردّد دماءهم في أجوافهم.

ضَـــرْبًا هَـــذاذَيْكَ وطَعـــنًا وَخْـــضَا

أي: يَهُذُّ هَذاذَيكَ. وقوله[1]:

إذا شُـــقَّ بُـــردٌ شُـــقَّ بالبُـــردِ مِـــثلُهُ دَوالَـــيكَ، حـــتى كُلُّـــنا غيرُ لابسِ

أي: تَداوَلْنا دَوالَيكَ، ودَلَّ على تَداوُلْنا قوله «إذا شُقَّ بُردٌ شُقَّ بالبُردِ مِثلُه»، وهذا من فعل الجاهلية، إذا أراد الرجل أن يعقد [مودّة][2] مع امرأة شَقَّ كلٌّ واحد منهما ثوبَ الآخر ليؤكد المودّة. ودَوالَيكَ مأخوذ من المُداولة.

وسَعْدَيْكَ أي: تسعد إسعادًا لأمرك بعد إسعاد، أي: كلّما أمرتَني أطَعتُك وساعدتك، ولا يستعمل سَعدَيكَ وحده بل تابعًا لِلَبَّيْكَ، كعَوْلة بعد وَيْلة[3]. ولَبَّيكَ يجوز أن يستعمل وحده.

وحَجازَيكَ أي: تَحجِزُ حَجازَيكَ[4]، أي: تَمنَع. وحَذارَيكَ[5] أي: تَحذَر. ولَبَّيْكَ أي: ألزَمُ إجابتَك، وكأنه من ألَبَّ بالمكان: إذا أقام به، فهذا منصوب بفعل من معناه، بخلاف ما قبله، فإنه منصوب بفعل من لفظه.

وقد شرح س معاني هذه المصادر ، فقال[6]: «إذا قال المجيب لَبَّيكَ وسَعدَيكَ فقد قال: قُربًا منك ومُتابَعةً لك». ثم [بره][7] س، ففسر القرب من اللّه تعالى

---

(١) هو سحيم عبد بني الحسحاس. ديوانه ص ١٦ والكتاب ١: ٣٥٠ والخزانة ٢: ٩٩ - ١٠٦ [٩٤]. دواليك: مداولة بعد مداولة.

(٢) مودة: تتمة يلتئم بها السياق من شرح الكتاب للسيرافي ٥: ١٢٥. وفي النكت للأعلم ص ٣٨٦: أن يقعد مع امرأة.

(٣) الكتاب ١: ٣٣٢.

(٤) حجازيك: حَجزًا بعد حَجز.

(٥) حذاريك: حذرًا بعد حذر.

(٦) الكتاب ١: ٣٥٣.

(٧) كذا في المخطوطات!

بقوله[1] «لا أُنأى[2] عنك في شيء تأمرني به». وزعم[3] أيضًا أنَّ معنى لَبَّيك: «إجابةً بعد إجابة»، وتقدَّم ذلك[4]. وقال س[5] في حَذارَيكَ: «أي: ليكنْ منك حَذَرٌ بعدَ حَذَر»، أي: احذرْ أبدًا.

واختلفوا في هذه المصادر أهي تثنية يُشفَع بها الواحد أم تثنية يُراد بها التكثير:

فذهب السيرافي[6] وجماعة[7] إلى أنها يُراد بها التكثير ومداومة الفعل، كقوله تعالى ﴿ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾[8]، أي: كَرّات؛ لأنَّ البصر لا ينقلب خاسئًا وهو حسير من كرتين ثنتين، وكَنَى بالتثنية عن الكثير، كما كُني عن الكثير بالثنتين[9] /في قولهم: إيّاك ثم إيّاك، قال السيرافي[10]: «وأصل التثنية العطف، وقد وجدناهم يريدون بعطف التثنية التكثير، كقولهم: جاؤوا رجلاً رجلاً، وادخُلوا الأولَ فالأولَ، وأوَّلاً فأوَّلاً، ومرادهم في ذلك تكرير الشيء أبدًا حتى يفنى بالغًا ما بلغ، فكذلك أرادوا تثنية هذه المصادر».

[٢: ١٤٠/ب]

---

(١) الكتاب ١: ٣٥٣.
(٢) ح: لا أتأى. ن: لا أباني.
(٣) الكتاب ١: ٣٥٠.
(٤) تقدم ذلك في ص ١٧٩.
(٥) الكتاب ١: ٣٤٩.
(٦) شرح الكتاب ٥: ١٢٢ - ١٢٣.
(٧) كالأعلم في النكت ص ٣٨٥.
(٨) سورة الملك: الآية ٤.
(٩) ذكر هاهنا في ك أيضًا ما يأتي في ق ١٤٥/أ - ١٤٥/ب، من أول قوله: «وقول س: وقد جاء بعض هذا رفعًا، يُبتدأ، ثم يُبنَى عليه» إلى آخر قوله: «قال س: كأنك قلت: حمدًا وعجبًا، ثم أتيت بلك لتبين من تعني». وزيد بعده ما نصه: «وأما المضاف فنحو: حمدُ اللّه وثناءٌ عليه، أي: وشأني، قاله بعض العرب جوابًا لمن قال: كيف أصبحتَ؟ وفيه معنى المنصوب، والرفع في هذا يفارق النصب بما ذكرناه في الدعاء».
(١٠) معنى هذا القول في شرح الكتاب ١: ١٢٢ - ١٢٣.

وذهب بعض النحويين إلى أنها تثنية حقيقية يُشفع بها الواحد، فالمراد: حَنان موصول بآخر، ومساعدة موصولة بأخرى، ولزوم طاعة موصول بآخر. وأمّا دَوالَيكَ وهَذاذَيكَ فثنِّيا لأنَّ المُداولة المشبَّهة بدَوالَيكَ من اثنين. وكذلك الهَذّ المشبَّه بهَذاذَيكَ في البيت من اثنين، أي: هَذًّا منّا وهَذًّا منهم، ومُداولةً منّا مثل مُداوَلتك، فجاء المصدران لذلك مُثَنَّيين حتى يكون المشبَّه وفق المشبَّه به. وإلى نحوٍ من هذا ذهب السهيلي، زعم في حَنانَيكَ[1] أنَّ المراد رحمةٌ في الدنيا ورحمةٌ في الآخرة، وفي لَبَّيك إجابة في امتثال الأوامر وإجابة في الازدجار عن المناهي.

وهذا الذي ذهب إليه لا يطرد له[2]، بل يَستعمل /العرب ذلك في المخلوق[3] [٣: ١٤١]
الذي ليس له أخرى يُرحم فيها، ويَتكلم بذلك من لا يعتقد أخرى؛ ألا ترى إلى طرفة بن العبد - وهو جاهلي - يخاطب عمرو بن هند، وهو جاهلي أيضًا[4]:

.... حَنانَيكَ، بعضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِن بَعضِ

فليس المعنى على أنه يطلب منه رحمة في الدنيا ورحمة في الآخرة.

والكاف في لَبَّيكَ وسَعْدَيكَ وحَنانَيكَ الواقع موقع الفعل الذي هو خبر في موضع المفعول؛ لأنَّ المعنى: لُزومًا وانقيادًا لطاعتك، ومساعدةً وانقيادًا لما تحبه.

ومعنى قول العرب سبحان اللّه وحنانيه: أُسَبِّح اللّهَ وأَستَرحِمه.

والكاف في هَذاذَيك ودَوالَيك وحَنانَيك إذا وقعت موقع الطلب في موضع الفاعل، كأنه قال: هَذَّك ومُداوَلَتك. وفي قول طرفة «حَنانَيكَ» كأنه قال: تَحَنُّنَك.

---

(١) الروض الأنف ٢: ٣٦٨.

(٢) له: ليس في ك.

(٣) ك: المخلوف. وكذا في حاشية ن عن نسخة.

(٤) صدر البيت: «أبا مُنذرٍ، أفنَيتَ، فاستَبقِ بَعضَنا». ديوانه ص ١٧٢ والكتاب ١: ٣٤٨. قال فيه السهيلي: وإذا قيلَ هذا لمخلوق نحو قول طرفة ... فإنما يريد: حنانَ دَفْعٍ، وحَنانَ نَفْعٍ؛ لأن كل من أمَّل ملكًا فإنما يؤمله ليدفع عنه ضَيرًا، أو ليَجلب إليه خيرًا». الروض الأنف ٢ : ٣٦٨.

وزعم أبو الحجاج الأعلم[1] أنّ الكاف حرف خطاب، فلا موضع لها من الإعراب، كهي في أَبْصِرْكَ والنَّجاءَكَ وأَلَستَك وذلك، وحذفت النون لشبه الإضافة، ولأنّ الكاف تطلب الاتصال بالاسم كاتِّصالها باسم الإشارة، والنون تمنعها من ذلك، فحذفت النون لذلك.

واستدل على ذلك أنّ الكاف إذا جعلت اسمًا فسد المعنى؛ وذلك أنّ المصدر إذا أُضيف إلى غير فاعل الفعل الناصب له كان مصدرًا تشبيهيًّا، نحو: ضربتُ ضَربَك، فالمعنى في البيت: تَداوَلْنا مُداوَلتَك، أي: مثلَ مُداوَلتِك، وفي سَعدَيك: أَجبْتُك إجابتَك، أي: مثلَ إجابتِك[2]، وفي لَبَّيك أي: أَلزَم طاعتَك لُزومَك[3] طاعة غيرِك، أي: مثلَ لُزومه، والمعنى ليس على المصدر التشبيهي. فإذا كانت الكاف حرف خطاب استقام المعنى[4].

ورَدُّوا على الأعلم بأنّ جعل الكاف حرف خطاب لا ينقاس، وبأنّ النون لا تُحذف لكاف الخطاب؛ ألا ترى إلى قولهم ذانِكَ وتانِكَ. وأمّا ما ذكره من أنه يلزم أن يكون المصدر تشبيهيًّا فقد التزمه بعضهم، وقالوا: يسوغ أن يكون المعنى في سَعدَيك: أجبتُك إجابتَك لغيرك إذا أجبتَه، وفي لَبَّيكَ: أَلزم طاعتَك لزومَك طاعة غيرك إذا لَزِمتَها، وفي دَوالَيكَ: تَداوَلْنا مثلَ مُداوَلتِك إذا داوَلْتَ، ويكون مثل قولهم: دَقَقتُه دَقَّكَ بالمِنْحازِ حَبَّ الفُلْفُلِ[5]، المعنى: مثلَ دَقِّكَ إذا دَقَقتَ. والذي يقطع ببطلان مذهب الأعلم مجيء الأسماء الظاهرة وضمير الغيبة مكان الكاف، ولا يمكن أن يقال إنّ الاسم الظاهر وضمير الغيبة للخطاب، وذلك قولهم[6]:

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٤١٥ - ٤١٦. وفيه الاستدلال والردّ أيضًا.

(٢) أي مثل إجابتك: ليس في ك.

(٣) في المخطوطات: لزوم. صوابه في شرح الجمل. وكذا في الموضع التالي.

(٤) استقام المعنى ... حرف خطاب: سقط من ح.

(٥) المنحاز: الهاوَن، وهو ما يُدَقّ فيه. وقوله هذا إشارة إلى قول الراجز: «دَقَّكَ بالمِنحازِ حَبَّ الفُلْفُلِ». اللسان (نحز). وانظر الكتاب ١: ٣٥٧.

(٦) تقدم قريبًا.

.... فلبَّـــي يـــدي مِـــسوَرِ

وسُبْحانَ اللّهِ وحَنانَيه. وأيضًا لم تجئ هذه الكاف حرفًا متصلة باسم متمكن.

[٣: ١٤١/] فأمّا النَّجاءَكَ /فاسم فعل غير متمكن. وأمّا الإضافة فليست على معنى التشبيه، ووجهها أنّ المصدر لَمّا ناب مناب فعله أُضيف إلى ما يتصل بالفعل من فاعل أو مفعول، فحَنانَيكَ مضاف إلى الفاعل الراحم إذا قدرته تَحنَّنْ وارْحَمْ، وإذا قدَّرته استِرْحامَك فإلى المُستَرْحَم. وكذلك لَبَّيكَ وسَعْدَيكَ إلى المجاب المتابع[1]، كقوله: ﴿ وَعْدَ ٱللَّهِ ﴾[2]، لَمّا ناب مناب وَعَدَ اللّهُ وَعْدًا أُضيف إلى الفاعل، ولو أظهر[3] الفعل لقال: وعدَ اللّهُ وَعْدَه؛ إذ يصح إضافة المصدر إلى الفاعل؛ لأنه معلوم أنه لا يضرب زيد أو غيره إلا ضَرْبَه، وكذلك هذه المصادر.

وانتصاب هذه المصادر المثنّاة على المصدر بفعل من لفظها إن استعمل، وإلا فمن معناها كما تقدم[4].

وذهب س[5] إلى أنه يجوز في هَذاذَيكَ ودَوالَيكَ في البيتين المتقدمين الحال، ونصبهما بفعل من غير لفظهما، كأنه قال: نفعله دَوالَيكَ، أي: مداولة، وتوقعه هَذاذَيكَ، أي: هذًّا. ولا حاجة إلى تكلف كونهما حالين؛ إذ الظاهر أنهما مصدران في البيتين.

وزعم ابن خروف وابن عصفور أنه إنما أجاز س ذلك لأنها مصادر تشبيهية، والمعنى: مثلَ دَوالَيكَ، ومثلَ هَذاذَيكَ، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، والمعنى على إرادته، فكما أنّ مِثلاً وإن كان مضافًا إلى معرفة نكرة فكذلك ما أُقيم

---

(١) ك: المتتابع.
(٢) سورة الروم: الآية ٦.
(٣) ولو أظهر ... إذ يصح إضافة المصدر إلى الفاعل: سقط من ك.
(٤) تقدم في ص ١٨٢.
(٥) الكتاب ١: ٣٥٠.

مقامه، إلا أنَّ القائم مقام مِثل لا يجري مجرى مثل عند س إلا في الشعر، فلذلك أجاز ذلك في الشعر س، ومثل ذلك قول الشاعر[1]:

تــأتي المُقــيمَ ومــا سَعى حاجاتُهُ عَــدَدَ الحَصَى ، ويَخيبُ سَعْيُ الطالبِ

نصب عَدَدَ الحصى على الحال - وهو مضاف إلى الحصى، وهو معرفة - إجراءً له مجرى مِثل؛ لأنَّ المعنى: مِثلَ عددِ الحَصى. وقد منع س[2] ذلك في مسألة: «له صَوتٌ صَوتُ الحمارِ»، وهو أن يكون صوتُ الحمارِ صفة لـ«صوتٌ» على تقدير مثل. ورد على الخليل إجازته، ولذلك قال س[3] ثَمَّ: «وهو قبيح لا يجوز إلا في موضع الاضطرار».

وهذا الذي اعتذر به ابن خروف وابن عصفور عن س ليس بشيء؛ لأنَّ التشبيه لا يكون في المصدر إلا إن انتصب نصب المصدر، أما إذا انتصب نصب الحال فلا يكون تشبيهيًّا؛ لأنَّ الحال لا تكون تشبيهية، لا يقال: جاء زيدٌ ضاحكَ بني فلان، تريد: جاء زيدٌ ضاحكًا مثلَ ضاحكِ بني فلان، هذا لا يجوز، وكذلك لا يجوز: جاء زيدٌ مشيَ بني فلان، وأنت تريد: جاء زيدٌ ماشيًا مِثلَ مشيِ[4] بني فلان.

وزعم الأعلم أنَّ س إنما أجاز الحال في دَوالَيكَ وهَذاذَيكَ لكونهما نكرتين؛ إذ الكاف حرف خطاب، وليست باسم قد أُضيف /إليه المصدر، وبنى ذلك على مذهبه في أنَّ الكاف حرف خطاب، وقد تقدم ذكر مذهبه والردُّ عليه[5]. [١٤٢/أ]

وقد وجَّه بعض أصحابنا تخريج س ذلك على الحال بأن قال: «العرب قد نطقت بدَوالَيكَ وهَذاذَيكَ في البيتين، ويحتمل تخريجهما الوجهين، وكلا الوجهين[6]

---

(١) تقدم في ٥: ٢٨٩.

(٢) الكتاب ١: ٣٦١.

(٣) الكتاب ١: ٣٦١.

(٤) في المخطوطات: ماشي.

(٥) تقدم ذلك في ص ١٨٦ - ١٨٧.

(٦) وكلا الوجهين: سقط من ك.

لا ينقاس، أعني جعل المصدر المعرفة حالاً، ووضع المصدر موضع فعله، فلمّا اجتمعا في أنّ كل واحد منهما لا ينقاس وتقاربا عنده أجازهما» انتهى كلامه.

وليس الوجهان سواءً وإن اشتركا في عدم القياس؛ لأنّ المصدر ترجَّح بحمله على نظائره من المصادر المثنّاة، وهي لَبَّيكَ وسَعْدَيكَ، وحَذارَيكَ، وحَجازَيكَ.

وذكر صاحب البسيط في هذه الأسماء المثنّاة حَوالَيكَ، فقال: «وأمّا حَوالَيكَ فبمعنى الإقامة والقرب، فكأنه أراد الإحاطة من كل جهة؛ لأنه يقال: أحواله. ويحتمل أنه يريد إطافة بك بعد إطافة، وليس له فعل من لفظه. ويجوز نصبه على الظرف لأنه بمعناه، وعلى الحال أيضًا» انتهى. وقال أيضًا: «وقد جاء منه في الأمر، تقول حَذارَيكَ، أي: ليكنْ منك حَذَر بعد حَذَر[1]، كما قلت ذاك في الخبر والدعاء» انتهى.

قال المصنف في الشرح[2]: «وقد يغني عن لَبَّيكَ لَبِّ مفردًا[3] مكسورًا، جعلوه اسم فعل بمعنى أَجَبْتُ» انتهى. وليس باسم فعل كما زعم المصنف، وإنما هو مصدر مبنيّ على الكسر، وقد تقدم[4] من قول س إنه مفرد لَبَّيكَ، فانتصابه على المصدر كما أنّ انتصاب لَبَّيكَ على المصدر، ويكون في معنى إجابة لا في معنى أَجَبْتُ. ويَقطع بكونه ليس باسم فعل إضافتُه، قال الشاعر[5]:

دَعَـــوني، فَـــيـــا لَبَّـــي إذا هَدَرَتْ لَهُمْ ....

البيت. وإنما غَرَّ المصنفَ في ذلك - والله أعلم - أنه لَمّا رأى النحويين قدَّروه أجبت اعتقد أنه اسم فعل؛ وإنما فَسَّروا العامل في هذا المصدر لا المصدر، كما

---

(١) بعد حذر: ليس في ك.

(٢) ٢: ١٨٦.

(٣) في المخطوطات: مفرد. صوابه في شرح المصنف، وتمهيد القواعد ٤: ١٨٣٩.

(٤) تقدم في ص ١٨١.

(٥) تقدم في ص ١٨١.

فَسَّروا عامل حَنانَيكَ بتَحَنَّنْ. وقوّى ذلك عنده أنَّ اسم الفعل لا عامل له، ولا تتسلط عليه العوامل لقيامه مقام ما لا يحتاج إلى عامل.

ومذهب س[1] وغيره أنَّ اسم الفعل في موضع نصب بعامل مضمر، وقد ذكرنا الخلاف في ذلك في شرح «باب أسماء الأفعال والأصوات» من هذا الكتاب.

وقوله أو لكونه بدلاً من اللفظ بفعلٍ مُستَعمَلٍ في طلب قال المصنف في الشرح[2]: «منه مضاف، نحو: غُفْرانَكَ، و﴿ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ ﴾[3]. ومنه مفرد، وهو أكثر من /المضاف، وليس مقيسًا عند س[4] مع كثرته، وعند الفراء والأخفش مقيس بشرط إفراده وتنكيره، نحو: سَقْيًا له ورَعْيًا، وجَدْعًا لعدُوِّك، وتَعْسًا، ومنه قول الشاعر[5]:

[١٤٢/ب]

سَـــقْيًا لِقَومٍ لـــدينا هُمْ وإنْ بَعِدُوا   وخَيْـــبةً لِلأُلَـــى وِجْـــدانُهُمْ عَـــدَمُ

ومثلُه في الأمر[6]:

فــصَبرًا في مجـــالِ المَـــوتِ صَـــبرًا   فمـــا نَـــيلُ الخُلُـــودِ بِمُـــستَطاعِ

ومثلُه في النهي[7]:

قـــد زادَ حُزنُكَ لَمّا قِيلَ: لا حَرَبًا   حـــتى كـــأنَّ الـــذي يَنْهـــاكَ يُغْريكا»

انتهى كلامه.

وذكر أصحابنا هذه المصادر الموضوعة موضع فعل الدعاء، ولم يفصلوها فيذكروا منها ما العامل فيه فعل من معناه لكونه لم يستعمل منه فعل في مكان، وما

---

(١) انظر شرح الكتاب للسيرافي ٥: ٧.
(٢) ٢: ١٨٦ - ١٨٧.
(٣) سورة محمد: الآية ٤.
(٤) الكتاب ١: ٣٧٠ - ٣٧١.
(٥) لم أقف عليه في غير شرح التسهيل.
(٦) البيت لقطري بن الفجاءة. ديوان شعر الخوارج ص ١٢٢.
(٧) لم أقف عليه في غير شرح التسهيل. وأوله في المخطوطات: هذا وحزنك. ح: لا حرجًا. حَرَبَه حَرَبًا: سلبه جميع ما يملك.

العامل[1] فيه فعل من لفظه لكونه استُعمل منه فعل في مكان، كما فعله المصنف؛ بل أوردوا ذلك إيرادًا واحدًا، فقالوا ما لخصته من كلامهم: «المصادر المستعملة في الدعاء للإنسان أو عليه تنتصب بفعل من لفظ المصدر إن كان له فعل من لفظه، وإلا فمن معناه». قالوا: «وهي سَقْيًا ورَعْيًا، وخَيْبةً، وجَدْعًا وعَقْرًا، وسُحْقًا، وبُعْدًا، وأُفّةً وتُفّةً ودَفْرًا، وتَعْسًا وبُؤْسًا، ونَتْنًا، وبَهْرًا». قالوا: «وقد يجوز أن يكون ما لا يُستعمل منه فعل منصوبًا بفعل من لفظه إلا أنه لم يُستعمل إظهاره».

وباب هذه المصادر أن تكون متعدية، وقد تجيء لازمة، فإن لم يجئ بعدها مجرور فالنصب، أو جاء نحو سَقْيًا لك فكذلك، وقد جاء بعضها في الشعر مرفوعًا، قال[2]:

أقامَ، وأَقْوَى ذاتَ يومٍ، وخَيْبةٌ لأوّلِ مَنْ يَلْقَى، وشَرٌّ مُيَسَّرُ

فإن رفعت فالمجرور خبرٌ لها، وإن نصبت فهو خبر ابتداء مضمر، أي: هذا الدعاء له، ولا يجوز أن يكون معمولاً للمصدر؛ لأنه يلزم أن تقول: سَقْيًا إياك، لا لك، كما تقول: سَقاك اللّهُ، لا: سَقَى لك.

ولا تُستَعمل هذه المصادر مضافة إلا في قبيح من كلام، بل إذا أُضيفت فالنصب حتم، ومما جاء منها مضافًا بُعْدَك، وسُحْقَك، أنشد الكسائي[3]:

إذا ما المَهارَى بَلَّغَتْنا بِلادَنا فَبُعْدَ المَهارَى مِنْ حَسِيرٍ ومُتْعَبِ

وفي البسيط: مما له فعل من لفظه: متعدٍّ، نحو: سَقْيًا ورَعْيًا، أي: سَقاكَ اللّهُ سَقْيًا، إذا دعوت له. وجَدْعًا وعَقْرًا، أي: جَدَعَه اللّهُ، وهو القطع[4] في الأنف، إذا

---

(١) وما العامل ... في مكان: سقط من ك، ن.

(٢) هو أبو زُبيد الطائيّ يصف أسدًا. شعره ص ٦٠٩، وتخريج البيت في ص ٦٨٢. وهو في الكتاب ١: ٣١٣ وشرح أبياته لابن السيرافي ١: ١٥٣ وشرح التسهيل ٢: ١٩٢. أقوى: نفد ما عنده من زاد. وميسَّر: معجَّل.

(٣) البيت للكميت بن معروف. منتهى الطلب ٨: ٩٤. في المخطوطات: من حصير.

(٤) في المخطوطات: وهو من القطع.

[١٤٣/أ]: دعوت عليه. ولازم: بُعْدًا، وسُحْقًا، وتَعْسًا، ونُكْسًا، وبُؤْسًا. والتَّعْس: /ألاَّ ينتعش من عثرته، والنُّكْس: الرجوع في المرض. وكذاك: خَيْبَةً، وجَوْعًا ونَوْعًا[1]، وتَبًّا، أي: خُسْرانًا، كأنك قلت: بَعِدَ، وجاعَ، وتَعِسَ، ونُكِسَ، وخابَ، وتَبَّ. وما ليس له فعل من لفظه: دَفْرًا، أي: نَتْنًا، وأُفَّةً وتُفَّةً كذلك، أو قذرًا؛ لأنَّ الأُفَّة وسخ الأذن، والتُّفَّة وسخ الأظفار. وبَهْرًا، أي: تَبًّا في قول س[2]، ولم يُنطق له بفعل في هذا المعنى، وأنشد[3]:

تَفاقَدَ قَومي إذْ يَبيعُونَ مُهجَتي ... بِجارِيةٍ، بَهْرًا لهمْ بَعدَها بَهْرا

وقيل: يكون بمعنى التعجب، نحو قوله[4]:

ثُمَّ قالوا: تُحِبُّها؟ قُلتُ: بَهْرًا ... عَدَدَ الرَّملِ والحَصَى والتُّرابِ

وقيل: معناه جهرًا لا أكاتم، من قوله بَهَرَني الشيء: غَلَبَني، والقمر الباهر أي: الغالب ضوءه. ويحتمل أن يكون هنا بمعنى التَّبّ، كأنه قال: تَبًّا لهم، لَمّا أنكروا عليه حبها؛ لأنَّ قولهم «تحبها» على الإنكار.

ومنه قولهم: مَرْحَبًا وأَهْلاً وسَهْلاً، أي: رَحُبَتْ بلادُك، وأَهِلَتْ أَهْلاً، وسَهُلَتْ سَهْلاً. ويحتمل إضمار المصادفة.

ومذهب الأخفش والمبرد أنه قياسي في الدعاء[5]، فتقول: ضَرْبًا له، أي: ضَرَبَه اللّهُ، وحذف، وقَتْلاً، ونحوه[6]؛ لأنَّ هذا قد كثُر فيها، وفُهم المعنى.

قال شيخنا: ويظهر من قول س أنه ليس بقياس؛ لأنه منع القياس في الأسماء المنصوبة على الدعاء، نحو: تُرْبًا وجَنْدَلاً، وكذلك هذه لأنها مفعولات بمنزلتها،

(١) نوعًا: إتباع لـ«جوعًا».

(٢) الكتاب ١: ٣١١.

(٣) تقدم في ص ١٦٣.

(٤) تقدم في ص ١٦٣.

(٥) نص في المقتضب ٣: ٢٢٦ على أنه يطرد في موضع الأمر.

(٦) ك، ن: وحذف وقتًا أو نحوه.

ويعضده القياس؛ لأنّ جَعْل الاسم في موضع الفعل ليس بقياس، وهذه قد جُعلت بمعنى الفعل[1]، فلا يكون قياسًا.

قلت: والفرق ظاهر؛ لأنّ المصدر له دلالة بلفظه على فعله، فكأنّ الفعل مذكور، وليس كذلك الأسماء، ولأنّ س[2] قد جعل أسماء الأمر من الثلاثي قياسًا، وهو أبعد من هذا، وينبغي أن يفصَّل فيقال: ما كان منها لها أفعال من لفظها فلا يَبعُد فيها القياس، وأمّا ما لم يكن لها فلا قياس فيها. ويدلُّ عليه كون الرفع فيها، نحو: وَيْحٌ، ووَيْلٌ، ولا يكون النصب أو يقل. قالوا منه: سَلامٌ عليك، فرفعوا ليس إلا، ولعنةُ اللّهِ عليه، وهو على فعل من لفظه. وبهذا[3] استدلّ س[4] على أنّ استعمالها سماع. انتهى ملخصًا.

وقد أدخل المصنفُ[5] فيما هو منصوب بفعل مستعمَل وهو بدل من اللفظ بالفعل غُفْرانَك، واتَّبع في ذلك أبا القاسم الزَّجّاجيّ[6]. ورُدَّ على الزَّجّاجيّ ذلك. وقيل: هي من قبيل ما ينتصب بإضمار فعل، ويجوز إظهاره.

[٣: ١٤٣/ب] واضطرب /في غُفْرانَكَ كلام الأستاذ أبي الحسن بن عصفور، فمرة قال: هي منصوبة بفعل لا يجوز إظهاره، وعدَّها مع سُبْحان[7]. ومرة قال:[8] إنها منصوبة بفعل يجوز إظهاره.

واختلفوا في الفعل الناصب لها، أهو بمعنى الطلب أم هو بمعنى الخبر:

---

(١) زيد هنا في ك ما نصه: فلا بمعنى الفعل.
(٢) الكتاب ٣: ٢٨٠.
(٣) ن: وبهذا القياس.
(٤) الكتاب ١: ٣٣٠.
(٥) شرح التسهيل ٢: ١٨٦.
(٦) الجمل ص ٣٠٥.
(٧) المقرب ١: ١٤٨.
(٨) شرح الجمل ٢: ٤٢٣.

فذهب الزَّجّاج[1] - ونسبه السَّجاوَنْديّ إلى س[2] - إلى أنّ التقدير: اغْفِرْ غُفْرانَكَ.

وقال الزمخشري[3]: «غُفْرانَكَ منصوب بإضمار فعل، يقال: غُفْرانَكَ لا كُفْرانَكَ، أي: نَستغفرك ولا نَكفرك».

فعلى التقدير الأول الجملة طلبية، وعلى التقدير الثاني الجملة خبرية.

وأجاز بعض النحويين[4] أن ينتصب على المفعول به، أي: نَطلب أو نَسأل غُفْرانَك.

وجوَّز بعضهم فيه الرفع[5] على الابتداء أو إضمار الخبر، أي: غُفْرانُك بغيتُنا.

وقد خلط المصنف في شرحه[6] بين ما هو مصدر بمعنى فعل الأمر وبين ما هو مصدر يُراد به الدعاء، كقوله: سَقْيًا لك، و[7]:

فَـــصَبْرًا في مَجَـــالِ المَـــوتِ صَـــبْرًا ....

وغيرُه من النحويين ذكروا كلَّ واحد منهما وحده، لكنَّ المصنف لمّا رآهما قد اشتركا في الطلب خلطهما في كلامه.

وقال المصنف[8]: «ومثله في النهي[9]:

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١: ٣٦٩. وهذا تقدير الأخفش قبله. معاني القرآن ص ١٩٢.

(٢) انظر الكتاب ١: ٣٢٥ - ٣٢٦.

(٣) الكشاف ١: ٤٠٧.

(٤) نسبه ابن عطية في المحرر الوجيز ١: ٣٩٢ إلى غير الزجاج.

(٥) قال الفراء: «ولو قيل غُفرانُك ربَّنا لجاز». معاني القرآن ١: ١٨٨.

(٦) ٢: ١٨٦ - ١٨٧.

(٧) تقدم في ص ١٩٠.

(٨) ٢: ١٨٧.

(٩) تقدم في ص ١٩٠.

قــــد زادَ حُـــزنُكَ لَمّـــا قِيلَ: لا حَرَبًا ....»

سَمَّى هذا نهيًا، ويريد - واللّه أعلم - أنّ المعنى على النهي، فهو تفسير معنًى لا تفسير إعراب، ولا يجوز أن يكون تفسير إعراب؛ لأنّ «لا» التي للنهي من خصائص المضارع، فلا تدخل على الاسم، ولا يجوز أن يُدَّعى أنّ فعلها محذوف وأنّ التقدير: لا يَحْرُبُ حَرَبًا؛ لأنّ فعل «لا» التي للنهي لا يجوز حذفه. والذي نختاره أنّ «لا» للنفي، ودخلت على حَرَبٍ، فنفته، وهو مبنيّ على الفتح معها، ونُوِّن ضرورة كما نَوَّنوا[1]:

ســــلامُ اللّــــهِ يــــا مَطَـــرٌ علـــيها ....

وهو نفي معناه النهي، كما جاء قوله تعالى: ﴿ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ ﴾[2] نفيًا معناه النهي على أحد التأويلين.

وقوله أو خبرٍ إنشائيّ أو غير إنشائيّ قال المصنف في الشرح[3]: «والوارد منه في خبرٍ إنشائيّ نحو: حَمْدًا وشُكْرًا لا كُفرًا[4]، وعَجَبًا، وقَسَمًا لأَفْعَلَنَّ» انتهى.

وقد تَجَوَّز المصنف في قوله «أو خبرٍ إنشائيّ» لأنّ الخبر هو ما يحتمل الصدق والكذب لذاته، والإنشاء لا يحتمل الصدق والكذب، وكأنه يعني أنّ صورته صورة الخبر، والمعنى على الإنشاء.

وما ذكره المصنف من أنّ حَمْدًا وشُكْرًا وعَجَبًا إنشاء غير موافَق عليه من بعض أصحابنا، قال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور: «حَمْدًا وشُكْرًا وعَجَبًا ثلاثتها

---

(١) عجز البيت: «وليسَ عليكَ يا مَطَرُ السَّلامُ». وهو للأحوص يذكر زوج أخت زوجته، واسمه مطر. الديوان ص ١٩٠ والكتاب ٣: ٢٠٢ وإيضاح الشعر ص ١٦٥ وفيه تخريجه.

(٢) سورة الواقعة: الآية ٧٩.

(٣) ٢: ١٨٧.

(٤) ك، ح: لا فقرًا.

قائمة مقام أفعالها الناصبة لها، أي: أحمَدُك حَمْدًا، وأشْكُرُك شُكْرًا، وأعْجَبُ /عَجَبًا، وتفارق ما قبلها - يعني وَيْلَه وأخواتها - في أنّ معناها الخبر، وما قبلها معناه الدعاء، وتفارق سُبْحانَ اللّهِ وأخواتها - وإن كان معناها الخبر - من جهة أنها تتصرف، فتستعمل مرفوعة، نحو قوله[1]:

[٢: ١٤٤/أ]

عَجَبٌ لِتِلكَ قَضِيَّةٌ، وإقامَتِي فيكم على تلكَ القَضِيَّةِ أعْجَبُ

وتلك لا تتصرف». فظاهر كلام الأستاذ أبي الحسن أنها خبر لا إنشاء.

وقد سَرَدَها س مع ما هو خبر، فقال[2]: «هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره. من ذلك قولك: حَمْدًا وشُكْرًا لا كُفْرًا، وعَجَبًا، وأفعلُ ذلك وكَرامةً ومَسَرَّةً ونُعْمةَ عَينٍ، وحُبًّا ونَعامَ عَينٍ، ولا أفعلُ ذلك ولا كَيْدًا ولا هَمًّا، ولأفعَلَنَّ ذلك ورَغْمًا وهَوانًا، فإنما ينتصب هذا على إضمار الفعل، كأنك قلت: أحْمَدُ اللّهَ حَمْدًا[3]، وأشكُرُ اللّهَ شُكْرًا، وكأنك قلت: أعجَبُ عَجَبًا، وأُكرِمُكَ كَرامةً، وأسُرُّكَ مَسَرّةً، ولا أكادُ كَيْدًا، ولا أهُمُّ هَمًّا، وأُرْغِمُكَ رَغْمًا».

ثم قال س[4]: «وقد جاء بعض هذا رفعًا، يُبتَدأ ثم يُبنَى[5] عليه». وأنشد س:

عَجَبٌ لِتِلكَ قَضِيَّةٌ......... ....

البيت. قال[6]: «وسمعنا بعضَ العرب الموثوق بهم يُقال له: كيفَ أصبحتَ؟ فيقول: حَمْدُ اللّهِ وثناءٌ عليه، كأنه قال: أمري وشأني حَمدُ اللّه وثناءٌ عليه» انتهى.

---

(١) البيت في الكتاب ١: ٣١٩. وقد اختلف في قائله، فقيل: هو هُنَيّ بن أحمر الكناني، وقيل: ضمرة بن ضمرة النهشلي، ونسب لغيرهما، انظر ذلك في الخزانة ٢: ٣٤ - ٤١ [٨٨].

(٢) الكتاب ١: ٣١٨ - ٣١٩.

(٣) حمدًا: سقط من ك.

(٤) الكتاب ١: ٣١٩.

(٥) في المخطوطات: بني. صوابه في الكتاب.

(٦) الكتاب ١: ٣١٩ - ٣٢٠.

فظاهر كلام س وما قرَّره ابن عصفور يدلُّ على أنَّ ما ذكره المصنف من أنه إنشائيٌّ ليس كذلك، بل هو خبر.

وقد ذهب الأستاذ أبو علي إلى أنَّ قوله حَمْدًا وشُكْرًا لا كُفْرًا يُراد به الإنشاء، كما ذهب إليه المصنف، فقال:

إن قلت: كيف قال إنَّ هذا لا يظهر فعله، ولا شك أنه يجوز أن تقول: حَمِدتُ اللّهَ حَمْدًا، وأَحْمَدُه حَمْدًا؟

فالجواب: إنما تكلم س في حَمْدًا الذي هو نفس الحمد - أعني الذي هو صيغة الإنشاء للحمد - وهذا لا يظهر معه الفعل، بل يتعاقبان، والذي أورده المعترض إنما هو محض الخبر عن الحمد لا نفس الحمد.

وقال أبو عمرو بن تقيّ: قوله - يعني س - حَمْدًا وشُكْرًا لا كُفْرًا كذا يُتَكلَّم بالثلاثة مجتمعة، وقد تُفرَد، وقوله عَجَبًا مفرد عنها.

وقال ابن عصفور: لا يُستعمل كُفْرًا إلا مع حَمْدًا أو شُكْرًا، ولا يقال أبدًا حَمْدًا وحده أو شُكْرًا إلا أن يظهر الفعل على الجواز، ولا يُلتَزَم الإضمار إلا مع لا كُفْرًا، فهذه الأمور لَمّا جرت مجرى المثل ينبغي أن يُلتَزَم فيها ما التزمَتْه العرب.

وقال س[1]: «مما ينتصب على إضمار الفعل /المتروك إظهاره، ولكنه في معنى التعجب - قولك: كَرَمًا وصَلَفًا[2]، كأنه يقول: أَلزَمكَ[3] اللّهُ». ثم قال[4]: «لأنه صار بدلاً من قولك: أَكْرِمْ به وأَصْلِفْ». [٣: ١٤٤/ب]

قال المصنف في الشرح[5]: «هذا أيضًا مما يتناوله الخبر الإنشائي» انتهى.

---

(١) الكتاب ١: ٣٢٨.
(٢) الصلف: مجاوزة قدر الظرف والادعاء فوق ذلك تكبرًا.
(٣) ن: أكرمك. ولفظ سيبويه هو: «ألزمَكَ اللّهُ وأدام لك كرمًا وأُلزِمتَ صلفًا».
(٤) الكتاب ١: ٣٢٨.
(٥) ٢: ١٨٧.

وتفسير س العامل بقوله «ألزمَك اللّهُ» هو تفسير من حيث المعنى؛ لأنه لا يُتَعَجَّب إلا مما صار للإنسان كالسَّجيّة إذ كثُر[1] ذلك منه.

وقال بعض أصحابنا: «تنتصب بفعل من لفظها مضمر، تقديره: لَكَرُمَ كَرَمًا ولَصَلُفَ صَلَفًا، و لم يظهر الفعل لنيابة المصدر منابه وتحمُّله الضمير، ولذلك قلنا إنه انتصب بكَرُمَ لأنه من أبنية التعجب؛ لأنَّ أبنية التعجب ليس منها ما له مصدر إلا فَعُلَ» انتهى.

وقوله **أو غيرِ إنشائيّ** مثَّل المصنف في الشرح[2] ذلك بقولك في وَعْد مَن يَعِزُّ عليك: أفعَلُ وكَرامةً ومَسَرّةً، وكقولك للمغضوب عليه: لا أفعَلُ ولا كَيدًا ولا هَمًّا، ولأَفْعَلَنَّ ما يَسُوءُك، ورَغْمًا وهَوانًا. انتهى. وهو بعض مُثُل س[3].

ولا يكون «أفعَلُ ذلك وكَرامةً» إلا جوابًا أبدًا، وكأن قائلاً قال: افعلْ كذا، أو: أتفعَلُه؟ فقلت: أفعَلُه وأُكرِمُكَ بفعله كَرامةً وأَسُرُّكَ مَسَرَّةً، ولا يُستَعمَل مَسَرّةً إلا بعد كَرامة. وكذا نُعْمَى عَينٍ بعد حُبًّا، لا يقال: مَسَرَّةً وكَرامةً، ولا: نُعْمَى عَينٍ وحُبًّا.

وحُذف الفعل لأنه أبلغ من ذكره؛ إذ الفعل إنما يدل على زمان مخصوص، والمصدر مبهم، فكان أبلغ، ولِما يرى المخاطب من حاله الدالة على ذلك. ويمكن أن يكون ما بعد الواو إنشاء.

و«كَرامةً» هذا اسم موضوع موضع المصدر الذي هو الإكرام، كالعَطاء مع الإعطاء[4]. وكذلك نُعْمَةَ عَينٍ، ونَعامَ عَينٍ، وهو بفتح النون وضمها وكسرها،

---

(١) ك: فكثر. ح: إذا كثر.

(٢) ٢: ١٨٧.

(٣) الكتاب ١: ٣١٨ - ٣١٩.

(٤) الإعطاء: سقط من ك.

وأنكر الأستاذ أبو علي الفتح، وهما اسمان في معنى إنعام، ولمّا كانت بمعنى المصدر ذُكرت مع المصدر.

وتفسير س العامل في «ولا كَيدًا» بقوله «ولا أكاد»[1] في تفسيره خلاف: ذهب الأعلم إلى أنّ أكادُ هذه التي عملت في كَيدًا هي الناقصة. وذهب الأستاذ أبو بكر بن طاهر إلى أنها هي التامة، والمعنى: ولا مُقارَبةً. وقال ابن خروف: «يريد: ولا أكادُ كَيدًا، وهي من أفعال المقاربة. ويحتمل أن تكون ناقصة، أي: ولا أكادُ أُقارِبُ الفِعلَ، وحُذف الخبر للعلم به. ويحتمل أن تكون تامة، وهَمًّا من هَمَمتُ بالشيء» انتهى.

وقول س[2] «ولأَفْعَلَنَّ ذلك ورَغْمًا وهَوانًا» جواب لمن قال: افعله وإن رَغِمَ أنفُه رَغْمًا وإن هانَ هَوانًا، وعلى النحو الذي جاء بها تستعملها، ولا تتعدى ذلك؛ إذ هي كالمَثَل، ويقال: أَرْغَمَ اللّهُ /أنفَه، ورَغَّمَ اللّهُ أنفَه. [٣: ١٤٥]

وفي قول س[3] «وقد جاء بعض هذا رفعًا» وإنشاده «عَجَبٌ لِتِلكَ قَضِيّةً» دليل على أنه لا يطرد، وهو مخالف لكلام ابن عصفور إنها تستعمل مرفوعة، وعجب مبتدأ، والخبر في لِتِلكَ، وجاز الابتداء به لأنّ فيه معنى المنصوب الذي فيه معنى الفعل، كأنه قال: أعجب لِتِلكَ، وقضيةً: تمييز أو حال.

وما ذهب إليه الأعلم[4] من أنّ «عَجَبٌ» مرفوعًا على الإهمال ليس بشيء، قال: لأنه لَمّا دخله معنى الفعل لم يحتج إلى خبر؛ لأنّ الفائدة تَمَّت بالمجرور، وهو الذي أفاد ما يفيده الخبر.

---

(١) الكتاب ١: ٣١٩.

(٢) الكتاب ١: ٣١٩.

(٣) الكتاب ١: ٣١٩.

(٤) تحصيل عين الذهب ص ٢١٠.

وقال صاحب كتاب «التمهيد»[1]: يقال: نُعمَ عينٍ، ونُعمَى عينٍ، ونُعامَى عينٍ، ونَعيمَ عينٍ، ونَعامَ عينٍ، وإنما قدّر الفعل الناصب لها رباعيًّا بالزيادة للدلالة على المعنى، لأنَّ نَعَّمَك[2] لا يقال، وإنما يستعمل بحرف الخفض، قال[3]:

نَعَّمَ اللّهُ بالخَيالَينِ عَينًا وبِمَسراكِ - يا أُمَيمَ - إلينا

وكذلك يقدر في كَرامةً ومَسَرَّةً وإن كانت من لفظ الثلاثي.

[وقول س «وقد جاء بعض هذا رفعًا، يُبتدأ[4]، ثم يُبنى عليه»، قال في البسيط: صارت هذه بدلاً من الفعل، كما كانت في الدعاء والأمر لا يجوز إظهاره فيها لكونها بدلاً؛ كباب سَقيًا، ولا يكون الإضمار هنا إلا بعد ما يجري ذكر للمبني عليه، أو المتعجب منه، أو المحبوب، أو قول يدل عليه، أو حالة تقتضي ذلك، فذلك هو المجوِّز للإضمار. وقد يُرفع بعض هذه، وليس بقياس، إذا أردت معنى النصب كما كان في أخواته لأنه للفعل، خلافًا لبعضهم، قال:

عَجَبٌ لِتلكَ قَضِيَّةً.......... ....

وإنما يريد: أَعجَبُ لِتلكَ القضية عَجَبًا، أي: لأجلها، فلما أنبته عن الفعل صار المجرور بعد المصدر على نحو ما هو بعد سَقيًا ورَعيًا، ورفعه على ذلك، ولذلك كان نكرة في معنى الفعل، كما كان في الدعاء والخبر في المجرور.

---

(١) ح: التخمير. وقد نصَّ في الارتشاف ص ٢٣٥٦ على أنَّ صاحب كتاب التمهيد هو ابن بَطّال، ولم يذكر اسمه، وقد عرف بهذه الكنية عدة علماء، ولم أَتَهَدَّ إلى اسم صاحب هذا الكتاب. وذكر كتاب التمهيد في مواضع كثيرة من التذييل والتكميل، ولم يسمّ مؤلفه. انظر للوقوف على بعض من قيل له «ابن بطّال» بغية الوعاة ١: ٤٤، ٢: ١١٤، ٢٢٨ والأعلام ٢: ٥٨.

(٢) ك، ن: نعمتك. ح: يعجبك.

(٣) هذا أول بيتين في الموشى ص ١٢٩ حيث ذكر أنَّ الأصمعي سمع قائلاً ينشدهما من قبر توسَّده ليلاً. وهو في رسالة الغفران ص ٥٢٢، وأوله فيهما: أنعمَ.

(٤) في المخطوطات: مبتدأ. صوابه في الكتاب.

ويحتمل أن يكون خبرًا، كأنه قال: أمري عجبٌ لتلك، ولما أبهم ميّز بقوله قضيّة. وقد رفعت على معنى: هي قضيةٌ. ونصبت على: أعني. وقيل: على التمييز.

ولو قلت حمدٌ للّه لكان على الفعل، أو على[1]: أمري حمدٌ للّه، وهو أبعد عن معنى الفعل.

وأما إذا كانت معارف فالرفع فيها الوجه - كما كان النصب في النكرة [الوجه][2] - لأجل التعريف، فتقول في أل: الحمدُ للّه، والعَجَبُ لك، والكرامةُ لك والمَسَرَّةُ. ويظهر أنه قياس فيها لأنها في الأصل خبر، بخلاف باب الدعاء. والرفع فيه معنى النصب، والمجرور خبر، أو صلة، والخبر محذوف، أي: شأني وأمري. ويجوز النصب نظرًا إلى الأصل[3]، فتقول: الحمدَ للّه، قال س[4]: «ينصبها عامة بني تميم وناس كثير من العرب». وكذلك العَجَبُ لك، و«لك» /بعده كما بعد النكرة، [٣: ١٤٥/ قال س[5]: «كأنك قلت: حَمدًا وعَجَبًا، ثم أتيت بِلَكَ لتبيِّن مَن تَعني».

وأما المضاف فنحو: حمدُ اللّه وثناءٌ عليه، أي: وشأني، قاله بعض العرب[6] جوابًا لمن قال: كيف أصبحتَ؟ وفيه معنى المنصوب، والرفع في هذا يفارق النصب بما ذكرناه في الدعاء][7].

---

(١) أو على أمري حمد للّه وهو أبعد عن معنى الفعل: ليس في ك.

(٢) الوجه: تتمة يلتئم بها السياق، وهي في الارتشاف ص ١٣٦٩.

(٣) ح: إلى الإضافة.

(٤) الكتاب ١: ٣٢٩.

(٥) الكتاب ١: ٣٣٠.

(٦) الكتاب ١: ٣١٩ - ٣٢٠.

(٧) ما بين القوسين مكرر في ك في ق ١٤٠/أ - ١٤٠ب، بعد قوله: «وكنى بالتثنية عن الكثير كما كني عن الكثير بالثنتين». وقوله: «وأما المضاف ... في الدعاء» انفردت به ك، لكن موضعه فيها في ق ١٤٠/أ - ١٤٠ب، بعد النص السابق الذي كرر فيها.

وقوله أو في توبيخٍ إلى قوله أو [غائب][1] في حُكمِ حاضر مثال التوبيخ مع الاستفهام قول الشاعر[2]:

أَذُلاًّ إذا شَـــبَّ العِدا نــارَ حَرِبِهِمْ   وزَهــوًا إذا مــا يَجنَحُونَ إلى السَّلْــمِ

ومثال التوبيخ دون الاستفهام قوله[3]:

خُمُــولاً وإهمالاً، وغيــرُك مُــولَعٌ   بِتَثبِــيتِ أَســبابِ الــسِّيادةِ والْمَجْــدِ

ومثاله للنفس قول عامر بن الطُّفَيل يخاطب نفسه[4]: «أَغُدَّةً كغُدَّةِ البَعيرِ، ومَوتًا في بيتِ سَلُوليّةٍ».

ومثاله لمخاطب قوله[5]:

أَطَـــرَبًا وأنـــتَ قِنَّـــسرِيُّ

ومثاله لغائب في حكم حاضر قولك وقد بلغك أنَّ شيخًا يلعب: أَلَعِبًا وقد عَلاكَ[6] المَشيبُ!

وفي البسيط: لا بد من مشاهدة الحال أو تقدير مشاهدتها، ففي الاستفهام لا يكون إلا مضمرًا إنكارًا عند كونه ملتبسًا بالفعل، أو تحسُّرًا وتندُّمًا، نحو:

أَطَـــرَبًا وأنـــتَ قِنَّـــسرِيُّ

أي: شيخ. والمقدَّر هنا فعلُ حال حاصلاً أو مقدرًا.

---

(١) غائب: تتمة يلتئم بها السياق.

(٢) البيت في شرح التسهيل ٢: ١٨٧.

(٣) البيت في شرح التسهيل ٢: ١٨٨.

(٤) الكتاب ١: ٣٣٨، والقول فيه غير منسوب. وهو له في أمثال أبي عبيد ص ٢٦١، وفيه أنه أصابه الطاعون حين خرج من عند النبي ﷺ، فلجأ إلى بيت امرأة من سَلول، فمات هناك.

(٥) هو العجاج. ديوانه ١: ٤٨٠ والكتاب ١: ٣٣٨ والخزانة ١١: ٢٧٤ - ٢٧٨ [٩٢٤]. الطرب: خفة الشوق هنا. والقنسري: الشيخ.

(٦) في شرح التسهيل ٢: ١٨٨: علاه.

والمصدر ينتصب في الأصل على الإطلاق، ولكن غيَّره معنى التنكير لتغييره الخبر. وقد قيل: إنه على الحال المؤكدة؛ لأنه قال س[1] فيه: «ولكنه يخبر أنه في تلك الحال في جلوس وقيام»، وإنما يريد أنه في الزمان والحال في حال جلوس، فأدخل في على المصدر، فهو حال.

قلت: الفعل هو الحال، فعبر عنه بالمصدر والزمان، ولذلك قال[2]: «وإنما أراد: أتطرب، أي: أنتَ في حال طرب؟» ففسر الفعل بالحال. وقد يجوز أن يكون حالاً. وقيل: يدل عليه أنه لا يجوز أن تقع هنا المعرفة، فلا تقول: الضربَ والناسُ منطلقون؛ لأنَّ الحال لا تكون معرفة، فلزوم التنكير دلَّ على قصد الحال.

ومثال التحسُّر قول عامر بن الطفيل[3]: «أغُدَّةً» إلى آخره.

ومثال الذم والتوبيخ[4]:

أَعَبدًا حَلَّ في شُعَبَى غَريبًا ... أَلُؤْمًا - لا أبا لكَ - واغْتِرابا

أي: أَتَلْؤُمُ لُؤمًا، وتَغتَرِبُ اغْتِرابًا، أي: أتجمع بين الأمرين. قال س[5]: «وهو كثير في كلام العرب».

وفي غير استفهام إن تكرر نحو: زيدٌ سَيرًا سيرًا، فلا يجوز الإظهار، ويكون معرفة[6] ونكرة[7]. وإن أُفرد: فإن لم يقصد معنى التكرير /والتنبيه على الخبر كان [٣: ١٤٦/أ]

---

(١) الكتاب ١: ٣٣٨. وآخره فيه: «وفي قيام»، وهو أولى. والمثال المقصود بهذا قولك: أقيامًا يا فلانُ والناسُ قُعودٌ، وأجُلوسًا والناسُ يَعدُون.

(٢) يعني سيبويه. الكتاب ١: ٣٣٨.

(٣) تقدم قريبًا.

(٤) البيت لجرير. ديوانه ص ٦٥٠ والكتاب ١: ٣٣٩ والخزانة ٢: ١٨٣ - ١٨٩ [١١٢]. شعبى: جبال منيعة متدانية قريبة من ضَرِيّة. وقيل: هضبة بحمى ضريّة.

(٥) الكتاب ١: ٣٣٩.

(٦) فتقول: زيدٌ السَّيرَ السيرَ.

(٧) ونكرة: ليس في ح، ن.

الحذف على غير الوجوب لقرينة لفظية أو حالية، نحو: غَضَبَ الخيلِ على اللُّجُم[1]، كأنه قال: غَضِبتَ، إذ رآه غضبان. وإن لم يكن يقصد ذلك المعنى كان الوجوب، ومنه[2]:

وَعَــدت وكانَ الخُلفُ منــك سَجِيَّةً مَواعــيدَ عُــرقُوبٍ أخــاه بِيَتْــرَبِ

ومنه: أوَفَرَقًا خيرًا من حُبّ[3]، أي: أفْرَقُك فَرَقًا خيرًا من حُبّ، جوابًا لمن قال: أتُحِبُّني؟ فقطعته عليه بـ«أو»، وأنشد س في الإفراد الواجب[4]:

سَــماعَ اللّــهِ والعُلَمــاءِ أنّــي أعــوذُ بِحَقــوِ خالِكَ يا بــنَ عَمْرِو

يريد: أُسمِع إسماعًا اللّهَ[5]، قال س[6]: «جَعل نفسَه في حالِ من يُسمِع، فصار بمنْزلة من جَعله في حال سير[7]».

---

(١) الكتاب ١: ٢٧٣.

(٢) هذا بيت سيّار، وقصته مشهورة. وهو لجُبَيهاء الأشجعي. ونسب للشماخ بيت يتفق في عجزه مع هذا البيت. أمثال أبي عبيد ص ٨٧ وشرح أبيات سيبويه ١: ٣٤٣ - ٣٤٤ وفرحة الأديب ص ٨٢ - ٨٣ ومجمع الأمثال ٢: ١١٣ وشرح المفصل ١: ١١٣ ومعجم البلدان (يترب) والخزانة ١: ٥٨. وعجزه في الكتاب ١: ٢٧٢. وانظر ملحق ديوان الشماخ ص ٤٣٠ - ٤٣٢، وفيه تخريجه. عرقوب: رجل من العماليق اشتهر بالمماطلة والتسويف. ويترب: قرية باليمامة. ويروى آخره: بيثرب.

(٣) الكتاب ١: ٢٦٨ - ٢٦٩. قال السيرافي: «وإنما هذا كلام تكلم به رجل عند الحجّاج، وذلك أنه كان قد فعل له فعلاً، فاستجاده، فقال الحجاج: أكلَّ هذا حبًّا؟ أي: فعلتَ كلَّ هذا حبًّا لي؟ فقال الرجل مجيبًا له: أوَ فرقًا خيرًا من حبّ، أي: أو فعلت هذا فرقًا، فهو أنبل لك وأحلّ». شرح الكتاب ١: ٣٨.

(٤) الكتاب ١: ٣٤٠ وشرح للسيرافي ٥: ١١٣ والأعلم ص ٢١٦ والمنصف ٣: ٦٩. الحقو: الخصر وما تحته.

(٥) في المخطوطات: «للّه». صوابه في الكتاب والسيرافي.

(٦) الكتاب ١: ٣٤٠.

(٧) يعني في قولك: أأنتَ سَيرًا؟

ولم يتعرض س للرفع في هذا النوع، ولا يبعد جوازه على تقدير الابتداء، أي: شأنُك الطَّرَبُ، والتعوُّذُ، ونحوه، كما يرفع: حَنانٌ، وسَمعٌ وطاعة، وقد رفعوا[1]: غَضَبُ الخيلِ على اللُّجُم، على تقدير: غَضَبُك غَضَبُ الخيلِ.

وفي البسيط: «أمّا ما بين محتمل الجملة فما وقع: أنتَ قد مَلَكتَ فإمّا عَدْلاً وإمّا جَوْرًا، ولو قلت فَعَدْلاً أو جَوْرًا لَصَحّ[2]، ومنه[3]:

وقد كَذَبَتْكَ نَفسُكَ، فاكْذِبَنْها فإنْ جَزَعًا، وإنْ إجْمالَ صَبْرِ

وما لم يقع: إمّا أَملِك فعدلاً وإحسانًا، أي: فأَعدل وأُحسن. وكذلك: ألم تعلمْ يا فلانُ مَسيري فإتعابًا وطردًا.

ولا يَبعد أن يُفرد ولا يُكرر، فتقول: إما أعطيَ فمنًّا، على ما جاز: زيدٌ سيرًا، من غير تكرير، ولم أقف عليه.

وأمّا ما يأتي لمقتضى الجملة فهو مشبه للتأكيد، لكنه قطعه عنه، وصيَّره إخبارًا مستأنفًا، كقول جرير[4]:

ألم تَعلَمْ مُسَرَّحِيَ القَوافي فلا عِيًّا بِهِنَّ ولا اجْتِلابا

فقد عُلم أنّ المُسرِّح لها هو الذي يأتي بها من غير تكلف، ولا يعيا بها، ولا يجتلبها، لكنه لمّا قدر على ذلك أخبر بأنه لا يعيا بها عِيًّا، ولا يجتلِبُها اجتلابًا، وقطعه بالفاء من الأول.

---

(١) الكتاب ١: ٢٧٣.

(٢) ن: لم يصح. وتحتمل في ك، ح: لصح، ويصح. الارتشاف ص ١٣٧٢: صح.

(٣) البيت لدريد بن الصِّمّة. الكتاب ١: ٢٦٦، ٣: ٣٣٢ وشرح أبياته ١: ٢٠٨ - ٢١١ والخزانة ١١: ١٠٩ - ١٢١ وإيضاح الشعر ص ١٠٠ وفيه تخريجه. وقيل: الخطاب لمؤنث، والصواب: «لقد كذبتكِ نفسك فاكذِبيها». إجمال الصبر: عدم الشكوى إلى الخلق.

(٤) ديوانه ص ٦٥١ والكتاب ١: ٢٣٣، ٣٣٦. الاحتلاب: الانتحال لأشعار الناس.

ويجوز الرفع في هذه، ونص س عليه؛ لأنه أجاز[1] الرفع في «إنْ جَزَعًا وإنْ إجمالَ صبر» على: أمري ذلك» انتهى ملخصًا من البسيط.

وقوله أو لكونِه تَفصيلَ عاقبةِ طلبٍ مثالــه: ﴿ فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً ﴾[2].

[٢: ١٤٦/ب] وقوله أو خبرٍ مثالــه /قول الشاعر[3]:

لأَجْهَــدَنَّ فإمّـــا دَرْءَ واقِعـــةٍ ... تُخـــشَى، وإمّـــا بُلُــوغَ السُّؤْلِ والأَمَلِ

وقوله أو نائبًا عن خبرِ اسمِ عَينٍ بتكرير أو حصر مثال التكرير قولُه[4]:

أنـــا جِـــدًّا جِـــدًّا ، ولَهْــوُكَ يَزْدادُ ، إذًا مـــا إلى اتِّفـــاقٍ سَـــبيلُ

ومثالُ الحصر قولُه[5]:

ألا إنَّمـــا المُــستوجِبُونَ تَفَــضُّلاً ... بِــدارًا إلى نَــيلِ الــتَّقَدُّمِ والفَــضْلِ

قال المصنف في الشرح[6]: «واشتُرِط كون هذا بتكرير ليكون أحد اللفظين عوضًا من ظهور الفعل، فبيّنت[7] بذلك[8] سبب التزام إضمار الفعل، وقام الحصر مقام التكرير؛ لأنه لا يخلو من لفظ يدلُّ عليه، وهو إنَّما، أو إلا بعد نفي، فجعل ذلك أيضًا عوضًا، ولأنَّ في الحصر من تقوية المعنى ما يقوم مقام التكرير.

---

(١) الكتاب ١: ٢٦٧.

(٢) سورة محمد: الآية ٤.

(٣) البيت في شرح التسهيل ١: ١٨٨.

(٤) البيت في شرح التسهيل ٢: ١٨٨.

(٥) البيت في شرح التسهيل ٢: ١٨٨.

(٦) ٢: ١٨٨ - ١٨٩.

(٧) ح، وشرح التسهيل: فثبت.

(٨) زيد هنا في ن: لزوم.

ويُشترط كون المخبَر عنه اسم عين لأنه لو كان اسم معنًى لكان المصدر خبرًا فيرفع، كقولك: جدُّك جدٌّ عظيم، وإنَّما بِدارُك بدارُ حَرِيص، وإذا كان اسمَ عين لم يصلح جعل المصدر خبرًا له إلا على سبيل المجاز، فإذا لم يصلُح جعله خبرًا تعيَّن نصبه بفعل هو الخبر، فتقدير أنا جدًّا جدًّا: أنا أجدُّ جدًّا، وتقدير إنَّما المُستَوجِبُون تَفَضُّلاً بِدارًا: إنَّما المُستَوجِبُون تَفَضُّلاً يُبادِرُون بِدارًا.

فلو عُدم الحصر والتكرير لم يلزم الإضمار، بل يكون جائزًا هو والإظهار».

والمصدر إن كُرِّر وجب إضمار الفعل، نحو: زيدٌ سَيرًا سيرًا، وإنَّ زيدًا سَيرًا سيرًا، وكان زيدٌ سَيرًا سيرًا، وكذا في أخواتهما. وفي النفي: ما أنت سَيرًا سيرًا. وفي الاستفهام: أأنتَ سَيرًا سيرًا؟ ويجوز أن يكون معرفًا، تقول: زيدٌ السَّيرَ السيرَ. وسواء أخبرت عن نفسك أم غيرك، ولا يكون ذلك إلا إذا رأيته على تلك الحال، أو ذُكر ذلك، أو قدَّرت ذلك لنفسك أو غيرك، وذلك على جهة الاتصال، أي: السير متصل بعضه ببعض، أي: توقعه سيرًا متواليًا.

ومثله في التكرير ما كان بغير لفظه، نحو: أنت قيامًا قعودًا، إذا كان لا يريد أحدهما. وكذلك ما عطف عليه مصدر آخر بحرف عطف، نحو: زيدٌ ضربًا وقتلاً، وزيدٌ سَيرًا ورَدًّا. وكذلك غير الواو، نحو: أمَا تقول زيدٌ إمّا قيامًا وإمّا قعودًا.

وإن لم يُكرر والمصدر مثبت بعد نفي أو ما في معناه وجب إضمار /العامل، [٣: ١٤٧/أ] نحو: ما أنتَ إلا سيرًا، وما أنتَ إلا السيرَ، وإنَّما أنتَ سيرًا، وما أنتَ إلا ضَربَ الناسِ، وضَربًا الناسَ، على التشبيه، أي: تَضرب ضَربًا مِثلَ ضَربِ الناسِ، وما أنتَ إلا شُربَ الإبلِ، على التشبيه والإضافة ليس إلا، والإخبار فيه على ما تقدم من مشاهدة الحال والاتصال.

وإن لم يكن مثبتًا بعد نفي أو ما في معناه، وكان فيه الاستفهام، نحو: أأنتَ سَيرًا؟ لم يجز إظهاره، قيل: لأنّ ما فيه من معنى الاستفهام[1] الطالب للفعل كأنه ناب عن التكرير.

وأمّا ما ليس فيه ذلك، نحو: زيدٌ سيرًا، وما زيدٌ سيرًا، ونحوه - فقيل[2]: لا يجب إضمار العامل، بل يجوز إظهاره وإضماره، وس[3] قد نصَّ على أنتَ سيرًا أنه مما لا يجوز إظهاره؛ لأنه أدخله في الباب، فكذلك: ما أنتَ سيرًا؛ لأنه لا يدلُّ على الفعل. وقد أطلق بعضهم جواز ذلك، ولم يفرق بين الاستفهام وغيره.

وهذا النوع - يعني ما نُصب على الفعل الواجب إضماره - يجوز فيه الرفع على جهة المجاز والاتساع:

أمّا ما كان غير مكرر فيجوز فيه. ويظهر من قول س أنه قياس مطرد، وكذلك في المعطوف، قال س[4]: «وإن شئتَ رفعتَ هذا كلّه». وأنشد س[5]:

.... فإنّما هيَ إقْبالٌ وإدبارُ

ولم يذكر س نصب المعطوف، لكنه يخرج من الرفع، والرفع فيه على معنى النصب من المشاهدة أو تقديرها لأنه مرفوع من هذه الغاية[6]. وأمّا إنشاء الأخبار في هذا النوع نحو زيدٌ عدلٌ فلا يدخل هنا، بل يكون سماعًا، ولا تجعله إياه حتى تشاهد امتزاجه به حتى كأنه هو ثم تجوَّزت في التشبيه. ويجوز[7] في المتكرر بالعطف

(١) زيد هنا في ك ما نصه: نحو أأنت سيرًا لم يجز.

(٢) ك، ن: فصل. ح: فعل.

(٣) الكتاب ١: ٣٣٩.

(٤) الكتاب ١: ٣٣٦.

(٥) تقدم في ٤: ٣٤٨، ٥: ١٥٧.

(٦) ح: العائد. ن: العامة.

(٧) ح: ولا يجوز.

أن يُتَّسع في الأول دون الثاني إذا كان أحدهما منفصلاً في المعنى من الثاني، نحو: ما زيدٌ ضربٌ وقتلاً، أي: ولا يقتل قتلاً، أنشد س[1]:

لَعَمْــرُكَ مــا دَهــري بِتَأبِينِ هالِكٍ ولا جَــزَعٍ مِمّــا أَصــابَ ، فَأَوْجَعــا

أنشده على التجوُّز فيهما؛ لأنه يريد: وما دَهري دَهرُ جَزَعٍ، قال[2]: «والنصبُ جائز».

وأمّا إن لم ينفصلا، نحو: زيدٌ سَيرًا ورَدًّا؛ لأنك تريد: لا يثبت على حالة - فهذا المعنى لا يستقلُّ به أحدهما، فلا بدَّ من رفعهما، كقوله:

.... فإنَّمــا هــيَ إقــبالٌ وإدبــارُ

وما كان مكرَّرًا يضعف الرفع فيه لقوة دلالة الفعل على المعالجة، لكنه جائز، ولا يكون في أحدهما دون الآخر، بخلاف الآخر. انتهى ملخصًا من البسيط.

وقوله أو **مؤكّدَ جملة ناصّة** إلى آخره قال المصنف في الشرح[3]: «ومن المضمر عامله وجوبًا المصدر المؤكّد مضمون جملة، فإن كان لا يتطرق إليها احتمال /يزول بالمصدر سُمي مؤكّدًا لنفسه؛ لأنه بمنْزلة تكرير الجملة، فكأنه نفس الجملة، وهو كقوله: له عليَّ دينارٌ اعترافًا. وإن[4] كان مفهوم الجملة يتطرق إليه احتمال يزول بالمصدر فتصير الجملة به نصًّا سُمي مؤكّدًا لغيره؛ لأنه ليس بمنْزلة تكرير الجملة، فهو غيرها لفظًا ومعنًى، وذلك كقولك: هو ابني حقًّا» انتهى. [٣: ١٤٧/ب]

وهذا المصدر المؤكّد به في ضربَيه يجوز أن يأتي نكرة، ومعرفة بالألف واللام، وبالإضافة، فمِمّا استُعمل معرفة بأل ونكرة: الحقّ، والباطل، تقول: هذا

---

(١) البيت لمتمم بن نُويرة يرثي أخاه مالكًا. المفضليات ص ٢٦٥ [٦٧] والكتاب ١ ٣٣٧.

(٢) الكتاب ١: ٣٣٧.

(٣) ٢: ١٨٩.

(٤) في المخطوطات وشرح التسهيل: فإن. صوابه في الارتشاف ص ١٣٧٤.

عبدُ اللّهِ حقًّا، وهذا زيدٌ الحقَّ لا الباطلَ. وغير وقول تستعمل مضافة لمعروف، نحو: هذا القولُ لا قولَك، وهذا القولُ غيرَ ما تقول، ويجوز: هذا الأمرُ غيرَ قيلٍ باطلٍ، وقال تعالى: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ﴾[1]، و﴿وَعْدَ ٱللَّهِ﴾[2]؛ لأنَّ الكلام الذي قبله صُنْع ووَعْد.

وفي البسيط: فالنكرة هذا عبدُ اللّهِ حَقًّا وقَطْعًا ويَقينًا. وقيل: منه: هو عالمٌ جدًّا، كقوله[3]:

وإنَّ الــذي بَينِــي وبَــينَ بَني أَبِي   وبَــينَ بَنِــي عَمِّــي لَمُخْــتَلِفٌ جِــدًّا

وس يقول[4] في قولك هو[5] حَسيبٌ جِدًّا: إنه على الحال؛لأنه يجري عنده وصفًا في قولك: هو العالِمُ جِدُّ العالِمِ[6]، فكان على الحال. ومنه: لا إلهَ إلا اللّهُ قولاً حقًّا.

والمعرفة: هذا عبدُ اللّهِ الحقَّ لا الباطلَ، واليقينَ لا الشَّكَّ، ولا يبعد أن يكون غير مردود، فتقول: هذا عبدُ اللّهِ الحَقُّ، وجوَّزه المبرد[7]. وقد التزم في بعضها التعريف، فلا يستعمل على التأكيد إلا معرفة، نحو: البَتَّةَ، كقولك: لا أفعلُه البَتّةَ، ومعناه القطع، ولا عودة له البَتّةَ، وأنتِ طالقٌ البَتّةَ، لا يستعمل دون ألف ولام، فأمّا قوله[8]:

---

(١) سورة النمل: الآية ٨٨.

(٢) سورة النساء: الآية ١٢٢.

(٣) هو المقنَّع الكِنديّ. الحماسة ١: ٦٠٤ [٤٤٣] والحماسة البصرية ص ٨٥١ [٦٩٨]، وفيهما تخريجه.

(٤) الكتاب ٢: ١١٨.

(٥) هو حسيب جدًّا ... وصفًا في قولك: سقط من ك.

(٦) الكتاب ٢: ١٢ - ١٣.

(٧) المقتضب ٣: ٢٦٦.

(٨) هو أبو صخر الهذلي. شرح أشعار الهذليين ص ٩٥٧. وعجزه فيه: «أوْ اوْذِها بالصُّرمِ ما وَضَحَ الفَجرُ». ولا شاهد فيه حينئذ.

وإنِّــي لآتِــيها، وفي النَّفسِ هَجْرُها بَــتاتًا لأُخــرى الدَّهــرِ ما طَلَعَ الفَجْرُ

فهو على الحال. وقيل: من هذا الباب، وهو شاذ.

وما كان من اللفظ في الإثبات، كقولك: هذا القولُ قولَ الحقِّ، وهذا كلامُك لا كلامَ الناسِ، وهذا القولُ لا قولَك، وهذا زيدٌ غيرَ ما تقول، وهذا الأمرُ غيرَ قِيلِ باطلٍ؛ لأنَّ الأمر بمنْزلة القول، أو لأنَّ «غيرَ قيلِ باطلٍ» بمعنى حَقًّا. ومثله: غيرَ ذي شَكٍّ، وأصله الوصف، كأنك قلت: قولاً غيرَ ذي شَكٍّ.

قال أبو علي: تقول: غيرَ ذي شَكٍّ زيدٌ منطلقٌ، فتقدم وتؤخر عن العامل فيه المعنى وإن كان متقدمًا؛ لأنَّ «غيرَ ذي شك» نقيضة: ظَنِّي، وظَنِّي قد أُجري مجرى الظرف، والظرف يعمل فيه المعنى متقدمًا، نحو: أكلَّ يومٍ لك ثوبٌ، وكذلك هذا. فما كان مصدرًا نُصب بفعل من لفظه، كأنك قلت: أَحُقُّ وأَقطَعُ وأَبُتُّ. أو غيرها فبإضمار أقول، أي: أقولُ غيرَ ما تقول. وأجاز /الفراء[1] والمبرد[2] رفع جميع ذلك، ولم ينص س إلا على الأول، يعني: ما كان توكيدًا لنفسه[3]. [٣: ١٤٨/ب]

قال في البسيط: «ولا يبعد القياس عليه، وهو أولى؛ لأنه إخبار[4] ثانٍ بزيادة فائدة، ورفعه على ما ارتفع عليه الأول، وقرئ بالوجهين: ﴿ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ ٱلْحَقِّ﴾[5] رفعًا ونصبًا، والتقدير في الرفع: هذا القولُ قولُ الحَقِّ. وأجاز بعض النحويين أن يقع هنا الحقّ[6] تأكيدًا. وهذا لا يكون على التوكيد» انتهى.

---

(١) معاني القرآن ١: ١٥٤ - ١٥٥.

(٢) المقتضب ٣: ٢٦٦ - ٢٦٧.

(٣) الكتاب ١: ٣٨٢.

(٤) ك: إضمار. وفي حاشيتها: لعله إخبار.

(٥) سورة مريم: الآية ٣٤. قرأ عاصم وابن عامر ﴿قَوْلَ ٱلْحَقِّ﴾ نصبًا، وقرأه بقية السبعة رفعًا. السبعة في القراءات ص ٤٠٩.

(٦) ن: هنا الظن. ك: هذا الظن.

وقال المصنف في الشرح[1]: «وأمَا قولهم أَجِدَّكَ لا تفعلُ فأجاز فيه أبو علي الفارسي تقديرين: أحدهما أن يكون لا تفعل في موضع الحال. والثاني أن يكون أصله: أَجِدَّكَ أنْ لا تفعل، ثم حذفت أنْ، وبطَل عملها. وزعم أبو علي الشَّلَوْبين أنّ فيه معنى القسم، ولذلك قُدِّم» انتهى.

فإن قلت: كيف أدخل س[2] هذا في المصدر المؤكّد لما قبله، وليس كذلك؛ لأنك إذا فرضته مؤكّدًا فإنما يكون مؤكّدًا لِما بعده.

قلت: إنما هو جواب لمن قال: أنا لا أفعلُ كذا،[3] وبلا شك أنّ المتكلم يحمل كلامه على الجِدّ، فهو مُجِدٌّ فيما يقول، فإذا قلت أَتَجِدُّ ذلك جِدًّا فهو مؤكّد لِما قبله، لكنه لم يُستعمل قطُّ إلا مضافًا.

وقال الشاعر[4]:

خليلــيَّ ، هُــبَّا ، طالَمَــا قد رَقَدتُما   أَجِــدَّكما لا تَقــضِيانِ كَــراكُما

وقال آخر[5]:

أَجِــدَّكَ لــن تَــرى بِثُعَيلِــباتٍ   ولا بَــيدانَ ناجِــيةً ذَمــولا

وقال آخر[6]:

أَجِــدَّكَ لم تَغــتَمِضْ لــيلةً   فتَــرقُدَها مــع رُقّادِهــا

استعمل لن ولم استعمال ما لأنها للحال. وقيل: ليس كذلك لأنه استفهم في الأول عن شيء مستقبل، وفي الثاني عن شيء ماضٍ.

---

(١) ٢: ١٨٩.

(٢) الكتاب ١: ٣٧٩.

(٣) زيد هنا في ح، ن: وأنا أفعل كذا.

(٤) هو قس بن ساعدة أو غيره. الحماسة ١: ٤٢٣ [٢٩٢] والخزانة ٢: ٧٦ - ٩٢ [٩٢].

(٥) تقدم البيت في ٤: ٣١٧.

(٦) هو الأعشى. الديوان ص ١١٩.

وقولهم أجِدَّك لا تفعلُ كذا بمنزلة: أحقًّا لا تفعلُ كذا، وكأنه قال: أجِدُّ جِدًّا، كما تقول: أَحُقُّ حَقًّا.

وقوله **والأصحُّ منع تقديمهما** يعني أنه لا يجوز أن تقول: اعترافًا له عليَّ دينارٌ، ولا: حَقًّا هو ابني، على الصحيح. وسبب ذلك أنَّ العامل في هذا المصدر هو فعل يفسره مضمون الجملة المتقدمة من جهة المعنى؛ إذ تقديره: أعترف بذلك اعترافًا، وأحُقُّه حَقًّا، فأشبهَ ما العاملُ فيه معنى الفعل، فكما لا يجوز تقديم ما عمل فيه معنى الفعل على معنى الفعل كذلك لا يجوز تقديم هذا المصدر على الجملة المفسِّرة ما كان عاملاً فيه. والذي منع التقديم هو الزجاج ومن أخذ بمذهبه. /وأجاز توسيطه، فتقول: هذا حَقًّا عبدُ اللّهِ. [٣: ١٤٨]

قيل له: كيف أجزتَ توسيطه و لم يتقدم شيء يدلُّ على الفعل؟

قال: إذا تقدم جزؤه فلا بدَّ له من جزء آخر ينضاف إليه، والجزء الأول المراد ضمُّه إلى غيره مبنيٌّ على التحقيق، فقد تقدم ما يدلُّ على الفعل، ويدلُّ على التوسط قوله[١]:

وكذاكُم مَصيرُ كُلِّ أُناسٍ ... سوفَ حَقًّا تُبلِيهمُ الأيّامُ

وقال[٢]:

إنِّي - ورَبِّ القائمِ المَهْدِيِّ - ... ما زِلتُ حَقًّا - يا بَني عَدِيٍّ -
أخا اغْتِلالٍ، وعلى أدِيِّ

أي: سَفَرٍ.

ومن ذهب إلى جواز التقديم استدل بقولهم: أحقًّا زيدٌ منطلقٌ؟ وذلك أنَّ الهمزة تتعين أن تكون داخلة على الفعل الناصب للمصدر، فالمعنى: أأَحُقُّ[٣] حقًّا؛

---

(١) هو أبو دُواد الإيادي. شعره ص ٣٣٩.
(٢) لم أقف عليه. ك، ن: «... ما زلنا جذايا بني عدي ...».
(٣) في المخطوطات: الحق.

لأنَّ تقدير دخولها على ما بعد المصدر، فيكون المعنى أزيدٌ منطلقٌ حقًّا - يؤدي إلى الفصل بين همزة الاستفهام والمستفهم عنه بجملة، ولا نعلم أحدًا[1] أجاز ذلك إلا يونس، قال في قوله[2]:

أَحــارِ، تَــرَى بَــرْقًا، أُريــكَ وَميضَهُ ....

إنَّ الهمزة للاستفهام لا للنداء، والمعنى: أترى - يا حارِ - برقًا. قال: «ولا يجوز أن يكون نداء؛ لأنَّ المعنى في تَرى على الاستفهام، ولا يجوز حذف حرف الاستفهام إلا أن يكون في الكلام ما يدلُّ عليه، نحو[3]:

.... بِــسَبعٍ رَمَــينَ الجَمــرَ أم بِــثَمانِ»

انتهى. وعلى تقدير صحة مذهبه يكون ذلك جائزًا في الشعر، فلا يدَّعى في الكلام، وتبين بذلك أنه قد تقدم مع أنه لم يتقدمه دليل.

وأوَّلَ مَن منع ذلك على أنَّ قولهم: أحقًّا زيدٌ منطلقٌ؟ انتصب انتصاب الظرف لا انتصاب المصدر المؤكّد، والمعنى: أفي حقٍّ زيدٌ منطلقٌ؟ وقد نص س[4] في أحقًّا أنك منطلقٌ على أنه ظرف خبر للمبتدأ الذي هو أنَّ المفتوحة.

وفي البسيط: قيل: يجوز أن يتوسط هذا المؤكّد، فتقول: واللّهِ قَسَمًا لأفعلَنَّ، وله عليَّ عرفًا ألفُ درهم. وقيل: مثله قول الأحوص[5]:

إنِّــي لأَمْــنَحُكَ الصُّــدودَ ، وإنَّني قَــسَمًا إلَــيــكَ مــعَ الصُّدودِ لأَمْيَلُ

---

(١) ك، ح: ولا يعلم أحد.

(٢) تقدم في ٢: ٨٩.

(٣) صدر البيت: «لَعَمرُكَ ما أدري وإنْ كنتُ داريًا». وهو لعمر بن أبي ربيعة. الديوان ص ٢٦٦ والكتاب ٣: ١٧٥ والكامل ص ٧٩٣، ١٠٩٥ والخزانة ١١: ١٢٢ - ١٢٨ [٩٠٣].

(٤) الكتاب ٣: ١٣٤ - ١٣٧.

(٥) الديوان ص ٢٠٩ والكتاب ١: ٣٨٠ والخزانة ٢: ٤٨ - ٥٥ [٩٠].

وأصله: إنني لأُمَيِّلُ قَسَمًا.

وعند الزَّجّاج أنَّ هذا النوع كله إنما يؤكَّد به لإزالة احتمالٍ ما، ولو على بُعد أو تقدير، وإلا لم تكن فيه الفائدة.

وهي في كلها بإضمار أفعال من لفظ المصدر، كأنه قال: أعترف اعترافًا، وصَبَغَ اللّهُ صِبغةً، وصَنَعَ صَنعةً، وكتبَ كتابَه، ونحوه.

ويجوز رفع ذلك كله بنص س[1] على تقدير الابتداء، ويكون /لازم [٣: ١٤٩/أ] الإضمار كالفعل، كأنك قلت: ذاك صُنعُ [اللّه][2]، وصِبْغَتُه، أو: هو، ونحوه.

ص: ومِنَ المُلتزَم إضمارُ ناصبِه المُشبَّهُ به مُشعِرًا بحدوثٍ بعد جملةٍ حاويةٍ فعلَه وفاعلَه معنًى دون لفظ، ولا صلاحيةَ للعمل فيه، وإتباعُه جائز، وإنْ وقعتْ صِفتُه مَوقعَه فإتباعُها أَولى من نصبها، وكذا التالي جملةً خاليةً مما هو له.

ش: يعني بقوله **المُشبَّهُ به** المصدرَ المشبَّه به، ومثال ذلك: مررتُ به فإذا له صوتٌ صوتَ حمارٍ، ومررت به فإذا له صُراخٌ صُراخَ الثكلى، قال[3]:

مَقذُوفَـــةٍ بِدَخِـــيسِ النَّحْضِ، بازِلُها   لَـــــهُ صَـــرِيفٌ صَـــرِيفَ القَعوِ بالمَسَدِ

وقال الجَعديّ[4]:

---

(١) الكتاب ١: ٣٨٢.

(٢) اللّه: تتمة يلتئم بها السياق.

(٣) هو النابغة الذبياني يصف ناقته. الديوان ص ١٦ والكتاب ١: ٣٥٥ وشرح القصائد العشر ص ٤٥٠. مقذوفة: مرميّة. والنحض: اللحم، ودخيسه: ما تداخل منه وتراكب. والبازل: السن التي تخرج عند بزول الناقة، وذلك في العام التاسع من عمرها. والصريف: الصياح. والقعو: ما تدور عليه البَكْرة إذا كان خشبًا. والمسد: حبل من ليف أو جلد. له: سقط من ك، ن. وسقط البيت من ح.

(٤) الكتاب ١: ٣٥٥ وشرح أبياته ١: ٩٦ - ٩٧ والأعلم ص ٢٢٣. وصف طعنة جائفة تهدر عند خروج دمها وفوره. والكليم: المجروح. وإسناده: إقعاده معتمدًا بظهره على شيء يمسكه لضعفه. وهدؤه: سكونه ونومه. والرنة: رفع الصوت بالبكاء. والروق: القرن. والضواري: التي ضَرِيَت على الصيد واعتادته.

لهـــا بعـــدَ إسنادِ الكَليمِ وهَدْئهِ ورنَّـــةِ مَـــن يَبكـــي إذا كـــانَ باكـــيا
هَـــديـــرٌ هَديرَ الثَّورِ ، يَنفُضُ رأسَهُ يَـــذُبُّ بِـــرَوقَيهِ الكِـــلابَ الـــضَّواريا

واحترز بقوله **مُشعِرًا بحدوث** مما لا يُشعر بتجدد حدوث، كقولك: له ذَكاءٌ ذَكاءُ الحكماء. قال المصنف[1]: «ولا يجوز النصب؛ لأنَّ نصب صوت وشبهه لم يثبت إلا لكون ما قبله بمنْزلة يفعل مسندًا إلى فاعل، فقولك مررتُ بزيدٍ وله صوتٌ بمنْزلة قولك: مررتُ به وهو يُصَوِّت، فاستقام نصب ما بعده لاستقامة تقدير الفعل في موضعه، وإذا قلتَ مررتُ بزيدٍ وله ذَكاءٌ فلست تريد أنك مررتَ به وهو يفعل، بل أخبرتَ عنه بأنه ذو ذكاء، فنُزِّل ذلك منْزلة: مررتُ به وله يدٌ يدُ أسد، فكما لا ينصب يدُ أسد لا ينصب ما هو بمنْزلته، فإن عبَّرت بالذكاء عن عمل دالٍّ على الذكاء جاز النصب» انتهى.

وقال س[2]: «فإنما انتصب هذا لأنك مررتَ به في حال تصويت، ولم تُرد أن تجعل الآخر صفة للأول ولا بدلاً منه، ولكنك لَمّا قلت له صوتٌ عُلم أنه قد كان ثَمَّ عملٌ، فصار قولك له صوتٌ بمنْزلة قولك: فإذا هو يُصوِّت، فحملتَ الثاني على المعنى». ثم قال: «كأنه توهَّم بعد قوله له صوتٌ: يصوِّت صوتَ الحمار، أو يُبديه، أو يُخرجه صوتَ حمار»[3] انتهى.

فانتصابه على هذا هو على أن يكون مصدرًا مبيِّنًا إن قدَّرت العامل من لفظ صَوْت، أو على أن يكون حالاً إن قدَّرت العامل من غير لفظ صَوْت. قال س[4]: «فانتصب» وهو مرفوع فيه، وعلته لأنه قدَّره: «يصوِّت» تارة، و«يُبديه» أخرى، فإذا كان «يُبديه مثلَ صوتِ الحمار» فهذه حال وقع عليها الفعل؛ لأنَّ الصوت

---

(١) شرح التسهيل ٢: ١٩٠.
(٢) الكتاب ١: ٣٥٦.
(٣) الكتاب ١: ٣٥٦.
(٤) قال س ... لأن الضحك من صفة زيد لا من صفة المجيء: ليس في ك.

ليس من جهة صفة الإبداء، وإذا كان «يصوّت» كان حالاً وقع فيها الفعل بمعنى سقط؛ لأنّ الصوت الذي هو مثل صوت الحمار من صفة التصويت، وسيبويه يجعل الحال إذا كانت من صفة الفعل حالاً وقع فيها الفعل[1]، نحو: جاء زيدٌ مسرعًا؛ لأنّ السرعة من صفة المجيء، وإذا كانت من صفة الفاعل جعلها حالاً وقع عليها الفعل، نحو: جاء زيدٌ ضاحكًا؛ لأنّ الضحك من صفة زيد لا من صفة المجيء.

واحترز بقوله **بعدَ جملةٍ** من أن يكون بعد مفرد، فإنه لا يجوز فيه النصب، مثاله: صوتُه صوتُ حمارٍ.

فإن كان المفرد يتضمن إسنادًا معنويًّا فهل يجري مجرى الجملة أم يجري مجرى المفرد؟ في ذلك نظر، مثاله: زيدٌ له صوتٌ صوتُ حمارٍ، إذا جعلت صوت /مرفوعًا بالمجرور، ويكون التقدير: زيدٌ كائن له صوتٌ صوتُ حمار. [٣: ١٤٩/ب]

واحترز بقوله **حاويةٍ فعلَه وفاعلَه معنًى دون لفظ** من نحو قوله: عليه نَوحٌ نَوحُ الحَمامِ؛ لأنّ الهاء في عليه ليست بفاعل، وفيها صوتٌ صوتُ حمارٍ، فـ«صوتُ حمار» بدل أو صفة.

قال المصنف في الشرح[2]: «ويضعف النصب لأنه إنما استُحسن في له صوتٌ صوتَ حمارٍ لأنّ له صوتٌ بمنْزلة هو يصوِّت لاشتماله على صاحب الصوت والصوت، فجاز أن يجعل بدلاً من اللفظ بيُصَوِّت مسندًا إلى ضمير، بخلاف فيها صوت، فإنه لم يتضمن إلا الصوت، فلم يَحسن أن يُجعل بدلاً من اللفظ بيُصَوِّت. ومع ذلك فالنصب جائز على ضعف؛ لأنّ الكلام الذي قبله وإن لم يتضمن اسم ما هو فاعل في المعنى فكونه جملة متضمنة للصوت كافٍ، فإنك إذا قلت فيها صوتٌ عُلم أنّ فيها مصوِّتًا لاستحالة صوت بلا مُصَوِّت».

---

(١) الفعل: ليس في ن.

(٢) ٢: ١٩٠.

قال س[1]: «هذا صوتٌ صوتُ حمارٍ؛ لأنك لم تذكر فاعلاً، ولأنَّ الآخر هو الأول». ثم قال[2]: «وإن شبَّهتَ فهو رفع؛ لأنك لم تذكر فاعلاً يفعله». ثم قال[3]: «ولو نصبتَ كان وجهًا؛ لأنه قد عُلم أنَّ مع النوح والصوت فاعلَين».

وقال بعض أصحابنا: أفعال العلاج إمّا أن يتقدم فيها الضمير الذي هو فاعل في المعنى، نحو: فإذا له صوتٌ صوتَ حمارٍ، وإما أن يتأخر، نحو: فإذا صوتُه صوتُ حمارٍ، وإما أن يذكر لا متقدمًا ولا متأخرًا، نحو: هذا صوتٌ صوتُ حمارٍ.

واحترز بقوله **ولا صلاحية للعمل فيه** مما يكون فيه صلاحية للعمل فيه، نحو قولك: هو مُصَوِّتٌ صَوتَ حمارٍ، فانتصاب صوتَ حمارٍ بقولك مُصَوِّت، فهذه جملة تضمنت ما فيه معنى الفعل والصلاحية للعمل، فهو العامل للنصب فيه.

وقال الأستاذ أبو علي: «مررتُ به فإذا له صوتٌ صوتَ حمارٍ من هذه المسألة، إن كان منكرًا فنصبه على وجهين: على الحال، وعلى المصدر، وعلى الحال على وجهين:

على حذف مثل، وتقدر إن شئت: له صوتٌ يُبديه مثلَ صوتِ حمارٍ، أو: له صوتٌ يُصَوِّتُ مثلَ صوتِ حمارٍ.

أو لا على حذف مثل، وتجعل صوتَ حمار بإزاء: مُنْكَر، وتأخذ منه المعقول لأنه جنس، ويكون التقدير: يُبديه في حال أنه صوت حمار، أي: مُنْكَرًا.

أو تجعل صوتَ حمار صوته مجازًا، ولا تأخذ منه المعقول، بل تأخذه بإزاء نسبته إلى الحمار، كما تقول: فلانٌ يَضربُ ضَربَ زيدٍ أمسِ، فإنَّ هذا لا يُتَصَوَّر إلا على حذف مثل، أو على هذا الوجه الأخير، كأنك جعلتَ ضرب هذا الضارب هو ضرب زيد أمس مبالغة واتِّساعًا. ولا يمكن أن تفعل فيه ما فعلتَ في

---

(١) الكتاب ١: ٣٦٥، وقبله: «هذا بابُ ما الرفعُ فيه الوجهُ، وذلك نحو».

(٢) الكتاب ١: ٣٦٥.

(٣) الكتاب ١: ٣٦٦.

صوتَ حمار من حمله على الوجه الثاني؛ /لأنك فيه أخذت صوتَ حمار معقولاً [٣: ١٥٠/أ] ذهنيًّا، فيمكن أن يوقع ، وهذا أخذته شخصيًّا حاصلاً في الوجود قد انقرض، فمحال أن يوقع.

فهذه ثلاثة أوجه، وفي كل واحد منها تترك الصوت على وضعه من أنه الحقيقة الناشئة عن التصويت، لا تجعله بمنْزلة التصويت الذي هو فعلك من تهيئة الأسباب الموجبة للصوت.

وإن جعلته مصدرًا تصوّرت فيه هذه الوجوه كلها، فيمكن أن تقدر: مررتُ به فإذا له صوتٌ يُصَوِّتُ تصويتًا مثلَ تَصويتِ حمارٍ، ثم حذفت تصويتًا، وتركت مثل في الكلام، وكان صفة له، فصار نصبه على المصدر لأنها صفة مضافة إلى المصدر، بخلاف رُوَيدًا، ثم حذفت المضاف، وأقمت المضاف إليه مقامه، وأعربته مصدرًا، ثم وضع الصوت موضع التصويت، هذا وجه.

والوجه الآخر: أن يكون: فإذا له صوتٌ يصوِّت صوتَ حمارٍ، وجعل صوتَ حمار مصدرًا يصل إليه يُصَوِّت بنفسه من غير حذف على التجويزين المتقدمين في الحال؛ ولا بدَّ في هذا كله من إخراج صوت عن وضعه وتصييره في موضع التصويت. وأمّا إن كان معرفة فلا يُتَصور فيه إلا نصبه على المصدر» انتهى كلامه.

فإن قلت: ما الداعي إلى أن يُضمَر ناصب لقوله صوتَ حمار؟ وهلاَّ نُصب بقوله صوتٌ من قوله: له صوتٌ، وكأنك قلت: له أن يُصَوِّتَ صوتَ حمارٍ.

فالجواب: أنه لم يُرد بقوله فإذا له صوتٌ أنه يعالج الصوت، ويخرجه على هذه الصفة، وإنما أريد به ما يسمع. وكذلك: له هديرٌ، لم يُرد أنه يحاول الهدير ، إنما أريد ما يسمع. والصوت هنا ليس المصدر الذي ينحلُّ بحرف مصدري والفعل، ولا الذي يكون بدلاً من لفظ الفعل في الأمر والاستفهام، وإنما يُراد به ما هو ناشئ عن التصويت.

وقوله وإتباعُه جائزٌ يعني رفعه:

فإن كان نكرة جاز فيه وجهان: أحدهما الصفة، والثاني أن يكون بدلاً. وقد أشار س إلى الوجهين في صدر المسألة حين قال[1]: «ولم ترد أن تجعل الآخر صفة للأول ولا بدلاً منه». ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف، أي: هو صوتُ حمار.

وإن كان معرفة كقوله[2]: «لها هديرٌ هديرَ الثَّورِ» فالبدل. ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف. ولا يجوز أن يكون صفة لأنه معرفة، وصوتٌ قبله نكرة. وأجاز ذلك الخليل[3]؛ لأنه عنده في معنى النكرة، ألا ترى أنها في المعنى مضاف إليها مثل. وزعم س[4] أنَّ هذا قبيح ضعيف، لا يجوز إلا في موضع اضطرار. وهو الصحيح على ما يُبَيَّن في باب النعت، إن شاء اللّه.

[١٥٠/ب] واختُلف في أيهما الوجه: النصب أم الرفع: فقال ابن /خروف: النصب في هذا الباب الوجه؛ لأنَّ الثاني ليس بالأول، فيدخله المجاز والاتساع. وقال ابن عصفور: الرفع والنصب فيه متكافئان؛ لأنَّ النصب فيه الإضمار وإن كان ثَمَّ ما يدل عليه، وفي الرفع المجاز؛ لأنه جعل الأول فيه الثاني، وليس به.

وقوله وإن وقعتْ صفتُه مَوقعَه فإتباعُها أَولى من نصبها مثال ذلك: له صوتٌ أَيُّما صوتٍ، وله صوتٌ مثلُ صوتِ الحمارِ، ذكر س[5] أنَّ الاختيار فيه الرفع. وكذلك إذا ذكرت صوتًا ووصفتَه[6]، نحو قولك: له صوتٌ صوتٌ حسنٌ؛ لأنك إنما أردت الوصف، فذكرتَ صوتًا توطئة له، فلمّا لم تُرد أن تحمله على الفعل، وكان الآخر الأول - رفعت.

---

(١) الكتاب ١: ٣٥٦.

(٢) يعني قول النابغة الجعدي في بيتيه المتقدمين في ص ٢١٦.

(٣) الكتاب ١: ٣٦١.

(٤) الكتاب ١: ٣٦١.

(٥) الكتاب ١: ٣٦٣.

(٦) ووصفته ... فذكرت صوتًا: سقط من ك.

وقال س[1]: «وإن قلت: له صوتٌ أيّما صوت، أو: مثلَ صوتِ الحمار، أو: له صوتٌ صوتًا حسنًا - جاز، زعم ذلك الخليل. ويقوّي ذلك أنِ يونس وعيسى جميعًا زعما أنّ رؤبة كان ينشد هذا البيت نصبًا[2]:

فـــيها ازْدهـــافٌ أيّمـــا ازْدهـــاف

فحمله على الفعل الذي ينصب صوتَ حمار؛ لأنّ ذلك الفعل لو ظَهر نَصب ما كان صفة وما كان غير صفة» انتهى. فالتقدير: يُصَوِّتُ صوتًا حسنًا، ويُصَوِّتُ أيّما صوت، ويُصَوِّتُ مثلَ صوتِ الحمار.

وقوله **وكذا التالي جملةً خاليةً مما هو له** مثاله: هذا صوتٌ صوتُ حمار، وعليه نَوحٌ نَوحُ الحمام، وفيها صوتٌ صوتُ حمار. ويعني بقوله **وكذا** أي: الإتباع أولى من النصب، وتقدم كلام المصنف على شيء من هذا.

وقال[3]: «ولو نصبتَ كان وجهًا؛ لأنه إذا قال: هذا صوتٌ، أو هذا نوحٌ، أو عليه [نوحٌ][4] - فقد عُلم أنّ مع النَوح والصوت فاعلَين، فحمله على المعنى، كما قال[5]:

لِيُـــبْكَ يَـــزيدُ ضَـــارِعٌ لِخُـــصُومةٍ ....»

قال المصنف في الشرح[6]: «ويُلحق بِلَهُ صوتٌ صوتَ حمارٍ قولُ أبي كَبير الهُذَلي»[7]:

---

(١) الكتاب ١: ٣٦٤.

(٢) الديوان ص ١٠٠ والخزانة ٢: ٤١ - ٤٧ [٨٩]. فيها: أي الأقوال المذكورة في البيت المتقدم عليه. وازدهاف: استخفاف، وقيل: استعجال وتقحم.

(٣) الكتاب ١: ٣٦٦.

(٤) نوح: تتمة من الكتاب.

(٥) تقدم البيت في ٦: ٢١٠، ٢١٢.

(٦) ٢: ١٩١.

(٧) شرح أشعار الهذليين ص ١٠٧٤. المنكب: مجتمع رأس العضد والكتف. والمحمل: محمل السيف. والمعنى: إذا اضطجع لم يمس الأرض إلا منكبه وحرف ساقه؛ لأنه خميص البطن.

مـــا إنْ يَمَـــسُّ الأرضَ إلا مَـــنْكِبٌ   مـــنه، وحَـــرفُ الـــسّاقِ، طَيَّ الْمِحْمَلِ

ولذلك قال س[1]: صار ما إنْ يَمَسُّ الأرضَ بمنْزلة: له طَيٌّ».

ص: وقد يُرفَع مبتدأً المُفيد طلبًا، وخبرًا المُكَرَّرُ والمحصورُ والمؤكِّدُ نفسَه والمُفيدُ خبرًا إنشائيًّا وغيرَ إنشائيٍّ.

ش: المفيد طلبًا قولك: صَبرٌ صبرٌ. ومنه غيرَ مكرر قولُ حسان[2]:

أهاجَيــتُمُ حَـسّانَ عــندَ ذَكائــهِ   فَغَــــيٌّ لأولادِ الحِمـــاسِ طَـــويلُ

وقول الآخر[3]:

يَـشكُو إليّ جَمَلِــي طُولَ السُّرَى   صَـــبرٌ جَمــيلٌ ، فكِلانـــا مُبْتَلَـــى

[۱۰۱:۱/أ] /ومثاله خبرًا: أنت سَيرٌ سيرٌ. ومثال المحصور: إنما أنت سيرٌ. ومثال المؤكِّد نفسَه: له عليَّ دينارٌ اعترافٌ، ورفعه على إضمار مبتدأ، أي: هذا الكلامُ اعترافٌ.

ومثالُ المفيد خبرًا إنشائيًّا قولُ الشاعر[4]:

عَجَـــبٌ لِـــتلكَ قَـــضِيَّةٌ.........   ....

ومثالُ المفيد خبرًا غير إنشائيٍّ قولُ الشاعر[5]:

---

(١) الكتاب ١: ٣٦٠.

(٢) الديوان ص ٢١٧ والكتاب ١: ٣١٤ وشرح التسهيل ٢: ١٩٢. والبيت في رواية سيبويه من الطويل. وهو من قصيدة من الكامل في الديوان، وروايته:

هَيَّجتُمُ حسّانَ عند ذكائه   غيٌّ لِمَنْ وَلَدَ الحماسُ طويلُ

الذكاء: انتهاء السن واجتماع العقل. والغيّ: الضلال. والحماس: بطن من بني الحارث بن كعب، وهم رهط النجاشي الذي كان يُهاجيه حسان. ك، ن: بغي. ح: بعي.

(٣) نسب للمُلبِد بن حرملة في شرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ١: ٣١٧. ونسب في فرحة الأديب ص ١٧٩ لأحد السَّوّاقين. وهو بغير نسبة في الكتاب ١: ٣٢١ ومعاني القرآن للفراء ٢: ٥٤، ١٥٦ والأعلم ص ٢١١.

(٤) تقدم في ص ١٩٦.

(٥) تقدم في ص ١٩١.

أقـــامَ، وأقـــوَى ذاتَ يـــومٍ، وخَيْـــبةٌ   لأوَّلِ مَـــن يَلقَـــى وشَـــرٌّ مُيَـــسَّرُ

ص:[1] وقد ينوب عن المصدر اللازمِ إضمارُ ناصبه صفاتٌ كعائذًا بك، وهنيئًا لك، وأقائمًا وقد قعدَ الناسُ، وأقاعدًا[2] وقد سارَ الرَّكبُ، وقائمًا قد علم اللّهُ وقد قعدَ الناسُ. وأسماءُ أعيان، كتُربًا وجَنْدَلاً، وفاها لِفيك، وأَأَعْوَرَ وذا ناب. والأصَحُّ كونُ الأسماء مفعولاتٍ، والصفاتِ أحوالاً.

ش: أمّا عائذًا وقائمًا وقاعدًا فأسماء فاعلينَ في الأصل، وانتصاها على أنها أحوال مؤكّدة لعاملها الملتَزَم إضمارُه، والتقدير: أتَقوم قائمًا، وأتَقعد قاعدًا، وأعُوذ عائذًا باللّه. قال بعض أصحابنا: «وهي موقوفة على السماع». وقال غيره: زعم س أنّ هذا مقيس[3]، يقال لكل من كان لازمًا صفة دائبًا عليها: أضاحكًا، وأخارجًا.

وزعم المبرد[4] أنّ انتصاب أقائمًا وأقاعدًا وعائذًا بك على أنها مصادر، وجاءت على فاعِل، كقولهم: فُلِجَ فالِجًا، نحو العافية والعاقبة، فكأنك قلت: أَقِيامًا، وأَقُعودًا، وعِياذًا. قال: لأنّ الحال المؤكّدة تَضعُف.

وما ذهب إليه المبرد ليس بصحيح؛ لأنّ الحال المؤكّدة جاءت في أفصح كلام، قال تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً ﴾[5]، وقال: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ

---

(١) زيد هنا في التسهيل ما نصه: «فصل: المجعول بدلاً من اللفظ بفعل مهمل مفردٌ كدَفْرًا، وجائزُ الإفراد والإضافة كوَيْلَه، ومضافٌ غير مثنًّى كبَلْهَ الشيء وبَهْلَه، ومثنًّى كلَبَّيك، وليس كلَدَى لبقاء يائه مضافًا إلى الظاهر، خلافًا ليونس، وربما أُفرد مبنيًّا على الكسر».

(٢) وأقاعدًا ... وقد قعد الناس: ليس في ك. وكرر هذا في ن.

(٣) لم ينص سيبويه على ذلك في هذا الباب في كتابه ص ٣٤٠ - ٣٤٢.

(٤) نُسب هذا إلى المبرد في شرح الكتاب للسيرافي ٥: ١١٤. وكلام المبرد في المقتضب ٣: ٢٢٨ - ٢٢٩، ٢٦٤ يدل على أنّ هذا ونحوه عنده حال، لكنه يختلف مع سيبويه في تقدير العامل.

(٥) سورة النساء: الآية ٧٩.

وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَۖ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتُۢ بِأَمۡرِهِۦٓ ﴾[1]. ولأنه ثَبَت أنّ عائذًا وقائمًا وقاعدًا أسماء فاعلين بلا خلاف، والمصدرية فيها دَعوى لا دليل عليها. ولأنه لو كانت مصادر لوقعت في غير هذا المكان مصادر، فكنت تقول: قُمت قائمًا طويلاً، وقائم خاشع، والقائم المعروف، في معنى[2]: قيامًا طويلاً، وقيام خاشع، والقيام المعروف، وذلك لا يقال. ولأنه لو كانت مصادر لجاز أن تأتي معرفة ونكرة كما أتى: الحمدَ للّه، والعَجَبَ لك. فكونهم التزموا فيها التنكير دليل على أنها أحوال لا مصادر، وهذه الأحوال تحمَّلت ضميرًا لّما وُضعت موضع الفعل الناصب لها، وصارت بدلاً منه، ولذلك لا يظهر معها الفعل، فلو أسندت إلى غير الضمير برز الفاعل، فكنت تقول: أقائمًا زيدٌ وقد قعدَ الناسُ، ومن ذلك قوله[3]:

[١٥١/ب] /أتاركـــــةً تَـــــدلُّلَها قَطـــــامِ   وضَـــــنًّا بالتَّحــــيةِ والـــــسَّلامِ

فقَطامِ فاعل بقوله أتاركةً.

ولّما كانت المصادر نائبة عن الأفعال في الاستفهام وغيره جاءت هذه الأسماء كذلك، فمن الاستفهام: أتاركةً تَدَلُّلَها قَطامِ. ومن غيره قول الشاعر[4]:

أَلْحِـــقْ عَذابَكَ بالقَـــومِ الذينَ طَغَوْا   وعائـــذًا بـــكَ أنْ يَعلُـــوا ، فيَطْغُونِـــي

التقدير: وأعوذُ عائذًا بك، حذف الفعل، وأقام الحال كما كان يفعل بالمصدر لو قال: عِياذًا بك.

ومن العرب من يقول[5]: عائذٌ باللّه، يضمر له مبتدأ، أي: أنا عائذٌ باللّه.

---

(١) سورة النحل: الآية ١٢. وهذه قراءة العشرة عدا ابن عامر وحفص عن عاصم. السبعة ص ٣٧٠ والنشر ٢: ٣٠٢ - ٣٠٣.

(٢) في معنى ... والقيام المعروف: ليس في ك.

(٣) هو النابغة الذبياني. الديوان ص ١٣٠ وشرح التسهيل ٢: ١٩٣.

(٤) هو عبد اللّه بن الحارث السهمي الصحابي. الكتاب ١: ٣٤١ - ٣٤٢، وفيه تخريجه.

(٥) الكتاب ١: ٣٤٧.

وأمّا «هَنيئًا لك» فهَنِيء صفة للمبالغة، تقول هَنَأني الطعامُ، أي: ساغَ لي وطاب، واسم الفاعل هانئ، وهَنِيء فَعيل للمبالغة. ويجوز أن يكون صفة من هَنُؤَ الطعام: إذا ساغَ ولا تنغيص فيه، كما تقول: شَرُفَ فهو شَريف. وكذلك مَرِيئًا، يحتمل أن يكون من هَنَأني الطعامُ ومَرَأني، ومن هَنُؤَ الطعامُ ومَرُؤَ. فإذا لم يكن هَنَأني قلت: أَمْرَأني، رباعيًّا، واستعمل مع هَنَأني ثلاثيًّا للإتباع. قيل: واشتقاق الهَنِيء من هناء البعير، وهو الدواء الذي يُطلى به، ويوضع في عَقْره، قال الشاعر[1]:

مُتَبَذِّلٌ، تَبدو مَحاسِنُهُ   يَضَعُ الهِناءَ مَواضِعَ النُّقْبِ

والمَرِيء: ما يساغ في الحلق، ومنه قيل لمجرى الطعام من الحلقوم إلى فم المعدة: المَريء.

قال س[2]: «هَنيئًا مَريئًا صفتان، نصبوهما نصب المصادر المدعوِّ بها بالفعل غير المستعمَل إظهارُه؛ المختزَل للدلالة التي في الكلام عليه، كأنهم قالوا: ثَبَتَ ذلك هنيئًا مريئًا» انتهى. ومَريئًا تابع لِهَنيئًا.

وذهب الزمخشريُّ[3] في قوله تعالى: ﴿ هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا ﴾[4] إلى أنَّ انتصابه على أنه نعت لمصدر محذوف، أي: فَكُلُوه أَكْلاً هَنيئًا، أو على أنه حال من ضمير المفعول.

وهو قول مخالف لقول أئمة العربية س وغيره، فعلى ما قاله أئمة العربية يكون: ﴿ هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا ﴾ من جملة أخرى غير قوله: ﴿ فَكُلُوهُ ﴾، ولا تعلُّق له به من حيث الإعراب، بل من حيث المعنى.

---

(١) هو دريد بن الصِّمّة. الأمالي ٢: ١٦١. والرواية فيه: متبذِّلاً. النُّقْب: القطع المتفرقة من الجرب في جلد البعير.

(٢) الكتاب ١: ٣١٦ - ٣١٧.

(٣) الكشاف ١: ٤٩٩.

(٤) سورة النساء: الآية ٤.

وجماع القول في هَنيئًا أنها حال قائمة مقام الفعل الناصب لها، فإذا قيل: إنّ فلانًا أصاب خيرًا، فقلت: هَنيئًا له ذلك - فالأصل: ثَبتَ له ذلك هنيئًا، فحُذف ثَبتَ، وأُقيم هَنيئًا مقامه.

واختلفوا إذ ذاك فيما يرتفع به «ذلك»:

فذهب السيرافي[1] إلى أنه مرفوع بذلك الفعل المختزل الذي هو ثَبتَ، وهَنيئًا حال من «ذلك»، وفي هَنيئًا ضمير يعود على «ذلك». وإذا قلت هَنيئًا، و لم تقل ذلك، بل اقتصرت على قولك هَنيئًا ففي هَنِيء ضمير مستتر يعود على ذي الحال، وهو ضمير الفاعل /الذي استتر في ثَبتَ المحذوفة. [٣: ١٥٢/أ]

وذهب الفارسي إلى أنّ «ذلك» في قولك «هَنيئًا له ذلك» مرفوع بـ«هَنيئًا» القائم مقام الفعل المحذوف؛ لأنه صار عوضًا منه، فعمل عمله، كما أنك إذا قلت زيدٌ في الدار رَفع المجرورُ الضميرَ الذي كان مرفوعًا بمستقرّ لأنه عوض منه، ولا يكون في هَنيئًا ضمير؛ لأنه قد رَفع الظاهر الذي هو اسم الإشارة. وإذا قلت «هَنيئًا» ففيه ضمير فاعل بها[2]، وهو الضمير الذي كان فاعلاً لثَبتَ، ويكون هَنيئًا قد قام مقام الفعل المختزَل مفرَّغًا من الفاعل.

وإذا قلت «هَنيئًا مَريئًا» ففي نصب مَرِيء خلاف: ذهب بعضهم إلى أنه صفة لقولك هَنيئًا، وممن ذهب إلى ذلك أبو الحسن الحَوفيّ[3]. وذهب الفارسي[4] إلى أنّ انتصابه انتصاب هَنيئًا، فالتقدير عنده: ثَبتَ مَريئًا، ولا يجوز عنده أن يكون

---

(١) انظر شرح الكتاب ٥: ٨٧.

(٢) المسائل الشيرازيات ص ٢٩٠.

(٣) علي بن إبراهيم بن سعيد [- ٤٣٠هـ] من قرية شبْرا من حَوْف بلبيس بمصر. كان نحويًا قارئًا. أخذ عن أبي بكر الأدفويّ. وصنف: إعراب القرآن، والموضّح في النحو. إنباه الرواة ٢: ٢١٩ - ٢٢٠ وبغية الوعاة ٢: ١٤٠.

(٤) المسائل الشيرازيات ص ٢٨٧.

صفة لـ«هَنِيء» من جهة أنَّ هَنيئًا لَمّا كان عوضًا من الفعل صار حكمه حكم الفعل الذي ناب منابه، والفعل لا يوصف، فكذلك لا يوصف هو.

وقد أَلَمَّ الزمخشري بشيء مما قاله النحاة في هَنيئًا، لكنه حرَّفه، فقال بعد أن قدّم انتصابه على أنه وصف للمصدر أو حال من الضمير في فكلوه: «أي: كُلُوه وهو هنِيء»[1]، قال: «وقد يُوقَف على فَكُلُوه، ويُبتدأ هَنيئًا مَريئًا على الدعاء، وعلى أنهما صفتان أُقيمتا مقام المصدر، فانتصابهما على هذا انتصاب المصدر»[2]، ولذلك كأنه قال: هَنيئًا ومَريئًا، فصار كقولك: سَقْيًا ورَعْيًا، أي: هَنَأَه ومَرَأَه. والنحاة يجعلون انتصاب هَنيئًا على الحال، كما ذكرناه عنهم، وانتصاب مَريئًا على ما ذكرناه من الخلاف، إمّا على الحال وإمّا على الوصف.

ويدلُّ على فساد ما حرَّفه الزمخشري وصحةِ قول النحاة ارتفاعُ الأسماء الظاهرة بعد: هَنيئًا مَريئًا، ولو كانا منتصبين انتصابَ المصادرِ المرادِ بها الدعاءُ ما جاز ذلك فيها، تقول: سَقْيًا ورَعْيًا، ولا يجوز: سَقْيًا اللّهُ ذلك، وإن كان ذلك جائزًا في فعله، تقول: سَقاكَ اللّهُ، ورَعاكَ اللّهُ. والدليلُ على جواز رفع الأسماء الظاهرة بعدها قولُ الشاعر[3]:

هَنيئًا مَريئًا غيرَ داءٍ مُخامِرٍ ... لِعَزَّةَ مِن أَعراضِنا ما استَحَلَّتِ

وقولُ الآخر[4]:

هَنيئًا لأَرْبابِ البُيوتِ بُيُوتُهُمْ ... ولِلْعَزَبِ المِسكينِ ما يَتَلَمَّسُ

---

(١) الكشاف ١: ٤٩٩.

(٢) الكشاف ١: ٤٩٩. وهذا النص يلي النص السابق بدون فاصل.

(٣) هو كثيِّر. ديوانه ص ٦٨ والأمالي ٢: ١٠٩ والشيرازيات ص ٢٨٧. المخامر: المخالط.

(٤) نسب ابن السيرافي البيت في شرح أبيات سيبويه ١: ١٩٢ إلى أبي الغطريف الهَدّاديّ في وقعة كانت بينهم وبين ابن أحمر. وهو من غير نسبة في الكتاب ١: ٣١٨ والمسائل الشيرازيات ص ٢٨٩. أراد بأرباب البيوت الذين لهم زوجات؛ لأنه يقال للمزوَّجة بيت.

فـ«ما استَحَلَّت» و«بيوتُهم» مرفوعان إما بهنيئًا أو بثَبَتَ المحذوفة على الخلاف الذي بين السيرافيِّ وأبي عليٍّ، وتقدم من قولنا إنَّ مريئًا تابع لِهَنِيء.

وذهب بعضهم إلى أنه يُستعمل وحده غير تابع لِهَنيئًا، ولا يُحفظ ذلك من كلام العرب إلا في بيتٍ فُرق /بينهما، أنشده أبو العباس، وهو[1]: [١٥٢/ب]

كُـلْ هَنيـئًا ، ومـا شَـرِبتَ مَريئًا ثُـمَّ قُـمْ صـاغِرًا ، فغـير كريمِ

وتقدم[2] من قولنا إنَّ هَنيئًا ومَريئًا اسما فاعل للمبالغة.

وأجاز أبو البقاء العكبري[3] أن يكونا مصدرين جاءا على وزن فَعِيل كالصَّهِيل والهَدِير، وليسا من باب ما يطَّرد فيه فَعِيل في المصدر؛ لأنَّ ذلك لا يكون في غير الأصوات إلا قليلاً كالنَّقِير.

وقد أورد المصنف هَنيئًا مع: عائذًا بك، وأقائمًا وقد قعدَ الناس، وهما وأشباههما منصوبات بأفعال مضمرة من لفظها. وهَنيئًا ذكر فيه س[4] تقديرين: أحدهما أنه منصوب بثَبَتَ. والتقدير الثاني أنه منصوب بِهَنَأَ، أي: هَنَأَه ذلك هَنيئًا. قال س[5]: «فاختزل الفعل لأنه صار بدلاً من اللفظ بقولك هَنَأَك»، فعلى هذا التقدير يكون هنيئًا موافقًا لقولك: عائذًا باللّه، وأقائمًا وقد قعدَ الناس، إلا أنه فيه معنى الدعاء. قال بعض أصحابنا: ونصبه بثَبَتَ أولى لكون الحال فيه مبيِّنة، وإن نصبتَه بِهَنَأَ كان هَنيئًا حالاً مؤكِّدة.

---

(١) هذا أول بيتين لأبي عطاء السندي في البيان والتبيين ٣: ٣٤٧ والأغاني ١٧: ٢٤٤ [دار صادر]. قال ذلك لزائر له وقد رآه يومئ إلى امرأته. وهو بلا نسبة في الكامل ص ١٦٣. وبعده بيت، آخره: «لِعِرْسِ النَّديم». وروي آخره: «وأنت ذميمُ»، على الإقواء.

(٢) تقدم ذلك في ص ٢٢٥.

(٣) التبيان ص ٣٢٩ - ٣٣٠.

(٤) الكتاب ١: ٣١٦ - ٣١٧.

(٥) الكتاب ١: ٣١٧.

وقوله **وأسماءُ أعيانٍ كتُرْبًا وجَنْدَلاً** انتصاب هذا على تقدير: أَلزَمَك اللّهُ، أو أطعَمَك تُرْبًا وجَنْدَلاً، قال س[1]: «واختُزل الفعل هنا لأنهم جعلوه بدلاً من قولك: تَرِبَتْ يداك»، ويعني س أنه لا يُقال تُرْبًا إلا في المعنى الذي يقال[2] فيه: تَرِبَتْ يَداك، لا أنَّ تَرِبَتْ يداك هو الناصب لِتُرْبًا؛ لأنه ليس بمصدر.

ويجوز رفعه على الابتداء، و«لك» الخبر، قال الشاعر[3]:

لقد أَلَبَ الواشونَ أَلْبًا بِجَمعِهِمْ فَتُرْبٌ لأَفْواهِ الوُشاةِ وجَنْدَلُ

وهو في الرفع بمعنى النصب من الدعاء.

ولا ينقاس الرفع في أسماء الأعيان التي يُدْعى بها، لو قلت: فُوها لِفِيك، على قصد الدعاء - لم يجز. ولا تعريفها بالألف واللام؛ لأنَّ الدعاء بالاسم قليل، والألف[4] واللام للاسم الذي لم يوضع موضع الفعل.

وفي البسيط: «وقد أدخلوا هنا الألف واللام، كما فعلوا في المصدر رفعًا ونصبًا، فقالوا: التُّرْبُ له، والتُّرْبَ له» انتهى.

ولا يقاس هذا الباب، لا يقال: أَرْضًا، ولا جَبَلاً، بهذا المعنى.

وقوله **وفاها لِفِيك**[5] الضمير في فاها للداهية، قاله س[6]. ويُستعمل هذا في معنى: دَهاه اللّهُ. وإنما قال لِفِيك لأنَّ فم الإنسان في غالب أحواله منه يكون هلاكه، إمّا بأن يتكلم فيجني عليه كلامه، وإمّا أنَّ الأغذية إنما تتوصل لهلاكه من فيه.

---

(١) الكتاب ١: ٣١٤ - ٣١٥.

(٢) إلا في المعنى الذي يقال: سقط من ك.

(٣) البيت في الكتاب ١: ٣٣٥ والملخص ١: ٣٣٥ وفيه تخريجه. ألب الواشون: سعَوا في الإفساد. والجندل: الحجارة، واحدها جندلة. والترب والجندل: كناية عن الخيبة.

(٤) والألف: ليس في ك.

(٥) معناه: الخيبة لك. وهو مثل. أمثال أبي عبيد ص ٧٦.

(٦) الكتاب ١: ٣١٥.

وجعل بعضهم الضمير في فاها عائدًا على الخَيبة. وانتصب فاها بإضمار فعل، تقديره: أَلْزَمَ اللّهُ فاها لِفِيك، وجَعَلَ اللّهُ فاها لِفِيك، وأنشد س[1]:

[٢: ١٥٣/أ] /فقلتُ لــه: فــاهــا لِفِيكَ ، فإنَّها قَلُــوصُ امرئٍ ، قارِيكَ ما أنتَ حاذِرُهْ

وقوله وأَأَعْوَرَ وذا نابٍ قال المصنف في الشرح[2]: «ومن نيابة المفعول به عن فعل الإنكار قول رجل من بني أَسَد: «يا بني أَسَد، أَأَعْوَرَ وذا ناب»؟ يريد: أتستقبلون أعورَ وذا ناب، وذلك في يوم التقى فيه بنو أسد وبنو عامر، فرأى بعض الأسديين بعيرًا أعورَ، فتطيَّر، وقال لقومه هذا الكلام، فقَضى أنَّ قومه هزموا، وقُتل منهم» انتهى.

ويُعرف هذا اليوم الذي التقيا فيه يوم جبلة، وكان بنو عامر قد جعلوا في مقدمتهم عند اللقاء جملاً أعور مشوَّه الخلق ذا ناب، وهو المُسِنّ، فعلوا ذلك ليتطيَّر به الآخرون، فيكون ذلك سببًا لانهزامهم، فلما رأوه قال بعضهم: أَأَعْوَرَ وذا ناب؟ أي: أتستقبلون هذا، وأنكر عليهم استقبالهم إياه، فلم يسمعوا منه، فهُزموا، كأنه تطيَّر بالناب، وتفاءل منه غَمّاءَ[3] وشِدّة، وبالعَوَر؛ لأنه نقصان وتعوُّر أمر[4]، وكأنه قال: أتستقبلون من الأمر ما فيه عَوَرٌ وشدّة، هذا تفسير المعنى، وتفسير الإعراب ما ذكره س[5]، فانتصب على أنه مفعول به، والعرب تكره البعير الأعور إذا رأته في عسكر عدوِّها. وقيل: إنهم لَقُوا بعيرًا أعورَ وكَلبًا. وقيل: بل البعير كان

---

(١) البيت لأبي سِدرة سُحيم بن الأعرف. الكتاب ١: ٣١٥ - ٣١٦ والنوادر ص ٥٠٥ - ٥٠٦ وفرحة الأديب ص ٦٤ - ٦٥ والخزانة ٢: ١١٦ - ١١٩ [٩٩]. فقلت له: أي لهَوّاس المذكور في البيت الذي قبله، وهو الأسد. والقلوص: الناقة الشابّة.

(٢) ٢: ١٩٥.

(٣) ن: ويقال منه عضا. ح: وتفاءل منه عصا. ك: ويقال منه عصا وشدة.

(٤) ك: «وتعذرا أمر». تعورَ الأمرُ: فسد.

(٥) قال: كأنه قال: «أتستقبلون أعورَ وذا ناب». الكتاب ١: ٣٤٣ والسيرافي ٥: ١١٦.

له نابٌ طويلة. قال س[1]: «ولو قال أَعْوَرُ وذو نابٍ كان مُصيبًا» انتهى. وارتفاعه على مبتدأ مضمر يقدَّر فيه ما يصلح للمعنى، أي: مُستَقبِلُكم، أو مُقابِلُكم، أو مُصادِفُكم أَعْوَرُ.

وقوله **والأصَحُّ كونُ الأسماءِ مفعولاتٍ والصفاتِ أحوالاً** أمّا الخلاف في الصفات فقد تقدم الكلام فيه، وأنَّ المبرد يزعم أنها مصادر جاءت على وزن الصفة، وتقدم الردُّ عليه[2]. وأمّا الأسماء التي هي: تُرْبًا وجَنْدَلاً، وفاها لِفِيكَ، وأَعْوَرَ وذا نابٍ - فقد قدَّر س[3] لها عوامل تنصبها نصب المفعول به، وهو الذي اختار المصنف[4]، وهو تأويل الأكثرين.

وذهب الأستاذ أبو علي وغيره[5] إلى أن تُرْبًا وجَنْدَلاً ينتصب كنصب المصادر؛ لأنها وإن كانت جواهر فقد وقعت موضع المصادر؛ لأنَّ هذا المعنى كثُر فيها، فلذلك قدَّرها س[6] بأَلْزَمَكَ اللّهُ، أو أَطْعَمَك، ثم قال[7]: «لأنهم جعلوه بدلاً من تَرِبَتْ يَداك». فالأول هو التقدير الأصلي، والثاني هو الطارئ الذي قلناه. وكذلك قدّر في جَنْدَلاً فعلاً من لفظه[8] ينتصب عليه، ولذلك تدخل فيه اللام، فتقول: تُرْبًا لك، كما تقول: سَقْيًا لك، وقِصَّته قِصَّته. وأمّا «أَعْوَرَ وذا نابٍ» فقد تقدم تقدير س[9] له: أتستَقبِلون أَعْوَرَ وذا نابٍ، فظاهره ما ذهب إليه المصنف /من أنه منصوب على المفعول به. [٣: ١٥٣/ب]

---

(١) الكتاب ١: ٣٤٧.
(٢) تقدم ما ذكره في ص ٢٢٣.
(٣) الكتاب ١: ٣١٤ - ٣١٥، ٣٤٣.
(٤) شرح التسهيل ٢: ١٩٥.
(٥) الملخص ١: ٣٣٥.
(٦) الكتاب ١: ٣١٤.
(٧) الكتاب ١: ٣١٥.
(٨) هو جَنْدلتَ. الكتاب ١: ٣١٥، ٣٤٥.
(٩) تقدم قريبًا.

وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[1]: قول س «أتستَقبلون أعورَ» مشكل؛ لأنَّ الأسماء التي ذكر في هذا الباب أحوالٌ مبيِّنة.

وقال الأستاذ أبو الحسن بن خروف: ظاهره أنه مفعول، ولم يُرد ذلك، إنما قاله على جهة التفسير والبيان، وحقيقة التقدير فيه: أتستقبلونه أعْوَرَ وذا نابٍ، ولم يذكر في الباب مفعولاً، فإنما أراد ما يظهر في التفسير، ولم يقصد الإعراب ولا إلى الفعل الذي هذا الاسم بدل منه.

وقال ابن عصفور: يَتَخَرَّج ذلك على وجهين: أحدهما أن يكون تفسير معنى، وإنما أراد: أتستقبلونه أعْوَرَ، وإذا استقبلوه أعْوَرَ فقد استقبلوا الأعْوَر. والثاني أن يكون حذف المفعول اقتصارًا أو اختصارًا، فيكون تفسير إعراب.

وقد خلط المصنف في جمعه بين تُرْبًا، وجَنْدَلاً، وفاها لِفِيك، وبين أعْوَرَ وذا نابٍ، فذكرهما في فصل واحد، وس ذكر الثلاثة الأول في «باب ما جرى من الأسماء مجرى المصادر التي يُدعى بها»[2]، وذكر أعْوَرَ وذا نابٍ في «باب ما جرى من الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التي أُخذت من الفعل»[3]، فذكر في هذا الباب: أتميميًّا مَرَّةً وقَيسِيًّا أُخرى[4]، وأأعْوَرَ وذا نابٍ، وقولَ الشاعر[5]:

أفي السِّلْمِ أعْيارًا جَفاءً وغِلْظةً ... وفي الحَربِ أشْباهَ النِّساءِ العَوارِكِ

---

(١) الذي في شرح الجمل ٢: ٤١٩ هو قول سيبويه فقط. فلعله ذكر غيره في كتاب آخر.

(٢) الكتاب ١: ٣١٤ - ٣١٥.

(٣) الكتاب ١: ٣٤٣.

(٤) التقدير: أتتحوَّل تميميًّا مرة وقيسيًّا أخرى؟

(٥) البيت لهند بنت عتبة زوج أبي سفيان في السيرة النبوية ١: ٦٥٦ والخزانة ٣: ٢٦٣ - ٢٦٥ [٢٠٦]، قالته لِفَلِّ قريش حين رجعوا من بدر. وهو بغير نسبة في الكتاب ١: ٣٤٤ والكامل ص ١٠٩٠ والمقتضب ٣: ٢٦٥. أعيار: جمع عَير، وهو الحمار. والعوارك: جمع عارِك، وهي الحائض.

وقولَ الآخر[1]:

أفي الــــوَلائمِ أولادًا لِـــــواحِدةٍ وفي العِــــيادةِ أولادًا لِعَـــــلاّتِ

ويجوز النصب في الخبر[2] أيضًا، فتقول: تَميميًّا مَرَّةً وقَيْسِيًّا أُخرى، وأنشد يعقوب[3]:

هَـــلاَّ غـــيرَ عَمِّكُـــمُ ظَلَمْـــتُمْ إذا مـــا كُنـــتُمُ مُتَظَلِّميـــنا

عَفارِيـــتًا علـــيَّ وأَكْـــلِ مالِـــي وجُبْـــنًا عـــن رِجـــالٍ آخَـــرِينا

ويجوز ارتفاع ذلك، فتقول: أتَميميٌّ مَرَّةً وقَيْسِيٌّ أُخرى؟ على إضمار مبتدأ[4]، التقدير: أأنتَ تَميميٌّ مرةً.

---

(١) الكتاب ١: ٣٤٤ وشرح أبياته ١: ٣٨٢ والأعلم ص ٢١٨ والكامل ص ١٠٩٠ والمقتضب ٣: ٢٦٥. العلاّت: جمع عَلّة، وهي الضَّرَّة.

(٢) الكتاب ١: ٣٤٥ والكامل ص ١٠٩١.

(٣) أنشد البيتين مع بيتين آخرين من غير نسبة في إصلاح المنطق ص ٢٦٩. والشاعر هو رافع ابن هُرَيم كما في تهذيب إصلاح المنطق ص ٥٨٩ واللسان (كيس). وانظر الخزانة ٤: ٤٧٨ - ٤٨٣ [٣٢٩].

(٤) الكتاب ١: ٣٤٧ والكامل ص ١٠٩١.

ص: باب المفعول له

وهو المصدر المُعلَّلُ به حَدَثٌ شاركه[1] في الوقتِ ظاهرًا أو مقدَّرًا، والفاعلِ تحقيقًا أو تقديرًا. ويَنصبه مُفْهِمُ الحَدَث نَصْبَ المفعولِ به المصاحِبِ في الأصل حرفَ جرٍّ، لا نَصْبَ نَوعِ المصدر، خلافًا لبعضهم[2].

ش: مناسبة هذا الباب لما قبله أنه لمّا ذكر في الباب قبله المصدر وجملة من أحكامه ذكر المفعول له؛ لأنَّ من شرطه على الأشهر أن يكون /مصدرًا، ولأنَّ بعضهم قد ذهب إلى أنه ينتصب انتصاب المصدر على ما سنذكره إن شاء الله.

[١٥٤/أ]

وقوله **وهو المصدر** هذا جنس يشمل المفعول له وغيره، وتظافرت[3] النصوص من النحويين على اشتراط المصدرية في المفعول له، وذلك أنَّ الباعث إنما هو الحدث لا الذوات. وزعم يونس[4] أنَّ قومًا من العرب يقولون: أما العبيدَ فذو عَبيد، بالنصب، وتأوَّله على المفعول له وإن كان العبيد غير مصدر. وقبَّح ذلك س[5]، وإنما أجازه على ضعفه إذا لم تُرد عبيدًا بأعيانهم، فلو قلت: أمّا البصرةُ فلا بصرةَ لك، وأمّا الحارثُ فلا حارثَ لك، لم يجز لاختصاصهما. وقدَّر الزجاج[6] في نصب العبيد تقدير المِلك ليصيّره إلى معنى المصدر، كأنه قال: أمّا تَمَلُّكَ العبيد، أي: مهما تذكره من أجل تَمَلُّك العبيد، وهذا كله مراعاة للمصدر.

---

(١) ك، ن: يشاركه.

(٢) في شرح المصنف: للزجاج.

(٣) وتظافرت ... في المفعول له: سقط من ح.

(٤) الكتاب ١: ٣٨٩.

(٥) الكتاب ١: ٣٨٩.

(٦) شرح الكتاب للسيرافي ٥: ١٧٤.

والمصدر إن كان أجنبيًّا عن مصدر العامل بحيث لا يصدق عليه باعتبار مجازي فاللام، نحو: فعلتُ ذلك لأمر الله، وتَركتُه لِزَجرك، ومنه ﴿الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ صَدَقَ اللَّهُ﴾[1]، إلا أن يكون مسبوكًا بأنَّ وأنْ، نحو: (لَبَّيْكَ أنَّ الحمدَ والنِّعمة لك)[2]، وقوله[3]:

أَتَغْـــضَبُ أنْ أُذْنَـــا قُتَيْـــبَةَ حُـــزَّتا ....

وقد حكي عن أبي علي جوازه، فتقول: جئتُك ضربَ زيد، أي: لِضَربِ زيد[4]، وقاسه على: جئتُك طمعًا في الخير. وقيل: هو باطل؛ لأنَّ الطمع فعل الجائي وإن كان لا يصدق عليه المجيء، بخلاف الضرب.

وإن لم يكن أجنبيًّا حذفت اللام، نحو: ضربتُه تَقويمًا وتأديبًا، وقَعدتُ عن الحرب جبنًا؛ ألا ترى أنه يصدق أن يقال: ضَربي له تقويمٌ، وقُعودي عن الحرب جُبنٌ، كقولـــه: ﴿وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا﴾[5]، انتهى ملخصًا من البسيط[6].

وقوله **المُعَلَّلُ به حَدَثٌ** احترز به مما ينتصب من المصادر لا يعلل به حدث، كقولك: قعدتُ جُلوسًا، ورجعَ القَهقَرَى.

وقوله **شارَكَه في الوقت ظاهرًا** مثاله: ضربتُ ابني تأديبًا، فالفعل المعلَّل في هذا المثال ملفوظ به.

---

(١) سورة الإسراء: الآية ٧٨.

(٢) تقدم تخريجه في ص ١٧.

(٣) هو الفرزدق. وعجز البيت: «جِهارًا، ولم تَغضَبْ ليومِ ابنِ خازِمِ». الديوان ص ٨٥٥ والكتاب ٣: ١٦١ والانتصار ص ١٩٤ والخزانة ٩: ٧٨ - ٨٦ [٦٩٩]. قتيبة: هو قتيبة بن مسلم الباهلي. وابن خازم: هو عبد الله بن خازم السُّلَميّ أمير خراسان من قبل ابن الزبير.

(٤) أي لضرب زيد: ليس في ك. وفي ح: أي لمضروب زيد. وفي أوضح المسالك ٢: ٤٤: «أي لتضربَ زيدًا». وهو أولى.

(٥) سورة البقرة: الآية ٢٣١.

(٦) يبدأ نص البسيط بقوله: «والمصدر إن كان أجنبيًّا» كما في الارتشاف ص ١٣٨٦.

وقوله **أو مُقَدَّرًا** مثاله ما جاء في حديث محمود بن لبيد الأشهلي: «قالوا ما جاء بك يا عمرو؟ أحَدَبًا على قومك أم رغبةً في الإسلام[1]»، الحدث المعلّل به هنا مقدَّر، تقديره: أجئتَ حَدَبًا على قومك.

وقوله **والفاعلِ تحقيقًا** مثاله أن تذكر الفاعل ظاهرًا أو مضمرًا.

وقوله **أو تقديرًا** مثاله أن يُحذف الفاعل لبعض أسباب الحذف، ويُبنى الفعل للمفعول، كقولك: ضُرب الصبيُّ تأديبًا، فهذا يقدر أنّ الضارب هو المؤدِّب حتى يتحد الفاعل.

[١٥٤/ب] قال بعض النحويين : « شرطوا في نصبه أربعة شروط : أن / يكون مصدرًا، وعلى غير لفظ الفعل الأول ، وسببًا له أو مسبَّبًا عنه ، وفاعلهما واحد. فالأول قد نص عليه س بقوله[2] : «ما ينتصب من المصادر» . وعلى الثاني بقوله: «وليس منه» ، وعلى الثالث بقوله : « لأنه عُذر له » ، والعذر يكون سببًا ومسبَّبًا. وعلى الرابع بقوله : « لأنه موقوع له » . وإنما كان مصدرًا لأنه علة، ولا يكون إلا معنًى ، ولو كان من لفظ الأول لانتصب انتصاب الأول لا السبب ، ولو لم يكن عُذرًا لانتصب انتصاب : أتيتُه رَكْضًا . ولو كان فاعلهما مختلفًا لبطَل الربط بينه وبين الفعل الأول ، فلم يصحّ نصبه لأنّ الرابط إما لفظي أو معنوي ، فاللفظي حرف الجر ، وهو معدوم في النصب ، فلم يبق إلا المعنوي ، وهو ما ذكرنا ». انتهى كلامه.

---

(١) السيرة النبوية ٢ : ٩٠ وأسد الغابة ٤ : ٢٠٢ والإصابة ٤ : ٦٠٩ . وعمرو هو عمرو بن ثابت الأوسي الأشهلي . وقوله «الإسلام» : وضع في ك بعد قوله التالي : «وقوله والفاعل تحقيقًا».

(٢) قال: «هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عُذر لوقوع الأمر، فانتصب لأنه موقوع له، ولأنه تفسير لما قبله لِمَ كان؟ وليس بصفة لما قبله ولا منه». الكتاب ١: ٣٦٧.

وزاد بعض النحويين في الشروط أن يكون المصدر غير نوع للفعل؛ إذ قد يكون المصدر من نوع الفعل وغير نوعه، فمثال ما تحرَّز منه: جاء زيدٌ ركضًا، فإنه إذا قصد بهذا أن يكون باعثًا على الفعل فلا بدَّ من اللام.

وزاد بعض المتأخرين[(١)] شرطًا آخر، وهو أن يكون من أفعال النفس الباطنة، ولا يكون من أفعال الجوارح الظاهرة، نحو: جاء زيد خوفًا، ورغبةً، ولو قلت جاء زيد قراءةً للعلم، وقتالاً للكافر، تريد جعل ذلك مفعولاً له - لم يجز لأنه من الأفعال الظاهرة.

وزاد بعضهم أيضًا ألاَّ يكون المصدر من لفظ العامل، نحو: أَجْلَلْتُك إجلالاً. وإنما امتنع ذلك لأنَّ الشيء لا يكون علة لوقوع نفسه.

ويمكن ردُّ جميع هذه الشروط التي زيدت إلى معنى الشروط التي تقدمت.

وقوله **ويَنصبُه مُفْهِمُ الحَدَث نَصْبَ المفعولِ به المصاحِبِ في الأصل حرفَ جرٍّ** هذا مذهب س[(٢)] وأبي علي الفارسي[(٣)]، وهو الصحيح بدليلين:

أحدهما: أنك إذا أضمرتَ المصدر المنصوب على أنه مفعول من أجله وصلَ الفعلُ إلى ضميره باللام، نحو: ابتغائي ثَوابَ اللّه هو الذي تصدقتُ له، فدلَّ الوصول للضمير باللام على أنَّ الأصل أن يصل إلى الظاهر باللام؛ لأنَّ المضمرات كثيرًا [ما][(٤)] ترد الأشياء إلى أصولها.

والدليل الثاني: ما ذكره س[(٥)] وأبو علي[(٦)] من أنه في جواب لِمَهْ، والجواب أبدًا على حسب السؤال في مختار كلامهم، فينبغي في جواب من قال: لِمَ ضربتَ

(١) كالسهيلي، وتلميذه الرُّنديّ، وابن الخبّاز. الروض الأنف ١: ٢٧٢ والتصريح ٢: ٤٩٠.
(٢) الكتاب ١: ٣٦٩.
(٣) الإيضاح العضدي ص ١٩٧ والمسائل المنثورة ص ١٣.
(٤) ما: تتمة يلتئم بها السياق.
(٥) الكتاب ١: ٣٦٩.
(٦) الإيضاح العضدي ص ١٩٧ والمسائل المنثورة ص ١٣.

زيدًا؟ أن يجاب بضربتُه للتأديب، إلا أنه أسقط اللام ونصبه لشبهه بالمصدر؛ ألا ترى أنه دخل معنى ضربتُ زيدًا تأديبًا: أدَّبت زيدًا بضربي له تأديبًا، فانتصب لذلك؛ إذ الفعل قد تعدى تعدية الفعل الذي في معناه، ولذلك إذا انخرم شرط تعدى الفعل إليه بحرف السبب.

وذهب الكوفيون إلى أنه ينتصب انتصاب المصادر، وليس على إسقاط الحرف، ولذلك لم يترجموا له استغناء بباب المصدر عنه، وكأنه عندهم من قبيل المصدر المعنوي، فإذا قلت ضربتُ زيدًا /تقويمًا له فكأنك قلت: قوَّمت زيدًا بضربي له تقويمًا، وإذا قلت جئتك إكرامًا لك فكأنك قلت: أكرمك بمجيئي لك إكرامًا، وكذلك يتقدر عندهم كل ما جاء من هذا النوع. وكأنَّ الذي حملهم على ذلك أنهم رأوا العامل إذا وصل إلى معمول بحرف الجر لم يجز حذف الحرف ووصول الفعل بنفسه باطراد إلا مع أنَّ وأنْ لطولهما بالصلة؛ أو في ظرف الزمان والمكان، فلما رأوا المفعول له يصل إليه الفعل بنفسه باطِّراد، ولم يفهموا سببًا لذلك - حملوه على ما ذكرناه، ولم يحملوه على أنه منصوب بعد إسقاط حرف العلة.

[٢:١٥٥/أ]

وقوله **لا نَصبَ نوعِ المصدر، خلافًا لبعضهم** هذا المذهب نسبه المصنف إلى الزَّجّاج، فقال في النسخة القديمة من هذا الكتاب[١]: خلافًا للزَّجّاج، وقال في النسخة القديمة من شرحه لهذا الكتاب[٢]: «وزعم الزَّجّاج أنَّ المفعول له منصوب نصبَ نوع المصدر، ولو كان كذلك لم يجز دخول لام الجر عليه كما لا تدخل على الأنواع، نحو: سار الجَمَزى[٣]، وعدا البَشَكى[٤]، ولأنَّ نوع المصدر يصح أن يضاف إليه كل، ويُخبَر عنه بما هو نوع له، كقولك: كلُّ جَمَزَى سَيرٌ، ولو فعل

(١) التسهيل ص ٩٠ (الحاشية ٢) وشرحه ٢: ١٩٦.

(٢) شرح التسهيل ٢: ١٩٨.

(٣) الجمزى: عَدو دون الحُضْر وفوق العَنَق.

(٤) البشكى: عدو سريع.

ذلك بالتأديب والضرب من قولك ضربتُ تأديبًا لم يصحّ، فثبَت بذلك فساد مذهب الزجاج».

وقال ابن عصفور: وذهب الزَّجّاج إلى أنَّ المصدر في المُثُل المذكورة منصوب بفعل مضمر من لفظه، فالتقدير عنده في قولك جئتُ إكرامًا لك: أكرمتُك إكرامًا، فحذف الفعل، وجعل المصدر عوضًا من اللفظ به، ذكر ذلك في «المعاني»[1] له.

وما ذكره أبو موسى الجُزُوليُّ[2] من أنَّ أبا إسحاق يرى أنَّ المفعول له ينتصب انتصاب المصدر الملاقي للفعل في المعنى دون الاشتقاق كما ذهب إليه الكوفيون وهم، وكأنَّ أبا إسحاق امتنع من أن يجعله منصوبًا على إسقاط الحرف لِما ذكرناه قبل، يعني في اعتلال الكوفيين لذلك.

قال ابن عصفور: «ورأى أيضًا أنَّ المصدر إنما ينتصب بعد فعلٍ من لفظه، نحو: قمتُ قِيامًا، أو من معناه، نحو قوله[3]:

.... وآلَــــتْ حَلْفَــــةً ....

ورأى أنَّ الإكرام ليس من لفظ المجيء ولا معناه؛ إذ قد يكون المجيء إليه إكرامًا وغير إكرام، فجعله منصوبًا بفعل من لفظه، وجعل المصدر عوضًا من اللفظ بذلك الفعل، ولذلك لم يظهر» انتهى.

وقال المصنف في النسخة الجديدة من شرح هذا الكتاب ما معناه: «إنَّ الذي ذهب إلى أنه انتصب انتصاب نوع المصدر - وهو بعض المتأخرين - قال: وقد نسب إلى الزَّجّاج، وليس بصحيح، بل مذهبه مذهب س»[4] انتهى.

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١: ٩٧، ١٧٣.

(٢) الجزولية ص ٢٦١ - ٢٦٢، والقول فيه غير منسوب للزجاج.

(٣) تقدم في ص ١٤٧.

(٤) هذا النص ليس في مطبوعة شرح التسهيل.

وما ذكره ابن عصفور عنه ليس هو مذهب س؛ لأنَّ مذهب س[1] أنه منصوب بالفعل قبله الذي هو علة له بعد إسقاط الحرف، ومذهب /الزَّجّاج أنه منصوب بفعل مضمر من لفظه واجب الإضمار، وقال: «نصَّ على ذلك في كتاب المعاني له»، فقد اختلف نقل المصنف ونقل ابن عصفور عن الزَّجّاج.

[١٥٥/ب]

ص: وإن تغايرَ الوقتُ، أو الفاعلُ، أو عُدِمت المصدريَّةُ ـ جُرَّ باللام أو ما في معناها. وجَرُّ المستوفي لِشُروط النَّصب مقرونًا بـ«أل» أكثر من نصبه، والمجرد بالعكس، ويستوي الأمران في المضاف. ومنهم مَن لا يشترط اتِّحادَ الفاعل.

ش: مثال تغاير الزمان قول الشاعر[2]:

فجِئتُ وقد نَضَتْ لِنَومٍ ثِيابَها ... لَدى السِّتر إلا لِبسةَ المُتَفَضِّلِ

فنَضَتْ ماضٍ، والنوم لم يقع، فعُدِّي الفعل إليه باللام لَمّا اختلف الزمان. وهذا لم يذكر المصنف فيه خلافًا لا في الفص ولا في الشرح. وذكر غيره فيه خلافًا، وأنه من اشتراط المتأخرين[3] كالأعلم، شرطَ أن يكون مقارنًا للفعل في الزمان، قال: ولم يَشرط[4] ذلك س ولا أحد من المتقدمين، فيجوز على هذا: أكرمتُك أمسِ[5] طمعًا غدًا في معروفك.

---

(١) تقدم مذهبه قريبًا.

(٢) هو امرؤ القيس. الديوان ص ١٤ وشرح القصائد السبع ص ٥١. نضت: ألقت. ولبسة المتفضل: الثوب الذي يلي الجسد. والمتفضل: الذي في ثوب واحد، وهو الفُضُل.

(٣) ومنهم الجزولي، والشلوبين، وابن عصفور، وابن أبي الربيع. الجزولية ص ٢٦١، والتوطئة ص ٣٤٥ وشرح الجزولية للشلوبين ص ١٠٨٠، والمقرب ١: ١٦١ وشرح الجمل ٢: ٤٥١، والملخص ١: ٣٨٢.

(٤) ح، ن: ولم يشترط.

(٥) أمس: ليس في ك.

ومثال تغايُر الفاعل قول الشاعر[1]:

وإنِّـــي لَتَعْرُونـــي لِذِكْـــراك هَـــزَّةٌ   كَمـــا انـــتَفَضَ العُـــصفورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ

ففاعل تعروني هَزّة، وفاعل الذِّكرى الشاعر، أي: وإني لَتَعْرُوني لذكراي إياك هَزّةٌ.

وذكر المصنف الخلاف في هذا الشرط بقوله: **ومنهم من لا يشترط اتحاد الفاعل.**

وقال في الشرح[2]: «وأجاز ابن خروف حذف الجارِّ مع عدم اتحاد الفاعل من كل وجه، وزعم أنه لم ينص على منعه أحد من المتقدمين. قال: ومِن حجة مَن أجازه شبهه في عدم اتحاد الفاعل بقولهم: ضربتُه ضَرْبَ الأميرِ اللِّصَّ، فكما نَصب الفعلُ في هذا المصدرَ وفاعلاهما غَيْران كذا ينصب جئتُ حذَر زيد؛ إذ لا محذور في ذلك من لبس ولا غيره. وظاهر قول س يشعر بالجواز، قال بعد أمثلة المفعول له: «فهذا كله ينتصب لأنه مفعول له، كأنه قيل له: لِمَ فعلتَ كذا؟ فقال: لِكذا، ولكنه لمّا طَرَحَ اللامَ عملَ فيه ما قبله كما عمل في دأبَ بِكارٍ ما قبله حين طرح مثل»[3]، يشير إلى قول الراجز[4]:

إذا رَأَتْنِـــي سَـــقَطَتْ أَبْـــصارُها   دَأبَ بِكـــارٍ شـــايَحَتْ بِكارُهـــا

فشبَّه انتصاب المفعول له بانتصاب المصدر المشبَّه به، وفاعلُ المشبَّه به غير فاعل ناصبه، فكذلك لا يمتنع أن يكون فاعل المفعول له غير فاعل ناصبه، وهذا بيِّن» انتهى.

---

(١) هو أبو صخر الهذلي. شرح أشعار الهذليين ص ٩٥٧ والخزانة ٣: ٢٥٤ - ٢٦٣ [٢٠٥]. وصدره كما في السكري: «إذا ذُكرتْ يَرتاحُ قلبي لِذِكرها». الهزّة: الحركة، وأراد بها الرِّعدة. القطر: المطر.

(٢) ٢: ١٩٧ - ١٩٨. وقال في الشرح ... مع عدم اتحاد الفاعل: سقط من ح.

(٣) الكتاب ١: ٣٦٩ - ٣٧٠.

(٤) تقدم في ص ١٦١.

وليس هذا بيِّن؛ لأنَّ س إنما شبهه في أنه نُصب على إسقاط الجار كما نصب دَأبَ بِكار بعد إسقاط الخافض، وهو مثل، ولا يلزم من ذلك ما ذكره المصنف.

[٣: ١٥٦/أ] وقال بعض /أصحابنا: اشترط المتأخرون كالأعلم[1] أن يكون فعلاً لفاعل الفعل المعلل، قالوا: فإن لم يكن كذلك فلا بدَّ من اللام أو الباء أو مِن، ولم يشترط ذلك س ولا أحد من المتقدمين، ومَن لا يشترط يستدلّ بقوله: ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾[2]، فالإراءة من الله، والخوف والطمع من المخلوقين، وبقولِ الشاعر، وهو ابن أحمر[3]:

مَـدَّتْ علـيك المُلـكَ أطـنابَها ... كـأسٌ رَنَـوْناةٌ وطِـرْفٌ طِمِـرّْ

وقولِ الآخر[4]:

غَـشُوا نـاري، فقلـتُ: هَوانَ تَيْمٍ ... تَـصَلّوها ، فقـد حَمِـيَ الوقـودُ

أي: لهوانِ تَيم، وقولِ النابغة[5]:

وحَلَّـتْ بُيوتِـي في يَفـاعٍ مُمَنَّعٍ ... تَخـالُ بـهِ راعِـي الحَمُـولةِ طائـرا

حِـذارًا علـى ألاَّ تُـنالَ مَقادتِـي ... ولا نِـسوتِي حـتى يَمُـتْنَ حَرائـرا

وقولِ الآخر[6]:

---

(١) والجزولي والشلوبين. الجزولية ص ٢٦١، وشرحها للشلوبين ص ١٠٧٩ - ١٠٨٠.

(٢) سورة الروم: الآية ٢٤.

(٣) شعره ص ٦٢ والخصائص ٢: ٢٢ والمنصف ١: ١٧٧ واللسان (رنا). رنوناة: دائمة. والطِّرف من الخيل: الكريم العتيق. والطمرّ: الفرس الجواد.

(٤) هو جرير. الديوان ص ٣٣٥. ك: تُصَلُّوها. ح: حمد الوقودا.

(٥) الديوان ص ٦٩ - ٧٠ - وبينهما فيه بيت - والكتاب ١: ٣٦٨. اليفاع: المشرف من الأرض. والحمولة: الإبل التي قد أطاقت الحمل. والمقادة: الطاعة والانقياد.

(٦) تقدم في ص ١٩.

ومِــنّا الــذي اخْــتِيرَ الرِّجالَ سَماحةً ....

وقولِ الآخر[1]:

أَرَى أُمَّ عَمْــرٍو، دَمعُهــا قد تَحَدَّرا بُكــاءً علــى عَمرٍو، وما ـ كان ـ أَصبَرا

فالمُلك ليس من أفعال الكأس، والهَوان من فعل تيم لا من فعل الغاشِين، والحِذار منه لا من البيوت، والسَّماحة ليست من فعل الذي اختار.

فأمّا من اشترط اتحاد الفاعل فتأوَّلَ هذا كله:

فتأوَّل الآية على أنَّ «خوفًا وطمعًا» مصدران في موضع الحال من المفعول، أي: خائفينَ وطامعينَ. أو في موضع الحال من الفاعل، وهما مصدران بمعنى الإخافة والإطماع، فهما مصدران على حذف الزيادة. وتأوَّل المصنف[2] الآية على أنَّ معنى يُريكم: يَجعلكم تَرَون، ففاعل الرؤية فاعل الخوف والطمع في التقدير، فيتحد الفاعل.

ويُتَأَوَّل بيت ابن أحمر على أن يكون «المُلك» مفعول مَدَّتْ عليك الخلافةُ أطنابَها. وتُؤُوِّل أيضًا على أن يكون المُلك مصدرًا معرفًا بالألف واللام في موضع الحال، نحو: أرسَلَها العِراكَ، كأنه قال: مَدَّتْ عليك مُمَلَّكًا أطنابَها، قاله السيرافي[3]. ورُدَّ بأنَّ الحال المعرفة لا تقاس.

وتُؤُوِّلَ «هَوانَ تَيمٍ» على أن يكون منادًى مضافًا حذف منه حرف النداء، التقدير: يا هَوانَ تَيم.

وتُؤُوِّلَ بيت النابغة بأنَّ المعنى في قوله وحَلَّتْ بُيوتي: أَحلَلتُ بُيوتي، فالفاعل متَّحد في التقدير. وقيل: المراد بالبيوت هو وأهله، وكأنه قال: وحَلَلْنا في يَفاعٍ

---

(١) تقدم في ص ٥٥. ولم يعلق عليه كما علق على الأبيات السابقة. وكان ينبغي أن يقول: والبكاء ليس من فعل الدمع.

(٢) شرح التسهيل ٢: ١٩٧.

(٣) شرح الكتاب ٥: ١٤٨.

مُمَنَّع حِذارًا على ألاَّ تُنالَ مَقادتي. وقيل: المراد بالبيوت القبائل، يقال: بيت فلان كريم، أي: قبيلته. وقيل: هو على حذف مضاف، أي: وحَلَّ أهلُ بُيوتي، /كما [١٥٦/ب] قالوا: جاءت اليمامةُ، أي: أهلُ اليمامة. وقيل: مصدر في موضع الحال من الياء في بُيوتي. وقيل: هو مفعول من أجله، والعامل فيه الفعل في البيت الذي قبله، وهو[١]:

سأُكْعِمُ كَلبي أنَ يَنالَكَ نَبحُهُ   وإنْ كُنتُ أرْعَى مُسْحَلانَ فَحامِرا

وهذا أظهر؛ لأنه أراد بأُكْعِمُ أكُفُّ، وكلبي استعاره للسانه[٢]، فالمعنى: إني لا أهجوك وإن كنتُ في هذه المواضع؛ لأني لا أتخلص منك بها، فيكون كما قال[٣]:

فإنَّكَ كالليلِ الذي هُوَ مُدْرِكي   وإن خِلتُ أنَّ المُنْتَأى عنكَ واسِعُ

وأمّا «سَماحةً» فأُوِّل على أنه يمكن أن يكون من التمييز المنقول، والأصل: اخْتِيرَتْ سَماحتُه، ثم صار: اختيرَ هو سَماحةً.

وأمّا «بُكاءً على عمرٍو» فيتخرج على أنه مصدر في موضع الحال.

وقوله أو **عُدِمَتِ المصدريَّةُ** مثاله ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾[٤]، وقولُ الشاعر[٥]:

فلو أنَّ ما أسعَى لأدنَى مَعيشةٍ   كَفانِي ولم أطْلُبْ قَليلٌ مِنَ المالِ

ويعني بالمصدرية أن يكون صريح المصدر، فلو كان اسم إشارة إليه أو ضميره لم ينتصب، وأنْ وأنَّ وما تعلق بهما يصل الفعل إليهما بنفسه، وهما مقدران بالمصدر، مثاله: أُزورُك أنْ تُحسِنَ إليَّ، أو أنَّك تُحسِنُ إليَّ، وسواء أكان الزمان

---

(١) ديوان النابغة ص ٦٩. مسحلان وحامر: واديان.

(٢) ك: للعناية. وكذا تحت «للسانه» في ن عن نسخة.

(٣) هو النابغة الذبياني أيضًا يخاطب النعمان. الديوان ص ٣٨ وإيضاح الشعر ص ٩٣. المنتأى: الموضع الذي يُتناءى فيه، أي: يُتباعَد.

(٤) سورة البقرة: الآية ٢٩.

(٥) تقدم في ص ١١٧.

متَّحدًا أو متغايرًا، سواء أيضًا أكان الفاعل متَّحدًا أم متغايرًا، وسواء أكان العامل فعلاً أم ما جرى مجراه أو معنى فعل؛ لأنَّ حرف الجر قد اطَّرد حذفه معهما كثيرًا بشرط ألاَّ يُلبس، وأمّا مع المصدر فيصل إليه الفعل بنفسه أو ما جرى مجراه. وأمّا معنى الفعل فلا ينصبه، بل لا بدَّ من حرف الجر، إلا مع أمّا في باب «أمّا سِمَنًا فسَمينٌ» في مذهب الزجاج، وتَبِعَه في ذلك ابن طاهر، وقَصَراه على هذا الباب. قال بعض أصحابنا: «وأنا أشك هل قصَره أبو إسحاق على ذلك الباب أو أجاز أن يعمل فيه المعنى على الإطلاق» انتهى.

وقوله **جُرَّ باللام** هذا هو الكثير، وهو أنه متى انخرمَ شرطٌ جُرَّ باللام.

وقوله **أو ما في معناها** الذي في معناها هو «مِن» التي للتسبب، كقوله تعالى ﴿خَٰشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنۡ خَشۡيَةِ ٱللَّهِ﴾[1]، والباءُ كقوله تعالى ﴿فَبِظُلۡمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمۡنَا﴾[2]. قال المصنف في الشرح[3]: «وفي، كقوله عليه السلام: (إنَّ امرأةً دَخلت النارَ في هِرَّةٍ)[4]، أي: مِن أجلِ هِرَّة».

وقوله **وجَرُّ المستوفي لِشُروطِ النَّصبِ مقرونًا بأل أكثرُ مِن نَصبه** هذا يتضمن جواز مجيئه معرفة بالألف واللام، وهذه مسألة خلاف: ذهب س وجمهور البصريين إلى جواز ذلك، قال س[5]: «وحَسُنَ فيه الألفُ /واللام لأنه ليس بحال، [٣: ١٥٧/] فيكون في موضع فاعل حالاً، ولا يُشبَّه[6] بما مضى من المصادر في الأمر والنهي ونحوهما» انتهى.

---

(١) سورة الحشر: الآية ٢١.

(٢) سورة النساء: الآية ١٦٠.

(٣) ٢: ١٩٩.

(٤) هذا جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب المساقاة: باب فضل سقي الماء، ٣: ٧٧ وفي أبواب أخرى. وأخرجه مسلم في صحيحه ص ٦٢٢، ١٧٦٠، ٢٠٢٢، ٢١١٠.

(٥) الكتاب ١: ٣٧٠.

(٦) في المخطوطات: فشبه. صوابه في الكتاب، والسيرافي ٥: ١٤٥.

وذهب الجرميُّ[1] والرياشيُّ والمبرد إلى أنَّ من شرطه التنكير، فإن وجدت فيه أل كانت زائدة؛ لأنَّ المراد ذكر ذات السبب الحامل، فيكفي فيه النكرة، فالتعريف زيادة لا تحتاج.

وهذا فاسد، فإنَّ السبب الحامل قد يكون معلومًا عند المخاطب، فتحيله[2] عليه، فتعرِّفه ذات السبب وأنها المعلومة له، ولا تنافي بينهما، ولا يلزم عدم الاختصار إلا فيما يُذكر، ولا يحتاج إليه. والصحيح ما ذهب إليه س والجمهور.

وقد كثُر مجيئه بأل منصوبًا، قال الراجز[3]:

لا أقعُدُ الجُبنَ عنِ الهيجاءِ ... ولو توالَت زُمَرُ الأعداءِ

وقال الشاعر[4]:

فليتَ لي بِهِمُ قومًا إذا رَكِبُوا ... شَدُّوا الإغارةَ فُرْسانًا ورُكْبانا

وقال الآخر[5]:

لكِ الخيرُ إنْ أزْمَعْتِ صَرْمِي وأصبَحَتْ ... قُوَا الحَبْلِ بُتْرًا جَذْمَ الوَصلَ جاذِفُ

وقال الآخر[6]:

---

(١) المباحث الكاملية ٢: ٣٩٩ (رسالة).

(٢) ح، ن: فتحمله.

(٣) شرح التسهيل ٢: ١٩٨ وشرح الكافية الشافية ص ٦٧٢ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٩٨.

(٤) قُرَيط بن أُنَيف، أو أبو الغول الطُّهَوِيّ. الحماسة ١: ٥٨ [١] والتنبيه لابن جني ق ٨/ب وشرح أبيات المغني ٢: ٣٠٢ - ٣٠٤ [١٤٤].

(٥) هو مزاحم العقيلي. نوادر الهجري ص ٨٤٤. وآخره في ن: جَزُّها الصَّرْمَ حاذِقُ. وفي ك، ح: جَزُّها الصَّرمَ حاذِفُ. صوابه في النوادر. جذْم الوصلَ: قطعه. وجاذف: قاطع.

(٦) ساعدة بن جُؤَيّة الهذلي يصف البرق. شرح أشعار الهذليين ص ١١٠٤. حلَّ: أقام، يقول: حلَّه بكرفئه. والكرفئ من السحاب: ما تراكب بعضه على بعض. والعكر: الكثير. ولبج: ضرب بنفسه. والأركب: جمع رَكْب. وفي المخطوطات: «حل بكرمي». و«كما يهج».

لَمّـا رأى نَعْمـانَ حَـلَّ بِكِرْفِـئِ   عَكَـرٍ، كَمـا لَـبَجَ النُّزُولَ الأَرْكُبُ

التقدير: لِلجُبنِ، ولِلإغارةِ، وللصرم، ولِلنُّزولِ. قال المصنف في الشرح[1]: «ويمكن أن يكون القسط من قولـه: ﴿ وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ ﴾[2] مفعولاً لـه؛ لأنه مستوفٍ للشروط» انتهى. والظاهر أنَّ (القِسْطَ) صفة للموازين؛ إذ هو مصدر وُصف به، أي: الموازين العادلة المقسطة، والوصف بالمصدر أكثر من مجيء المفعول له منصوبًا بأل.

وقوله **والْمُجَرَّدُ بالعكس** أي: المجردُ من أل ومن الإضافة نَصبُه أكثر من جرِّه، فمن النصب: ﴿ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ ﴾[3]، وقولُ حاتم[4]:

....   وأُعـرِضُ عـن شَـتْمِ اللَّئـيمِ تَكَـرُّما

وزعم أبو موسى الجزولي[5] أنه إذا كان نكرة لا يجوز جرُّه، فلا يجوز: قمتُ لإعظامٍ لك. قال الأستاذ أبو علي[6]: «هذا غير صحيح، بل هو جائز، ولا مانع منه، ولا أعرف له سلفًا في هذا القول» انتهى.

وقوله **ويستوي الأمران في المضاف** يعني أنَّ نصبه وجرَّه كثير، فمثال نصبه: ﴿ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ ﴾[7]، وقولُ حاتم[8]:

---

(١) ٢: ١٩٩.

(٢) سورة الأنبياء: الآية ٤٧.

(٣) سورة البقرة: الآية ٢٦٥.

(٤) سيأتي صدر البيت بعد عدة أسطر. ديوانه ص ٢٢٤ - وفيه تخريجه - والنوادر ص ٣٥٥ والكتاب ١: ٣٦٨. العوراء: الكلمة القبيحة أو الفعلة.

(٥) الجزولية ص ٢٦٢.

(٦) شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ص ١٠٨٢.

(٧) سورة البقرة: الآية ٢٦٥.

(٨) هذا صدر البيت السابق.

وأغفـــرُ عَـــوراءَ الكـــريمِ ادِّخـــارَهُ ....

ومثال جره قولـــه تعالى: ﴿لِإِيلَـٰفِ قُرَيْشٍ﴾[1].

ويجوز تقديم المفعول له على عامله الفعل أو الجاري مجراه إن لم يكن فيه [١٥٧/ب] /مانع، وما تلزم فيه اللام يَقوى فيه اللزوم في التقديم لضعف العامل، وأمّا ما تُحذف منه فيَقوَى ذكر اللام عند التقديم، فتقول: لِلطمعِ جئتُك، ويجوز تركها. ومنه تقديمه مع أمّا، نحو: أمّا تقويمًا فأنا أضربك. ويجوز أن يكون العامل فيه الفعل الذي دلَّت عليه أمّا، ويكون أصله اللام، وحُذفت هنا سماعًا.

ومنع قوم تقديم المفعول له على العامل، منهم ثعلب. والسماع يردُّ عليهم، قال جحدر[2]:

فمـــا جَـــزَعًا - ورَبِّ الناسِ - أبكي ولا حِرْصًـــا علـــى الدُّنـــيا اعْترانِـــي

وهذه الإضافة محضة، خلافًا للجرمي والرياشي والمبرد؛ إذ ذهبوا إلى أنها غير محضة؛ لأنهم يلتزمون تنكيره قياسًا على الحال والتمييز، وسيأتي ذلك في باب الإضافة إن شاء اللّه. وقال الكميت[3]:

طَـــرِبْتُ، وما شَوقًا إلى البِيضِ أَطْرَبُ ولا لَعِـــبًا مِنِّـــي، وذُو الشَّيبِ يَلْعَبُ

فقدَّم شوقًا - وهو مفعول له - على العامل فيه، وهو أَطْرَبُ.

---

(١) سورة قريش: الآية ١.

(٢) جحدر بن مالك، وقيل: جحدر بن معاوية. كان لصًّا فاتكًا شجاعًا فارسًا، وقد حبسه الحجاج، ثم عفا عنه في حكاية عنه مشهورة. والبيت ليس في نونيته المذكورة في الأمالي ١: ٢٨١ - ٢٨٢ ومنتهى الطلب ٣: ٢٦٨-٢٧٢ ومعجم البلدان (حجر) ٢: ٢٢٢-٢٢٣ والخزانة ١١: ٢٠٨ - ٢٠٩ وشرح أبيات المغني ٣: ٢٠٨ - ٢١٠، وهي في الأخيرين عن كتاب اللصوص للسكري. وبعضها في الحماسة البصرية ص ٨٨٩ - ٩٩٧ [٨٧١]، وفيه تخريجها. وانظر ما قاله البكري في السمط ص ٦١٧ - ٦١٩.

(٣) ديوانه ص ٥١٢ وهاشمياته ص ٤٣ وشرح أبيات المغني ١: ٢٩ - ٣٣ [٧].

فرع: اشتركت كي وحتى في أحد معانيها في أنهما للتعليل، مثال ذلك: أسلمتُ كي أَدخلَ الجنة، وأسلمتُ حتى أدخلَ الجنة، ومع ذلك يجوز في كي وما بعدها أن يكون مفعولاً له، ولا يجوز ذلك في حتى.

وإنما جاز ذلك في كي لأنّ لها محملين في لسان العرب:

أحدهما: أن تكون حرف جر، فيكون النصب بإضمار أنْ بعدها، وهي في هذه الحال لا تكون مفعولاً له.

والثاني: أن تكون حرف نصب، فتكون مصدرية كأنْ، فتكون في هذه الحال مفعولاً له.

وأمّا حتى فلا تنصب بنفسها، إنما النصب بإضمار أنْ بعدها، فهي حرف جر لم ينسبك مصدر منها ومن الفعل الذي بعدها، إنما ينسبك من أن المضمرة بعد حتى ومن الفعل المنصوب بأن المضمرة، ولا يكون مفعولاً له إلا ما كان مصدرًا أو مقدَّرًا به منصوبًا على الشروط التي تقدمت.

ص: باب المفعول المسمى ظرفًا ومفعولاً فيه

وهو ما ضُمِّنَ من اسمِ وقتٍ أو مكانٍ معنَى «في» باطِّراد لواقِعٍ فيه مذكورٍ أو مقدَّرٍ ناصبٍ له. ومُبْهَمُ الزمانِ ومُختَصُّه لذلك صالحٌ، فإن جاز أن يُخبَر عنه أو يُجَرَّ بغيرِ «مِن» فمتصرف، وإلا فغيرُ مُتصرِّف، وكلاهما مُنْصَرِفٌ وغيرُ مُنْصَرِف[1].

ش: **ما ضُمِّن** جنس يشمل الحال، والظرف، والسَّهل والجبل من قول العرب: مُطِرْنا السَّهلَ والجبلَ[2].

وقوله **مِن اسمِ وقتٍ أو مكان** خرج بذلك الحال، كذا قال المصنف في الشرح[3]؛ لأنَّ الحال ليست مضمَّنة معنى في، إنما هي على معنى: في حال كذا، فإذا قلت جاء زيدٌ راكبًا فراكبًا لم يتضمن معنى في.

[٢: ١٥٨/أ] /وقوله **معنَى في باطِّراد** خرج بذلك السهل والجبل من قولهم: مُطِرنا السَّهلَ والجبلَ، فإنه[4] لا يقاس على ذلك لا في الفعل ولا في الأماكن، فلا تقول: أخصَبْنا السَّهلَ والجبلَ، ولا: مُطِرنا القيعانَ والتُّلولَ، بل يُقتصر على مورد السماع، ولا يزاد عليه إلا إن عُضد بسماع ممن يوثق به، وذلك بخلاف ما ينتصب على الظرفية، فإنه يجوز أن يخلف الفعل والاسم غيرهما، تقول: جلستُ خلفَك، فيجوز: قعدتُ خلفَك[5]، ويجوز: جلستُ أمامَك.

---

(١) وغير منصرف: سقط من ك.

(٢) الكتاب ١: ١٥٩.

(٣) ٢: ٢٠٠.

(٤) ك: «فلأنه». فإنه ... أخصبنا السهل والجبل: سقط من ح.

(٥) فيجوز قعدت خلفك: سقط من ك.

قال المصنف في الشرح[1]: «ويتناول أيضًا قولي **ضُمِّنَ معنَى في** ما نُصب بِدَخَلَ من مكانٍ مختصّ. وخَرج بذكر **الاطّراد**، فإنّ المطّرد لا يختصُّ بعامل دون عامل، ولا باستعمال دون استعمال، فلو كان نصب المكان المختصّ بِدَخَلَ على الظرفية لم ينفرد به دَخَلَ، بل كان يقال: مكثتُ البيتَ[2]، كما يقال: دخلتُ البيتَ، وكان يقال: زيدٌ البيتَ، فينتصب بمقدَّر كما يُفعل بما تحققت ظرفيته؛ لأنّ كل ما ينتصب على الظرفية بعامل ظاهر يجوز وقوعه خبرًا، فينتصب بعامل مقدر، ولذا قال س بعد أن مثَّل بِقُلِبَ زيدٌ الظَّهرَ والبَطنَ، ودَخَلتُ البيتَ: «وليس المنتصب هنا بمنْزلة الظروف؛ لأنك لو قلت: هو[3] ظهرُه وبطنُه[4]، وأنت تريد شيئًا على ظهره وبطنه - لم يجز»[5] هذا نصه، وقد غفل عن هذا الموضع الشلوبين، فزعم أنّ نصب المكان المختصّ بِدَخَلَ عند س على الظرفية، وهذا عجيب من الشلوبين مع اعتنائه بجمع متفرقات الكتاب وتبيين بعضها ببعض» انتهى كلامه.

وقوله **ضُمِّنَ مِن اسمِ الوقت أو المكان**[6] **معنَى في** المفهوم منه أنّ الاسم يدلُّ بالوضع على الزمان أو المكان، ويدلُّ على معنى في بالتضمن، فيكون نظير أسماء الشرط والاستفهام، فإنك إذا قلت مَنْ يقمْ أقمْ معه فقد دلَّت مَنْ على شخص عاقل بالوضع، ودلَّت على ارتباط جملة بجملة وتوقفها عليها بتضمنها معنى إن الشرطية، ويلزمه على هذا أن يكون الظرف مبنيًّا؛ لأنه تضمن معنى الحرف،

---

(١) ٢: ٢٠٠ - ٢٠١.

(٢) مكثت البيت ... وكان يقال: سقط من ك.

(٣) الكتاب: لو قلت قلب هو.

(٤) قال أبو علي في تفسير هذا القول: «لم يجز هذا لأنّ البطن والظهر مختصّان، والظروف المكانية لا تكون مختصّة». التعليقة ١: ١٣٥.

(٥) الكتاب ١: ١٥٩.

(٦) كذا بإدخال أل على وقت ومكان، وقد سبقا في الفص منكرين.

وليس كذلك، والنحويون يقولون إنّ الظرف على تقدير في، وإنما فرَّ المصنف من قول النحويين - واللّه أعلم - لأنه لا يلزمه[1] من ذكر التضمين أن يجمع بين المتضمن والمتضمن، ووجد بعض الظروف لا يتقدر عنده، نحو عندك، فوقع في التضمين الذي يلزم منه بناء الظرف، ولا يلزم من قول النحاة إنّ الظرف يقدَّر بفي أنه يجوز دخول في عليه وأنه يُتلفظ به، وكم من مقدَّر لا يُلفظ به، نحو الفاعل في اضربْ، فإنه مقدَّر، ونحو الفعل الناصب للمنادى في نحو: يا عبدَ اللّه، فإنه مقدَّر، وكلاهما لا يُلفظ به. وقد ذكر المصنف في مكان آخر[2] أنّ «المفعول فيه هو ما نصب من اسم زمان أو مكان مقارنًا معنى في دون لفظها»، وزعم أنّ ذكر المقارنة أعمُّ من ذكر تقدير /في؛ لأنّ من الظروف ما لا تدخل عليه في، كعند ومع، وهما مقارنان لمعناها ما داما ظرفين[3]. وهذا كله بناءٌ منه على أنه يلزم من تقدير في أن تدخل عليه لفظًا، وقد بيَّنا أنّ ذلك لا يلزم. والذي يقطع ببطلان التضمن أنه لو كان كما زعم ما جاز الجمع بين في والظرف[4]؛ لأنه يلزم منه الجمع بين المتضمن والمتضمن، وذلك لا يجوز؛ ألا ترى أنّ مَن الشرطية أو الاستفهامية لا يجمع بينهما وبين أداة الشرط ولا أداة الاستفهام، وهذان[5] يجوز الجمع بينهما، تقول: جئتُك يومَ الخميس، وفي يومِ الخميس، وجلستُ مجلسَ زيد، وفي مجلسِ زيد، لا خلاف في ذلك، فدلّ على بطلان التضمن.

[١٥٨/ب]

وقوله في الشرح: إنّ المكان المختصّ منصوب بدَخَلتُ نَصْبَ المفعول به لا نصب الظرف. ونقول: المذاهب في ذلك ثلاثة:

---

(١) ك: لأنه يلزم.

(٢) هو شرح الكافية الشافية ص ٦٧٥.

(٣) شرح الكافية الشافية ص ٦٧٥.

(٤) ك، ن: وبين الظرف.

(٥) في المخطوطات: وهذا.

الأول: مذهب س[1] والمحققين أنه منصوب على الظرف تشبيهًا للمكان المختصّ بالمكان غير المختصّ.

الثاني: مذهب أبي علي الفارسي[2] ومن ذهب مذهبه أنها متعدية في الأصل بحرف الجر - وهو في - إلا أنه حُذف حرف الجر اتِّساعًا، فانتصب على المفعول به.

الثالث: مذهب الأخفش وجماعة[3] أنه مما تَعَدَّى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر. وحجته أنك تقول: دخلتُ البيتَ، ودخلتُ في البيتِ، ودخلتُ في أمرِ فلان، ودخلتُ أمرَ فلان[4]، وكثرة ذلك فيها تقضي بكون ذلك فيها أصلين إلا أن يقوم دليل على خلاف ذلك. وأيضًا لو كان دخلَ زيدٌ الدارَ على تقدير إسقاط الحرف لوجب أن يكون أدخلتُ زيدًا الدارَ على تقدير إسقاطه، وما حكمه كذلك لا يجوز أن يقام مقام الفاعل مع وجود ما ليس كذلك؛ ألا ترى أنه لا يجوز: اختيِرَ الرجالَ زيدًا، بل: اختيِرَ زيدٌ الرجالَ، ويجوز: أُدخل الدارُ زيدًا، وأُدخل فوه الحجرَ، فدلّ على أنهما مفعولان صريحان، ليس الثاني منصوبًا على إسقاط الحرف.

والجواب عن هذا أنّ قولهم: أُدخِلَ فوه الحجرَ لا حجة فيه؛ لأنه إنما جاز بعد القلب، والتقدير: أُدخِلَ فوه [في][5] الحجر، وقد ثبت استعمال القلب في أدخل في فصيح الكلام، حكى س[6] عنهم أنهم يقولون: أَدخَلتُ القَلَنْسُوةَ في رأسي.

---

(١) الكتاب ١: ٣٥.

(٢) الإيضاح العضدي ص ١٧٠ - ١٧١ والتعليقة على كتاب سيبويه ١: ٦١.

(٣) منهم الجرمي كما في شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢: ٢٩٤ والملخص ١: ٣٧٦، والمبرد كما في المقتضب ٤: ٣٣٧ - ٣٣٨.

(٤) ودخلت أمر فلان: انفردت به ح.

(٥) في: تتمة يلتئم بها السياق.

(٦) الكتاب ١: ١٨١.

وحجة[1] من ذهب إلى أنه حُذف اتِّساعًا أو تشبيهًا للمختصّ بالمبهم أنّ دَخَلتُ في معنى غُرْتُ، وغُرْتُ يتعدى بفي، فوجب أن يعتقد ذلك في دَخلتُ.

وأيضًا فإنهم نقلوه بالهمزة والباء، نحو أَدخَلتُه، ودَخَلتُ به، وما كان يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف جر كنَصَحَ لم يجز نقله، فأمّا قولهم أجاءَه مع أنهم قالوا جِئتُه وجِئتُ إليه فإنما ساغ من جهة أنّ جاء لازمة، وأنّ الأصل في جِئتُه[2] جِئتُ إليه.

وأيضًا فتَعَدِّيها بفي أعمُّ من تعديها بنفسها؛ إذ تَعَدِّيها بفي يكون في الأماكن وغيرها، وتَعَدِّيها للمعاني لا يكون إلا بفي، / فدلَّ على أنَّ تَعَدِّيها بفي هو الأصل، وذلك أنَّ الدخول حقيقة لا يُتصور إلا فيما له جوف كالدار والمسجد، وأمّا المعاني فالدخول فيها مجاز، وحذف حرف الجر مجاز، فكرهوا المجاز في المجاز.

[٢: ١٥٩/أ]

وأيضًا فنقيضها خَرَج، وخرج لازم، فينبغي أن تكون هي لازمة؛ لأنَّ الشيء يجري مجرى ما يناقضه؛ ألا ترى إلى جَوْعان وعَطْشان حُملا على نقيضهما شَبْعان وريّان، وقامَ وابْيَضَّ لازمان، وقَعَدَ واسْوَدَّ كذلك، وجَهِلَ ومَدَحَ يتعديان، وعَلِمَ وذَمَّ كذلك.

وأيضًا مصدره الفُعُول، وفُعُول في الغالب للازم، وشُكُور قليل، فينبغي أن يُحمل على الكثير.

وأيضًا فجَعْلُ دَخَلَ مما يكون يتعدى إلى سائر معمولاته على السواء أَولَى من الاختلاف في التعدِّي؛ لكونها في الأماكن من قبيل ما تعدَّى تارة بنفسه وتارة

---

(١) انظر هذه الحجج في الإيضاح العضدي ص ١٧١ وأمالي ابن الشجري ٢: ١٣٨. والرد عليها في المقتصد ص ٥٩٩ - ٦٠٣

(٢) ك، ح: جئت.

بحرف الجر؛ وفي المعاني من قبيل ما تعدى بحرف جرّ، فيكون مرة من باب مَرَرتُ بالنظر إلى بعض المعمولات، و[مرة][1] من باب نَصَحتُ بالنظر إلى بعضها، ومثل ذلك قليل جدًّا، لم يجئ منه إلا بَعَثَ عند أكثر اللغويين، قالوا: يتعدَّى بنفسه إذا دخل على ما يصل بنفسه، وبالباء إذا دخل على ما لا يصل بنفسه، تقول: بَعَثتُ زيدًا، وبَعَثتُ بالكتاب، ولا تقول: بَعَثتُ بزيدٍ، ولا: بَعَثتُ الكتابَ؛ لأنَّ زيدًا يصل بنفسه، والكتاب لا يصل بنفسه، ولذلك لُحِّن أبو الطيب في قوله[2]:

فآجَرَكَ الإلهُ على عَلِيلٍ بَعَثتَ إلى المَسيحِ بهِ طَبيبا

واعتُذر عن أبي الطيب بأنَّ العليل صار من الضعف بحيث لا يقدر أن يصل بنفسه.

وظاهر[3] كلام المصنف أن دخل يُنصب المكان بعدها انتصاب المفعول به، وليس أصله أن يتعدى بفي، واتُّسع فيه كما يقول الفارسي، ولا أنَّ أصله أن يتعدى تارة بفي، وتارة بنفسه، كما يقوله الأخفش فيما نقلناه عنه.

وقد نُقل عن الأخفش[4] والجرمي[5] أنَّ قوله دخلتُ البيتَ مثل هَدَمتُ البيتَ، يعني أنه انتصب نصب المفعول به الصريح.

وقد فَصَّل السُّهَيليُّ في دَخَلَ تفصيلاً لم أر أحدًا ذكره غيره، وهو أنه إن اتُّسع المدخول فيه حتى يكون كالبلد العظيم كان النصب لا بدَّ منه؛ كقولك: دخلتُ العراقَ، ويقبح أن تقول: دخلتُ في العراق، وإن كان كالبئر والحلقة كان النصب بعيدًا جدًّا؛ لأنَّ الدخول قد صار ولوجًا وتَقَحُّمًا، نحو: دَخَلتُ في البئر،

---

(١) مرة: تتمة يلتئم بها السياق.

(٢) الديوان ٢: ٣٤٧ بشرح المعري.

(٣) وظاهر ... انتصاب المفعول به: سقط من ك.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٢٨.

(٥) أمالي ابن الشجري ٢: ١٣٨.

وأَدخَلتُ إصبعي في الحلقة، والإبرةَ في الثوب، وقال: فقس عليه. وسكتَ عن المتوسط. وقياس تفصيله يقتضي أنه يجوز فيه الوجهان: التعدي بنفسه، والوصول بوساطة في.

وأمّا ما استدلّ به المصنف من أنّ المطّرد لا يختص بعامل دون عامل، ولا /باستعمال دون استعمال إلى آخره - فكلام صحيح، إلا أنّ قولهم إنّ دخلَ تتعدى إلى كل مكان مختصٌ بنفسها دون وساطةِ «في» لا ينقض هذا؛ لأنّ ذلك عندهم جاء على سبيل الشذوذ، والاطّراد ما ذكر.

[١٥٩/ب]

وأمّا قوله «ولذا قال س بعد أن مثّل بقُلِبَ زيدٌ الظّهرَ والبَطنَ، ودخلتُ البيتُ: وليس المنتصب هنا بمنْزلة الظروف؛ لأنك لو قلتَ: هو ظهرُه وبطنُه، وأنت تريد شيئًا على ظهره وبطنه لم يجز. هذا نصه» - فلا حجة له في ذلك على أنه ينتصب البيت بعد دخلتُ نصب المفعول به؛ لأنّ انتصاب الظهر والبطن ليس على تقدير في، إنما هو على تقدير على، والأصل قُلِبَ زيدٌ على ظهرِه وبطنِه، ولذلك قال في امتناع أن ينتصب على الظرف: «إنك لو قلتَ: هو ظهره وبطنه - وأنت تريد شيئًا على ظهره وبطنه - لم يجز»، فجعل المحذوف على، ولم يجعل المحذوف في؛ لأنّ حذف على ووصول الفعل إلى الاسم المجرور بها فينصبه لا يكون نصبه على الظرف، إنما هو مثل: مررتُ زيدًا، ولا ينقاس ذلك، ولم يمثّل س بدَخلتُ، وإنما معنى قوله «وليس المنتصب هنا» أي: في مسألة: قُلِبَ[1] زيدٌ الظهرَ والبطنَ، ولذلك مثّل بقوله: هو ظَهرُه وبَطنُه، وقد نص س على خلاف ما ادّعاه المصنف عليه من أنه ينتصب بعد دخلتُ انتصاب الظرف، قال س بعد أن ذكر تعدي الفعل إلى اسم المكان وإلى ما اشتُقّ من لفظه اسمًا للمكان، ومَثّل بقوله: ذَهبتُ المَذهَبَ البعيدَ، وجَلستُ مَجلِسًا، وقَعَدتُ المكانَ الذي رأيت، وذَهبتُ وجهًا من الوجوه، قال[2]:

---

(١) في المخطوطات: يقلب.

(٢) الكتاب ١: ٣٥.

«وقال بعضهم: ذهبتُ الشامَ، فشبَّهه[1] بالمبهم إذ[2] كان مكانًا، وكان يقع عليه المكان والمذهب، وهذا شاذ، ليس في ذهبَ دليل على الشام، وفيه دليل على المذهب والمكان. ومثل ذهبتُ الشامَ: دخلتُ البيتَ» انتهى. فهذا نص على أنّ انتصاب البيت بعد دخلتُ مثل انتصاب الشام بعد ذهبتُ، والشام ظرف مكان مختصّ، وقد نصَّ س على الشذوذ في ذهبتُ الشامَ؛ إذ وصل ذهبتُ إلى ظرف مختصّ، وليس مما اشتُقَّ من لفظه، ولا هو من لفظ المكان. ثم قال: «ومثل ذلك دخلتُ»، أي: مثله في الشذوذ ووصول دخلتُ إلى البيت، وهو ليس فيه دلالة على البيت؛ إذ ليس البيت مشتقًّا من لفظ دخلَ، ولا هو لفظ المكان.

وقوله «وقد غفل عن هذا الموضع الشلوبين» لم يغفل عنه الأستاذ أبو علي[3] كما زعم المصنف، بل رأى أنه لا حجة فيه. وقد بيَّنَّا أنه لا حجة فيه[4].

وقوله «وهذا عجيب من الشلوبين مع اعتنائه بجمع متفرقات الكتاب وتبيين بعضها ببعض» ، ليس هذا بعجيب، بل العجيب غفلة المصنف عن نص /س إنّ [٣: ١٦٠/أ] دخلتُ البيتَ مثل ذهبتُ الشامَ في الشذوذ.

وأمّا قوله «مع اعتنائه بجمع متفرقات[5] الكتاب» فإنّ الاعتناء بذلك هو الذي لم يجعله يقول بقول المصنف، ويغترُّ بما لا دليل فيه، ويترك النصَّ الذي لا يحتمل تأويلاً، وأين المصنف من رجل يقال إنه خُتم عليه كتاب[6] س بحثًا ونظرًا نحوًا من ستين مرة، وأقرأ النحو نحوًا من ستين سنة، ورحل إليه الناس من أقطار الأرض، ولم يكن في عصره بل في أعصار قديمة قبل عصره مثله، رحمه اللّه.

---

(١) ك، ن، الكتاب: يشبهه.

(٢) ك، ح: إذا.

(٣) انظر حواشي المفصل له ص ١٨٥.

(٤) وقد بينا أنه لا حجة فيه: سقط من ك.

(٥) ح: مفترقات.ذ

(٦) كتاب: ليس في ك، ن. وفي حاشية ن أنه في نسخة: «ختم على كتاب سيبويه».

وقوله **لِواقعٍ فيه مذكورٍ أو مقدَّرٍ ناصبٍ له** يعني أنّ الناصب له[1] هو واقع فيه، فإذا قلت قمتُ يومَ الجمعة فالقيام واقع في يوم الجمعة، وإذا قلت قمتُ أمامَك فالقيام واقع في الأمام، وهذا العامل مذكور. والعامل المقدَّر مثل: زيدٌ أمامَك، والقتالُ يومَ الجمعة، فالعامل فيهما كائن أو مستقِرّ، وهو مقدَّر، وليس ملفوظًا به.

وهذا التقسيم الذي قسمه المصنف في المفعول فيه أنه اسم وقت ومكان لا يصح إلا على مذهب البصريين؛ لأنهم يسمُّون[2] المفعول فيه ظرفًا.

وأمّا الكوفيون فلا يسمونه ظرفًا لأمرين:

أحدهما: أنّ العرب لم تُسَمِّ اسم المكان ولا اسم الزمان في موضع من كلامها بالظرف.

والآخر: أنّ الظرف في اللغة اسم الوعاء، قالوا: والأوعية متناهية الأقطار، محاط بنواحيها، نحو الجِراب والعِدل[3]، واسم المكان الذي يسمونه ظرفًا ليس متناهي الأقطار، نحو: زيدٌ خلفَك، وأمامَك؛ ألا ترى أنه إذا كان كذلك لم ينتصب على الظرف، تقول: زيدٌ في داره، وزيدٌ في الحَمّام، ولا تقول زيدٌ دارَه، ولا: زيدٌ الحَمّامَ.

ولا يلزم ما ذكروه؛ إذ لا مُشاحّة في الاصطلاح، مع أنه إنما يُسمَّى ظرفًا على سبيل المجاز تشبيهًا بالظرف الحقيقيّ من جهة اشتماله على الفعل، كما سُمي بالزِّمام الكتابُ لضبط ما فيه كما تُضبَط الدابّة بالزِّمام.

وسَمّى الفراء وأصحابه المفعول فيه مَحَلاًّ. والكسائي ومن أخذ بقوله يُسَمُّون الظروف صفاتٍ. ولا مُشاحّة في الاصطلاح.

---

(١) يعني أن الناصب له: ليس في ك.

(٢) انظر قولهم وقول الكسائي والفراء في الأصول ١: ٢٠٤.

(٣) ح: والقول.

وقد ذكر أصحابنا[1] ظرف الزمان، فقالوا: هو اسم الزمان، نحو سرتُ اليومَ، أو عدده، نحو: سرتُ عشرين يومًا، أو ما قام مقامه مما حُذف قبله اسم الزمان وكان مضافًا إليه قبل حذفه، نحو: سرتُ قدومَ الحاجِّ، أي: وقتَ قدومِ الحاجِّ، وخُفوقَ النَّجم، أي: وقتَ خُفوقِ النجم، ونحو: لا آتيك مِعزَى الفِزْر[2]، ولا آتيك القارِظَ العَنَزيّ[3]، أي: زمنَ تفرقِ مِعزَى الفِزْر، وزمنَ فقدِ[4] القارظِ العَنَزيّ، أو كان صفة له، نحو: مشى عليه طويلاً، أي: زمانًا طويلاً، فيجوز ذلك في صفة الظرف وإن لم تكن خاصّة به ولا من الصفات التي استُعملت استعمال الأسماء؛ كما جاز ذلك في الصفة المنتصبة على الحال أو ما شُبِّه به، نحو قولهم[5]: أحقًّا /أنك قائمٌ، قال[6]:

[٣: ١٦٠/ب]

ألا أبْلِغْ بَنِي جُشَمٍ رَسولاً   أحَقًّا أنَّ أخْطَلَكُمْ هَجانِي

وقولهم: ألحقَّ أنك قائمٌ؟ قال عمر بن أبي ربيعة[7]:

ألحقَّ أنْ دارُ الرَّبابِ تَباعَدَتْ   أوِ انْبَتَّ حَبلٌ أنَّ قَلبَكَ طائرُ

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٢٥ والمقرب ١: ١٤٤.

(٢) الفِزْر: لقب سعد بن زيد مناة بن تميم. وإنما لقب بذلك لأنه وافى الموسم بمعزًى، فأنهبها هناك، وقال: من أخذ منها واحدة فهي له، ولا يؤخذ منها فِزْر، وهو الاثنان فأكثر. مجمع الأمثال ٢: ٢١٢.

(٣) القارظ: الذي يجتني القَرَظ، وهو ورق السَّلَم يُدبغ به. والذي في مجمع الأمثال ٢: ٢١٢: لا آتيك حتى يؤوب القارظان. ويقال: هذا القارظان كانا من عَنَزة، خرجا في طلب القَرَظ، فلم يرجعا. وانظر ١: ٢١١. وخبر القارظ في طبقات فحول الشعراء ص ١٨٠ والكامل ص ٢٢٠ وسمط اللآلي ص ٩٩ - ١٠٠.

(٤) فقد: ليس في ك.

(٥) الكتاب ٣: ١٣٤ - ١٣٦.

(٦) تقدم في ٢: ٣١٩.

(٧) ديوانه ص ١٠٩ والكتاب ٣: ١٣٦. وأوله في الديوان: أحقًّا لئن. ونسب لغير عمر أيضًا.

فأنَّ في موضع مبتدأ، وحقًّا والحقَّ ظرف لأنه في تقدير في. ويدل على الابتداء أنهم إذا أبدلوا من أنَّ أتوا بالمصدر بدل أنَّ ورفعوه، قال[1]:

أحقًّا عبادَ اللّه جُرأةُ مُحلِق علـيَّ، وقد أعييتُ عادًا وتُبَّعا

والدليل على أنَّ حقًّا منصوب على تقدير «في» تصريحهم بها في بعض الأماكن، قال[2]:

أفي حَقٍّ مُواساتِي أخاكُمْ بِمالِي، ثُمَّ يَظلمني السَّرِيسُ

وفي التصريح بـ«في» دليل على بطلان ما ذهب إليه أبو العباس في قولك: أحقًّا أنك قائمٌ، من أنَّ قولك أنك[3] قائمٌ في موضع رفع على الفاعلية. والصحيح ما ذهب إليه س[4] من أنَّ انتصابه على الظرف، وما بعده مبتدأ، فحقّ ليس اسم زمان، ولا عدده، ولا قائم مقامه، وإنما هو مشبَّه به من جهة أنه اسم معنًى، كما أنَّ اسم الزمان اسم معنًى، وأنه مشتمل على المحقق كاشتمال الزمان على ما وقع. ويدل على أنه سلك به مسلك الزمان وقوعه خبرًا عن المصادر لا عن الجثث.

ومثل حَقًّا أنك قائمٌ قولهم: غيرَ شَكٍّ أنَّك قائمٌ، وجهدَ رأيي أنَّك قائمٌ، وظَنًّا مني أنَّك قائمٌ. وهذا النوع استعماله ظرفًا موقوف على السماع.

أو ما أضيف إليه بشرط أن يكون إياه في المعنى، نحو: سرتُ جميعَ اليومِ، أو بعضه، نحو: سرتُ بعضَ اليومِ.

وشرط أن يكون على تقدير في، واحترز بذلك من أن يكون مرفوعًا أو مخفوضًا أو منصوبًا على غير تقدير في، فإنه لا يكون ظرفًا.

---

(١) البيت في معاني القرآن للفراء ١: ٤٥٧، ٢: ٩، ١٩. محلق: رجل.

(٢) تقدم في ٥: ٨٨.

(٣) أنك: سقط من ك، ن.

(٤) الكتاب ٣: ١٣٤ - ١٣٥.

وذكروا[1] أيضًا ظرف المكان، فقالوا: هو اسم المكان، نحو: خلفك وأمامك. أو عدده، نحو: عشرين ميلاً. أو ما قام مقامه: إما صفته، نحو: قعدتُ قريبًا منك وأمامَك، وإمّا ما[2] كان الظرف مضافًا إليه، نحو: تركتُه بِمَلاحِسِ البقرِ[3] أولادَها[4]، فمَلاحِس مصدر بدليل نصب أولادها به، وهو هنا ظرف مكان، تقديره: مكان مَلاحِس. أو ما شُبِّه به، نحو: زيدٌ فوقَ عمرو في الشرف، ودونَ زيد في العلم، فليسا اسمي مكان، ولكنهما شُبِّها بفوق ودون للمكان. ومن ذلك ما حكاه الأخفش من قول العرب: هم هيئتَهم، فنصب على أنه ظرف مكان على تقدير في، أي: هم في هيئتهم، والهيئة ليست مكانًا، لكنها شبيهة بالمكان لاشتمالها على ذي الهيئة كاشتمال المكان على ما يحلّ فيه. ويدلّ على أنها ظرف مكان وقوعها خبرًا عن الجثث، وهذا النوع يُحفظ، ولا يقاس عليه. وما أضيف إليه بشرط أن يكون إياه في المعنى نحو: سرتُ /جميعَ الميل، أو بعضه، [نحو][5]: سرتُ نصفَ الميل. [٣: ١٦١/]

وشرط أن ينتصب على تقدير «في» احتراز من رفعه أو جره أو نصبه لا على تقدير في، فإنه لا يكون ظرفًا.

وقوله **ومُبهَمُ الزّمانِ ومُختَصُّه لذلك صالح** أي: للظرفية صالح، فيتعدى إليه الفعل، وينصبه نصب الظرفية، والسبب في جواز تعدي الفعل إلى جميع ظروف الزمان قوة دلالته عليها، كما أنّ السبب في تعديه إلى جميع ضروب المصادر قوة

---

(١) يعني أصحابه. انظر على سبيل المثال شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٢٥ - ٣٢٦ والمقرب ١: ١٤٤ - ١٤٥.

(٢) وإما ما: سقط من ك. وضرب في ن على «ما كان» بالقلم.

(٣) بملاحس البقر ... تقديره مكان ملاحس: سقط من ك.

(٤) أي: بحيث تَلحَس البقر أولادها، يعني بالمكان القفر. مجمع الأمثال ١: ١٣٥.

(٥) نحو: تتمة يلتئم بها السياق.

الدلالة عليها من حيث يدلُّ عليها من جهة المعنى واللفظ؛ فالفعل يدلُّ على المصدر بلفظه لتضمنه حروفه، ويدلُّ على الزمان بلفظه من حيث إنّ الزمان إنما يتبين من صيغة الفعل.

وفي البسيط: «حكي عن الكوفيين أنهم لا ينصبون المكان المطلق عن الفعل، فيقتضي القياس ذلك في الزمان، فلا تقول: قمتُ زمانًا؛ لأنه مفهوم من الأول، فلا فائدة فيه، فإذا نصبت خصصت بالوصف.

وذهب بعض النحويين إلى أنّ ما كان من الظروف معطيًا غير ما أعطى الفعل - كالظروف المعدودة والموقتة - فنصبُها نصب المفعول، على تقدير نيابتها عن المصدر، كأنه قال: سرتُ سيرًا مقدَّرًا بيومين، ونحوه؛ لأنه لا دلالة للفعل عليه. وقيل: هو بمنْزلة: ضربتُه سوطًا، أي: سيرَ يومين، فحذف. والصحيح أنه تعدى إليه بعد حذف الجار، فنصبه، وهو في جميع أنواع الظروف الزمانية مبهمًا وغير مبهم» انتهى ملفقًا.

وقال أيضًا ما معناه: «ينتصب المبهم على جهة التأكيد المعنوي؛ لأنه لا يزيد على دلالة الفعل، بل دلالة الفعل أخصّ منه، ومن التأكيد ما جاء بعد فعلٍ مخصص بزمان، نحو: ظللتُ نهارًا، وبِتُّ ليلاً، ومنه ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا﴾[1]؛ لأنّ الإسراء لا يكون إلا بالليل، ولا يُنكَر التأكيد في الظرفين كما لا ينكر في المصدر والحال» انتهى.

وهذا التقسيم الذي ذكره المصنف في الزمان إلى مبهم ومختص هو الصحيح. وقسمه بعضهم[2] إلى مبهم ومعدود ومختص، فجعل المعدود قسيم المبهم والمختص، وهو في الحقيقة قسم من المختص.

---

(١) سورة الإسراء: الآية ١.

(٢) منهم الجزولي في الجزولية ص ٨٦، والشلوبين في التوطئة ص ٢٠٩، وابن عصفور في شرح الجمل ١: ٣٢٧ والمقرب ١: ١٤٥ - ١٤٦.

فالمبهم: ما وقع على قدر من الزمان غير معين، نحو: وقت، وحين، وزمان.

والمختص قسمان: معدود، وغير معدود.

المعدود: ما له مقدار من الزمان معلوم، نحو: سنة، وشهر، ويومين، والمحرم، وسائر أسماء الشهور، والصيف، والشتاء. ولا يعمل في المعدود من الأفعال إلا ما يتكرر ويتطاول، لو قلت: ماتَ زيدٌ يومين - وأنت تريد الموت الحقيقي - لم يجز.

والمختصّ غير المعدود أسماء الأيام، كالسبت، والأحد، وما يخصص بالإضافة، نحو: يوم الجمل، وبأل، نحو: اليوم، والليلة، أو بالصفة، نحو: قعدتُ عندك يومًا قعد عندك /فيه زيد، وما أضافت إليه العرب لفظة شهر من أعلام الشهور، وهي: رمضان، وربيع الأول، وربيع الآخر، فقط، وسيأتي ذكر ذلك في هذا الفصل إن شاء الله. [٣: ١٦١/ب]

وقوله **فإن جاز أن يُخبَر عنه أو يُجَرَّ بغيرِ مِن فمتصرف، وإلا فغير متصرف** التصرف استعماله غير ظرف، كأن يكون فاعلاً أو مبتدأ، أو يرتفع خبرًا، أو ينتصب مفعولاً، أو ينجرّ بغير مِن، نحو: سَرَّني يومُ الخميس، ويومُ الجمعة مُبارَكٌ، واليومُ يومُ الجمعة، وأحببتُ يومَ الجمعة، و﴿لَيَجۡمَعَنَّكُمۡ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾[1]، ومعنى «وإلا» أي: وإلا يُخبَر عنه أو يُجَرّ بمِنْ فغيرُ متصرف. لم يحكموا بتصرف ما جُرَّ بِمِنْ وحدها نحو عندَ وقبل وبعد لأنَّ مِن كثرت زيادهًا، فلم يُعتدّ بدخولها على الظرف الذي لا يتصرف.

وقوله **وكلاهما منصرف وغير منصرف** فيكون أربعة أقسام.

ص: فالمتصرف المنصرف كحين ووقت، والذي لا يتصرف ولا ينصرف ما عُيِّن من سَحَر مجرد، والذي يتصرف ولا ينصرف كغُدْوة وبُكْرة عَلَمين، والذي ينصرف ولا يتصرف بُعَيْدات بَيْن، وما عُيِّن مِن ضُحًى وضَحْوةٍ وبَكَرٍ[2]

(١) سورة الأنعام: الآية ١٢.

(٢) في شرح التسهيل ٢: ٢٠٠: وبكرة.

وسُحَيْر وصباح ومساء ونهار وليل وعَتَمة وعِشاء وعَشِيَّة، ورُبَّما مُنعت الصرفَ والتصرُّفَ.

وأُلحق بالممنوع التصرُّف ما لم يُضَف مِن مُرَكَّب الأحيان كصباحَ مساءَ، ويومَ يومَ. وأَلحق غير خَثْعَم «ذا» و«ذات» مضافين إلى زمان. واستقبح الجميع التصرُّف في صفة حينٍ عَرَضَ قيامُها مَقامه ولم تُوصَف.

ش: مثّل المصنف المنصرف بحين ووقت، وفي الشرح[1] بساعة وشهر وعام ودهر وحين وحينئذ ويومئذ، يقال: سيرَ عليه حينَئذٍ، ويومَئذٍ، حكاهما س[2]. أمّا الحين فإنه يقع على القليل والكثير من الزمان، قال[3]:

تَناذَرَها الرَّاقُونَ مِن سُوءِ سَمِّها ... تُطَلِّقُه حِينًا ، وحِينًا تُراجِعُ

أنشده أبو علي[4] شاهدًا على ذلك. وعن الأصمعي استعمال الحين في الكثير أكثر من استعماله في القليل.

وقوله **ما عُيّن مِن سَحَر مجرد** يعني بالتحريد تجريده من أل والإضافة، ويعني بالتعيين أن يكون من يوم بعينه، وسواء في ذلك أذَكَرتَ اليوم أو الليلة معه، نحو: أزورُك يومَ الجمعةِ سَحَرَ، أم لم[5] تذكره، نحو: جئتُك سَحَرَ، وأنت تريد ذلك من يومٍ بعينه، أو عرَّفت اليوم أو نكَّرته، نحو: جئت يومًا سَحَرَ، فإن نُكِّر انصرف وتصرَّف.

---

(١) ٢: ٢٠٢.

(٢) الكتاب ١: ٢٢١.

(٣) هو النابغة الذبياني. الديوان ص ٣٤ والكامل ١٠٣٥ وشرح أبيات المغني ٢: ١٦٥، ٧: ١٩٩. تناذرها الراقون: أنذر بعضهم بعضًا. والراقي: الحاوي، وهو من يمسك الحيات. وتطلقه: تخفّ عنه. وتراجع: تشتد عليه. ورواية المبرد : «تطلقه طورًا وطورًا تراجع». ك: مطلقة.

(٤) أنشد صدره في الحجة ١: ١٦٥.

(٥) في المخطوطات: لا.

وإنما لم يتصرف لخروجه عن نظائره من النكرات، وذلك أنّ نظائره من النكرات إذا عُرّفت أدخلوا عليها أل، أو أضافوها، فلما عُرّف هذا من غير أداة تعريف خالف نظائره، فلم يتصرفوا فيه لذلك، و لم يَصرفوه أيضًا لعدله وتعريفه من غير أداة تعريف.

[٣: ١٦٢] /واختلف النحويون في سحر هذا أهو مبنيّ أو معرب:

فذهب بعضهم إلى أنه مبنيّ لتضمُّنه معنى أل، كما بُني أمْسِ لتضمنه معناها، وهو مذهب صدر الأفاضل(١).

وذهب ابن الطّراوة إلى أنه مبنيّ، وعلة بنائه عدم التقارّ، لا لتضمنه معنى الحرف؛ ألا ترى أنه لا يقع سَحَر إلا على سَحَرِ يومك، فلا تقول خرجتُ سَحَرَ إلا في يومك الذي خرجتَ في سَحَره(٢)، ولا تقول سَحَر في سَحَرِ (أمسِ) إلا أن تقيده، فتقول: خرجتُ يومَ الخميسِ سَحَرَ، فهذا هو الذي أوجب البناء. انتهى. وتقدم الرد على القول بأنّ التقارّ علة للبناء في باب اسم الإشارة(٣).

وذهب الجمهور إلى أنه معرب، واختلفوا في سبب منع التنوين منه:

فذهب بعضهم إلى أنه منوي فيه الإضافة، وهو معرفة بالإضافة؛ لأنك تريد سحر ذلك اليوم، فحذف التنوين كما حُذف في أجمع وأكتع حيث كان مضافًا في المعنى(٤).

---

(١) هو أبو محمد القاسم بن الحسين الخُوارَزميّ [٥٥٥ - ٦١٧هـ].له التخمير في شرح المفصل، والتوضيح في شرح المقامات، وغيرها. معجم الأدباء ١٦: ٢٣٨ - ٢٥٣ وبغية الوعاة ٢: ٢٥٢ - ٢٥٣. وانظر رأيه في هذه المسألة في التخمير ١: ٤٠٠ وشرح الكافية الشافية ص ١٤٧٩. وقد وهم الأزهري، فنص في التصريح ٤: ٢٥٩ على أنّ صاحب هذا القول هو أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم المُطَرِّزيّ [٥٣٨ - ٦١٠هـ] الملقب أيضًا صدر الأفاضل.

(٢) زيد هنا في ك ما نصه: ولا تقول في سحره.

(٣) ٣: ٢١٥ - ٢١٦.

(٤) ذكر هذا القول السهيلي في نتائج الفكر ص ٣٧٥، و لم ينسبه.

وذهب السهيلي[1] إلى أنَّ حذف التنوين منه لأنه معرفة بنية الألف واللام؛ قال: «كأنك حين ذكرتَ يومًا قبله، وجعلتَه ظرفًا ـ أردتَ السَّحَرَ الذي من ذلك اليوم، واستغنيت عن أل بذكر اليوم»، وزعم أنه مذهب س.

وذهب الجمهور إلى أنه حُذف التنوين منه لأنه لا ينصرف، فأحد عِلَّتَيه العدل عن تعريفه بأل، والعلة الأخرى قيل: العَلَميّة، جُعل علمًا لهذا الوقت. وقيل: التعريف المُشبِه لتعريف العلمية. وقيل: لم يصرفوه لعدله وتعريفه من غير أداة تعريف، بل بالغلبة على ذلك الوقت المعيَّن، وليس تعريفه تعريف علمية؛ لأنه في معنى السَّحَر، وتعريف العلمية ليس في رتبة تعريف أل.

ولا يجوز أن يكون تعريفه بأل التي عُدل عنها؛ لأنَّ أل التي يُعدل عنها الاسم لا تعرِّفه؛ ألا ترى أنهم لما عدلوا أُخر عن أل استعملوه نكرة؛ بدليل وصف النكرة في نحو: مررتُ بنسوةٍ أُخرَ، وإذا ثبت أنه غير متعرف بالعلمية ولا بأل التي عُدل عنها لم يبقَ إلا أن يكون تعريفه بالغلبة كما ذكرنا؛ والتعريف بالغلبةِ في معنى التعريف بأل لاستعمالهم الأسماء الغالبة بأل تارة وبغير أل تارة، ومعناهما في الحالين واحد، حكى ابن الأعرابي[2]: هذا العَيُّوق طالعًا، وهذا عَيُّوقٌ طالعًا، وكذلك سائر الأسماء الغالبة، ومن ذلك قول الشاعر[3]:

ونابِغـــةُ الجَعــديُّ بالـــرَّملِ بَيــتُهُ   علــيهِ تُــرابٌ، مِـــن صَــفيحٍ وجَنْدَلِ

وللنحويين كلام كثير في سَحَر هذا، تركناه؛ إذ ليس فيه إلا اختلاف في تعليل وتقدير تلك التعاليل، وتفريق بينه وبين أمس، ولا يتضمن أحكامًا يُرجع

---

(١) نتائج الفكر ص ٣٧٥ - ٣٧٦، وفيه قوله التالي ونسبته هذا المذهب إلى سيبويه.

(٢) المحكم ٢: ١٩٥ (عوق)، تحقيق عبد الستار فراج.

(٣) هو مسكين الدارمي كما في شرح أبيات سيبويه ٢: ٢٢٤ - ٢٢٦ وفرحة الأديب ص ١٣٦، والبيت ليس في ديوانه المطبوع ببغداد. وهو بغير نسبة في الكتاب ٣: ٢٤٤ وإيضاح الشعر ص ٥٧١، وفيه تخريجه. الصفيح: الحجارة العريضة، جمع صفيحة.

فيها[1] إلى النطق إلا ما ذكروا من أنه لا ينتصب سَحَرُ ظرفًا إلا إذا كان اليوم الذي قبله انتصب /على الظرفية، فإن ارتفع على الفاعلية أو انتصب على أنه مفعول به لم يجز أن ينتصب سحر على الظرف؛ بل يكون بدلاً من اليوم مضافًا لضميره، أو معرفًا بأل، فتقول: كرهتُ يومَ السبتِ سَحَرَه، أو السَّحَرَ منه، لا بُدَّ من أحد هذين في البدل. ولو قلت: سيرَ بزيدٍ يومَ الجمعةِ سَحَرَ، وجعلته مفعولاً على السعة - لم يجز لعدم الرابط بينه وبين اليوم، فإن أردت هذا المعنى فقل: سيرَ بزيدٍ يومَ الجمعةِ سَحَرَه، أو السَّحَرَ منه، حتى يرتبط به.

[٣: ١٦٢/ب]

قال السهيلي[2]: «لأنك لا تقدِّر أل إلا إذا كان في الكلام ما يغني عنهما، وأما إذا كان اسمًا متمكنًا فلا بد من تعريفه كما تعرف الأسماء، أو تجعله نكرة، فلا يكون إذًا من ذلك اليوم.

فإن قلت: فقد أجازوا: سير بزيد يومُ الجمعة سحرَ، برفع اليوم ونصب سحر، فلِمَ لا يجوز بنصب اليوم ورفع سحر؟

قلنا: لأنَّ اليوم - وإن اتُّسع فيه - فهو ظرف في معناه، وهو يشتمل على السحر، ولا يشتمل السحر عليه، فلا يجوز إذًا أن يتعرف السحر تعريفًا معنويًّا حتى يكون ظرفًا بمنْزلة اليوم الذي هو منه؛ ليكون تقدم اليوم مع كونه ظرفًا بمنْزلة اليوم مغنيًا عن آلة التعريف» انتهى.

وقوله **كغُدْوَةَ وبُكْرَةَ عَلَمَينِ** قال المصنف في الشرح: «الذي يتصرف ولا ينصرف غُدْوَةُ وبُكْرَةُ عَلَمين قُصد بهما التعيين أو لم يقصد؛ لأنَّ علميتهما جنسيّة، فيُستَعمَلان استعمال أُسامة وذُؤالة، فكما يقال عند قصد التعميم: أُسامةُ شَرُّ السِّباع، وعند التعيين: هذا أُسامةُ فاحذَرْه - تقول عند قصد التعميم: غُدْوةُ وقتُ

---

(١) في المخطوطات: فيه.

(٢) نتائج الفكر ص ٣٧٧.

نشاطٍ، وقاصدًا للتعيين: لأسيرَنّ الليلةَ إلى غُدْوةَ، وبُكْرةُ في ذلك كغُدْوة. وقد يخلوان من العَلَميّة فيتصرفان وينصرفان، ومنه قوله تعالى ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾[1] » انتهى.

وجعلت العرب بُكْرةَ وغُدْوةَ عَلَمينِ لهذين الوقتين، ولم تفعل ذلك في نظائرهما كعَتَمة وضَحْوة ونحوهما. واختلف في تعريفهما: فقيل: هو من قبيل تعريف الجنس، كأُمّ حُبَيْن[2] وأُسامة. وقيل: من قبيل تعريف العَلَميّة لوقت بعينه من يوم معين. وكلا القولين يظهر من لفظ س[3] في أبواب ما لا ينصرف من الأحيان.

وقال ابن طاهر: هما علمان إذا أردتهما من معين، فإن لم ترد ذلك فهما نكرتان.

والموضوع للنكرة هو غَداة، نحو قولهم: نحن في غَداةٍ باردة، ونحن في غَداةٍ طَيِّبة، ثم غيروا لفظ غَداة إلى غُدْوة؛ لأنّ موضع التعريف بتغيير اللفظ، فيكون أول أحوال هذا اللفظ التعريف، ثم يجوز أن ينكر بعد ذلك. والدليل على ذلك أنّا قد رأيناهم يضعون أسماءً مشتقّة موضوعة لمعارف لم تستعمل في شيء من النكرات، ولا تعرف معانيها /منكورة، نحو سُعاد وزَينب وغير ذلك مما لا يحصى. [٣: ١٦٣/أ]

وإن عُرف ما اشتقّت منه فغُدْوة قد اشتُقّت للتعريف من غَداة، كما أنّ سُعاد اشتُقّ من السعادة لأنْ يوضع لمعرفة.

والأصل في هذين الاسمين غُدْوة، وحُملت بُكْرة عليها لاجتماعهما في المعنى وفي النية؛ كما حملوا يَذَرُ على يَدَعُ.

---

(١) سورة مريم الآية ٦٢.

(٢) أم حبين: دُوَيْبّة على خلقة الحرباء عظيمة الصدر عظيمة البطن. وقيل: هي أنثى الحرباء.

(٣) الكتاب ٣: ٢٩٣.

ويجوز أن تنكّر اليوم وتعرّف غُدْوة وبُكْرة، فتقول: رأيته يومًا غُدْوَةَ؛ لأنَّ غُدْوة وقتها من اليوم معروف، كأنك قلت: رأيته يومًا في هذا الوقت.

وزعم أبو الحسن[1] أنه يجوز أن تقول: آتيك اليومَ غُدْوةً وبُكْرةً، وتجعلهما بمنْزلة ضَحْوة.

وزعم أبو الخَطّاب[2] أنه سمع مَن يوثق به من العرب يقول: آتيك بُكْرةً، وهو يريد الإتيان من يومه أو في غده، ومثله قوله تعالى ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾[3]. قال السيرافي[4]: «وهذا من تنكير العلم؛ لأنَّ الأعلام يجوز تنكيرها بعد تعريفها، واللفظ واحد».

قال الفراء[5] في المعاني له: «قرأ أبو عبد الرحمن السُّلَميّ ﴿بِالغُدْوَةِ وَالْعَشِيِّ﴾[6]، ولا أعلم أحدًا قرأها غيره، والعرب لا تدخل الألف واللام في غُدْوة لأنها معرفة بغير ألف ولام، سمعت أبا الجَرّاح يقول: ما رأيتُ كغُدْوةَ قَطُّ، يعني غَداة يومه، وذلك أنها كانت باردة؛ ألا ترى أنَّ العرب لا تُضيفها، فكذلك لا تُدخلها الألف واللام، وإنما يقولون: أتيتك غَداةَ الخميس، ولا يقولون: غُدْوة الخميس، فهذا دليل على أنها معرفة».

وقول الفراء «إنه لا يعلم أحدًا قرأ (بالغُدْوة) غير السُّلَميّ» قد قرأها كذلك أبو رجاء العطاردي[7]، وعبد الله بن عامر[8] من قُرّاء السبعة.

---

(١) هذا قول الخليل كما في الكتاب ٣: ٢٩٤.
(٢) الكتاب ٣: ٢٩٤.
(٣) سورة مريم: الآية ٦٢.
(٤) شرح الكتاب ٤: ق ١٢٧/أ.
(٥) معاني القرآن ٢: ١٣٩.
(٦) سورة الأنعام: الآية ٥٢، وسورة الكهف: الآية ٢٨.
(٧) وقرأها أيضًا مالك بن دينار والحسن ونصر بن عاصم وأبو عبد الرحمن. البحر ٤: ١٣٩.
(٨) السبعة في القراءات ص ٢٥٨، ٣٩٠.

وفي البسيط: «زعم يونس[1] عن أبي عمرو أنك تقول: أتيتُه العامَ الأولَ بُكْرَةَ، ويومًا من الأيام بُكْرَةَ، ولا تنوّن، سواء أقصدت بُكرة يوم بعينه أم لم تقصد. وزعم أبو الخَطّاب أنه سمع من يوثق بعربيته صَرف بُكرة وغُدوة، قيل: حملاً على عَشِيَّةٍ وضَحْوةٍ ونحوهما، إذا أردتَ وقت يوم بعينه، فتنكّرهما تنكيرًا أصليًا. وقيل: هذا تنكير بعد التعريف، كما تقول: جاءني يزيدُ ويزيدٌ آخر، كذلك هذا، كأنه جعل الوقت أوقاتًا، كل واحد منها بُكرة، وكأنه[2] قال: سرتُ بُكرةً من البُكرات، أي: وقتًا من ذلك الحين، كما تقول: جاءني يزيدٌ من اليزيدين. وأمّا قوله تعالى ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾[3] فقيل[4]: لّما أتى بها في سياق عَشِيًّا، وهو منوّن، وكان يجوز فيها التنوين وحدها ـ نوّنوا هنا[5] للسياق» انتهى.

وقال[6] الفراء[7] أيضًا: «العرب تُجري غُدْوة وبُكْرة، ولا تُجريهما، وأكثر الكلام في غُدْوة ترك الجَري، وأكثره في بُكْرة أن تُجرى، فمن لم يُجرها جعلها معرفة؛ لأنها اسم يكون أبدًا في وقت واحد بمنْزلة أَمْسِ وغَد، وأكثرُ ما تُجري العرب غُدْوة إذا قُرِنت بعَشِيّة، يقولون إني /لآتيهم غُدْوةً وعَشِيّةً ، وبعضهم يقول غُدْوةَ، لا يجريها، وعَشِيَّةً، فيجريها، ومنهم من لا يُجري عَشِيّة[8] لكثرة ما صَحِبت غُدْوة». [١٦٣:/ب]

(١) الكتاب ٣: ١٩٣.
(٢) وكأنه قال سرت بكرة: ليس في ك.
(٣) سورة مريم: الآية ٦٢.
(٤) في المخطوطات: «قيل» بدون فاء.
(٥) ن: ونونوا فيها. ك: وحدها فيها.
(٦) سقط قول الفراء وقول الزجاج من ح.
(٧) معاني القرآن ٣: ١٠٩.
(٨) ذكر ذلك أيضًا في الكتاب ٣: ٢٩٤. ونسب الزجاج هذه الرواية إلى الخليل. ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٣٠.

وقال الزجاج[1]: «بُكرة وغُدوة إذا كانتا نكرتين صرفتا، وإذا أردتَ بهما بُكْرَةَ يومِك وغُدْوةَ يومِك لم تصرفهما».

وتقول: سيرَ بزيدٍ يومَ الجمعةِ غُدْوةَ، على الظرف فيهما جميعًا؛ لأنها بعض اليوم، وتقول: سيرَ بزيدٍ يومُ الجمعةِ غُدْوةُ، كأنها بدل من اليوم، ولا تحتاج أيضًا إلى الضمير كما يحتاج في بدل بعض من كل؛ لأنها ظرف في المعنى، ولو قلت: كُرِهَ يومُ الخميسِ غُدْوةُ، على البدل - لم يكن بُدٌّ من إضافة غُدْوة إلى ضمير المبدل منه؛ لأنَّ اليوم ليس بظرف، فيصير كقولك: كَرِهتُ يومَ الخميسِ سَحَرَه، إذا أردتَ البدل؛ لأنَّ المكروه هو السَّحَر دون سائر اليوم، وإنما تستغني عن ضمير يعود إلى اليوم إذا تركته ظرفًا[2] على حاله؛ لأنَّ بعض اليوم إذا كان لفعل كان جميع اليوم ظرفًا له.

وقوله **بُعَيْدات بَيْن** قال المصنف في الشرح[3]: «أي: أوقاتًا غير متصلة» انتهى. وبُعَيْدات جمع بَعْد مصغرة، [تقول: لقيتُه بُعَيداتِ بَينٍ][4]، ومعناه: لقيتُه مِرارًا متفرقةً قريبًا بعضها من بعض، وجمعُ بَعد يدلُّ على ما أُريد من المرار، وتصغيرها يدلُّ على ما أرادوه من تقارها؛ لأنَّ تصغير الظرف المراد به التقريب.

وقوله **وما عُيِّنَ** إلى قوله **وعِشاء** هذه الأسماء نكرات أُريد بها أزمان معينة، فوُضعت موضع المعارف وإن كانت نكرة، ولذلك لا تتصرف، وتوصف بالنكرة، يقولون: أتيتُك يومَ الخميسِ ضحًى، فترفعه، ولقيتُك يومَ الجمعةِ عَتَمةً متأخرةً، وكذلك البواقي. ونظيرها في ذلك: لقيتُك عامًا أولَ، وإنما تريد العام الذي يليه عامك، وكلها لا تتصرف إذا أريد بها زمان معين بلا خلاف.

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٥: ٩١ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٢٩.

(٢) ح: ظرفًا يعود على حاله.

(٣) ٢: ٢٠٢.

(٤) تقول لقيته بعيدات بين: تتمة من الارتشاف ص ١٣٩٤ يقتضيها السياق.

وفي «الشيرازيات»[1] عن الأخفش أنه قال: «ضَحْوةٌ وعَتَمةٌ إذا أريد بهما وقت بعينه أرفعه وأنصبه حتى أسمع العرب تركت فيه الرفع، فأقول: سيرَ عليه عَتَمةٌ وعَتَمةً، وسيرَ عليه ضَحْوةٌ وضَحْوةً». ورواية س[2] فيه النصب. وقال[3]: «لم يستعملوه على هذا المعنى إلا ظرفًا».

فإن لم تُرد بِضُحًى وسائر ما ذكر معه معيَّنًا بل شائعًا تصرف، فتقول: سيرَ عليه ضَحْوةٌ من الضَّحَوات.

وأجاز الكوفيون تصرُّف ما عُيِّن من عَتَمة وضَحْوة وليل ونهار، فتقول: سيرَ عليه عَتَمةٌ[4] وضَحْوةٌ، وسيرَ عليه ليلٌ ونهارٌ، وتقدم ذكر هذا في باب النائب عن الفاعل[5].

ولا يقاس على هذه الظروف، فلو أردتَ بيوم أو غيره واحدًا بعينه جاز لك التصرف فيه، ولا يعلل هذا.

وقوله **ورُبَّما مُنعت الصَّرفَ والتَّصرُّفَ** يعني عَشِيّة، فتصير إذ ذاك علمًا، وينبغي على هذا ألاّ يقال: أتيتُك عَشيّةَ الخميس. وامتناعها الصرف للعلمية والتأنيث، وعَلَميّتها من جنس عَلَميّة /غُدْوةَ وبُكْرةَ، وامتناعها من التصرف كامتناعهما. [٢:١٦٤/أ]

وفي البسيط: «وغُدْوة وبُكْرة عَلَمان وإن تقدم ذكر اليوم معرفة أو نكرة، وقد سُمع فيهما الرجوع إلى الأصل، وقد سُمع أيضًا في عَشِيّة وضَحْوة العلمية، والأكثر التنكير» انتهى.

---

(١) المسائل الشيرازيات ص ٣٤٥.

(٢) الكتاب ١: ٢٢٦.

(٣) الكتاب ١: ٢٢٥، ٢٢٦.

(٤) عتمة وضحوة وسير عليه: سقط من ك.

(٥) انظر ٦: ٢٣٩ - ٢٤٠.

ونقل الأخفش أنّ ضَحْوة وعَشِيّة يكونان معرفتين لفرط اقتران إحداهما بالأخرى، فتقول: عَشِيّةَ وضَحْوةَ اتّفق كذا، والمعروف استعمال العرب لهما نكرتين.

وجعل الفارسي[1] فَيْنةَ والفَيْنةَ مما تعاقب عليه التعريفان العلمية والألف واللام، وليس فَيْنة معدولاً؛ لأنهم يقولون الفَيْنة.

وقوله وأُلحِقَ بالممنوع التصرُّف ما لم يُضَفْ مِن مُرَكَّب الأحيان، كصَباحَ مَساءَ ويومَ يومَ احترز بقوله «ما لم يُضَف» من حالة الإضافة، فإنه إذا أُضيف صدره إلى عَجُزه استُعمل ظرفًا وغير ظرف، فمِن استعماله ظرفًا قولُ الشاعر[2]:

مَــا بَــالُ جَهلِكَ بعدَ الحِلمِ والدِّينِ وقَــدْ عَــلاكَ مَــشِيبٌ حِــينَ لا حِينِ

أنشده س، وقال[3]: «وإنما هو حِينَ حِينٍ، ولا بمنْزلة ما إذا أُلغيت». ومثاله غيرَ ظرف قولُ الشاعر[4]:

ولَــولا يَــومُ يَــومٍ مَــا أَرَدْنــا جَــزاءَكَ، والقُــرُوضُ لَهــا جَــزاءُ

أنشده س.

واحترز بقوله «مِن مُرَكَّب الأحيان» من أن يكون معطوفًا بالواو، نحو: فلانٌ يتعهدنا[5] صباحًا ومساءً، إذ العطف أصل الإضافة في: صباحَ مساءٍ، فإذا أضافوا أرادوا معنى العطف، فكان من إضافة الشيء إلى ما اقترن به، كما يضاف الشيء إلى ما يصاحبه ويقترن به، ولو لم يكن الأصل العطف ما وقع الفعل إلا في الأول،

---

(١) المسائل الحلبيات ص ٢٨٧

(٢) هو جرير. الديوان ص ٥٥٧ والكتاب ٢: ٣٠٥ وشرح التسهيل ٢: ٢٠٣ والخزانة ٤: ٤٧ - ٥١ [٢٥٩].

(٣) الكتاب ٢: ٣٠٥.

(٤) هو الفرزدق كما في الكتاب ٣: ٣٠٣، وعنه في الديوان ص ٩. وهو بيت مفرد فيه.

(٥) ن: «يتعاهدنا». وهما بمعنى.

كما يقع الضرب في ضربتُ غلامَ زيدٍ على الغلام لا عليه وعلى زيد. ومثالُ التركيب كخمسةَ عشرَ قولُك: فلانٌ يزورنا صباحَ مساءَ، ويومَ يومَ، أي: كلَّ يوم، وكلَّ صباحٍ ومساءٍ. وفي هذه الحالة - وهي التركيب - لا يستعمل إلا ظرفًا، وقال الشاعر[1]:

ومَــن لا يَــصرِفِ الواشِــينَ عــنهُ صَــباحَ مَــساءَ يُــضنُوهُ خَــبالا

وقال آخر[2]:

آتِ الــرِّزقُ يَــومَ يــومَ ، فأَجْمِــلْ طَلَــبًا، وابْــغِ لِلقِــيامةِ زادا

وإذا رُكِّبَ كان المعنى: صباحَ أيامه ومساءها، وجاز أن يضاف وأن يبنى، كما فعل ذلك ببَعْلَبَكّ. وعلة بنائه تضمنه معنى حرف العطف.

وقد اختُلف فيه في العطف إذا قلت صباحًا ومساءً: فقال بعضهم: يعني واحدًا غير معين؛ لأنه نكرة، أي: واحدًا من هذا وواحدًا من هذا، فمعنى العطف فيه غير معنى البناء والإضافة، وقول /س[3]: «إنما معناه صباحًا ومساءً» لا يريد أنّ حرف العطف مضمر؛ لأنه قد قال في بابه: «إنّ حروف العطف لا تضمر»[4]. [١٦٤/ب]

وتأول بعض الناس جواز ذلك من هنا، وهو فاسد لِما ذكرت من أنّ معنى الإضافة والتركيب غير معنى ظهور الواو، وإنما أراد أنّ الأصل ذلك، ثم حذفوا، ولم يريدوا العطف، بل حذفوا إما للبناء أو الإضافة.

وقال بعضهم: صباحًا ومساءً المراد به التكثير والمبالغة، وكل واحد فيه العموم بغير أداته، فلم يتمكن. وهذه الأسماء التي التُزم فيها الظرفية لا يجوز فيها الاتساع.

---

(١) هو كعب بن زهير. الديوان ص ٢٠١ وشرح التسهيل ٢: ٢٠٣. الخبال: الفساد. ورواية الديوان: ومن لا يَفثأ الواشين ... يبغوه خبالا.

(٢) البيت في شرح التسهيل ٢: ٢٠٣.

(٣) الكتاب ١: ٢٢٧.

(٤) لم أقف على هذا القول في الكتاب.

وزعم الحريريُّ صاحب المقامات أنه فُرق بين قولك: زيدٌ يأتينا صباحَ مساءٍ، على الإضافة، ويأتينا صباحَ مساءَ، على التركيب، وأنَّ الخَواصَّ يَهِمُون في ذلك، فلا يفرقون بينهما، وأنَّ الفرق هو أنَّ المراد به مع الإضافة إليه: يأتي في الصباح وحده؛ إذ تقدير الكلام: يأتينا في صباحِ مساءٍ، والمراد به عند تركيب الاسمين وبنائهما على الفتح أنه يأتي في الصباح والمساء، وكان الأصل: هو يأتينا صباحًا ومساءً، فحذفت الواو العاطفة، ورُكِّب الاسمان، وبُنيا على الفتح لأنه أخفّ الحركات، كما فُعل في العدد المركب من أحدَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ. انتهى ما ذكره في «دُرَّة الغَوّاص»[1] من تأليفه.

ورَدَّ عليه ذلك أبو محمد بن برِّي، وقال: هذا الفرق ليس مذهب أحد من النحويين البصريين.

قال أبو سعيد السيرافي[2]: «يقال سيرَ عليه صباحَ مساءَ، وصباحَ مساءٍ، وصباحًا ومساءً، ومعناهن واحد». ثم قال[3]: «وليس سيرَ عليه صباحَ مساءٍ مثل قولك ضربتُ غلامَ زيدٍ في أنَّ السير لا يكون إلا في الصباح كما أنَّ الضرب لا يقع إلا بالأول - وهو الغلام - دون الثاني؛ لأنك إذا لم تُرد أنَّ السير وقع فيهما لم يكن في مجيئك بالمساء فائدة»، وهذا نص واضح. وقال س[4]: «وتقول: إنه لَيُسارُ عليه صباحَ مساءَ، ومعناه صباحًا ومساءً». وهذا أيضًا نص واضح في أنه لا فرق في المعنى بين أن يكون صباح في المعنى مضافًا إلى مساء أو مركبًا معه.

وقوله **وأَلْحَقَ غيرُ خَثْعَمَ ذا وذاتَ مضافين إلى زمان** يعني: وألحق جميع العرب ذا وذات مضافين إلى زمان بهذه الأسماء التي تقدمت في كونها ملتزَمًا فيها

---

(١) درة الغواص ص ٢٦٢.

(٢) شرح كتاب سيبويه ٤: ٢٠٨.

(٣) شرح كتاب سيبويه ٤: ٢٠٩.

(٤) الكتاب ١: ٢٢٧.

النصب على الظرفية؛ ولا يُتصرف فيها، إلا أنَّ خَثْعَمَ أجازت فيها التصرف، فتقول على لغة الجمهور: لقيتُه ذا صباحٍ وذا مساءٍ، وذاتَ مَرَّةٍ، وذاتَ يومٍ، وذاتَ ليلة، وقال الشاعر[1]:

إذا شَــدَّ العِــصابةَ ذاتَ يــومٍ   وقــامَ إلَــى الْمَجــالِسِ والخُــصُومِ

وعلى لغة خَثْعَمَ يُتصرف فيها، فتقول: سُري عليه ذاتُ ليلة، برفع ذات، وأمّا /على لغة غيرهم فينصب لأنه ملتزَم فيه الظرفية، وقال بعض الخَثْعَميِّين، وهو أنس بن مدرك[2]: [١٦٥/أ]

عَــزَمتُ علــى إقامــةِ ذي صــباحٍ   لأمــرٍ مــا يُــسَوَّدُ مَــنْ يَــسُودُ

وهذا الذي ذكره المصنف من أنَّ ذا وذات المذكورين يتصرفان[3] عند خَثْعَم هو مذهب س[4] والجمهور. وزعم السهيلي[5] أنَّ ذاتَ مرّةٍ وذاتَ يومٍ لا يتصرفان في لغة خَثْعَم ولا في لغة غيرها، وأنَّ ما أنشده س من قوله:

عَــزَمتُ علــى إقامــةِ ذي صَــباحٍ   ....

لا حجة فيه؛ لأنَّ ذا صباح يعني به اليوم؛ لأنَّ كل يوم ذو صباح، فالتقدير: عزمت على إقامة يوم. قال: وقد وجدت في حديث قَيْلة بنت مَخْرَمة - وهو حديث طويل وقع في مسند بن أبي شَيبة - أنَّ أختها قالت لبعلها[6]: «إنَّ أختي تريد المسير مع حُرَيث بن حَسّان ذا صباح بين سَمْع الأرض وبصرها». قال[7]: «وهذا

---

(١) هو أبو قيس بن الأسلت كما في البيان والتبيين ٣: ٩٧.

(٢) تقدم في ٣: ١٢٢.

(٣) في المخطوطات: يتصرف.

(٤) الكتاب ١: ٢٢٦ - ٢٢٧.

(٥) الروض الأنف ٣: ٢٩٩ - ٣٠٠.

(٦) لم أقف على هذا القول في مسند بن أبي شيبة.

(٧) الروض الأنف ٣: ٣٠٠.

يكون من باب ذاتَ مرّةٍ وذاتَ يومٍ، غير أنه ورد مذكّرًا لأنه يُستثقل التأنيث مع الصاد وتوالي الحركات، فحذفوها، فقالوا: لقيته ذا صباح، وهذا لا يتمكن كما لا يتمكن[1] ذاتَ يومٍ وذاتَ حينٍ، ولا يضاف إليه مصدر ولا غيره».

وهذا الذي ذهب إليه من أنّ ذات هي التي لا تتصرف، وأنّ ذا يتصرف إلا أن يكون محذوفًا من ذات - باطل؛ لأنّ ذات صباح إنما جاء في كلامهم بمعنى صباح على ما ذكرناه، وحديث قَيْلة يدلُّ على ذلك، وما ادَّعاه من أنّ الأصل ذات وحُذفت التاء لِما ذكره دعوى لا دليل عليها، وما ذكره من التعليل غير موجب لحذف التاء في كلام العرب، وإذا تبين أنّ ذا صباح قد استُعمل بمعنى صباح وجب أن يُجعل ذلك في بيت أنس، وكأنه قال: عزمتُ على إقامة وقت، أي: وقت مسمًّى بهذا الاسم، والوقت المسمَّى بهذا الاسم هو صباح، ولا يحمل على ما ذكره؛ لأنه لم يثبت من كلامهم أنّ ذا صباح يراد به اليوم، وما توهمه من أنّ س إنما ادَّعى جواز الرفع في ذات في لغة خَثْعَم بسبب بيت أنس غير صحيح، بل حكى عنهم أنهم يرفعون ذات مرة، فيقولون: سيرَ عليه ذاتُ مرّةٍ[2].

وسبب التزام العرب الظرفية في ذات أنها صفة في الأصل لظرف محذوف، فالتقدير: لقيتُه قطعةً ذاتَ يومٍ، أو ذاتَ مرّةٍ، وكذلك لقيتُه ذا صباح، أي: وقتًا ذا صباح، أي: صاحب هذا الاسم، فحُذف الموصوف، وأُقيمت صفته مقامه. ولم يتصرفوا في الصفة بعد حذف الموصوف لأمرين:

أحدهما: أنّ الصفة إذا لم تكن خاصة لم يجز إجراؤها مجرى الموصوف، /وذو [٣: ١٦٥] وذات بمعنى صاحب وصاحبة ليسا بخاصَّين بجنس الموصوف المحذوف؛ إذ قد يوصف بهما الزمان وغيره، فلم يجز لذلك أن يُجريا[3] مجرى الموصوف المحذوف

---

(١) كما لا يتمكن: سقط من ك.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٤: ٢٠٦ - ٢٠٨، والكتاب ١: ٢٢٦ [الحاشية ١].

(٣) في المخطوطات: يجرى.

فيُتصرف فيهما كما كان يُتصرف فيه؛ كما أنَّ صفة المصدر إذا لم تكن خاصة به وحُذف موصوفها لم يجز إقامتها مقام المصدر، بل تبقى منتصبة على الحال.

والآخر: أنَّ إضافة ذات إلى مرة ويوم، وإضافة ذي إلى صباح - من قبيل إضافة المسمى إلى الاسم، وهي قليلة في كلام العرب، فلم يتصرفوا فيها لذلك، ولقيتُه صباحًا ويومًا ومرةً في معنى: ذا صباح وذاتَ يوم وذاتَ مرة، استُغني به عنه لّما كان يؤدي معناه مع ما فيه من الاختصار.

وزعم أبو بكر بن الأنباري أنَّ قولك لقيتُه ذاتَ مرةٍ معناه: حقيقةَ مرة، وكذلك قال في قوله تعالى ﴿وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ ٱلشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ﴾[1]، أي: غيرَ حقيقةِ الشَّوكة.

قال ابن عصفور: «وهذا باطل؛ لأنه لا يوجد في كلام العرب ذات بمعنى حقيقة، ولذلك لحَّن الزُّبيدي[2] من قال: الذاتيّ بمعنى الحقيقيّ، ولو ثبت الذات بمعنى الحقيقة لم يكن ذلك لحنًا» انتهى. ومعنى [غير][3] ذات الشوكة أي: غير الطائفة ذات الشوكة، أي: صاحبة الشوكة.

وفي البسيط: ليس ذات مرة من أسماء الزمان، وإنما مَرَّة مصدر من مَرَّ مَرَّة، فنُقل إلى الزمان، وذات هي في الأصل وُضعت للمصدر، [تقول][4]: لقيتُه مرةً، أي: واحدة، فلمّا صار مرّة ظرفًا صارت ذات وصفًا لزمان، كأنك قلت: لقيتُه مدّةً ذاتَ مَرّة، أي: واحدة، ثم حُذف الموصوف، وأقيمت الصفة مقامه.

---

(١) سورة الأنفال: الآية ٧.

(٢) لم أجده في كتابه لحن العوام الذي حققه د. رمضان عبد التواب.

(٣) غير: تتمة يلتئم بها السياق.

(٤) تقول: تتمة يقتضيها السياق.

وذهب ابن جنّي[1] إلى أنّ ذات صارت ظرفًا لإضافتها إلى مرّة بعد ما تأول فيه الظرف، وجعله من باب إضافة المسمى إلى الاسم، أي: ذات الذي يقال فيها مرة، كقوله[2]:

إلـــيكم - ذَوِي آلِ النَّبِـــيِّ - تَطَلَّعَـــتْ ....

يريد: ذوي الذي يقال لهم آل النبي، والأصل: لقيتُه مرة، وإليكم آلَ النبيّ.

وقال أبو العباس: الذات هنا ليست تأنيث ذو، وإنما هي بمعنى النَّفس، كأنه قال: نفسَ مرةٍ، ونفسَ يومٍ.

وقال أيضًا في البسيط: «وربما كان في بعضها عدم التمكن، كظَلامًا. ومنه: لقيتُه مرةً، تريد: زمنًا واحدًا؛ لأنّ الزمن الواحد يلازمه الفعل الواحد كالمرة الواحدة، فوضع هذا المصدر موضع الزمن الواحد؛ إذ التاء للتحديد فيه، فدل على ذلك في الزمان».

وفي الإفصاح: ذاتَ مرة، الأصل في ذي أن تكون صفة بمعنى صاحب، وتؤنث بالتاء كما تؤنث الصفات، فكان الأصل: لقيتُه ساعةً ذاتَ مرة، فحُذف الموصوف، وأُقيمت الصفة مقامه، فضعف لذلك، ولم يستعمل إلا ظرفًا. هذا تعليل /الأستاذ أبي عبد اللّه بن أبي العافية، وهو موافق لكلام س؛ لأنه لا يجيء في صفات [٣: ١٦٦] الأحيان إذا قامت مقام الموصوف إلا أن تكون ظروفًا.

قال: «ومما يختار فيه أن يكون ظرفًا، ويقبح أن يكون غير ظرف صفة الأحيان». وذكر: سيرَ عليه طويلاً، وحديثًا. ثم قال: «ولم يجز الرفع لأنّ الصفة لا

---

(١) الخصائص ٣: ٣٢.

(٢) عجز البيت: «نَوازِعُ مِن قلبي ظِماءٌ وألبُبُ». وهو للكميت. الديوان ص ٥١٨ والخصائص ٣: ٢٧ والمحتسب ١: ٣٤٧ والخزانة ٤: ٣٠٧ - ٣٢٠ [٣٠٢] ألبب: جمع لُبّ، وهو العقل.

تقع مواقع الاسم، كما أنه لا تكون إلا حالاً، [نحو][1] قوله: ألا ماءَ ولو باردًا[2]؛ لأنه لو قال ولو أتاني باردٌ كان قبيحًا». قال: «فكما لا تكون هذه الصفة إلا حالاً أو تجري على اسم كذلك هذه الصفات، لا تجوز إلا ظرفًا، ولم يجز أن تتمكن الصفة إلا أن تكون موصوفة على ضعف، نحو: سيرَ عليه طويلٌ من الدهر؛ لأنها إذا وُصفت قَرُبت من الأسماء، أو تكون صفة غَلَبت على الموصوف، وكثُر استعمالها دونه، نحو: مَلِيٌّ من الدهر[3]، وقريبٌ»[4].

وقال غير ابن أبي العافية: الأصل في مَرّة أن تكون مصدرًا، فلم تستعمل للحين إلا ظرفًا. والصحيح في مرّة أنها تكون مصدرًا وظرفًا، وقيل: ذات مرة من إضافة المسمى إلى الاسم، وهو قلب، ولم يجعلوه إلا ظرفًا، وقد ذكر س تمكن ذات في المكان، وقال[5]: «تقول في الأماكن: سيرَ عليه ذاتُ اليمينِ وذاتُ الشِّمالِ؛ لأنك تقول: دارُه ذاتُ اليمينِ وذاتُ الشِّمالِ»، فهذا يُبطل تعليل أنها في الأصل صلة، أو أنَّ العلة إضافة المسمى إلى اسمه؛ لأنها كذلك في المكان، وكأنه يقول إنَّ مرّةً أصلها المصدر، وقد قال س[6] إثر ذاتَ مرة وذاتَ ليلة وذاتَ صباح: «فليس يجوز في هذه الأسماء التي لم تتمكن من المصادر التي وُضعت للحِين وغيرِها من الأسماء أن تُجرى مُجرى يوم الجمعة وخُفوق النجم».

وقوله **واستقبح الجميع** إلى آخر المسألة: يعني جميع العرب، ومثال ذلك: سيرَ عليه قديمًا، أو حديثًا، أو طويلاً، فهذه أوصاف عَرَض حذف موصوفها،

---

(١) نحو: تتمة يقتضيها السياق.

(٢) الكتاب ١: ٢٢٧، ٢٦٩.

(٣) أي: قطعة من الزمان. فتقول: سيرَ عليه مليٌّ من الدهر.

(٤) فتقول: سيرَ عليه قريبٌ.

(٥) الكتاب ١: ٢٢١.

(٦) الكتاب ١: ٢٢٧.

وانتصبت على الظرف، فلو تُصُرِّفَ فيها، فقيل: سيرَ عليه قديمٌ أو طويلٌ - قَبُحَ ذلك. وأجاز الكوفيون فيها الرفع.

واحترز بقوله «عَرَضَ قيامها مقامه» من صفة لم يَعرِض قيامها مقامه، بل استُعملت ظرفًا، وهي في الأصل صفة، نحو: قَريب، ومَلِيّ، فإنه يحسن إذ ذاك التصرف، فتقول: سيرَ عليه قريبٌ، وسيرَ عليه مَلِيٌّ، ومَلِيٌّ صفة استُعملت استعمال الأَبْطَح والأَبْرَق، وهو يلي العامل، ومعنى مَلِيّ من النهار: قطعة من النهار.

واحترز بقوله «ولم تُوصَف» من حالتها إذا وُصفت، فإنه يحسن إذ ذاك فيها التصرف، تقول عليه: سيرَ عليه طويلٌ من الدهر؛ لأنه لما وُصف ضارع الأسماء.

ص: ومظروف ما يصلح جوابًا لـ«كَمْ» واقعٌ في جميعه تعميمًا أو تقسيطًا. وكذا[1] ما يصلح /جوابًا لـ«متى» إن كان اسمَ شهرٍ غيرَ مضافٍ إليه شهر. وكذا مظروفُ الأبد والدهر والليل والنهار مقرونةً بالألف واللام. وقد يُقصَد التكثير مبالغة، فيُعامَل المنقطعُ معاملةَ المتصل. وما سوى ما ذُكر من جوابِ «متى» فجائزٌ فيه التعميمُ والتبعيض إن صَلَح المظروف لهما. [٣: ١٦٦/]

ش: المظروف هو ما يقع في الظرف. والذي يصلح أن يقع جوابًا لـ«كم» ولا يصلح أن يكون جوابًا لـ«متى» هو ما كان موقتًا غير معرّف ولا مخصص بصفة، نحو: ثلاثة أيام، ويومين؛ ألا ترى أنّ ذلك يقع جوابًا لكم، تقول: كم سرتَ؟ فتُجاب: ثلاثة أيام، أو يومين، فهذا النوع يكون العمل في جميعه، إمّا تعميمًا وإمّا تقسيطًا، فإذا قلت: سرتُ يومين أو ثلاثةَ أيام - فالسير واقع في اليومين أو في الثلاثة من الأول إلى الآخر، وقد يكون في كل واحد من اليومين أو الثلاثة وإن لم يعم من أول اليوم إلى آخره، وهو الذي عنى المصنف بقوله «أو تقسيطًا». ومَثَّل[2] التعميم

---

(١) زيد هنا في التسهيل وشرحه: مظروف.

(٢) أي المصنف في الشرح ٢: ٢٠٥.

بقولك: صمتُ ثلاثةَ أيام، والتقسيط بقولك: أذَّنت ثلاثةَ أيام، قال[1]: «وقد يكون العمل صالحًا لهما، فيجوز أن يقصد المتكلم ما شاء منهما، كقولك: تَهَجَّدتُ ثلاثَ ليالٍ، فيجوز أن تريد الاستيعاب، ويجوز أن تريد إيقاع تَهَجُّد في بعض كل واحدة منهن» انتهى. وإذا قلت سرتُ يومين فلا يجوز أن تكون إنما سرتَ في أحدهما.

وهذا النوع من الظروف لا يكون العامل فيه إلا ما يتكرر ويتطاول، ولو قلت: ماتَ زيدٌ يومين أو ثلاثةَ أيام، وأنت تريد الموت الحقيقي - لم يجز ذلك.

وقال في البديع[2]: «متى كان الظرف جوابًا لـ«كم» كان العمل مستغرقًا له؛ لأنها سؤال عن عدد، فلا يقع جوابه إلا بجميع ما تضمنه سؤاله، وإن أجيب ببعضه لم يحصل غرضه، فإذا قال: كم صمتَ؟ قلتَ: يومين، مثلاً، فلا يكون صومك دونهما، ولا أكثر منهما، ويكون الجواب نكرة كهذا، ومعرفة كاليومين المعهودين».

وأنكر ابن السَّرَّاج أن يرد جواب كم معرفة، فقال[3]: «ولا يجوز أن تقول: الشهر الذي تعلم؛ لأنَّ هذا من جواب متى، ومتى كان الظرف جواب متى كان العمل مخصوصًا ببعضه؛ لأنها سؤال عن تعيين الوقت، فلا يجيء في جوابه إلا المخصوص، فإذا قال: متى قدمتَ؟ قلتَ: يومَ الجمعة، ولو قلت يومًا لم يجز، ويجوز أن يقع معرفة باللام، فتقول: اليومَ المعهود. فأمّا قولهم: سار الليلَ، والنهارَ، والدهرَ، والأبدَ - فهو - وإن كان لفظه لفظ المعارف - فإنه في جواب كم، ولا يجوز أن يكون في جواب متى؛ لأنه يراد به التكثير، وليس بأوقات معلومة محدودة، فإذا قيل: سيرَ عليه الليلَ والنهارَ - فكأنه قيل: سيرَ عليه دهرًا طويلاً».

---

(١) ٢: ٢٠٥.

(٢) البديع لابن الأثير ١: ١٥٦.

(٣) الأصول ١: ١٩١ بتصرف. والنص بلفظه في البديع ١: ١٥٦ منسوبًا لابن السراج.

وقوله وكذا ما يَصلح جوابًا لـ«متى» إن كان اسمَ شهرٍ غيرَ مضاف إليه

/شهر مثال ذلك المحرم وصفر وسائر أسماء الشهور، تقول: سرتُ المحرمَ، وسرتُ صفرَ، فالعمل يقع في جميع الشهر إما تعميمًا أو تقسيطًا؛ لأنَّ علم الشهر إذا أطلق هو بمنْزلة الثلاثين يومًا، فتقول: اعتكفتُ المحرمَ، فهذا للتعميم، وتقول: أَذَّنتُ المحرمَ، فهذا للتقسيط، فلا يمكن أن يخلو يومٌ منه من الأذان فيه. [٣: ١٦٧/]

وظاهر قول المصنف «إن كان اسمَ شهر» العموم في جميع أسماء الشهور الاثني عشر. وظاهر قوله «غيرَ مضاف إليه شهر» أنه يجوز أن يضاف شهر إلى جميعها، فتقول: شهر المحرم، وشهر صفر، إلى آخرها، وليس الحكم كما دلَّ عليه ظاهر كلامه، ولم تستعمل العرب من أسماء الشهور مضافًا إليه شهر إلا رمضان وربيع الأول وربيع الآخر، وأمّا غير هذه الثلاثة من باقي أعلام الشهور فلا يضاف إليه شهر، لا يقال: شهر المحرم، ولا: شهر صفر، ولا: شهر جُمادى، إلا أنَّ في كلام س ما يخالف هذا، وهو أنه أضاف شهرًا إلى ذي القعدة[١]، قال س[٢]: «ولو قلت: شهر رمضانَ، أو شهر ذي القعدة ـ صار بمنْزلة يوم الجمعة»، ولهذا أخذ أكثر النحويين بجواز إضافة شهر إلى سائر أعلام الشهور، ولم يخصُّوا ذلك بالثلاثة[٣] التي ذكرناها.

والشهر في أصل اللغة ليس للثلاثين يومًا، ولا للوقت الذي يشتمل عليها، وإنما هو اسمٌ للهلال، حكى ذلك أبو عبد الله بن الأعرابي وغيره من اللغويين، وأنشدوا شاهدًا على ذلك قول الشاعر[٤]:

---

(١) هذا موافق لما في شرح الكتاب للسيرافي ٤: ١٩٢، والذي في الكتاب ضمن نص سيبويه التالي: ذي الحجة.

(٢) الكتاب ١: ٢١٧.

(٣) بالثلاثة: سقط من ك. ح: ولم يحصروا ذلك بالثلاثة.

(٤) هو ذو الرمة ملحق ديوانه ص ١٩٩٠ وتهذيب اللغة ٦: ٨٠ ومقاييس اللغة ٣: ٢٢٢ وأساس البلاغة واللسان (شهر). وآخره فيهن: نحيل.

فأصـــبحَ أجلَى الطَّرفِ، ما يَستَزيدُهُ   يَـــرى الـــشَّهرَ قبلَ الناسِ ، وَهْوَ ضَئيلُ

قالوا: وإنما قيل للثلاثين يومًا شهر لطلوع الهلال فيها.

ودلّ كلام المصنف بمفهوم الصفة أنه إذا أضيف «شَهْر» إلى عَلَم الشهر أنه لا يكون العمل في جميعه تعميمًا ولا تقسيطًا؛ بل يجوز أن يكون العمل في جميعه، ويجوز أن يكون في بعضه، فتقول: صام زيدٌ شهرَ رمضان، فيَعُمّ، وقدمَ زيدٌ شهرَ رمضان، فيكون القدوم في بعضه، وسارَ زيدٌ شهرَ رمضان، فيحتملهما.

وما ذكرناه من التفرقة بين «رمضان» و«شهر رمضان» هو مذهب الجمهور. وزعم الزَّجّاج أنه لا فرق بين رمضان وشهر رمضان، فإنه يجوز أن يكون العمل في بعضه، وأن يكون في جميعه. وهو مخالف لما قال س، قال س[1]: «ومما أُجري مجرى الدَّهر والليل والنهار: المحرَّمُ وصَفَرٌ وسائر أسماء الشهور إلى ذي الحِجّة؛ لأنهم جعلوهنَّ جملة واحدة لعدة أيام، كأنهم قالوا: سيرَ عليه الثلاثون يومًا، ولو قلت شهر رمضان كان بمنْزلة يوم الجمعة والبارحة، ولصار جوابَ متى» انتهى كلام س، وقد فرَّق بين ذكر رمضان وشهر رمضان /كما ترى، فجعل المحرم في جواب كم، وجعل شهر رمضان في جواب متى. وهذه التفرقة إنما تكون بالاستقراء والسماع، وليس للقياس هنا مجال. [١٦٧/ب]

وفي الإفصاح: «ذكر س في أسماء الشهور كلها أنها لا تكون في كلامهم ظرفًا إلا بشرط أن يستوفيها الفعل، جعلوها أسماء لثلاثين يومًا موقتة، ومن غَلّط س في هذا فقد أساء؛ لأنه موضع سماع وإن أعطى القياس خلافه، وعليه أن يأتي من كلامهم بنحو: مات زيد رمضانَ، وقدم رمضانَ، وعَمِيَ رمضانَ، أو صفرًا، أو المحرمَ، أو غيره من أسماء الشهور المعرفة» انتهى.

---

(١) الكتاب ١: ٢١٧ - ٢١٨.

وقال بعض أصحابنا: «ومما يدل على أنَّ شهر المحرَّم قد يكون العمل فيه كله وقد يكون في بعضه قوله تعالى ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ﴾[1]، وإنزال القرآن إنما هو في بعضه؛ بدليل ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾[2]، وقوله تعالى ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١٨٤﴾ شَهْرَ رَمَضَانَ﴾[3] في قراءة من نصب، والصيام إنما هو في جميعه، بخلاف رمضان من غير إضافة شهر إليه، فإنَّ العمل لا يكون إلا في جميعه، نحو قوله عليه السلام (مَنْ قامَ رمضانَ إيمانًا واحتسابًا غُفِرَ له ما تَقَدَّمَ مِن ذَنْبه)[4]؛ إذ فهموا أنَّ هذا الثواب الجزيل إنما جُعل في مقابلة القيام في جميع رمضان لا في بعضه» انتهى.

والسببُ في أن كان العمل في جميع الشهر إذا أُضيف إلى علم الشهر وفي بعضه أنَّ الشهر بإضافته إلى الاسم العلم صار وقتًا عندهم؛ وخرج عن أن يكون معدودًا، وكأنه قال: سرتُ زمانَ رمضان، ووقتَ رمضان؛ لأنَّ الشهر إذا أُضيف إلى اسمه لم يُرد به معنى العدد؛ لأنَّ في اسمه معنى العدد؛ ألا ترى أنَّ رمضان كما قدمناه بمَنْزلة قولك الثلاثين يومًا المُسمّاة بالمحرَّم، فلو أَضفتَ شهرًا إليه مُريدًا به العدد كان بمَنْزلة: ثَلاثي[5] ثلاثين، وذلك لأنه لا وجه له، ولو أَفردتَ شهرًا، فقلت: سرتُ شهرًا، أو سرتُ الشهرَ الذي تعلم - عَمَّ العملُ جميعَه؛ لأنه حالةَ الانفراد لا يُراد به وقت، إنما هو بمَنْزلة الثلاثين يومًا إن كان معرفة، وبمَنْزلة ثلاثين يومًا إن كان نكرة.

---

(١) سورة البقرة: الآية ١٨٥.

(٢) سورة القدر: الآية ١.

(٣) سورة البقرة: الآية ١٨٤ - ١٨٥. وقد قرأه بالنصب مجاهد، وشهر بن حوشب، وهارون الأعور عن أبي عمرو، وأبو عمارة عن حفص عن عاصم. البحر المحيط ٢: ٤٥.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الإيمان: باب تطوع قيام رمضان من الإيمان، وباب صوم رمضان احتسابًا من الإيمان، وفي كتاب صلاة التراويح: باب فضل من قام رمضان، وفي أبواب أخرى. وأخرجه مسلم في صحيحه ص ٥٢٣.

(٥) ح، ن: ثلاثين.

وزعم ابن خروف[1] أنَّ الفرق بين «رمضان» و«شهر رمضان» من جهة أنَّ رمضان عَلَم، وشهر ليس كذلك، إنما هو معرفة بإضافته إلى رمضان، وكذلك سائر أسماء الشهور، والعَلَم واقع على الشخص بجميع صفاته، فكذلك أسماء الشهور كالأعلام، فلا يقع على بعض الشهر، قال: «وليس كالشهر لأنه واقع على جزء من الشهر منفردًا أو مجتمعًا»؛ من جهة أنه ليس عنده علمًا، فأجاز على هذا القول أن تقول: سرتُ الشهرَ، وأنت[2] تريد أنَّ السير في بعضه. وأجاز أن يعمل في الشهر ما لا يتطاول، نحو: لقيتُك الشهرَ. وكذلك زعم في أعلام الأيام أنها كأعلام /الشهور، فإذا قلت: سرتُ السبتَ، أو سرتُ الخميسَ - لم يكن العمل إلا في جميعهما؛ لأنهما علمان، فإذا أُضيف إليها يوم أو ليلة، فقلت: سرتُ يومَ الخميس - جاز أن يكون السير في بعض اليوم أو في جميعه؛ لأنَّ تعريفه إنما هو بالإضافة. وأجاز كذلك أن يعمل في اليوم المضاف إليهما ما لا يتطاول، نحو قولك: لقيتُك يومَ الخميس، ولم يُجز إعماله في السبت والخميس وسائر أيام الأسبوع، لا يجوز عنده أن تقول: لقيتُك السبتَ، ولا: لقيتُك الخميسَ. [١٦٨/أ]

وهذا الذي ذهب إليه باطل؛ لأنَّ الاسم يتناول مسماه بجملته نكرة كان أو غير نكرة، معرفةً علمًا أو غير علم، وإنما التفرقة بين المحرَّم وأسماء الشهور إذا أُضيف إليها شهر وبينها إذا لم يُضَف إليها شهر؛ من جهة أنه إذا انفرد الشهر ولم يضف فالعمل في جميعه؛ لأنه يراد به ثلاثون يومًا، ولا يجوز أن يكون[3] في بعضه كما زعم ابن خروف. وكذلك أسماء الأيام يجوز أن يكون في كلها وفي بعضها؛ لأنها من قبيل المختصّ غير المعدود، ويعمل فيه المتطاول وغيره، فسواء أضيف إليه يوم أو لم يضف، فتقول: ماتَ زيدٌ الخميسَ، ويومَ الخميس، كما تقول: ماتَ شهرَ رمضان، وصامَ زيدٌ الخميسَ، ويومَ الخميس، كما تقول: صامَ شهرَ رمضان.

---

(١) شرح التسهيل ٢: ٢٠٦.

(٢) في المخطوطات: وأن. والأولى ما أثبته.

(٣) أن يكون ... أسماء الأيام يجوز: ليس في ك.

وقوله وكذا مظروف الأبد والدهر والليل والنهار مقرونةً بالألف واللام

يعني أنها مثل رمضان إذا لم يُضَف إليه شهر يكون للتعميم، قال س[1]: «ومما لا يكون العمل فيه من الظروف إلا متصلاً في الظرف كله قولك: سيرَ عليه الليلَ والنهارَ، والدهرَ، والأبدَ». ثم قال[2]: «لا تقول: لقيته الدهرَ، والأبدَ، وأنت تريد يومًا فيه، ولا: لقيته الليلَ، وأنت تريد لقاءه في ساعة دون الساعات» انتهى.

وقوله وقد يُقصَد التكثير مبالغةً، فيُعامَل المنقطع معاملة المتصل مثال ذلك: سيرَ عليه الأبدَ، لا تريد التعميم، بل قصدت المبالغة مجازًا، وإن كان لم يقع السير في جميع الأبد، كما أنه إذا قال القائل: أتاني أهلُ الدنيا، لا يريد به الحقيقة، وإنما أتاه ناس منهم، نزَّلهم منْزلة جميع أهل الدنيا على سبيل المبالغة والتجوز.

والصيف والشتاء والربيع واقعة على فصول من السنة معلومة، ولم يُقصد بها العدد، وكل ما وقع على معين ليس بعدد جاز أن يكون العمل في كله وفي بعضه، فإذا كان في كله كان جواب كم، وإذا كان في بعضه كان جواب متى، فيجوز: انطلقتُ الصيفَ، فهذا في جواب متى؛ لأنَّ الانطلاق من الأفعال التي لا تتطاول، ويجوز: سرتُ الصيفَ، وأنت تريد التعميم؛ لأنَّ السير مما يمتد، ويكون جواب كم، ومن ذلك قوله[3]:

فَقُصِرنَ الشتاءَ بَعدُ عليهِ وهْوَ لِلذَّودِ أنْ يُقَسَّمنَ جارُ

---

(1) الكتاب ١: ٢١٦.

(2) الكتاب ١: ٢١٧.

(3) نسب البيت في الكتاب ١: ٢١٩ والأعلم ص ١٧٢ - ١٧٣ لعدي بن الرقاع العاملي. وقد أثبت - عنهما - في ملحق ديوانه ص ٢٧٦. وهو لأبي دواد الإيادي في المعاني الكبير ص ٨٩ والخصائص ٢: ٢٦٥ وشرح أبيات سيبويه ١: ١٨١ واللسان (قصر)، وهو في شعره ص ٣١٨. قُصرن: حُبِسن. وعليه: أي: على الفرس. والذود: جماعة يسيرة من الإبل. والجار هنا بمعنى المُجير.

[٣: ١٦٨/ب] يريد: قصر ألبان /الذّود عليه في جميع هذا الفصل، ولم يرد أنه قصرها عليه في بعض الفصل.

ومن استعمال الربيع ظرفًا قول الشاعر[1]:

كـــأنَّ قُـــتُودي علـــى قـــارِحٍ   أطـــاعَ الـــرَّبيعَ لـــه الغِرغِـــرُ

وقوله **وما سوى ما ذُكر من جواب متى** إلى آخره تقدم له مما يصلح أن يكون جواب متى أعلام الشهور غير المضاف إليها شهر، والأبد، والدهر، والليل، والنهار. ثم قال: **وما سوى ما ذُكر**، وذلك نحو: اليوم، والليلة، ويوم الجمعة، وليلة الجمعة، وأسماء أيام الأسبوع، وأشباه ذلك، تقول: صامَ زيدٌ اليومَ، ولقيتُ زيدًا اليومَ، وسارَ زيدٌ اليومَ، فالأول يعمّ، والثاني وقع الفعل في بعضه، والثالث يحتمل أن يكون السير مستغرقًا لليوم، ويحتمل أن يكون وقع في بعضه؛ لأنَّ المظروف الذي هو السير صالح للتعميم والتبعيض.

وكون ما يكون العمل في جميعه هو ظرف، وانتصب انتصاب الظروف - هو مذهب البصريين. وزعم الكوفيون أنه ليس بظرف، وأنه انتصب انتصاب المشبَّه بالمفعول؛ لأنَّ الظرف عندهم ما انتصب على تقدير في، وإذا عَمَّ الفعلُ الظرفَ لم يتقدر عندهم فيه في؛ لأنَّ في تقتضي عندهم التبعيض، فلا يجوز عندهم: صمتُ في يوم الجمعة، ولا: يومَ الجمعة صمتُ فيه، ولا: سرتُ في ثلاثةِ أيام، إذا كان السير يستغرق الثلاثة الأيام، وإنما جعلوه مشبَّهًا بالمفعول لا مفعولاً به لأنهم رأوه ينتصب بعد الأفعال اللازمة.

---

(١) هو الراعي. ديوانه ص ١٠٥. والمحكم (غرر) ٥: ٢٢٠ واللسان (غرر). القُتود: جمع قَتَد، وهو خشب الرحل. والقارح من ذي الحافر: ما استتمّ الخامسة، وسقطت سنه التي تلي الرباعية، ونبت مكانها نابُه. وأطاع الربيع: أطاع زمنَ الربيع. والغِرْغِرُ: من عشب الربيع، وهو محمود، ولا ينبت إلا في الجبل، له ورق نحو ورق الخزامى، وزهرته خضراء، واحدته غِرغِرة.

وما ذهبوا إليه باطل؛ لأنهم بنوه على أنّ في تقتضي التبعيض، وهي إنما هي للوعاء، قال تعالى ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِيٓ أَيَّامٍ نَّحِسَاتٍ﴾[1]، فأدخل في على الأيام، والعمل متصل فيها؛ بدلالة قوله تعالى ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾[2]، وقال تعالى﴿فَتَرَى ٱلْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَىٰ﴾[3]، فأدخل في على ضمير الأيام والليالي مع أن الرؤية متصلة في جميعها.

وفي الإفصاح: «الكوفيون لا يجيزون: صمت في يوم الخميس، ولا: قرأت في يوم الخميس، إذا استوعبت، ويقولون: في تقتضي التبعيض، كما تقول: جلستُ في الدار. والكوفيون في ذلك على غير صواب؛ فإنّ العرب تقول: تكلمتُ في القوم[4] أجمعين، وسرتُ في بعض النهار، وصمتُ النهارَ، فيستوعبه[5].

وقَبِلَ هذا القولَ منهم ابنُ الطَّراوة، وزاد: إنك إذا[6] نصبت ما لا تدخل عليه «في» في مذهبهم فإنما تنصبه على أنه مفعول به، نحو: سرتُ ميلاً، وفَرْسَخًا، وبَريدًا، ونحو: صَلَّيتُ المحرَّم. وهذا كله ليس بشيء؛ لأنَّ المقصود بالظرفية الوقوع في الوقت استوعبه أو لم يستوعبه» انتهى.

وهذا تقسيم لظروف الزمان اختصرناه من كلام أصحابنا: ظرف الزمان ثلاثة أقسام:

قسم يقع جواب /كم لا جواب متى، وهو ما كان موقّتًا غير معرَّف ولا مخصَّص بصفة، والعمل فيه جميعه لا بعضه، ولا يعمل فيه إلا ما يتكرر ويتطاول. [٣: ١٦٩/

---

(١) سورة فصلت: الآية ١٦.

(٢) سورة الحاقة: الآية ٧.

(٣) سورة الحاقة: الآية ٧.

(٤) ح، ن: في اليوم.

(٥) ك: فيستوعب.

(٦) إذا: سقط من ك، ح.

وقسم يقع جواب متى، وهو ما كان معرَّفًا أو مخصَّصًا، وهو قسمان: غير معدود: ويكون العمل فيه جميعه، وفي بعضه، ومنه شهر مضاف إلى أسماء الشهور، وأسماء أيام الأسبوع. ويعمل فيه ما يتطاول وما لا يتطاول. ومعدود: ولا يكون العمل إلا في جميعه، ومنه أعلام الشهور غير المضاف إليها شهر، ولفظ شهر نكرة أو معرفًا بأل.

وقسم لا يصحُّ وقوعه جوابًا لـ«كم» ولا جوابًا لـ«متى»، وهو ما كان غير موقَّت ولا مخصَّص، نحو: حين، ووقت. وهذا النوع من قبيل ما يقع العمل فيه كله؛ لأنه يراد به من الزمان القدر الذي وقع فيه الفعل.

وفي البسيط ما ملخصه: الظرف صالح للاتصال، وغير صالح له، ومحتمل الأمرين: الأول معدود ومفرد ومعطوف، المعدود كاليومين والشهرين وشهرا ربيع، وكذلك المجموع، لا تقول: لقيتُه يومين، ويصح: سرتُ يومين. والمفرد ما وضع للتكثير أو للعدد، والتكثير كالدهر والأبد، ويكون للاتصال حقيقة أو مجازًا. وللعدد أسماء الشهور كالمحرَّم، كأنه وضع لثلاثين يومًا، وكذلك الأسبوع. وقيل: منه أسماء الأيام، فلا تقول: لقيتُه الأربعاءَ؛ فإنه اسم لعدد الساعات، وتقول: سرتُ الأربعاءَ، فإن أردتَ عدم الاتصال قلت: لقيتُه يومَ الأربعاء، وشهر رمضان لغير الاتصال، ورمضان للاتصال، خلافًا للزَّجّاج؛ إذ ذهب إلى أنَّ أسماء الشهور ليست للاتصال، بل هي كالسنة والعام، تكون لغير الاتصال، تقول: لقيتُه العامَ الأول، فكذلك هذه، فلا تفيد الاتصال إلا بالعطف، وقد ذكر س[1] الاتصال في أسماء الشهور، فكان حجة على الزَّجّاج. والمتَّسَع فيه من هذا النوع لا يكون إلا للاتصال، نحو: القتالُ شهران. فأمّا ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾[2] فعلى حذف، كأنه

---

(١) الكتاب ١: ٢١٧.

(٢) سورة البقرة: الآية ١٩٧.

قال: مَواقيتُ الحجِّ، أو: الحجُّ حَجُّ أشهُر. وقالوا[1]: الحرُّ شهران، والبردُ شهران. وأمّا: ﴿ وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا ﴾[2] فعلى الحذف، أي: مدةُ حملِه وفِصاله.

ومثل المحرم الشتاء والصيف، هو للاتصال المعطوف، [تقول][3]: سرتُ الليلَ والنهارَ، ولا تقول: لقيتُه الليلَ والنهارَ، والشتاءَ والصيفَ. ولا يلزم في هذه العطف؛ لأنه بانفراده دالّ على الاتصال، بخلاف الليل والنهار، فإن وقع ما لا يكون متصلاً يؤوّل، نحو: ﴿ وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً ﴾[4]، ﴿ وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾[5] يريد: تمام ذلك العدد، أو: تتمة هذا، ومثله[6]:

لقد أتى في رَمَضانَ الماضي   جاريةٌ في دِرْعِها الفَضْفاضِ

يريد: في شهر رمضان، ولذلك منع الزّجّاج[7] أن يكون ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ﴾[8] منصوبًا بـ﴿كُتِبَ﴾[9]. /وأجازه الفراء[10] وغيره[11]، ومنه قولك: [٣: ١٦٩/ب] وُلد لفلان الولدُ في ستين عامًا، أي: لاستكمال الستين. وقد يُتَجَوَّز بالظرف على هذا المعنى كما قالوا[12]: وُلد له ستون عامًا.

---

(١) معاني القرآن للفراء ١: ١١٩.
(٢) سورة الأحقاف: الآية ١٥.
(٣) تقول: تتمة يقتضيها السياق.
(٤) سورة الأعراف: الآية ١٤٢.
(٥) سورة البقرة: الآية ٥١.
(٦) نسب إلى رؤبة. ملحقات ديوانه ص ١٧٦ والخزانة ٨: ٢٣٢ - ٢٣٣ وشرح أبيات المغني ٨: ٩٤ - ٩٦ [٩٢٦].
(٧) معاني القرآن وإعرابه ١: ٢٥٢.
(٨) سورة البقرة: الآية ١٨٤.
(٩) أي من الآية ١٨٣، وهي: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾.
(١٠) معاني القرآن ١: ١١٢ وإعراب القرآن للنحاس ١: ٢٨٤.
(١١) كالحوفيّ، كما في البحر ٢: ٣٧ - ٣٨.
(١٢) الكتاب ١: ١٧٦، ٢٢٣، ٢٣٠.

وأمّا ما هو غير صالح للاتّصال فالضّيّق من الزمان الذي لا يسع تكرار الفعل، كالآن والساعة والبُكرة، وهذا يصح أن يقرن به فعل الاتصال، كسرتُ الساعةَ، وغير الاتصال، كلقيتُك الساعةَ.

وأمّا المحتمل فكاليوم والشهر والسنة والعام، فيصح أن يقع الفعل فيه كله، وفي جزء منه، فتقول: سرتُ العامَ، ولقيتُك العامَ، وسواء أقارنَ الظرف في أم لم تقارن.

فإن استغرق الفعل الظرف فالبصريون يجيزون فيه الظرف والتوسع، فتقول: الصومُ يومُ الخميس، رفعًا ونصبًا. ومنع الكوفيون النصب، يعنون على الظرف.

وإن كان في بعضه جاز الرفع والنصب، نحو: رحيلُنا يومُ الخميس، لكن النكرة الرفع فيها الأكثر، قال تعالى ﴿غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ﴾[1].

وذكر بعضهم[2] أنّ الاتّساع للاتّصال لا لغيره، فتقول: القتالُ اليومَ، ولا تقول: اللُّقيا اليومَ.

وجواب كم نكرة ومعرفة، يقول: كم سرتَ؟ فتقول: الشهرَ كلّه، أو: المحرَّمَ.

وزعم ابن السَّرّاج[3] أنّ جواب كم نكرة. ويحمل على أنه أراد الأصل، فتكون المعرفة فيه فضلاً وزائدًا على الحاجة، والزيادة لا تفسد[4]، كما يأتي في جواب «أزيدٌ عندك أم عمرو» بالاسم، وإن كان الأصل: نعمْ، أو: لا.

وجواب متى معرفة؛ لأنّ المراد التعريف بالوقت، بخلاف كم؛ لأنّ المراد العدد.

---

(١) سورة سبأ: الآية ١٢.

(٢) ك: وذكر بعضهم أن الاتصال لا لغيره.

(٣) الأصول ١: ١٩١.

(٤) ن: لا يقيد. ح: لا تفسر.

ص: فصل

وفي الظرف ظروف مبنيّة لا لتركيب، فمنها إذْ للوقت الماضي لازمةَ الظرفية، إلا إن أضيف[1] إليها زمانٌ، أو تقع مفعولاً بها، وتلزمها الإضافة إلى جملة، وإن عُلمت حُذفت، وعُوِّض منها تنوين، وكُسرت الذال لالتقاء الساكنين لا للجرّ، خلافًا للأخفش. ويَقبُح أن يليها اسمٌ بعدَه فعلٌ ماضٍ. وتجيء[2] للتعليل، وللمفاجأة[3]. وتَركُها بعد بَينا وبينما أقيسُ مِن ذكرها، وكلاهما عربيّ. وتلزم بينا وبينما الظرفية الزمانية والإضافة إلى جملة، وقد تضاف بينا[4] إلى مصدر.

ش: لَمّا تكلم قبل في الظروف المعربة والمبنيّة أخذ في الكلام على الظروف المبنيّة، فذكر منها إذْ. والدليل على اسميتها الإخبار بها، والإبدال منها، وتنوينها في غير ترنم، والإضافة إليها بلا تأويل، نحو: مجيئُك إذْ جاء زيد، ورأيتُك أمسِ إذْ جئت، ويومَئذٍ، و﴿بَعۡدَ إِذۡ هَدَيۡتَنَا﴾[5]. وبُنيت لافتقارها إلى ما بعدها من الجمل، أو لما عُوّض منها، وعلى رأي المصنف[6] لوضعها على حرفين.

وقوله **للوقت الماضي** هذا أصل وضعها، وسيذكر المصنف خروجها عن هذا الوضع بمجيئها للتعليل وللمفاجأة /وبمعنى إذا الاستقبالية، إن شاء الله. [٣: ١٧٠/

---

(١) التسهيل وشرحه: إلا أن يضاف.

(٢) زيد هنا في التسهيل: حرفًا.

(٣) زيد هنا في التسهيل وشرحه ما نصه: «وليست حينئذ ظرف مكان ولا زائدة، خلافًا لبعضهم». وسوف يذكر هذا أبو حيان عند شرحه قول المصنف: وللمفاجأة.

(٤) في التسهيل: بينما.

(٥) سورة آل عمران: الآية ٨.

(٦) شرح التسهيل ٢: ٢٠٧.

وقوله **لازمةَ الظرفية** يعني أنها لا تتصرف بأن تكون فاعلة أو مبتدأة.

وقوله **إلا إن أضيف إليها زمان** لمّا كانت تدل على مطلق الزمان الماضي أضيف إليها ما يحصل لها به تخصيص، نحو يوم وليلة وساعة، أو مرادفها، نحو حين، فيكون من إضافة الشيء إلى مرادفه لاختلاف اللفظين، وكأنها لم تخرج بذلك عن الظرفية.

وقوله **أو تقع مفعولاً بها** وكونها تقع مفعولاً بها جعله المصنف من الدلائل على اسميتها، ومثّل ذلك بقوله تعالى ﴿وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ أَنتُمۡ قَلِيلٞ مُّسۡتَضۡعَفُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾[1]. وهذا الذي ذكره المصنف من أنّ إذْ تقع مفعولاً بها ذهب إليه جماعة من البصريين[2]، منهم الأخفش[3] والزّجّاج[4]، وخصوصًا فيما ورد من ذلك في القرآن، ولم يُمكن عندهم أن ينتصب على الظرف؛ لأنّ اذكرْ مستقبل، ومحال وقوع المستقبل في الماضي.

وفي البسيط: «إنه مفعول باذكر». قال: «ولا يريد تعيين الزمان، وإنما يريد الواقع فيه، واستغنى عن ذكر الواقع بكون[5] إذْ مضافة إليه» انتهى.

والذي أذهب إليه أنّ استعمال إذْ مفعولاً بها لا يجوز؛ إذ لا يوجد من كلامهم نحو: أحببتُ إذْ قدمَ زيدٌ، ولا: كرهتُ إذْ قدمَ، وإنما ذكروا ذلك مع اذكرْ لمّا اعتاصَ عليهم ما ورد من ذلك في القرآن، وتخريجه سهل، وهو أن تكون إذْ معمولة لمحذوف يدلُّ عليه المعنى، أي: واذكروا حالَكم أو قصّتَكم أو أمرَكم، وقد

---

(١) سورة الأنفال: الآية ٢٦.

(٢) ح: من المعربين.

(٣) معاني القرآن ص ٢٠٤.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٢: ٤١٠.

(٥) ك، ن: فيكون.

جاء بعض ذلك مصرَّحًا به، قال تعالى: ﴿ وَٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ إِذۡ كُنتُمۡ أَعۡدَآءٗ فَأَلَّفَ بَيۡنَ قُلُوبِكُمۡ ﴾[1]، فـ«إذْ» ظرف معمول لقوله: ﴿ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ ﴾، وهذا أولى من إثبات حكم كلّي بمحتمل بل بمرجوح.

وقوله **وتلزمها الإضافة إلى جملة** الجملة تكون خبرية فعلية مصدرة بماضٍ أو بمضارع في معنى الماضي، واسمية من مبتدأ وخبر، كقوله تعالى: ﴿ وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ أَنتُمۡ قَلِيلٞ ﴾[2]، فأمّا قولهم[3]: «قمتُ إذ ذاك»، و«فعلتُ إذ ذاك»، كما قال[4]:

هــل تَرْجِعَنَّ لَيالٍ، قــد مَضَينَ، لنــا والعــيشُ مُــنْقَلِبٌ إذْ ذاك أَفْــنانا

فليست مضافة إلى مفرد بل إلى جملة، والتقدير: إذْ ذاك كذلك، كما حذف الخبر في قوله[5]:

أيــامَ جُمــلٌ خَلــيلاً ، لو يَخافُ لَها هَجْــرًا لَخُــولِطَ منه العَقلُ والجَسَدُ

والتقدير: أيامَ جملٌ أَكْرِمْ بها خليلاً. وإذا جاز هذا في أيام مع صحة إضافتها إلى المفرد فهو فيما لا يضاف إلا إلى الجملة أحدر؛ لأنَّ الدلالة عليه أقوى.

---

(١) سورة آل عمران: الآية ١٠٣.

(٢) سورة الأنفال: الآية ٢٦.

(٣) سر صناعة الإعراب ص ٥٠٨.

(٤) نسب البيت في شرح أبيات المغني ٢: ١٧٦ - عن كتاب الهمز لأبي زيد - إلى أعرابي من بني تميم، وليس في مطبوعة كتاب الهمز. وهو بلا نسبة في النوادر ص ٤٩٤ وسر صناعة الإعراب ص ٥٠٨. و لعبد الله بن المعتز بيت يوافقه في صدره، ويخالفه في عجزه، وعجزه: «والدارُ جامعةٌ أزمانَ أزمانا»، ولا شاهد فيه حينئذ. ديوانه ٣: ٣٥٥ والأغاني ١٠: ٢١٨ [دار صادر]. الأفنان: جمع فَنَن، وهو الغصن الملتف، أو جمع فَنّ، وهو الحال والنوع.

(٥) نسب البيت للأخطل في الكتاب ٢: ٢٣٨ وشرح أبياته لابن السيرافي ١: ٥١١ وللأعلم ص ٣٢٧، وليس في ديوانه. وهو بغير نسبة في سر صناعة الإعراب ص ٥٠٨ والإفصاح ص ٣٣٣. خولط: اختلّ وتغير.

ولا تضاف إلى الجملة الشرطية سواء أكانت فعلية، نحو قولك: أتذكرُ إذْ إنْ تأتِنا نُكرِمْك، أم /اسمية، نحو قولك: أتذكرُ إذْ مَنْ يأتِك نُكرِمْه، فإن اضطر شاعر جاز أن تليها الجملة الشرطية.

[١٧٠/ب]

وقوله **وإن عُلمت حُذفت وعُوِّض منها تنوين** أي: وإن عُلمت الجملة حُذفت. والذي يظهر من قواعد العربية أنَّ هذا الحذف جائز لا واجب، فإذا حُذفت عُوِّض منها تنوين. والدليل على العوضيّة كونهما لا يجتمعان. قال المصنف في الشرح[١]: «حقُّ تنوين العوض أن يكون عوضًا من بعض كلمة، كتنوين يُعَيْلٍ مصغر يَعْلَى، فإنه عوض من لام الكلمة، وكتنوين جَنَدِلٍ، فإنه عوض من ألف جَنادِل، فلما كانت الجملة التي تضاف إليها إذْ بمنْزلة الجزء منها، وحُذفتْ - عُوملت في التعويض منها معاملة جزء حقيقي».

وقوله **وكُسِرت الذالُ لالتقاء الساكنين لا للجرّ، خلافًا للأخفش** وذلك أنهم لّما عَوَّضوا التنوين التقى الساكنان، هو وذال إذْ، فكُسر لالتقاء الساكنين، كما كسروا صَهٍ حين نَوَّنوه تنوين التنكير[٢].

وزعم أبو الحسن[٣] أنَّ هذه الكسرة كسرة إعراب، وأنَّ إذْ معربة إذ ذاك، لّما أُضيف إليها اسم الزمان وحذفت الجملة بعدها أُعربت، وجُرَّت بالإضافة. قال المصنف[٤]: «وأظنُّ حامله على ذلك أنه جعل بناءها ناشئًا عن إضافتها إلى الجملة، فلما زالت من اللفظ صارت معربة».

وقد رُدَّ مذهب الأخفش بوجوه:

---

(١) ٢: ٢٠٧.

(٢) انظر تفصيل ذلك في سر صناعة الإعراب ص ٥٠٤ - ٥١١.

(٣) معاني القرآن ص ٢٧١ وسر صناعة الإعراب ص ٥٠٥.

(٤) شرح التسهيل ٢: ٢٠٧.

أحدها: أنه قد سبق لإذْ حكم البناء، والأصل استصحابه حتى يقوم دليل واضح على إعرابه.

الثاني: أنَّ العرب قد بنت الظرف المضاف لإذْ، ولا علة لبنائه إلا كونه مضافًا لمبنيّ، فلو كانت الكسرة إعرابًا لم يجز بناء الظرف.

الثالث: أنَّ العرب قالت: يومَئذًا، بفتح الذال منونًا، عُدل في البناء إلى الفتح لطلب التخفيف، فلو كان إذْ منجرًّا بالإضافة إعرابًا لم يجز فتحه؛ لأنه إذ ذاك مخفوض بالإضافة، فتظهر فيه الكسرة، ولَمّا كان مبنيًّا بنوه مرة على الكسر على أصل التقاء الساكنين، ومرة على الفتح طلبًا للتخفيف.

الرابع: قول العرب: كان ذلك إذٍ[1]، بغير إضافة شيء إليه، فلو كانت الكسرة فيه إعرابًا بسبب الإضافة لم يوجد دون أن يضاف إليه شيء. وقال الشاعر[2]:

نَهَيْتُكَ عن طِلابِكَ أُمَّ عَمْرٍو   بِعاقِبةٍ، وأنتَ إذٍ صَحيحُ

وتأوَّله الأخفش[3] على تقدير مضاف محذوف، أي: وأنتَ حينَئذٍ صحيح.

ورُدَّ هذا التأويل بأنه لا يُحذف المضاف ويبقى المضاف إليه على إعرابه إلا بشرط أن يكون معطوفًا على مثله؛ نحو: ما مثلُ زيدٍ ولا أخيه يقولان ذلك[4]. فإن فات هذا الشرط /كان الحذف نادرًا ، نحو: رأيتُ التَّيميَّ تيمِ زيدٍ[5] ، وقولُ [٣: ١٧١/]

---

(١) المفصل ص ١١٢.

(٢) هو أبو ذؤيب الهذلي يخاطب قلبه. شرح أشعار الهذليين ص ١٧١ ومعاني القرآن للأخفش ص ٢٧١ والمسائل الشيرازيات ص ٢١١، ٤٨٠ وسر صناعة الإعراب ص ٥٠٤، ٥٠٥.

(٣) معاني القرآن ص ٢٧١.

(٤) الكتاب ١: ٦٦.

(٥) التقدير: أحد تيم زيد. قال ابن مالك: «حكاه الفارسي». شرح التسهيل ٣: ٢٧١.

العرب «كان ذاك إذٍ» من الكلام الدائر في لسانهم، فلا ينبغي أن يُحمل على النادر.

ورُدَّ أيضًا بأنَّ إبقاء المضاف إليه على إعرابه[١] من الجر إذا حُذف المضاف إليه قليل بالنسبة إلى إعرابه بإعراب ما أضيف إليه، وله مع إعرابه بإعراب ما أضيف إليه شرط، وهو أنه لا يصلح أن يؤدي ما يؤدي المحذوف؛ ألا ترى تباين أهل والقرية في قوله ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾[٢]، فإذا كان شرطًا في هذا فأحرى أن يكون شرطًا فيما بقي مجرورًا بعد الحذف، وحينَ وإذْ معناهما واحد، وتصلح إذْ لِما تصلح له حين، فلا يجوز فيها الحذف.

وقوله **ويَقبُح أن يليها اسمٌ بعدَه فعلٌ ماضٍ** مثاله: كان ذلك إذْ زيدٌ قام، فهذا قبيح. فإن وليها اسمٌ بعده مضارع، نحو: إذْ زيدٌ يقوم، أو ماضٍ، نحو: إذ قامَ زيد، أو مضارع، نحو: إذ يقوم زيد - كان ذلك حسنًا. وعلَّلوا قبح ذلك بأنه لمّا كانت هي ظرف زمان لِما مضى، وكان الفعل الماضي مناسبًا له في الزمان وفي دلالة الماضي عليه بلفظه، وكانا في جملة واحدة - لم يحسن الفصل بينهما، بخلاف ما سواه[٣] من حيث الصيغة[٤]، وإن كان الزمان واحدًا.

وقوله **وتجيء للتعليل** ثبت في بعض النسخ: **وتجيء حرفًا للتعليل**. قال المصنف في الشرح[٥]: «كقوله تعالى ﴿وَإِذِ ٱعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ فَأْوُۥٓا۟ إِلَى

---

(١) على إعرابه من الجر إذا حذف المضاف إليه: سقط من ك.

(٢) سورة يوسف: الآية ٨٢.

(٣) ح: ما بانيها. ن: ما تأتيها، ك: ما بابيهما. وفي شرح المصنف ٢: ٢٠٨: «بخلاف ما سواه؛ فإنَّ الذي بعد إذ في جميعه غير موافق لإذ في مدلولها، فاستوى اتصالها به وانفصالها عنه».

(٤) ك: الصنعة.

(٥) ٢: ٢٠٨ - ٢٠٩.

ٱلْكَهْفِ ﴾[1]، وكقوله: ﴿ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُواْ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ ﴾[2]، ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ ﴾[3]. ومثله قول الشاعر[4]:

فأصبحوا قد أعادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ   إذْ هُمْ قُرَيشٌ ، وإذْ ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ

وأشار إليها س، فقال في باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي: (إنَّ أنْ في قولهم أمّا أنتَ منطلقًا انطلقتُ بمعنى إذْ، وإذْ بمعنى أنْ، إلا أنَّ إذْ لا يُحذف فيها[5] الفعل، و«أمّا» لا يُذكر بعدها الفعل المضمر)[6]، هذا نصه» انتهى كلام المصنف.

وقال الأستاذ أبو علي: قال بعض المتأخرين: إنَّ إذْ تُستعمل بمجرد التسبيب مُعَرّاة من الظرفية، وزعم أنه مراد س بقوله «لأنها في معنى إذْ في هذا الموضع، وإذْ في معناها أيضًا»[7]، واستشهد على ذلك بقوله تعالى: ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ ﴾، وقال: محال أن تكون ظرفًا؛ لأنَّ الفعل المستقبل لا يقع في الظرف الماضي، فإنما هي لمجرد التسبيب. ومثله قول الشاعر[8]:

ألا رَجُلاً ، أحلُوهُ رَحْلِي وناقَتِي   يُبَلِّغُ عنِّي الشِّعرَ إذْ ماتَ قائلُهْ

---

(١) سورة الكهف: الآية ١٦.

(٢) سورة الأحقاف: الآية ١١.

(٣) سورة الزخرف: الآية ٣٩.

(٤) تقدم في ٤: ٢٦٦.

(٥) الكتاب: معها. وهو أولى.

(٦) الكتاب ١: ٢٩٤.

(٧) الكتاب ١: ٢٩٤.

(٨) هو علقمة بن عَبَدة، أو ضابئ بن الحارث البُرجمي. ديوان علقمة ص ١٣١ وتهذيب إصلاح المنطق ص ٣٧٩، ٨٧٢. أحلوه: أهبه.

والجواب أنّ كلام س لا دليل فيه على ما ذُكر، وإنما معناه: لأنها في معنى إذْ في السببية ليس غير، بل ظواهر الكتاب في غير هذا الموضع تدلُّ على أنها /لا تخرج [١٧١/ب] من الظرفية. وأمّا البيت والآية فلا دليل فيهما؛ لأنّ العامل في إذْ في الآية محذوف، والتقدير: ولن ينفعَكم اليومَ اشتراكُكم في العذاب وجبَ لكم ذلك[1] إذْ ظلمتم أنفسكم بالكفر والطغيان، فإذْ ظرف ماض، فيه معنى التسبيب، وكذلك لا يكون التقدير في البيت وأمثاله. انتهى. ودلّ على أنّ ما اختاره المصنف هو قولٌ لبعض المتأخرين، وأنّ ظاهر كلام س مخالف لهذا القول.

وقوله **وللمفاجأة** ثبت في بعض النسخ[2] بعد هذا ما نصه: **وليست حينئذ ظرف مكان ولا زائدة، خلافًا لبعضهم**. أمّا كونها للمفاجأة فذكر ذلك ابن جِنِّي[3]، قال ابن جِنِّيْ في بينما زيدٌ قائمٌ إذْ قعدَ عمرٌو: «قعدَ يَنصب إذْ؛ لأنها ليست بمضافة إليها، إنما هي الآن للمفاجأة، فهي على حد الشرط» انتهى.

ويظهر من كلام المصنف في الفَصّ والشرح[4] أنها لا تكون للمفاجأة إلا بعد بَينا وبينما. ومذهبه فيها أنها حرفٌ إذا كانت للمفاجأة.

وذهب كثير من النحويين[5] إلى أنها زائدة في مثل قولِه[6]:

بَيْـــنَما نحـــنُ بـــالأراكِ مَعًـــا ... إذْ أَتَـــى راكِـــبٌ علـــى جَمَلِـــهْ

---

(١) ذلك: انفردت به ح.

(٢) وقد ثبت في مطبوعة التسهيل ص ٩٣، وشرحه ٢: ٢٠٦.

(٣) ذهب إلى ذلك سيبويه وأبو علي الفارسي. الكتاب ٤: ٢٣٢ والإغفال ١: ٢٧٥.

(٤) ٢: ٢٠٩.

(٥) منهم الفراء. معاني القرآن ١: ٤٥٩ - ٤٦٠.

(٦) البيت لجميل بثينة. ديوانه ص ١٨٨ والمسائل الشيرازيات ص ٤٩٦ وفيه تخريجه. وأوله في معاني القرآن للفراء ١: ٤٥٩ والأغاني ٨: ٩٤: «بينما هنَّ»، وهو الصواب. الأراك: موقف بعرفة من ناحية الشام.

وقوله[1]:

بَينا كَذلكَ، والأعدادُ وِجْهَتُها إذْ راعَها لِحَفيفٍ خَلفَها فَزَعُ

ويأتي تأويل هذا البيت وما أشبهه إن شاء الله.

وحكى هذا المذهبَ السيرافيُّ[2] عن بعضهم. وحكى أيضًا أنَّ بعضهم جعلها ظرف مكان[3]، وكأنَّ هذا قاسها على «إذا» إذا كانت للمفاجأة في نحو: خرجتُ فإذا الأسدُ، فإنَّ كثيرًا من أصحابنا ذهبوا إلى أنها ظرف مكان، وعزوه إلى س[4].

وقال المصنف[5]: «المختار عندي الحكم بحرفيتها». وإلى ذلك ذهب الأستاذ أبو علي في أحد قوليه.

والذي نختاره نحن خلاف قوله، وأنها ظرف زمان على حالها التي استقرت لها، ولا نُخرجها إلى الزيادة ولا إلى الحرفية ولا إلى كونها ظرف مكان؛ لأنه يمكن إقرارها ظرف زمان على ما نبينه، إن شاء الله.

وقوله **وتركُها بعدَ بَينا وبَينَما أَقْيَسُ مِن ذكرها** إنما كان أقيس لأنَّ المعنى يُستفاد بدونها، ولوضوح بيان العامل في بينا وبينما، وهو ما يشبه الجواب في نحو: بَينَما زيدٌ قائمٌ أقبلَ عمرٌو، فالناصب لـ«بَينَما» هو أقبلَ.

---

(١) هو زهير. ديوانه ص ١٨٢. الأعداد: جمع عِدّ، وهو كل ماء له مادّة. ووِجهتها: قصدها. وراعها: أفزعها، يعني القطاة. وحفيف: صوت جناحي الصَّقر.

(٢) شرح الكتاب ٥: ق ١٩٣/أ، ١٩٣/ب.

(٣) كذا! والذي في شرح الكتاب ٥: ق ١٩٣/أ أنها ظرف زمان، فقد قال في تقدير قولنا: بينما زيدٌ قائمٌ إذ جاء عمرٌو: «كأنَّا قلنا: وقتَ زيدٌ قائمٌ وقتَ جاء عمرٌو».

(٤) انظر أقوال النحويين في إذا الفجائية في الارتشاف ص ١٤١٢ والجنى الداني ص ٣٧٤ - ٣٧٥.

(٥) شرح التسهيل ٢: ٢١٠.

وبعضهم يطلق عليه جوابًا، وليس بجيد؛ لأنّ ذلك ليس بشرط، ولو كان شرطًا لم يسغ أن يقال إنه يعمل فيه الجواب، وأمّا مع وجود إذْ فلا يمكن أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، سواء أكانت حرفًا أم ظرفًا؛ لأنه إذا كانت حرفًا للمفاجأة فلا يعمل ما بعد المفاجأة فيما /قبلها، وإن كانت ظرفًا فما بعدها مضافٌ إليه، [١٧٢/أ] والمضاف إليه شيءٌ لا يعمل فيما قبله، فلذلك ذكروا أنّ بينما وبينا ينصبهما فعلٌ يقدَّر مما بعد إذْ، ويكون ما بعد إذْ يفسِّر ذلك العامل، فيقدّر في مثل بينما زيدٌ قاعدٌ إذْ أقبلَ عمرٌو العامل في بينما أقبلَ محذوفة، ويفسِّرها قوله: إذْ أقبلَ عمرٌو، نص على ذلك ابن جِنِّيْ وابن الباذَش وغيرهما من أصحابنا.

وأمّا مَن جعل إذْ زائدة فالعامل في بينما وبينا العامل المذكور بعد إذ الزائدة، وذلك واضح. وإلى زيادة إذْ ذهب أبو عبيدة(١)، وحمل عليه إذْ في القرآن في قوله ﴿وَإِذْ قُلْنَا﴾(٢) حيث وقع في أول الكلام. وردَّه الزَّجّاج(٣)، وقال(٤): «هذا إقدام منه في القرآن». وقال س(٥): «بينا أنا كذا إذْ جاءَ زيدٌ، فهذا لِما تُوافِقُه وتَهجُم عليه».

ومثال تركها بعد بَيْنا قول الشاعر(٦):

فَبَيْنا نحنُ نَرْقُبُهُ أتانا ... مُعَلِّقَ وَفْضةٍ وزِنادَ راعِ

---

(١) مجاز القرآن ١: ١١، ٣٦ - ٣٧، ٤١، ٩٣، ١٨٣، ٢٣١، ٣٣٥.

(٢) سورة البقرة: الآية ٣٤.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١: ١٠٨، ٤٠٠.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١: ١٠٨.

(٥) الكتاب ٤: ٢٣٢. ولفظه: «بينما أنا كذلك...».

(٦) هو رجل من قيس عيلان، أو نُصيب. الكتاب ١: ١٧١ وشعر نصيب ص ١٠٤ وإيضاح الشعر ص ٢٩١، وفيه تخريجه. الوفضة: خريطة يحمل فيها الراعي أداته وزاده. والزناد: ما تقدح به النار.

وقال آخر[1]:

فَبَيْـــنا تَمارِيـــنا وعَقْـــدُ عِـــذارِهِ ... خَـــرَجْنَ علينا كالجُمـــانِ المُـــثَقَّبِ

ومثالُ تركها بعد بَيْنَما[2] قولُ الشاعر[3]:

[بيـــنما نحـــنُ مُـــرْتَعُونَ بِفَلْـــجٍ ... قالـــتِ الـــدُّلَّحُ الـــرِّواءُ: إِنِـــيهِ]

ومثالُ ذكرها بعد بَيْنا قولُ الشاعر[4]:

وكـــنتَ كَفَيْءِ الغُصْنِ، بَيْنا يُظِلُّنِي ... ويُعْجِبُنِـــي إذْ زَعْـــزَعَتْهُ الأَعاصِـــرُ

ومثالُ ذكرها بعد بَيْنما قولُ الشاعر[5]:

بَيْـــنَما الـــناسُ علـــى عَلْـــيائها ... إذْ هَـــوَوْا في هُـــوَّةٍ فـــيها فَغـــارُوا

وقال الآخر[6]:

اسْـــتَقْدِرِ اللّـــهَ خيرًا، وارْضَيَنَّ بـــهِ ... فَبَيْـــنَما العُـــسْرُ إذْ دارَتْ مَياسِـــيرُ

---

(١) هو علقمة الفحل. ديوانه ص ٩٤. العذار من اللحام: ما سال على خد الفرس، وعقد العذار: إلجام الفرس. وخرجن: أي بقر الوحش.

(٢) «ومثال تركها بعد بينما»: سقط من ن.

(٣) هذا البيت ليس في النسخ المخطوطة. وموضعه بياض في ك، ح. وفي حاشية ك: كذا وجد. والبيت في الخصائص ١: ٢٣، ٢: ١٦٥ وكتاب الكتاب ص ٥٦ والمبهج ص ٩١ واللسان (قول) والتاج (قول) و(أنه) فلج: وادٍ بين البصرة وحمى ضَرِيّة. الدلح: جمع دالحة، وهي السحابة المثقلة بالماء. وإنيه: صوت رَزَمة السحاب.

(٤) البيت ثالث أربعة أبيات نسبت ليزيد بن الطثرية. شعره ص ٧٢. وهي لامرأة من غَنِيّ في الأمالي ٢: ٢٩٣. وفي السمط ص ٩٣٨ أنها أم العلاء الغنوية. ولم تنسب في الحماسة البصرية ص ١١٧٥ [١٠٦٤]، ونسبت في الطبعة القديمة ليزيد بن الطثرية.

(٥) هو الأفوه الأودي. ديوانه ص ١١ والحماسة البصرية ص ١٦٥ [١٠٩].

(٦) هو حُريث بن جبلة العذري، أو عبد المسيح بن بُقيلة الغسّاني، أو غيرهما. الكتاب ٣: ٥٢٨ والأعلم ص ٥٢٥ وسر صناعة الإعراب ص ٢٥٥ والحماسة البصرية ص ٩٢٤ - ٩٢٥ [٧٨٨] وشرح أبيات المغني ٢: ١٦٨ - ١٧٠.

وقوله **وكلاهما عربيّ** يعني ألاّ تأتي بإذْ وأن تأتي بها. وكان الأصمعي[1] يؤثر تركها على ذكرها. وعن أبي عمرو[2]: ولا يجاوب بإذْ. وقال أبو علي[3]: الظاهر أنه لا يجوز؛ لأنَّ العامل في بينما وبينا بعد إذْ، وهو مضاف، [وما بعد المضاف لا يعمل فيما قبله][4]. ثم أجازه أبو علي[5] على إضمار عامل يدلُّ عليه المضاف، وشبهه بقولِه تعالى ﴿يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾[6] الآية، وقولِه ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ﴾[7]، وقولِ الشاعر[8]:

أبا خُراشةَ ....

البيت، التقدير: إذا مُزِّقْتُم تُجَدَّدون، فإذا نُفخ في الصور يَتناكَرون، وأتَفخَرُ[9] أن كنت.

[٢:١٧٢/ب] وقال الأستاذ أبو علي : اللغويون /يمنعون : بينما أنا كذلك إذْ جاء فلان، وقالوا : الصواب : جاء ، دون إذ. وقد حكاه س[10]. وهو مشكل لاحتياج بينَ إلى عامل ، وكذلك إذْ ، ولا يصح إعمال إذْ لأنه مضاف إليه ، فلا يعمل فيما قبله.

---

(١) شرح اختيارات المفضل ص ١٧٢٢ وشرح التسهيل ٢: ٢٠٩.

(٢) الإغفال ١: ٢٧٣.

(٣) الإغفال ١: ٢٧٤.

(٤) الذي في المخطوطات: «والمضاف لا يعمل فيما قبل المضاف إليه». صوابه في الإغفال.

(٥) الإغفال ١: ٢٧٥ - ٢٧٨.

(٦) سورة سبأ: الآية ٧. ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾.

(٧) سورة المؤمنون: الآية ١٠١.

(٨) تقدم في ٤: ٢٣٢.

(٩) ك، ح: واللحن.

(١٠) الكتاب ٤: ٢٣٢.

قال الأستاذ أبو علي: وأقول: إنَّ العامل في بينَ ما يُفهم من معنى الكلام. وأقول في إذْ: إنها بدل من بين، أي: حينَ أنا كذلك حينَ جاء زيدٌ وافقتُ مجيءَ زيد.

وقال الفراء في قوله تعالى: ﴿ إِذَا لَهُم مَّكْرٌ فِيٓ ءَايَاتِنَا ﴾[1]: «العرب تجعل[2] إذا تكفي من فعلت، وهذا الموضع من ذلك، اكتُفي بإذا من فعلوا»[3]. قال: «وكذلك يفعلون بإذْ»[4]. قال: «وأكثر الكلام أن تطرح إذْ»[5].

وقوله **وتلزم بينا وبينما الظرفية الزمانية** أصل بينَ أن تكون ظرفًا للمكان، وتتخلل بين شيئين أو ما في تقدير شيئين أو أشياء، ثم إنها استُعملت لَمّا لحقتها ما أو الألف ظرف زمان، وصرَّح بعض أصحابنا أنها ظرف زمان بمعنى إذْ.

وقوله **والإضافة إلى جملة** الجملة تارة تكون اسمية، نحو الأبيات التي أنشدناها، وتارة تكون فعلية، وذلك قليل، تقول: بينَما أنصَفَني ظَلَمَني، وبينَما اتَّصلَ بي قَطَعَني. وزعم ابن الأنباري أنَّ بينَ يُشرَط بها في مثل هذين المثالين.

وزعم بعض النحويين أنَّ «بَينا» إنما تضاف إلى الجملة الابتدائية، وحَمل قولَه[6]:

بيـنا أُنـازِعُهُمْ ثَوبِـي، وأَجْذِبُهُمْ إذا بَـنُو صُـحُفٍ بالحَـقِّ قـد وَرَدُوا

(١) سورة يونس: الآية ٢١.

(٢) العرب تجعل: ليس في ك.

(٣) معاني القرآن ١: ٤٥٩.

(٤) معاني القرآن ١: ٤٥٩.

(٥) معاني القرآن ١: ٤٦٠.

(٦) نسب البيت في المخصص ١٣: ٢٠٢ إلى وبرة السارق، وهو لص معروف. والبيت بغير نسبة في المسائل الحلبيات ص ١٨ وإيضاح الشعر ص ٢٩١. بنو صحف: الشهود الذين يشهدون عليه بدَين.

وقول حُرْقة بنت النعمان[1]:

فبَيـــنا نَـــسُوسُ الـــناسَ والأمـــرُ أمرُنا ....

وقول الشَّمّاخ[2]:

بَيـــنا كَـــذاكَ رَأَيْتِنِـــي مُتَعَـــصِّبًا بالْخَـــزِّ فَـــوقَ جُلالَـــةٍ سِـــرْداحِ

على تقدير: بَينا أنا، وقولَ الآخر[3]:

بَيـــنا تُـــراعِيهِ بِكُـــلِّ خَمـــيلةٍ يَحـــري علـــيها الطَّـــلُّ ، ظاهِرُها نَدِي

غَفَلَتْ ، فَخالَفَها السِّباعُ ، فلَمْ تَجِدْ إلا الإهـــابَ ، تَـــرَكْنَهُ بِالْمَـــرْقَدِ

وقولَ زهير[4]:

فَبَيـــنا نُبَغِّي الصَّيدَ جـــاءَ غُلامُنا يَـــدِبُّ ويُخفـــي شَخـــصَهُ ويُـــضائلُهْ

على إضمار نحن. ولا دليل.

واختلف النحويون في الجملة التي تقع بعد بينا أو بينما على ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنها في موضع خفض بالإضافة، وبَينا وبَينَما مضافان إلى الجملة نفسها دون حذف مضاف له لكثرة وجود ذلك.

---

(١) عجز البيت: «إذا نحنُ فيهم سُوقةٌ نَتَنَصَّفُ». الحماسة ١: ٦١٨ [٤٥٥] والمرزوقي ص ١٢٠٣ [٤٤٩]. والتقدير: فبينا نحن نسوس الناس.

(٢) كذا! وهو لابن ميّادة. شعره ص ٩٩ والكامل ص ٦٤ والحماسة البصرية ص ١٠٢٦ [٨٩٩]. الجلالة: الناقة الضخمة. والسرداح: الناقة الطويلة، وقيل: الكثيرة اللحم. ك، ن: حبالة. ح: جمالة. وفي النسخ الثلاث: رأيتني.

(٣) هو زهير يذكر بقرة وحشية وولدها. ديوانه ص ١٩٧. تراعيه: ترعى معه، وقيل: تحفظه. وخميلة: رملة فيها شجر. والطل: الندى. والإهاب: الجلد. والمرقد: حيث يرقد ولدها. والتقدير فيه: بينا هي تراعيه.

(٤) ديوانه ص ١٠٥. نبغّي: نبتغي ونطلب. ويضائله: يصغّره لئلا يُفزع الصيدَ.

وذهب ابن جني[1] وشيخه أبو علي[2] إلى أنَّ إضافتها إلى الجملة على تقدير حذف زمان مضاف إلى الجملة؛ لأنَّ المضاف إلى الجمل ظرف الزمان دون ظرف المكان، ولأنَّ «بينَ» تقع على أكثر من واحد؛ لأنها وسط، فلا بدَّ من اثنين فما فوقهما، /وتقديره: بَينا أوقاتِ زيدٌ قائمٌ أقبلَ عمرٌو، وهو اختيار أبي الحسن بن الباذش. [٣: ١٧٣/أ]

المذهب الثاني: أنَّ «ما» والألف كافّتان، والجملة بعدهما لا موضع لها من الإعراب.

المذهب الثالث: أنَّ «ما» كافّة بدليل عدم الخفض بعدها. فإنْ وليها مفردٌ فبشرط المصدرية، ولا يجوز فيه فيما سَمع الأصمعي[3] غير الخفض. أو جملةٌ فلا موضع لها من الإعراب، وأنَّ ألف بَينا إنْ وَلِيَتْها الجملة فالألف إشباع - والجملة في موضع خفض بالإضافة - لا كافّة ولا للتأنيث، فوزنها فَعْلا، خلافًا لزاعمي ذلك؛ لأنَّ كون الألف كافّة لم يَثبُت، وثبَت كونها إشباعًا[4] في رواية[5]:

بَيـــنا تَعانُقِـــه الكُمـــاةَ ....

ولأنَّ كون الألف للتأنيث فاسد؛ لأنَّ الظروف كلها مذكّرة إلا ما شذّ، وهو قُدّام ووَراء، والقول بذلك يؤدي إلى الدخول في الشاذّ من غير داعية. وهذا هو المذهب المختار عند أصحابنا.

---

(١) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ق ١٧٣/أ.

(٢) الإغفال ١: ٢٦٩ - ٢٧٤.

(٣) شرح أشعار الهذليين ص ٣٧ وشرح اختيارات المفضل ص ١٧٢٢. وانظر الخزانة ٧: ٧٢.

(٤) شرح أشعار الهذليين ص ٣٧ وسر صناعة الإعراب ص ٢٥، ٧١٩.

(٥) هذه قطعة من بيت لأبي ذؤيب الهذلي يصف شجاعًا يُدِلُّ بقوته وعلمه بفن الحرب، ويأتي كاملاً بعد قليل. شرح أشعار الهذليين ص ٣٧. تعانقه الكماة: دنوه منهم في الحرب والتزامه لهم. وروغه: حيدانه عن ضرباتهم. وأتيح له: قُدِّر. وسلفع: جسور سليط.

ورَدُّوا على ابن جِنِّيْ بأمرين:

أحدهما: أنَّ العرب لا تحذف المضاف وتقيم المضاف إليه مقامه إلا في المفردات.

والآخر: أنها لم تضفها لمفرد حتى يكون مصدرًا، ولم تضفها لزمان، وقول ابن جني «إنَّ الظرف في الزمان يشبه المصدر» ليس بمسوِّغ إضافة بينا إليه؛ لأنه ليس فيه دلالة على معنى الفعل المقتضي للجواب كما في المصدر دلالة عليه.

فإن قلت: إنما تضاف بينَ إلى شيئين فصاعدًا، فلذلك لزم أن يقدر: بَينا أوقاتِ زيدٌ قائمٌ.

فالجواب: أنها قد تضاف إلى الواحد المتجزِّئ، فكذلك تضاف إلى الجملة، فـ«بَينا زيدٌ قائمٌ» في المعنى بمنْزلة: بَينا قيامُ زيد، وبَينا تضاف إلى المصدر لأنه متجزِّئ، فكذلك إلى الجملة.

وقوله **وقد تُضاف بَينا إلى مصدر** اختصاصه بَينا دون بَينَما يدلُّ على أنَّ حكمهما في ذلك مختلف.

فأمّا بَينما فجعلها بعضهم من قبيل ما لا يليه إلا الجملة، وهو ظاهر كلام المصنف.

وذهب بعضهم إلى أنها من قبيل ما تليه الجملة تارة والمفرد أخرى، فأجازوا بَينما قيامِ زيدٍ قامَ عمرٌو. والصحيح أنه لا يجوز؛ لأنه لم يُسمع، ولا يسوغ قياس بَينَما على بَينا.

وتخصيصه جواز إضافة بَينا إلى المصدر دليل على أنه لا تجوز إضافته إلى الجُثَث، والحكم كذلك لا يجوز في الجثة الخفض بحال. والسبب في أنَّ بَينا لا يليها إلا الجملة، أو المفرد بشرط المصدرية ـ أنها تستدعي جوابًا، فلم يقع بعدها إلا ما يعطي معنى الفعل، وذلك الجملة، والمصدر من المفردات.

ومثال إضافة بينا إلى المصدر قول الشاعر[١]:

بَيْـــنا تَمــــارِيهِمُ أُرْسِـــــلَتْ عَلـــى شَـبَهِ الـــرَّأْيِ لَــــمْ تَـــسْتَبِنْ

وقول الآخر[٢]:

/بَيْـــنا تَعانُقِــهِ الكُمـــاةَ ورَوْغِـــهِ يَـــوْمًا أُتِـيحَ لَــــهُ كَمِــــيٌّ سَــلْفَعُ [٣: ١٧٣]

قال المصنف[٣]: «ويروى تَعَنُّقُه بالرفع على الابتداء، والخبر محذوف»، وأنشده المصنف تَعَنُّقِه بالخفض، ولم يعرف الأصمعي في تَعانُقه الرفع، وزعم [أنَّ][٤] ابن أبي طَرَفة[٥] الهذلي أنشده تَعانُقِه بالخفض، وكان من أفصح الناس.

قال ابن عصفور[٦]: «وزعم أبو محمد بن السِّيْد أنَّ رواية الخفض غير جائزة؛ لأنَّ تَعانُقًا مصدر تَعانَقَ، قال: وتَفاعَلَ لا يتعدى[٧]. وهذا الذي ذهب إليه باطل، بل في ذلك تفصيل، وهو أنَّ التاء الداخلة على فاعَلَ لا تخلو أن تكون داخلة عليه وهو متعدٍّ إلى اثنين أو إلى واحد، فإن كان متعديًا إلى اثنين صار يتعدى إلى واحد، نحو: عاطَيتُ زيدًا الدرهمَ، وإذا أدخلت التاء قلتَ: تَعاطَيتُ الدرهمَ أنا وزيد. وإن كان متعديًا إلى واحد صار غير متعدٍ، نحو: ضارَبَ زيدٌ عمرًا، تدخل عليه التاء، تقول: تَضارَبَ زيدٌ وعمرٌو، وقد تدخل على المتعدي إلى واحد فيبقى على حاله، نحو قولك: تجاوزني موضع كذا، ومنه[٨]:

---

(١) هو الأعشى. ديوانه ص ٧٣ والإغفال ١: ٢٧٨. شبه الرأي: قصده وصوابه.

(٢) تقدم في ص ٣٠٧.

(٣) شرح التسهيل ٢: ٢١٠.

(٤) أنَّ: تتمة يقتضيها السياق. أي: وزعم الأصمعي أنَّ ابن أبي طرفة ... الخ.

(٥) اسمه عُمارة. شرح أشعار الهذليين ص ٣. وهو الذي روى عنه الأصمعي شعر أبي ذؤيب كما ذكر السكري في مقدمة شرح أشعار الهذليين.

(٦) شرح الجمل ٢: ٤٠٦.

(٧) الحلل في شرح أبيات الجمل ص ٣٥٣، ولفظه: «لأن تعانق لا يتعدى إلى مفعول».

(٨) عجزه «عليَّ حِراصٍ لو يُسِرُّونَ مَقْتَلِي». وهو لامرئ القيس. ديوانه ص ١٣ ٩.

تَحــــاوَزتُ أَحْراسًـــا وأَهْــوالَ مَعْــشَرٍ ....

ووجهه عندي ألاّ تقدر التاء داخلة على فاعَلَ، بل هي أصل بنفسها، فكذلك تَعانق يكون من هذا القبيل، إلا أن ذلك مما يحفظ ولا يقاس عليه» انتهى كلام ابن عصفور. ويعني بقوله «بل هي أصل بنفسها» أهما بُنيت الكلمة عليها، ونُطق بها أولُ على تَفاعَلَ لا على أنّ الأصل كان فاعَلَ، ثم أُدخلت التاء.

وقال أستاذنا أبو جعفر بن الزبير: «لم يتعرض ابن السِّيد لذكر خفض في تَعانُق ولا غيره، لا في النقد ولا في شرح الأبيات، إنما قال[1]: «ووقع في نسخ الكتاب تَعانُقه، وهكذا قرأناه ، وهو غلط». وقال في شرح الأبيات[2]: «ووقع في نسخ الجمل تَعانُقه - بالألف - وهو خطأ، والصواب تَعَنُّقه، وكذا وقع في شعر أبي ذؤيب؛ لأنّ تَعانَقَ لا يتعدى إلى مفعول، إنما يقال: تَعانَقَ الرجلان[3]». وقال في النقد[4] مثل هذا. ويمكن أن ينفصل عنه بما ذكره ابن عصفور، إلا أنّ ذلك غايته أن يكون على الإمكان، فتمام هذا الانفصال إنما هو ما أبداه ابن سِيْدَه في «شرح الأبيات» من أنه يقال: تَعانَقتُه وتَعَنَّقتُه، بمعنًى واحد متعديين إلى مفعول» انتهى كلام الأستاذ أبي جعفر، رحمه الله.

وبإضافة «بَينا» إلى المصدر احتج أبو عليٍّ على أنّ «بَينا» ليست محذوفة من بينَما كما قال بعضهم؛ لأنّ بينما لا تضاف، وإنما هي مكفوفة بـ«ما» داخلة على الجملتين.

وقد يُحذف الخبر الذي للمبتدأ في هذا الباب لدلالة المعنى عليه، نحو قوله[5]:

---

(١) إصلاح الخلل الواقع في كتاب الجمل ص ٣٣٢.

(٢) الحلل في شرح أبيات الجمل ص ٣٥٣.

(٣) في المخطوطات: تعانق إلى فلان. صوابه في الحلل.

(٤) إصلاح الخلل الواقع في كتاب الجمل ص ٣٣٢.

(٥) تقدم في ص ٣٠٣.

فبيـــنَما العُـــسْرُ إذْ دارَتْ مَياسِـــيرُ ....

[٣: ١٧٤/] كما قد يُحذف الجواب لدلالة /المعنى عليه، كما قال مَصَادُ ابن مَذعُور[١]:

فَبيـــنـــا الفَتَـــى في ظِلِّ نَعْماءَ غَضّةٍ تُباكِـــرُهُ أفْـــياؤها وتُـــراوِحُ
إلى أنْ رَمَـــتْهُ الحادِثــاتُ بِنَكْـــبةٍ تَـضِيقُ بِـهِ مِـنها الرِّحــابُ الفَسائِحُ

ص: ومنها «إذا» للوقت المستقبل مضمَّنةً معنى الشرط غالبًا، لكنّها لِما تُيُقِّنَ كونُه، أو رُجِّح، بخلاف «إنْ»، فلذلك لم تَجزم غالبًا[٢] إلا في شعر، وربما وقعتْ موقع «إذْ»، و«إذْ» موقعها. وتضاف أبدًا إلى جملة مصدَّرة بفعلٍ ظاهر أو مقدَّرٍ قبلَ اسمٍ يليه فعلٌ، وقد تُغني ابتدائيةُ اسمٍ بعدَها عن تقدير فعل وِفاقًا للأخفش. وقد تفارقها الظرفية مفعولاً بها، أو مجرورةً بحتى، أو مبتدأةً. وتدلُّ على المفاجأة حرفًا لا ظرفَ زمان، خلافًا للزَّجّاج، ولا ظرفَ مكان، خلافًا للمبرد، ولا يليها في المفاجأة إلا جملةٌ اسمية. وقد تقع بعد «بَينا» و«بَينَما».

ش: استَدلَّ[٣] على اسمية إذا بدلالتها على الزمان دون تعرض للحدث، وبالإخبار معها بالفعل، نحو: القيامُ إذا طلعت الشمس، وبإبدالها من اسم صريح، نحو: أجيئك غدًا إذا طلعت الشمس. قال المصنف في الشرح[٤]: «وبوقوعها مفعولاً بها، كقول النبي - ﷺ - لعائشة، رضي اللّه عنها: (إني لأَعلَمُ إذا كُنتِ عني راضيةً، وإذا كُنتِ عليَّ غَضبَى)[٥]» انتهى . ولا دليل في ذلك؛ لأنَّ مفعول علمت

---

(١) البيتان من قطعة له في الأمالي ١: ١٤٣. ك، ح: تضيق بها منه. به: سقط من ن. وآخر الثاني في ك: النسابح.
(٢) غالبًا: ليس في شرح المصنف.
(٣) أي المصنف. شرح التسهيل ٢: ٢١٠.
(٤) ٢: ٢١٠.
(٥) جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب النكاح: باب غيرة النساء ووجدهن ٦: ١٥٨ ومسلم في صحيحه ص ١٨٩٠.

محذوف، يدل عليه المعنى، وإذا ظرفٌ على بابها، والتقدير: إني لأعلم حالك معي في وقت رضاك وفي وقت غضبك.

وقوله **مضمَّنةً معنى الشرط غالبًا** ولتضمُّنها معنى الشرط وقعت الفاء بعدها على حدٍّ وقوعها بعد أداة الشرط، نحو: إذا جاء زيدٌ فَقُمْ إليه. وكَثُرَ مجيء الماضي بعدها مرادًا به المستقبل، وغيرها من الظروف نحو حين ووقت لا يجوز فيه ذلك، لو قلت: حينَ جئتَنِي أكرَمتُك، لم يكن إلا ماضي اللفظ والمعنى[1].

واحترز بقوله **غالبًا** من ألا تتضمن معنى الشرط في بعض مواردها، بل تتجرد للظرفية المحضة، نحو قوله تعالى ﴿أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾[2]، ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ﴾[3]، ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾[4]، والماضي بعدها بمعنى المستقبل، كما كان إذا كانت شرطية.

وزعم الفراء[5] أنَّ «إذا» لا يكون بعدها الماضي إلا إذا كان فيها معنى الشرط والإبهام، لو قلت: أكرمتُك إذا زُرتَنِي، تريد: إذ زرتَنِي[6] - لم يصحّ، وكذلك: لأضربَنَّ هذا الذي ضربَك إذا سَلَّمت عليه، فلو قلت: لا تضربْ إلا الذي ضربَك إذا سَلَّمت عليه، لجاز؛ لأنك أبْهَمتَ، ولم تُوَقِّت. وكذلك: كنتَ صابرًا إذا ضُربتَ، على معنى: كُلَّما ضُربتَ صَبَرتَ، ولو أردت زمنًا مخصوصًا بمنْزلة إذْ لم يجز، ومنه قوله /تعالى ﴿وَقَالُواْ لِإِخْوَٰنِهِمْ إِذَا ضَرَبُواْ فِى ٱلْأَرْضِ﴾[7]، كأنه قال: كُلَّما ضَربوا في الأرض، أي: لا تكونوا كهؤلاء إذا ضَرب إخوانُهم في الأرض. [ك: ١٧٤/ب]

---

(١) زيد هنا في ك، وحاشية ن: يقتضي.

(٢) سورة مريم: الآية ٦٦.

(٣) سورة الضحى: الآية ٢.

(٤) سورة الليل: الآية ١.

(٥) معاني القرآن له ١: ٢٤٣ - ٢٤٤.

(٦) إذ زرتني: سقط من ك.

(٧) سورة آل عمران: الآية ١٥٦.

وقوله **لكنَّها لِما تُيُقِّنَ كَونُه** أي: وجوده، نحو: آتيك إذا احمرَّ البُسْرُ. **أو رُجِّح**، نحو: آتيك إذا دَعَوتَنِي، ولا تقول: آتيك إنِ احمرَّ البُسْرُ.

وقد تُستعمل «إذا» في غير المقطوع بوقوعه، وذلك قليل، نحو قوله[1]:

إذا أنتَ لَمْ تَنْزِعْ عــنِ الجَهلِ والخَنا أَصَــبتَ حَليــمًا، أو أصابَكَ جــاهِلُ

وقد يجوز أن تنْزع وألاّ تنْزع، ولا يحيط علمًا بأي ذلك يكون إلا اللّه تعالى.

وقوله **بخلاف إنْ** يعني فإنها تدخل على الممكن وجوده، وقد تدخل على ما تُيُقِّنَ كونه، لكنه منبهم الزمان، كقوله تعالى: ﴿ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَـٰلِدُونَ ﴾[2].

وهذا الاستدراك بـ«**لكنَّها**» من قوله «**مضمَّنةً معنى الشرط**» لأنها من حيث ضُمِّنت معنى الشرط كان مقتضى ذلك أن تكون كأدوات الشرط في دخولها على الممكن أو المنبهم الزمان دون ما ذكر؛ فاستدرك لها هذه الحالة التي انفردت[3] فيها بهذا الحكم.

وقوله **فلذلك لم تَجزم غالبًا إلا في شعر** الإشارة بـ«**ذلك**» إلى كونها تكون لما تُيُقِّنَ كونُه أو رُجِّحَ، وظاهر كلامه الاقتصار في عدم الجزم غالبًا على هذه العلة وحدها. وذكر في الشرح[4] أنه لم يجزم بها لأمور ثلاثة:

أحدها: هذا.

والثاني: كونُ تضمُّن الشرط ليس بلازم لها؛ إذ تتمحض للظرفية خاصة، أو تتجرد عن الشرطية والظرفية معًا، نحو: (إني لأعلمُ إذا كُنتِ راضيةً)[5]. وقد رددنا عليه هذا الحكم، وتأوَّلنا ما جاء في الحديث.

---

(١) هو أوس بن حجر، أو زهير، أو كعب بن زهير. ديوان أوس ص ٩٩، وديوان زهير ص ٢١٩، وملحق ديوان كعب ص ٢٥٧، والحماسة البصرية ص ٨٩٣ [٧٤٩].

(٢) سورة الأنبياء: الآية ٣٤.

(٣) في المخطوطات: انفرد.

(٤) ٢: ٢١١.

(٥) هذا جزء من حديث نبوي تقدم في ص ٣١١.

الثالث: إضافتها إلى ما يليها، والمضاف يقتضي جرًّا لا جزمًا، وإذا جُزم بها في الشعر فليست مضافة إلى الجملة. انتهى. ويأتي الكلام معه على هذه العلة الثالثة إن شاء اللّه، والاستدلالُ على الجزم مذكور في أواخر باب عوامل الجزم.

وقوله **وربَّما وقعتْ موقعَ إذْ، وإذْ موقعَها** هذا الذي ذكره المصنف هو قول بعض النحويين، والصحيح عند أصحابنا أنَّ كل واحدة منهما لا تقع موقع الأخرى، بل جعلوا وقوع إذْ بعد المضارع مما يصرف المضارع إلى معنى المضي، نحو قوله[1]:

يَجزيهِ رَبُّ العالَمينَ إذْ جَزَى   جَنَّاتِ عَدْنٍ في العَلاليِّ العُلا

قالوا[2]: «كأنه قال: جزاه ربُّ العالمين إذ جَزى، وجعل الوعد بالجزاء جزاء، وهذا أَولَى من أن يُعتقد في إذْ أنها بمنْزلة إذا؛ لأنَّ صرف معنى المبهم إلى الماضي بقرينة قد ثبَت من كلامهم، ولم يثبت وضعُ إذْ موضع إذا بقاطع».

[٢: ١٧٥/أ] وجعلوا[3] أيضًا وقوع إذا بعد الماضي /مما يَصرف الماضي إلى الاستقبال، نحو قوله[4]:

ونَدْمانٍ، يَزيدُ الكأسَ طِيبًا   سَقَيتُ إذا تَغَوَّرَتِ النُّجُومُ

قال بعضهم[5]: «المعنى: أسقيه إذا تَغَوَّرت النجوم». وهذا ليس بجيد؛ لأنَّ أكثر ما تدخل رُبَّ على ما يكون العامل ماضيًا من حيث المعنى. والأولى في مثل هذا البيت ما كان يُخَرِّجه عليه ونظائره أستاذنا أبو جعفر بن الزُّبير من أنَّ «إذا»

---

(١) تقدم في ١: ١٠٩.
(٢) شرح الجزولية للأبذي ص ٢٥٥.
(٣) شرح الجزولية للأبذي ص ٢٦١.
(٤) هو البُرج بن مُسْهِر الطائي. الحماسة ١: ٣٤ [٤٩٠] والمرزوقي ص ١٢٧١ [٤٨٤] وشرح أبيات المغني ٢: ٢٣٤ - ٢٤٢ [١٣٢].
(٥) هو الأبذي. شرح الجزولية ١: ٢٦١ [رسالة].

معمول لفعل محذوف، يدلُّ عليه سَقيتُ، التقدير: وأَسقيه إذا تَغوَّرَت النجوم، فلا يجعل العامل فيه لفظ سَقَيت لِمُضيِّه من حيث المعنى، ولا يتأوله بالمستقبل لكونه جاء بعد رُبَّ.

قالوا[١]: «فأمّا قول الحطيئة[٢]:

شَــهِدَ الحُطَيــئةُ حَــينَ يَلْقَــى رَبَّــهُ   أنَّ الوَلــيدَ أَحَــقُّ بالعُــذْرِ

فيحتمل أن يكون التقدير: يَشهد الحطيئة حين يلقى ربَّه».

واستدلَّ المصنف[٣] على دعواه أنَّ «إذا» تقع موقع «إذْ» بقوله تعالى: ﴿ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوۡكَ لِتَحۡمِلَهُمۡ قُلۡتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحۡمِلُكُمۡ عَلَيۡهِ ﴾[٤]، وبقولـه: ﴿ وَإِذَا رَأَوۡاْ تِجَٰرَةً أَوۡ لَهۡوًا ٱنفَضُّوٓاْ إِلَيۡهَا ﴾[٥]، وقولِ الشاعر[٦]:

حَلَلــتُ بِها وِتْرِي، وأَدْرَكتُ ثُؤْرتِي   إذا مــا تَناسَــى ذَحْلَهُ كُلُّ غَيْهَبِ

وقولِ الآخر[٧]:

مــا ذاقَ بُــؤسَ مَعيــشةٍ ونَعــيمَها   فــيما مَــضى أحــدٌ إذا لم يَعْــشَقِ

واستدلَّ[٨] أيضًا على دعواه أنَّ «إذْ» تقع موقع «إذا» بقوله تعالى: ﴿ إِذۡ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ﴾[٩]، وهي بدل من: ﴿ يَوۡمَ يَجۡمَعُ ﴾[١٠]، وهو مستقبل المعنى، فتعين استقبال

---

(١) شرح الجزولية للأبذي ١: ٢٦١ [رسالة].
(٢) الديوان ص ١٧٩. الوليد: هو الوليد بن عقبة بن أبي معيط. وآخره في ك، ح: بالغدر.
(٣) شرح التسهيل ٢: ٢١٢.
(٤) سورة التوبة: الآية ٩٢.
(٥) سورة الجمعة: الآية ١١.
(٦) هو الشويعر محمد بن حُمران الجُعفيّ. التنبيه والإيضاح ١: ١٢١ (عهب) وديوان الأدب ٢: ٣٩ وتهذيب اللغة ٥: ٣٨٨ واللسان (عهب). الغيهب: الضعيف عن طلب وِتره. والذحل: الثأر. وآخره في ح: «عيهب». وهي رواية فيه.
(٧) تقدم في ٤: ٣٣٤.
(٨) شرح التسهيل ٢: ٢١٢ - ٢١٣.
(٩) سورة المائدة: الآية ١١٠.
(١٠) في الآية ١٠٩. ﴿ يَوۡمَ يَجۡمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَآ أُجِبۡتُمۡ ﴾.

البدل. وبقوله: ﴿ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ ﴾[1]. وبقوله: ﴿ يَوْمَئِذٍ ﴾[2] بعد: ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ ﴾[3]. وبقول الشاعر[4]:

متى يَنال الفتَى اليَقْظانُ حاجتَهُ   إذِ المُقامُ بأرضِ اللّهوِ والغَزَلِ

ويَحتمل ما استدلّ به التأويلَ.

وقوله **وتُضاف أبدًا إلى جملة مصدَّرة بفعلٍ ظاهر** شرطه أن يكون مضارعًا مجردًا، كقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ تَعْرِفُ ﴾[5]، أو مصحوبًا بلَمْ، نحو قوله تعالى ﴿ وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِم بِـَٔايَةٍ ﴾[6]، أو ماضيًا، نحو قوله: ﴿ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ ﴾[7].

وقوله **أو مُقدَّرٍ قبلَ اسمٍ يليه فعلٌ** نحو: ﴿ إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ ۝ وَإِذَا ٱلنُّجُومُ ٱنكَدَرَتْ ﴾[8]، فـ﴿ ٱلشَّمْسُ ﴾ مرفوع بـ«كُوِّرَتْ» مضمرة، وكذا: ﴿ ٱلنُّجُومُ ﴾ مرفوع بـ﴿ ٱنكَدَرَتْ ﴾ مضمرة. وأكثر ما يكون الفعل المقدَّر موافقًا للفعل المفسِّر، وقد لا يوافق، نحو قوله[9]:

---

(١) سورة غافر: الآيتان: ٧٠ - ٧١.

(٢) سورة الزلزلة: الآية ٤.

(٣) سورة الزلزلة: الآية ١. ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ۝ وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ۝ وَقَالَ ٱلْإِنسَٰنُ مَا لَهَا ۝ يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ﴾.

(٤) هو أبو سعيد المخزومي. الأمالي ١: ٢٥٩.

(٥) سورة الحج: الآية ٧٢.

(٦) سورة الأعراف: الآية ٢٠٣.

(٧) سورة المنافقون: الآية ١.

(٨) سورة التكوير: الآيتان ١ - ٢.

(٩) عجز البيت: «فقامَ بِفأسٍ بينَ وِصْلَيكِ جازِرُ». وهو لذي الرمة يخاطب ناقته. الديوان ص ١٠٤٢ والكتاب ١: ٨٢ وإيضاح الشعر ص ٥٢٩ وفيه تخريجه. ولضبط بلال انظر الخزانة ٣: ٣٢ - ٣٣ [١٦٠]. ابن أبي موسى: هو بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري. والوِصْل: كل ملتقى عظمين، وأراد بالوصلين هنا: العظمين اللذين عند موضع نحرها. والجازر: من جَزَرَ الناقة أي: نحرها.

إذا ابـــنُ أبي مُوســـى بِـــلالاً بَلَغْـــتِهِ ....

في رواية من رفع ابن ، التقدير: إذا بُلِغَ، مبنيًّا للمفعول وإن كان المفسِّر مبنيًّا للفاعل، وارتفاع الاسم في نحو: ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴾[1] /بفعل مضمر، أي: إذا انْشَقَّت السماءُ انْشَقَّت، قال المصنف في الشرح[2]: «لا يجيز س غير ذلك» انتهى. [٣: ١٧٥/ب]

وقال السهيلي عن س: «إنه يجيز[3] على رداءةٍ الابتداء بعد إذا الشرطية وأدوات الشرط إذا كان الخبر فعلاً» انتهى.

وما ذكره المصنف من أنَّ «إذا» تضاف أبدًا إلى جملة هو مذهب الجمهور. وذهب بعض النحويين إلى أنها ليست مضافة إلى الجملة بعدها، بل هي معمولة للفعل بعدها، وليست معمولة بفعل الجواب كما ذهب إليه الجمهور. وهذا المذهب هو الذي نختاره حملاً لها على أخواتها من أسماء الشرط؛ ألا ترى أنك إذا قلت متى تقمْ أقمْ كان متى منصوبًا بالفعل الذي يليه، يدلك على ذلك قولك: أيًّا تضربْ أضربْ.

وما ذهب إليه الجمهور فاسد من وجوه:

أحدها: أنَّ «إذا» الفجائية تقع جوابًا لـ«إذا» الشرطية، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً مِّنۢ بَعْدِ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُمْ إِذَا لَهُم مَّكْرٌ فِىٓ ءَايَاتِنَا ﴾[4]، وما بعد «إذا» لا يعمل فيما قبلها، وأجمعوا على أنَّ جواب «إذا» هو «إذا» الفجائية مع ما بعدها، كما أُجيب بها إنْ في قولــه: ﴿ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾[5].

---

(١) سورة الانشقاق: الآية ١.

(٢) ٢: ٢١٣.

(٣) انظر الكتاب ١: ١٠٦ - ١٠٧ وشرحه للسيرافي ٣: ١٨٩ - ١٩٢.

(٤) سورة يونس: الآية ٢١.

(٥) سورة الروم: الآية ٣٦. ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾.

الثاني: وقوع الجواب لـ«إذا» وقد قرن بالفاء، نحو: إذا جاءك زيدٌ فاضربْه، وما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبله.

الثالث: أنّ جوابها جاء منفيًّا، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا﴾[1]، وما بعد «ما» النافية لا يعمل فيما قبلها.

الرابع: اختلاف الظرفين في بعض الصور، نحو: إذا جئتَني غدًا أجيئُك بعدَ غَدٍ، ولا يمكن إذ ذاك أن يكون الجواب عاملاً فيها وعاملاً في «بعد» لاستحالة وقوع الفعل الواحد في زمانين.

وقوله **وقد تُغني ابتدائيّةُ اسمٍ بعدها عن تقدير فعلٍ وفاقًا للأخفش** قال المصنف في الشرح[2]: «اختار[3] الأخفش ما أوجبه س، وأجاز مع ذلك جعل المرفوع بعد إذا مبتدأ[4]، وبقوله أقول؛ لأنّ طلب إذا للفعل ليس كطلب إنْ، بل طلبها له كطلب ما هو بالفعل أولى مما لا عمل له فيه، كهمزة الاستفهام، فكما لا تلزم فاعلية الاسم بعد الهمزة لا تلزم بعد إذا، ولذلك جاز أن يقال: إذا الرجلُ في المسجد فظُنَّ به خيرًا، ومنه قول الشاعر[5]:

إذا باهِلِيٌّ تحتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ ... لَهُ وَلَدٌ منها فَذاكَ الْمُذَرَّعُ

جعل بعد الاسم الذي ولي إذا ظرفًا، واستغنى به عن الفعل، ولا يفعل ذلك بما هو مختصّ بالفعل. ومما يدل على صحة مذهب الأخفش قولُ الشاعر[6]:

---

(١) سورة الجاثية: الآية ٢٥.

(٢) ٢: ٢١٣ - ٢١٤.

(٣) في المخطوطات: «أجاز». صوابه في شرح المصنف.

(٤) التنبيه لابن جني ق ٤٥/ب - ٤٦/أ.

(٥) هو الفرزدق. الديوان ص ٥١٤ وشرح أبيات المغني ٢: ٢١٦ - ٢٢٢ [١٢٩]. المذرَّع: الذي أمه أشرف من أبيه.

(٦) هو أوس بن حجر. والبيت من قصيدة فائية، وعجزه: «مُعاطي يد من جَمَّة الماء غارفُ». الديوان ص ٧١ وشرح أبيات المغني ١: ١٦٤ - ١٧٣ [٤٢]. الضمائر للصيد، وفاعل أمهله ضمير الصياد. والمعاطي: المتناول. وجمة الماء: مجتمعه.

فأَمْهَلَــــهُ حتَّـــى إذا أنْ كأنَّــــهُ مُعاطـــي يَـــدٍ في لُجَّـــةِ المـــاءِ غامِــرُ

فأولى إذا أنِ الزائدة، وبعدها جملة اسمية، ولا يُفعل ذلك بما هو مختصّ بالفعل، /وأنشد ابن جنِّيْ لِضَيْغَم الأَسَديّ[1]: [٣: ١٧٦]

إذا هـــو لم يَخَفْنِـــي في ابنِ عَمِّي - وإنْ لَـــمْ أَلْقَـــهُ - الـــرَّجُلُ الظَّلُـــومُ

وقال[2]: في هذا دليل على جواز ارتفاع الاسم بعد إذا الزمانية بالابتداء؛ لأنَّ هو ضمير الأمر والشأن، وضمير الشأن[3] لا يُرفع بفعل يفسِّره ما بعده. ومثل ما أنشده ابن جني قولُ الشاعر[4]:

وأنـــتَ امْرُؤٌ خِلْطٌ ، إذا هيَ أَرسَلَتْ يَميـــنُكَ شـــيْئًا أَمْـــسَكَتْهُ شِـــمالُكا

لأنَّ هي ضمير القصة» انتهى كلام المصنف.

واستُدِلَّ للأخفش أيضًا بقول الشاعر[5]:

فهـــلاَّ أَعَدُّونِـــي لِمِثْلِـــي تَفاقَـــدُوا إذا الخَـــصمُ أَبْـــزَى مائلُ الرأسِ أَنْكَبُ

---

(١) أنشده منسوبًا إليه في الخصائص ١: ١٠٤، وهو له في اللسان (ظلم).

(٢) يعني ابن جني. وهذا معنى قوله في الخصائص ١: ١٠٤.

(٣) وضمير الشأن: سقط من ك، ح.

(٤) البيت أنشده ابن الأعرابي. وهو في المحكم واللسان والتاج (خلط). خِلط: متملِّق بالمقال ضنين بالنَّوال.

(٥) الحماسة ١: ١٢٤ [٥٠]. وفي شرح الحماسة للتبريزي ١: ١١٥ وللمعري ص ١٥٦ أنه مُرَّة بن عَدَّاء الفقعسي. وفي الحماسة البصرية ص ٢٣٨ [١٦١] أنه عمرو بن أسد الفقعسي. وفي إصلاح ما غلط فيه النمري ص ٥٨ أنَّ الشعر لمرداس بن حشيش أخي بني سعد بن ثعلبة، وليس لرجل من فقعس. وانظر الخزانة ٣: ٢٩ - ٣٢ [١٥٩]. الأبزى: الذي خرج صدره ودخل ظهره، وهو مما يوصف به العزيز الشامخ الرأس. والأنكب: المائل في شق من الكِبْر. وفي المخطوطات: «تعاقدوا» بدلاً من «تفاقدوا».

والصحيح أنّ ذلك لا يجوز؛ إذ ما ذكروه محتمل للتأويل، ولا يتعين فيه الابتداء، ولا نُثبت قانونًا كليًا ونَخرج عن القانون المستقر الثابت في لسان العرب بالمحتمل.

فأمّا قوله أولاً «لأنّ طَلَبَ إذا للفعل» فتلك دعوى مخالفة لنص الأئمة أنّ إذا وكل ظرف زمان مستقبل هو طالب للفعل كطلب إنْ.

وأمّا ما استدلّ به من السماع فمتأوّل: أمّا:

إذا باهِلِــــيٌّ تَحــــتَهُ حَنْظَلِــــيَّةٌ ....

فالمعنى: استقرّت تحته حنظليّةٌ، فحَنْظَلِيَّةٌ: فاعل، لا مبتدأ، وتحته: خبر عنه، فباهِلِيٌّ مرفوع بفعل يفسِّره الفعل العامل في تحته.

وأمّا:

فأَمْهَلَــــهُ حتَّــــى إذا أنْ كأنَّــــهُ ....

فـ«أنْ» زائدة[1]، و«كان» محذوفة بعد إذا، التقدير: حتى إذا كان كأنه، و«كان» تحذف بعد الشرط كثيرًا، نحو: إنْ خيرًا فخيرٌ[2].

وأما «هو لم يَخَفْنِي» و«هي أرسلَتْ» فذلك مرفوع بفعل محذوف يفسِّره ما بعده؛ أي: إذا لم يَخف هو، وإذا أرسلَتْ هي، ولمّا حذف الفعل انفصل الضمير، والرجلُ الظَّلومُ: بدل من هو، ويمينُك: بدل من هي، وليسا فاعلين، ولا «هو» ولا «هي» ضميرا شأن وقصة، ويجوز الإضمار قبل الذكر في باب البدل، ويفسره البدل، حكاه الأخفش، وقد ذكر المصنف أنّ مما يفسر الضميرَ المتقدم بدلُه، نحو: مررتُ به المسكينِ[3]، واللّهم صَلِّ عليه الرؤوفِ الرحيمِ.

وأمّا:

---

(١) فأن زائدة ... حتى إذا أن كأنه: سقط من ك.

(٢) الكتاب ١: ٢٥٨، ٣: ٧، ١١٣، ١٤٩.

(٣) الكتاب ٢: ٧٥، ٧٧.

.... إذا الخَصمُ أَبْزَى مائلُ الرأسِ أَنْكَبُ

فأَبْزَى[1]: فعل ماض، وليس باسم، فيرتفع الخصمُ بإضمار فعل يفسره هذا الظاهر، ومائلُ الرأس: خبر مبتدأ محذوف، التقدير: هو مائلُ الرأس.

وقوله **وقد تفارقها الظرفية مفعولاً بها** تقدم استدلاله على ذلك بما ورد في الحديث من قوله (إنّي لأعلم إذا كنت راضية)[2] وتأويلنا له.

وقوله **أو مجرورةً بحتى** قال المصنف في الشرح[3]: «انفردت بدخول حتى الجارة عليها، كقوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا ﴾[4]، كما انفردت إذْ بلحاق التنوين والإضافة إليها». ويعني بقوله «انفردت بدخول حتى الجارة» انفرادها دون إذْ، ولذلك قال «كما انفردت إذْ بلحاق التنوين والإضافة». ودخول حتى على الجملة المصدرة بإذا الشرطية /كثير في القرآن وكلام العرب. [٣: ١٧٦/ب]

وزعم المصنف أنَّ إذا في موضع جر بحتَّى، وهذا يُخرجها عن الظرفية، ويُصيِّرها مع ما بعدها في حيز المفرد، ولا تبقى إذ ذاك جملة شرطية تستدعي جوابًا؛ لأنها تصير إذ ذاك مع ما بعدها غاية لما قبلها، وإذا كان الأمر على ما زعم المصنف لم يأت بعدها جواب لإذا لأنها معمولة لما قبلها، وأنت ترى جميع ما ورد في لسان العرب وكلام الله لا يخلو عن الجواب، فدلَّ ذلك على أنها ليست معمولة لما قبلها ولا مجرورة بحتى، قال تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا۟ بِهَا جَآءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ ﴾[5]، ﴿ وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَآءُ

---

(١) أبزى الرجلُ: رفع عَجُزَه.

(٢) تقدم ذلك في ص ٣١١ - ٣١٢.

(٣) ٢: ٢١٠.

(٤) سورة الزمر: الآية ٧١.

(٥) سورة يونس: الآية ٢٢.

ٱللَّهِ إِلَى ٱلنَّارِ فَهُمْ يُوزَعُونَ ۝ حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ ﴾[1]، ﴿ وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا ﴾[2]، ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُو قَالَ أَكَذَّبْتُم بِـَٔايَـٰتِى ﴾[3]، ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّىٰٓ إِذَا خَرَجُواْ مِنْ عِندِكَ قَالُواْ لِلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ ﴾[4]، ﴿ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّواْ ٱلْوَثَاقَ ﴾[5]، ﴿ فَٱخْتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ ٱلنَّاسُ وَٱلْأَنْعَـٰمُ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَآ أَنَّهُمْ قَـٰدِرُونَ عَلَيْهَآ أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا ﴾[6]، فأنت ترى هذه الآيات وما أشبهها «إذا» فيها باقية على كونها شرطًا، ولذلك جاء لها جواب تارة بالفعل الماضي، وتارة بالفاء، وكما جاءت لو الامتناعية بعد حتى وهي شرط في الماضي كذلك جاءت إذا، ولا يدعي أحد أنَّ لو في موضع جر بحتى، ومثال ذلك في لو قول كُثَيِّر[7]:

وما زالَ بي ذا الشَّوقُ، حتى لَوَ انَّني ... مِنَ الوَجْدِ أسْتَبْكي الحَمامَ بَكى لِيا

وإذا تقرر هذا فأقول: حتى هنا دخلت على الجملة الشرطية؛ بدليل انتظام ما بعدها شرطًا وجزاءً كما رأيته في هذه الآيات؛ ونصُّوا على أنَّ حتى إذا دخلت على الجملة لا تعمل فيها ولا في شيء من أجزائها؛ بل تُخَرَّج على أحد وجهين:

أحدهما: أن تكون حرف ابتداء، وليس من شرط تسميتها حرف ابتداء ألا يليها إلا المبتدأ، بل المعنى أنها يكون بعدها المبتدأ[8]، كقوله[9]:

---

(١) سورة فصلت: الآيتان ١٩ - ٢٠.

(٢) سورة الزمر: الآية ٧١. وزيد بعدها في المخطوطات «فهم يوزعون». وهذا ليس منها.

(٣) سورة النمل: الآية ٨٤.

(٤) سورة محمد: الآية ١٦.

(٥) سورة محمد: الآية ٤.

(٦) سورة يونس: الآية ٢٤.

(٧) كذا! وهو لجميل بثينة. الديوان ص ٢٢٣ والأمالي ١: ٢٢٤. ومنتهى الطلب ٢: ٣٦٨ وأوله: «وما زِلتِ بي يا بَثْن، حتى لَوَ انَّني».

(٨) ح: «الابتداء». «المبتدأ ... أو يصلح أن يقع بعدها»: سقط من ك.

(٩) صدر البيت: «سَرَيتُ بهم حتى تَكِلَّ مَطِيُّهم». وهو لامرئ القيس. الديوان ص ٩٣ والكتاب ٣: ٢٣، ٦٢٦.

.... وحتَّـــى الجِـــيادُ مـــا يُقَـــدْنَ بأَرْسَـــانِ

أو يصلح أن يقع بعدها الابتداء[1] وإن لم يكن بعدها المبتدأ، كقولك: ضربتُ القومَ حتى زيدًا ضربتُه، بنصب زيد، فهي هنا حرف ابتداء؛ لأنه يصلح أن يكون بعدها المبتدأ، فتقول: حتى زيدٌ ضربتُه، كذلك في هذه المواضع يصلح أن يجيء بعدها الابتداء وإن لم يكن موجودًا فيها حالة النطق؛ ألا ترى إلى صلاحية التقدير في قوله: ﴿ فَهُمْ يُوزَعُونَ ﴾[2]: حتى هم إذا ما جاؤوها شَهِدَ عليهم سمعهم. وقال ابن هشام في قول أبي علي في خطبة النصف الثاني من «الإيضاح»[3]: «حتى ما تجد إلا فقيرًا مجبورًا أو غنيًّا موفورًا»: «حتى /هنا ابتدائية». [٣: ١٧٧]

والوجه الثاني أن تتقدر حتى بمعنى الفاء، كما قدرها النحويون في قولهم: سرتُ حتى أدخلُ المدينةَ[4]، برفع أدخل، وتقدير كونه قد وقع، قالوا: التقدير: سرتُ فدخلتُ المدينة، فكذلك حتى في هذه المواضع التي جاءت بعدها إذا تتقدر بالفاء، ولا ينخرم منها موضع. فهذان وجهان يجوز أن تخرّج عليها هذه الآيات وما أشبهها من كلام العرب.

والدليل على بقائها شرطيّة اتفاق النحويين على ذلك في قولـــه: ﴿ وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا ﴾[5]، واختلفوا في الجواب[6]: فقيل: الواو زائدة. وقيل: الجواب محذوف. وقد طالعت كثيرًا من المبسوطات وغيرها في النحو، فلم أر من تعرض لهذه المسألة بخصوصها إلا

---

(١) ك: الابتدائية.

(٢) سورة فصلت: الآية ١٩. وقد تقدمت هذه الآية مع الآية ٢٠ في ص ٣٢٢.

(٣) التكملة ص ٣.

(٤) الكتاب ٣: ١٧، ٢٠، ٢١، ٢٢.

(٥) سورة الزمر: الآية ٧٣.

(٦) معاني القرآن للفراء ٢: ٢١١ وللأخفش ص ٤٥٧ - ٤٥٨ ومعاني القرآن وإعرابه ٤: ٣٦٣ - ٣٦٤ وإعراب القرآن للنحاس ٤: ٢٢ - ٢٣ وشرح القصائد السبع ص ٥٥ والإنصاف ص ٤٥٦ - ٤٦٢ [٦٤] والتبيان ص ١١١٤ والدر المصون ٩: ٤٤٧ - ٤٤٨.

الزمخشري، فإنه أجاز فيها أن تكون حرف ابتداء، وأن تكون جارّة لـ«إذا» بمعنى الوقت[1].

وأمّا أبو البقاء فإنه جرى على القواعد، فقال[2] في قوله تعالى ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوكَ يُجَٰدِلُونَكَ﴾[3]: «إذا في موضع نصب بجوابها. وهو يقول، وليس لِحتَّى هنا عمل، وإنما أفادت معنى الغاية، كما لا تعمل في الجمل» انتهى.

وأمّا صاحب البسيط فإنه قال فيه: «وتقول: اجلسْ حتى إذا جاء زيدٌ أعطيتُك، فحتى هنا غير عاملة لأنها دخلت على اسم معمول لغيرها؛ لأنَّ إذا في موضع نصب بالجواب على الظرف، كأنك قلت: اجلسْ فإذا جاء زيدٌ أعطيتُك».

وأمّا المصنف فتعرض لها على قلة كلامه فيها وعدم جريه على القواعد. وكان بعض الأذكياء يستشكل مجيء هذه الجملة الشرطية من إذا وجوابها بعد حتى؛ ويذكر لي ذلك، ويقول: كيف تكون حتى غاية وبعدها جملة الشرط؟ فقلت له: الغاية في الحقيقة هو ما ينسبك من الجواب مرتبًا على فعل الشرط، فالتقدير المعنوي الإعرابي: فهم يُوزَعُون إلى أن يشهد عليهم سمعهم وأبصارهم وقتَ مجيئهم إلى النار فينقطع الوَزْع، وكذلك: وسيق الذين كفروا إلى جهنم زمرًا إلى أن تُفتح أبوابها وقتَ مجيئهم فينقطع السَّوق. وأمّا إذا كانت حتى بمعنى الفاء فيطيح هذا الإشكال؛ إذ لا تكون حتى إذ ذاك حرف غاية.

وقوله أو مبتدأً مثاله ﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ۝١ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ۝٢ خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ ۝٣ إِذَا رُجَّتِ ٱلْأَرْضُ﴾[4] في قراءة من نصب خافضةً رافعةً[5]، فـ«إذا وقعت» مبتدأ،

---

(١) الكشاف ١: ٥٠١ - ٥٠٢، ٢: ١٢، ٣: ٤١٠. ونُقل جر إذا بحتى عن الأخفش. المحتسب ٢: ٣٠٨.

(٢) التبيان ص ٤٨٨.

(٣) سورة الأنعام: الآية ٢٥.

(٤) سورة الواقعة: الآيات ١ - ٤.

(٥) قرأ بها الحسن واليزيدي والثقفي وأبو حيوة وزيد بن علي وابن أبي عبلة وابن مقسم والزعفراني. المحتسب ٢: ٣٠٧ والبحر المحيط ٨: ٢٠٣.

و«إذا رُجَّت» خبر، و«ليس» و«خافضةً» و«رافعةً» أحوال ثلاثة، والمعنى: وقتُ وقوعِ الواقعةِ صادقةَ الوقوعِ خافضةَ قومٍ رافعةَ آخرينَ وقتُ رَجِّ الأرض. قال المصنف[1]: «هكذا أعربه أبو الفتح في المحتسب[2]، /وهو صحيح» انتهى. [٣: ١٧٧/ب]

ولا يتعين ما قاله أبو الفتح؛ إذ يجوز أن تكون إذا باقية على ظرفيتها، وتلك أحوال ثلاثة، و«إذا رُجَّت» بدل من «إذا وَقَعَت»، وجواب إذا[3] ﴿ وَكُنتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَٰثَةً ﴾[4] على زيادة الواو، كما خرَّجوا ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا ﴾[5]، أي: فُتحَتْ، وقولَ الشاعر[6]:

فلمّا أَجَزْنا ساحــةَ الحَيِّ، وانْتَحَــى ... بِــنا بَطــنُ حِقْــفٍ ذي رُكامٍ عَقَنْقَلِ

أي: انْتَحَى. وهذا تخريج كوفيّ[7] أخفشي[8].

وإما أن يكون الجواب محذوفًا: فإما أن تقدره قبل «وكنتم»، أي: انقسمتم وكنتم، وحذفت هذه الجملة لدلالة الكلام عليها. وإما أن تقدره بعد ﴿ وَكُنتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَٰثَةً ﴾، وتقديره: عرفتم مراتبكم ومنازلكم. وإما أن يكون الجواب ﴿ فَأَصْحَٰبُ

---

(١) لم أقف عليه في مطبوعة شرح التسهيل. وهو في شرح عمدة الحافظ ص ٤٦٣.

(٢) المحتسب ٢: ٣٠٧.

(٣) ك، ن: إذا ما. ح: إذا أما.

(٤) سورة الواقعة: الآية ٧.

(٥) سورة الزمر: الآية ٧٣. وقد تقدمت في ص ٣٢١.

(٦) هو امرؤ القيس. الديوان ص ١٥ وشرح القصائد السبع لابن الأنباري ص ٥٥ والخزانة ١١: ٤٣ - ٥٤ [٨٩١]، وفي الأخيرين بيان جواب لمّا. أجزنا: قطعنا. والساحة: الفناء. وانتحى: اعترض. والبطن: المكان المنخفض وحوله أماكن مرتفعة. والحِقف من الرمل: المعوجّ. وركام: متراكم بعضه على بعض. وعقنقل: متعقد متداخل.

(٧) معاني القرآن للفراء ٢: ٥٠، ٢١١ وشرح القصائد السبع لابن الأنباري ص ٥٥.

(٨) معاني القرآن للأخفش ص ٤٥٧ - ٤٥٨.

﴿ٱلْمَيْمَنَةِ﴾[1] وما بعده، والمعنى: فأصحابُ الميمنة ما أعظمَهم وما أنجاهم، وأصحاب المشأمة ما أحقرهم وما أشقاهم. وهذا الوجه أحسن؛ إذ لا يحتاج فيه إلى تكلف حذف.

وما ذكره[2] من أنه تكون إذا مبتدأ ينبغي ألا يجوز؛ لأنَّ إذا من الظروف التي لا يُتصرف فيها، ولا تكون فاعلة ولا مفعولة ولا مجرورة، فلا يجوز: سَرَّني إذا قام زيد، تريد: سَرَّني وقتُ قيام زيد، ولا يُحفظ من كلامهم: إذا جاء زيدٌ مباركٌ، تريد: وقتُ مجيءِ زيدٍ مباركٌ.

وقوله **وتدلُّ على المفاجأة حرفًا لا ظرفَ زمان، خلافًا للزجاج، ولا ظرفَ مكان، خلافًا للمبرد** وقال بعض الشراح للكتاب: «مذهب الرياشي والمبرد أنها ظرف زمان، ومذهب الفارسي[3] وأبي الفتح[4] أنها ظرف مكان، وقد نُسبا إلى س، وإلى أنها ظرف مكان ذهب س في باب عدة ما يكون عليه الكلم» انتهى. فيمكن أن يكون للمبرد[5] قولان. ومذهب أبي بكر بن الخياط أنها ظرف مكان.

فأما كونها حرفًا فهو قول الكوفيين.

وأما كونها ظرف زمان فهو مذهب الرياشي والزجاج[6]، واختاره ابن طاهر وابن خروف والأستاذ أبو علي[7]، فإذا قلت خرجتُ فإذا زيدٌ فلا يصح أن تكون إذا خبرًا عن زيد لأنه ظرف زمان، وزيد جثة، فيقدر من أجل هذا على حذف

---

(١) سورة الواقعة: الآية ٨.

(٢) سقطت هذه الفقرة من ح.

(٣) ظاهر كلامه في التعليقة ٢: ١٧٧ - ١٧٩ أنها كالفاء الرابطة لجواب الشرط.

(٤) سر صناعة الإعراب ص ٢٥٤ والتمام ص ١٢٧.

(٥) انظر قول المبرد في إذا الفجائية في المقتضب ٢: ٥٧ - ٥٨، ٣: ١٧٨، ٢٧٤.

(٦) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥: ق ١٩٣/أ وحواشي المفصل للشلوبين ص ٦٩.

(٧) حواشي المفصل للشلوبين ص ٦٩. وشرح التسهيل ٢: ٢١٤.

مضاف، التقدير: خرجتُ فالزمانُ حضورُ زيدٍ، أو مفاجأةُ زيدٍ. وقالوا هذا ظاهر كلام س، قال س[1]: «وتكون - يعني إذا - للشيء توافقه في حالٍ أنتَ فيها، وذلك قولك: مررتُ فإذا زيدٌ قائمٌ». قال ابن طاهر: إذا على بابها من الزمان، ودخلها معنى المفاجأة، فلم تعدّ الأسماء. وقال الأستاذ أبو علي: الأَولى في إذا المفاجأة أنها ظرف زمان بقاء على ما ثبَت، وإذا قُدِر على إبقاء الشيء على أصله من وجه من الوجوه فهو أولى.

وأمّا كونها ظرف مكان فهو مذهب المبرد[2]، واختاره[3] بعض أصحابنا، وزعموا أنه مذهب س، قال المبرد: إذا قلت خرجتُ فإذا زيدٌ فهي خبر عن زيد، كأنك قلت: فبحضرتي زيدٌ، /أو فبمكاني زيد. وقول س «وتكون للشيء توافقه في حالٍ أنت فيها» هذا الأكثر، وهو التوافق في الزمان أو المكان على الخلاف. وقال الفراء: وقد يتراخى هذا، نحو قوله تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ إِذَآ أَنتُم بَشَرٌ تَنتَشِرُونَ ﴾[4]، ومنها قول أبي ذؤيب[5]: [٣: ١٧٨/أ]

ولقد حَرِصتُ بأنْ أدافِعَ عَنهُمُ ... فإذا المَنِيَّةُ أقْبَلَتْ لا تُدْفَعُ

يريد: غير مدفوعة.

واختلفوا في هذه الفاء الداخلة على إذا التي للمفاجأة: فذهب المازني إلى أنها زائدة. وذهب الزجاج[6] إلى أنها دخلت على حد دخولها في جواب الشرط. وذهب أبو بكر مَبرَمان إلى أنها عاطفة[7].

---

(١) الكتاب ٤: ٢٣٢. هذا ما قاله في باب عدة ما يكون عليه الكلم.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٥: ١٩٣/أ وحواشي المفصل للشلوبين ص ٦٩، وفيه قوله التالي.

(٣) واختاره ... قال المبرد: سقط من ك.

(٤) سورة الروم: الآية ٢٠.

(٥) شرح أشعار الهذليين ص ٨.

(٦) الذي في سر صناعة الإعراب ص ٢٦٠: أبو إسحاق الزيادي.

(٧) المذاهب الثلاثة في سر صناعة الإعراب ص ٢٦٠ - ٢٦٣، وفيه ترجيح أبي الفتح مذهب المازني، وردُّ مذهبي الزيادي ومبرمان.

ورجَّح أبو الفتح قول المازني، وذلك أنَّ إذا الفجائية فيها معنى الإتباع، وكذلك كانت في جواب الشرط كما كانت الفاء، فقد اشتركت الفاء وإذا في هذا المعنى، فدخول الفاء عليها دخول حرف زائد للتأكيد، ولا يعترض على هذا بكون الفاء لا يجوز حذفها، فرُبَّ زائد يلزم، كقولهم: افعلْه آثرًا ما[1].

وقال بعض أصحابنا: «ولا يجوز أن تقول: خرجتُ إذا زيدٌ، ولكن مع ذلك إذا وجد له نظائر لم يبعد» انتهى. ويعني أنه قد وجد زوائد كثيرة حذفت.

ورُدَّ مذهب الزجاج بأنَّ قولك خرجتُ فإذا زيدٌ إخبار عن حال ماضية قد انقضت؛ والشرط مبنيٌّ على الاستقبال، ولأنه لو كان في الكلام معنى الشرط لاستغنى بما في إذا من معنى الإتباع عن الفاء كما استغني عنها في قولك: إنْ تفعلْ إذا زيدٌ يفعل.

ورُدَّ مذهب مَبرَمان بأنَّ الجملة التي هي خرجتُ مركبة من فعل وفاعل، وقولك فإذا زيدٌ جملة اسمية، وحكم المعطوف أن يكون وفق المعطوف عليه.

فإن قلت: ألست تقول: قام زيدٌ وأخوك محمدٌ، فتعطف إحدى الجملتين على الأخرى؟

فالجواب: أنَّ الواو يجوز معها ما لا يجوز مع غيرها من حروف العطف؛ ألا ترى أنَّ الثاني في العطف بالفاء معلَّق بالأول، والواو ليست كذلك. انتهى معنى كلام أبي الفتح.

قال الشلوبين الصغير: «ويحتمل أن يُنتَصر لمبرمان بأن يقال له: امتناع قولك قامَ زيدٌ فعمرٌو جالسٌ لم يكن من جهة العطف، إنما كان من أجل [أنَّ][2] الفاء يصحبها في عطفها الإتباع، ولا إتباع هنا، فإذا صحَّ الإتباع فلا مانع من العطف،

---

(١) الكتاب ١: ٢٩٤ والمسائل البغداديات ص ٣١٧، ٣٤٤.

(٢) أنَّ: تتمة يقتضيها السياق.

ومسألتنا هذه الإتباع فيها بيِّن على معنى المبالغة، فكأنه لارتباط حضور الأسد عند الخروج معلل بالخروج وإن كان ليس معلّلاً في الأصل، وإنما هي موافقة ومصادفة، /ولكن للزوم العلة والمعلول جعل هذا مثله يعطف بالفاء، ومع أنّ في قولك فإذا زيد معنى: فحضرني زيد، وأنت لو قلت خرجتُ فحضرني زيدٌ لم يكن خَلفًا[1] من الكلام، و لم يشك في أنّ الفاء عاطفة، فجاز هذا جواز ذلك، فعلى هذا يكون توجيه مبرمان صحيحًا» انتهى. [٣: ١٧٨/

والذي يقطع بأنّ الفاء عاطفة وقوع غيرها من حروف العطف مقامها، كقوله ﴿ثُمَّ إِذَآ أَنتُم بَشَرٌ تَنتَشِرُونَ﴾[2]، فـ«ثُمَّ» لا يصلح أن تكون دخلت دخولها في جواب الشرط؛ لأن ثُمَّ لا يُلَقَّى بها جواب الشرط، ودعوى الزيادة فيها على خلاف الأصل، فثبت أنها عاطفة.

وما ذهب إليه المصنف من أنّ إذا الفجائية حرف هو اختيار الأستاذ أبي علي في أحد قوليه. قال المصنف[3]: «وروي عن الأخفش أنها حرف دالٌّ على المفاجأة، وهو الصحيح عندي، ويدل على صحته ثمانية أوجه:

أحدها: أنها كلمة تدل على معنًى في غيرها غير صالحة لشيء من علامات الأسماء والأفعال» انتهى.

وما ذكر من أنها تدلُّ على معنًى في غيرها ليس كما ذكر، بل مَن جعلها ظرف زمان قدر: فالزمان زيدٌ قائمٌ، أي: ففي الزمان الذي خرجتُ فيه زيدٌ قائمٌ. ومن جعلها ظرف مكان قدَّر: فبِحَضرَتي زيدٌ قائمٌ. فقد دلت بهذين التقديرين على معنًى في نفسها.

---

(١) خلفًا: سقط من ك.

(٢) سورة الروم: الآية ٢٠.

(٣) شرح التسهيل ٢: ٢١٤. وبقية الأوجه في ص ٢١٤ - ٢١٥.

وأمّا قوله غير صالحة لشيء من علامات الأسماء والأفعال فغير صحيح؛ لأنه ينعقد منها مع اسم مرفوع كلام، فقد وقعت خبرًا، واستقلَّ الكلام منها، ولو كانت حرفًا لَمَا جاز أن ينعقد منها مع الاسم وحده كلام.

قال المصنف: «الثاني: أنها كلمة لا تقع إلا بين جملتين، وذلك لا يوجد إلا في الحروف، كلكنْ وحتى الابتدائية» انتهى. وليس كما ذَكر، بل وجد الاسم بين جملتين، كقولك: ما رأيتُه منذُ خلقَ اللّهُ كذا، فمنذُ اسم، وقد وقعت بين جملتين.

قال المصنف: «الثالث: [أنها][1] كلمة لا يليها إلا جملة ابتدائية مع انتفاء علامات الأفعال، ولا يكون ذلك إلا في الحروف» انتهى. وليس كما ذَكر من أنها لا يليها إلا جملة ابتدائية، بل قد حكى الأخفش أنه تليها الجملة الفعلية إذا كانت مصحوبة بقد، وقد أحكمنا ذلك في باب الاشتغال[2]، فيطالع هناك.

قال المصنف: «الرابع: أنها لو كانت ظرفًا لم يختلف مَن حكم بظرفيتها في كونها مكانية أو زمانية؛ إذ ليس في الظروف ما هو كذلك» انتهى. وهذا منقوض بـ«حيث»، فإنَّ النحويين اتفقوا على أنها ظرف، واختلفوا أتكون ظرف مكان فقط أم تأتي ظرف زمان، وقد ذكر المصنف[3] وغيره الخلاف في ذلك عن الأخفش.

قال المصنف: «الخامس: أنها لو كانت ظرفًا لم تربط بين جملتي الشرط والجزاء في نحو ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ /﴾[4]؛ إذ لا يكون [٣: ١٧٩/أ] ذلك إلا حرفًا» انتهى. ولا نسلِّم الحصر في أنه لا يكون ذلك إلا حرفًا؛ لأنه يقال: إذا هنا رابطة، وهي اسم.

(١) أنها: ليست في المخطوطات، وهي في شرح التسهيل.

(٢) تقدم ذلك في ٦: ٣٠٦.

(٣) التسهيل ص ٩٧.

(٤) سورة الروم: الآية ٣٦.

قال المصنف: «السادس: أنها لو كانت ظرفًا لوجب اقترانها بالفاء إذا صُدِّر بها جواب الشرط؛ فإنَّ ذلك لازم لكل ظرف صُدِّر به الجواب، نحو: إنْ تَقُمْ فحينَئذٍ أقوم، وإنْ تُقِمْ فعندَ مُقامك أُقيم» انتهى. ولا يلزم ما ذَكر لأنَّ جوابها مخالف لجواب بقية أدوات الشرط، فكذلك اختلفا في هذا، مثال ذلك أنَّ الفعل إذا وقع مرفوعًا فلا يكون جوابَ بقية الأدوات إلا إن اقترنت به الفاء، نحو قوله ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾[1]، ويصح وقوعه جوابًا لـ«إذا» من غير فاء، كقوله تعالى ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ تَعْرِفُ﴾[2]، ويقال: إنْ تزرْنا فما نحن نُكرمُك، فلا بدَّ من الفاء، وتقول: إذا تزورُنا ما نُكرمُك، فلا يحتاج إلى الفاء، قال تعالى ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ﴾[3].

قال المصنف: «السابع: أنها لو كانت ظرفًا لأغنت عن خبرِ ما بعدها، ولكان نصب ما بعده على الحال كما كان مع الظروف المجمع على ظرفيتها، كقولك: عندي زيدٌ مقيمًا، وهنالك بشرٌ جالسًا، والاستعمال في نحو مررت فإذا زيدٌ قائمٌ بخلاف ذلك» انتهى. وليس كما ذَكر، بل تغني عن خبرِ ما بعدها في نحو: خرجتُ فإذا الأسدُ، ولا خبر هناك محذوف، بل «إذا» هي الخبر، وقد تقدم تقرير هذا. وأمّا قوله «والاستعمال في نحو مررت فإذا زيدٌ قائمٌ بخلاف ذلك» ليس[4] كما ذكر، بل الاستعمال في لسان العرب مثل الاستعمال في الظروف، تقول: خرجتُ فإذا زيدٌ قائمٌ، وقائمًا، بل روى الكوفيون[5]: فإذا عبدُ اللّه القائمُ، والقائمَ، بالرفع والنصب.

---

(١) سورة المائدة: الآية ٩٥.

(٢) سورة الحج: الآية ٧٢.

(٣) سورة الجاثية: الآية ٢٥.

(٤) كذا في المخطوطات بدون فاء.

(٥) مجالس العلماء ص ٩ والإنصاف ص ٧٠٣.

قال المصنف: «الثامن: أنها لو كانت ظرفًا لم تقع بعدها إنَّ المكسورة غير مقترنة بالفاء، كما لا تقع بعد سائر الظروف، نحو: عندي أنك فاضلٌ، وأمرُ إنَّ بعد إذا المفاجأة بخلاف ذلك، كقوله[1]:

.... إذا إنَّـــهُ عَـــبدُ القَفـــا واللّهـــازِمِ

انتهى».

قال الأستاذ أبو علي: وأمّا ما احتج به مَن جعلها حرفًا مِن كسر إنَّ الواقعة بعدها، والظروف لا تقع إنَّ بعدها ـ فلا يلزم؛ لأنَّ الظروف إنما يمتنع وقوع إنَّ بعدها إذا جُعل ما بعد إنَّ عاملاً فيها، وأمّا على غير هذا فلا يمتنع، إذ لا مانع منه، ويمكن أن يكون العامل في الظرف مع الكسر معنى الكلام الذي فيه إنَّ، فلا حجة في وقوع إنَّ المكسورة بعد إذا التي للمفاجأة لمن قال إنها حرف.

[١٧٩/ب] قال المصنف: «فثبت[2] الاعتراف بثبوت الحرفية وانتفاء/الاسمية» انتهى.

ويقال له: فثبت الاعتراف بثبوت الاسمية وانتفاء الحرفية.

وقال بعض أصحابنا: «الإشكال الذي يرد في فإذا إنَّ زيدًا قائمٌ أنَّ إذا لا بدَّ لها من عامل؛ فإن كانت زمانية فهي أبدًا مضافة لِما بعدها، فتحتاج لمضاف تضاف إليه، ثم لعامل يعمل فيها، فلا يعمل فيها[3] ما بعدها لأنَّ[4] المضاف إليه لا يعمل في المضاف، ولا يعمل فيها ما قبلها، فإنَّ الفاء تمنع. وإن كانت مكانية فقد كان يعمل فيها قائم لولا إنَّ؛ لأنها غير مضافة، فلا يعمل فيها لمكان إنَّ، ولا ما قبلها لمكان الفاء، فلا يمكن أن يقال إلا العامل محذوف، تقديره: خرجتُ فإذا انطلاقُ عمرٍو إنه منطلقٌ، ويكون المحذوف المبتدأ، والجملة مفسرة للمحذوف دالّة عليه» انتهى.

---

(١) تقدم في ٥: ٨٣.

(٢) شرح التسهيل، وتمهيد القواعد ص ١٩٤٠: «فتعين». وفي ص ١٩٥٣: فثبت.

(٣) فلا يعمل فيها: سقط من ك.

(٤) الذي في المخطوطات: لأن المضاف لا يعمل في المضاف إليه.

وقوله ولا يليها في المفاجأة إلا جملة اسمية ليس كما ذَكر، وقد نبَّهنا على ذلك قبلُ[(١)]، وذكرنا في باب الاشتغال أنها تليها الجملة الفعلية المصحوبة بقد، نقل ذلك الأخفش عن العرب[(٢)].

وقوله وقد تقع بعد بينا وبينما قال[(٣)] الأصمعي: «إذ[(٤)] وإذا في جواب بينا وبينما لم يأت عن فصيح» انتهى. ومثاله قولُه[(٥)]:

وبَينا نَسُوسُ النــاسَ ، والأمــرُ أمــرُنا إذا نحــنُ فــيهم سُــوقةٌ نَتَنَــصَّفُ

ومثالُه بعد بينما قولُ الشاعر[(٦)]:

وبَيــنَما المــرءُ مَــسرورًا بغِبطَــتِهِ إذا هــو الــرَّمسُ تَعلُــوهُ الأعاصــيرُ

وقولُ الآخر[(٧)]:

بَيــنَما الْمَــرءُ في فُــنونِ الأمانِــي إذا زائــرُ الْمَــنونِ مُوافِــي

وزعم أبو عبيدة[(٨)] أنَّ إذا قد تزاد، واستدلَّ على ذلك بقول الشاعر[(٩)]:

---

(١) ذكره في ص ٣٣٠، و٦: ٣٠٦.

(٢) تقدم ذلك في ٦: ٣٠٦، وأشار إليه قبل قليل.

(٣) قال ... بينا وبينما: سقط من ن.

(٤) ك: إذا.

(٥) تقدم في ص ٣٠٦.

(٦) هو حُريث بن جبلة العذري، أو غيره. شرح أبيات المغني ٢: ١٦٨ - ١٧٦ وسر صناعة الإعراب ص ٢٥٥، وفيه تخريجه. الرمس: القبر. والأعاصير: جمع إعصار، والإعصار: الريح التي تسطع في السماء. والذي في المراجع «تعفوه» في موضع «تعلوه». وتعفوه: تدرسه وتمحو أثره.

(٧) البيت في شرح التسهيل ٢: ٢١٥. ك، ن: رائد.

(٨) مجاز القرآن ١: ٣٧.

(٩) هو عبد مناف بن رِبع الهذلي. شرح أشعار الهذليين ص ٦٧٥ ومجاز القرآن ١: ٣٧ والخزانة ٧: ٣٩ - ٥٠ [٥٠٦]. قتائدة: ثَنيّة. والشَّلّ: الطرد. والجَمّالة: أصحاب الجمال. والشُّرُد: جمع شَرود، وهي من الإبل التي تفرّ من الشيء إذا رأته. ح: ملكوهم. وكذا بعد البيت. والرواية في المصادر: أسلكوهم، وهي لغة في سلكوهم.

حـــتى إذا ســـلَكوهُم في قُـــتائدةٍ   شَـــلاً كمـــا شَلّتِ الجَمّالـــةُ الشُّرُدا

قال: فزادها لعدم الجواب، فكأنه قال: حتى سَلَكُوهم. وتؤول[1] حتى حذف جواب إذا[2].

ص: ومنها مُذ، ومُنذُ، وهي الأصل. وقد تُكسر ميمهما، ويضافان إلى جملة مصرَّحٍ بجزأيها، أو محذوفٍ فعلُها، بشرط كون الفاعل وقتًا يُجاب به «متى» أو «كم»، وقد يَجُرّان الوقت، أو ما يُستفهَم به عنه، حرفين بمعنى «مِن» إن صلَح جوابًا لـ«متى»، وإلا فبمعنى «في»، أو بمعنى «مِن» و«إلى» معًا. وقد يُغني عن جواب «متى» في الحالين مصدرٌ معيَّنُ الزمان، أو أنَّ وصِلتُها. وليسا قبل المرفوع مبتدأين بل ظرفين، خلافًا للبصريين. وسكونُ ذال «مُذ» قبل متحرِّك أَعرَفُ مِن ضمِّها، وضمُّها قبلَ ساكنٍ أعرَفُ مِن كسرِها.

ش: مُنذُ بسيطة، ومُذ محذوفة منها . وذهب الكوفيون[3] إلى أنَّ /منذُ [٣: ١٨٠/أ] مركبة، واختلفوا: فقال الفراء[4]: أصلها: مِنْ ذُو، مِن الجارة، وذو التي بمعنى الذي في لغة طيئ. وقال غيره[5] من الكوفيين: أصلها: مِنْ إذْ، فحذفت الهمزة، فالتقت نون مِنْ وذال إذْ، وهما ساكنان، فحُركت الذال لالتقاء الساكنين، وجُعلت حركتها الضمة لأنهم ضمنوها معنى شيئين، وهما مِن وإلى؛ لأنَّ تأويلها إذا قلت ما رأيتُه منذُ يومان: ما رأيتُه مِن أوَّلِ هذا الوقت إلى آخره، فقامت منذُ مقام مِن وإلى، فقَوِيَتْ لذلك، فحَمَلت الضم الذي هو أثقل الحركات، ولهذه العلة نفسها

(١) ن: وتأول. حتى سلكوهم وتأول: سقط من ك.

(٢) والتقدير: بَلغوا أمرهم، أو: أدركوا ما أحبُّوا، ونحو ذلك. الخزانة ٧: ٤٠.

(٣) اللباب للعكبري ١: ٣٦٩.

(٤) اللباب ١: ٣٦٩ وشرح المفصل ٤: ٩٥.

(٥) اللباب ١: ٣٦٩ وشرح المفصل ٤: ٩٥.

قالوا: ما كلّمتُه قَطُّ، فضموا الطاء لأنّ المعنى: ما كلّمتُه مِن أوَّلِ دَهري إلى هذا الوقت، فنابت قَطُّ عن مِن وإلى، ثم ضَمُّوا الميم إتباعًا لحركة الذال. ومَن قال مُذْ، فحذف النونَ - رَدَّ الذال إلى أصلها من السكون لزوال موجب تحريكها. ومَن قال مِنَ العرب: مُذُ يومان،ومُذُ اليوم - أَتبَع.

ورُدَّ مذهب الفراء بعُرُوِّ الصلة عن رابط، وبأنّ ذو موصولة لا يَتكلم بها إلا طيئ، ومذْ ومنذُ يَتكلم بهما جميع العرب. ورُدَّ مذهب[1] التركيب مِنْ «مِنْ» و«إذْ» بأنّ مِن لا يجوز دخولها على إذ.

وقوله **وهي الأصل** يعني أنّ مُنْذُ أصل مُذْ. واستدلّ المصنف على كون منذ أصلاً لِمُذْ بدليلين، قال في الشرح[2]: «أحدهما أنّ ذال مُذ تُضم لملاقاة ساكن، كما يُفعل بميم هُم، وليس ذلك إلا لأنّ أصلها مُنذُ بالضم، فرُوجِع به الأصل حين احتيج إلى تحريكها، فقيل: لم أره مُذُ الجمعة، كما رُجع إلى الأصل في نحو: هُمُ القوم، ولو لم يكن الأصل الضم لقيل مُذِ الجمعة، كما قيل: ﴿ قُمِ ٱلَّيۡلَ ﴾[3]، وقد يقال: مُذِ الجمعة، كما قد يقال[4]:

.... وهُـــمِ القُـــضاةُ ومِـــنْهُمِ الحُكّـــامُ

والثاني: أنّ بني غَنِيّ يضمون الذال قبل متحرك باعتبار أنّ النون محذوفة لفظًا لا نِيّة، فلو لم يكن الأصل منذ لم يصح هذا الاعتبار. ونظير هذا قولهم في لَدُنْ وقَطُّ لَدُ وقَطُ، بضم الدال والطاء بعد الحذف على تقدير ثبوت المحذوف» انتهى.

وقال ابن عصفور قريبًا مما قاله المصنف، قال: وإنما جُعلت محذوفة منها لاتفاقهما في الحروف والمعنى، ومما يبين صحة ذلك أنّ مِن العرب مَن يقول: ما

---

(١) زيد هنا في ك: ابن.

(٢) ٢: ٢١٦.

(٣) سورة المزمل: الآية ٢.

(٤) تقدم في ٢: ١٧٥.

رأيتُه مُذُ يومان، فيُبقي الذال على الضم الذي كان لها قبل حذف النون، ويَجعل حذفها عارضًا، فلا يَعتدُّ به. ومَن سكَّن الذال اعتدَّ بالحذف، فرَدَّ الذال إلى أصلها من السكون لَمّا زال موجب تحريكها، وهو النون الساكنة، ولو لم تكن محذوفة من مُنذُ لوجب أن تكون الذال ساكنة على كل /حال؛ إذ لا موجب لتحريكها. [١٨٠/ب]

ولا حجة فيما ذهب إليه المصنف وابن عصفور لاحتمال أن تكون الضمة في ذال مُذُ اليوم ومُذُ يومان[١] حركة إتباع؛ فمن سَكّن في مُذ يومان[٢] فعلى الأصل من البناء على السكون، ومن كسر في مُذ اليوم فعلى أصل التقاء الساكنين، ومن ضم فيهما فإتباع لحركة الميم.

وقول المصنف «والثاني أن بني غَنِيّ يضمون الذال» عيّن بعضهم أن بني عُبَيْد من غَنِيّ يحركون الذال من مذ عند المتحرك والساكن.

وذهب الأستاذ أبو إسحاق بن ملكون[٣] إلى أنَّ مذ ليست محذوفة من منذ، قال: لأنَّ الحذف والتصريف لا يكون في الحروف، ولا في الأسماء غير المتمكنة.

وردَّ عليه الأستاذ أبو علي[٤] بأنه قد جاء الحذف في الحروف؛ ألا ترى تخفيفهم لإنَّ وأنَّ وكأنَّ، وقالوا في لعلَّ عَلَّ، قال[٥]: «وقد جعل س عَلّ[٦] من العلو».

وقوله **وقد تُكْسَرُ ميمُهما** قال المصنف في الشرح[٧]: «وبنو سُليم يقولون مِنذُ ومِذ بكسر الميم» انتهى. وقال اللّحياني في نوادره: «حُكي لي عن بعض بني

---

(١) ك: مذ يوم يومنا.

(٢) في المخطوطات: مذ يومنا.

(٣) شرح الجمل لابن الضائع ١: ٢٥٢ [رسالة].

(٤) شرح الجمل لابن الضائع ١: ٢٥٢ - ٢٥٣ [رسالة].

(٥) يعني الشلوبين. شرح الجمل لابن الضائع ص: ٢٥٣،

(٦) الذي في المخطوطات «على»، ولم أقف في الكتاب على ما نسبه إلى سيبويه.

(٧) ٢: ٢١٦.

سُلَيم: ما رأيته مِنذُ ستٌّ، بكسر الميم ورفع[1] ما بعد، أراد: ستة أيام». قال: «وحُكي لي عن عُكْل: مِذُ يومان، بكسر الميم وطرح النون وضم الذال» انتهى.

وقوله **ويضافان إلى جملة** الإضافة دليل على الاسمية، وهما إذا ذاك ظرفا زمان. واستدلَّ ابن عصفور[2] على اسميتهما بارتفاع الزمان بعدهما في جواب مَن قال: كم لك لم تر فلانًا؟ فتقول: مذ يومان، أو منذ يومان، وهذه جملة، فهما اسمان لا حرفان؛ لأنَّ الحرف لا ينعقد منه ومن الاسم كلام باتِّفاق إلا في النداء على خلاف فيه، سيأتي إن شاء الله. انتهى.

ومن رفع يومان على إضمار فعل صار الكلام بذلك الفعل جملة، وكان مذ ومنذ إذ ذاك غير مقوم لماهية الجملة، إلا أنَّ هذا المذهب ضعيف، فيصح كلام ابن عصفور.

وقوله **مُصَرَّحٍ بجزأيها** الجملة تارة تكون اسمية، وذلك قليل، قال الشاعر[3]:

ومــا زِلــتُ مَحمــولاً عليَّ ضَغينةٌ ومُــضْطَلِعَ الأضْــغانِ مُــذْ أنا يافِعُ

وقال أبو دَهْبَل الجُمَحيّ[4]:

تَــبُوع لِهَــمٍّ ، لم يــزل بِــيَ طامحًا إلى أَمْجَــدِ الأخــلاقِ مُــذْ أنا يافِعُ

والفعلية أكثر، قال الشاعر[5]:

قالــتْ أُمامــةُ: مــا لِجِسْمِكَ شاحِبًا مُــنذُ ابْــتُذِلْتَ، ومِــثْلُ مالِكَ يَنْفَعُ

---

(١) ورفع: سقط من ك.

(٢) شرح الجمل ٢: ٥٣.

(٣) هو الكميت بن معروف. الكتاب ٢: ٤٥ وشرح أبياته لابن السيرافي ١: ٥٢٢ ومنتهى الطلب ٨: ١٢٥.

(٤) ليس في ديوانه قصيدة من هذا البحر على هذا الروي، و لم أقف عليه في مصادري.

(٥) هو أبو ذؤيب الهذلي. شرح أشعار الهذليين ص ٥ والمفضليات ص ٤٢١ [١٢٦] وجمهرة أشعار العرب ص ٦٨٤ [٢٩].

وقال الآخر[1]:

[٢: ١٨١/أ] /مـا زالَ مُـذْ عَقَـدَتْ يَـداهُ إزارَهُ   فَـسَما، فـأَدْرَكَ خَمْـسةَ الأَشْـبارِ

وما ذهب إليه المصنف من أهما ظرفان مضافان إلى الجملة هو مذهب س[2] والفارسي[3] والسيرافي[4]. وذهب أبو الحسن إلى أهما إذا وليتهما الجملة لفظًا لا يكونان إلا مرفوعين على الابتداء، ولا بدَّ من تقدير اسم زمان محذوف، يكون خبرًا عنهما؛ لأهما لا يدخلان عنده إلا على أسماء الزمان ملفوظًا ها أو مقدرة، وهو اختيار ابن عصفور، قال[5]: «مذ ومنذ لا تدخلان إلا على الزمان، فإن دخلتا على جملة فعل حذف اسم الزمان، فإذا قلت ما رأيته مذ زيدٌ قائمٌ فالتقدير: ما رأيته مذ زمنِ زيدٌ قائمٌ» انتهى.

وفي البديع[6]: «ولا يجوز أن ترفع إلا زمانًا أو مقتضيًا[7] للزمان، قال ابن السراج: مذ إنما صيغت لتليها الأزمنة، فإذا وليها فعل فإنما هو لدلالة الفعل على الزمان، فإذا قلت ما رأيته مذ قدمَ فلان فالتأويل: مذ يومُ قَدمَ فلان، فإن لم يظهر لمذ عمل وعطفت على ما عملت فيه [اسمًا][8] حملته على النصب دون حكم الإعراب المقدر بعد مذ، تقول: ما رأيته مذ قام ويومَ الجمعة، فإن ظهر العمل حملته على لفظه، تقول: ما رأيته مذ يومان وليلتان، ولك نصب الثاني، كأنك

---

(١) تقدم في ٤: ١٢٤.

(٢) الكتاب ٣: ١١٧.

(٣) التعليقة على كتاب سيبويه ٢: ٢٢٨ - ٢٢٩.

(٤) شرح كتاب سيبويه ٤: ق ١٧/ب، وقد أجاز فيهما الاسمية والحرفية.

(٥) شرح الجمل ٢: ٥٩، ٦٠.

(٦) البديع لابن الأثير ١: ٢٥٨.

(٧) ح: متقضيًا.

(٨) اسمًا: تتمة من البديع.

قلت: ما رأيته ليلتين، و[لا][1] تقول: ما رأيته مذ يومَ يومَ، فتبني كخمسةَ عشرَ، وقوم يجيزون: مذ يومُ يومُ، بلا تنوين، ولا يجيزون: مذ شهرُ شهرُ، ولا: دَهرُ دهرُ[2]. قال ابن السراج: ولا أعرف الضم بلا تنوين في هذا من كلام العرب» انتهى.

وقال س في باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء ما نصه: «ومما يضاف إلى الفعل أيضًا قولهم: ما رأيتُه مذ كان عندي، ومنذ جاءني»[3] انتهى. فهذا الكلام يدل على أنهما مضافان إلى الجملة الفعلية لا على حذف مضاف كما ذهب إليه أبو الحسن.

وقال أبو علي في التذكرة شارحًا لكلام س: «مُذْ فيمن رفع بها بمنْزلة إذا وحيث، وجه الجمع بينهما أنه إذا رفع بها تصير اسمًا من أسماء الزمان، كقولك: مذ يومان، وخبر المبتدأ يكون[4] المبتدأ في المعنى، فإذا كان كذلك علمت أنَّ مذ إذا رَفعت اسم من أسماء الزمان، وإذا جُعل اسمًا من أسماء الزمان جاز إضافته إلى الجملة كما جاز إضافة إذْ إليها، وذلك نحو قولهم: لم أره مذْ كان كذا، ومذْ خرجَ زيدٌ؛ أفلا ترى أنَّ مُذ المتصلة بالفعل لا تخلو من أن تكون اسمًا أو حرفًا، فلا يجوز أن تكون حرف جرٍّ لأنَّ حروف الجر لا تدخل على الأفعال، فإذا لم يجز أن تكون حرف جرٍّ ثبَت أنها اسم، وأنه أضيف إلى الفعل لَمّا كان اسمًا من أسماء الزمان» انتهى.

[٣: ١٨١/ب] **وقوله أو محذوفٍ فعلُها بشرط كون /الفاعل وقتًا يُجاب به متى أو كم** مثال ما يجاب به متى: ما رأيتُه مذ يومُ الجمعة، وما يجاب به كم: ما رأيتُه منذ يومان.

---

(١) لا: تتمة من البديع.

(٢) ولا دهر دهر: ليس في ك.

(٣) الكتاب ٣: ١١٧.

(٤) ح: لا يكون. ن: لا يكون إلا المبتدأ.

واحترز من الوقت الذي لا يجاب به متى ولا كم، نحو وقت وزمان.

وهذا إذا جاء بعد مذ أو منذ زمان مرفوع في رفعه مذاهب[1]:

أحدها: مذهب الكوفيين[2]، واختاره ابن مضاء، والسهيلي، وهذا المصنف، وهو أن يكون فاعلاً بفعل محذوف، تقديره: منذ مضى يومان، أو كان يومان. وحمل الفراءَ على ذلك اعتقادُه أنَّ مذ ومنذ أصلهما: مِنْ ذو، فما بعدهما في صلة ذو. وحمل غيرَه من الكوفيين على ذلك اعتقادُه أنَّ أصله: مِنْ إذْ، فما بعدهما مضاف إليهما، فعلى هذا المذهب يكون الكلام جملة واحدة.

قال المصنف في الشرح[3]: «والصحيح عندي أنهما ظرفان مضافان إلى جملة حُذف صدرها، والتقدير: مذ كان يومُ الجمعة، ومذ كان يومان، وهو قول المحققين من الكوفيين. وإنما اخترته لأنَّ فيه إجراء منذ ومذ في الاسمية على طريقة واحدة مع صحة المعنى، فهو أولى من اختلاف الاستعمال، وفيه تخلُّص من ابتداء بنكرة بلا مسوغ إن ادُّعي التنكير، ومن تعريف غير معتاد إن ادُّعي التعريف. وفيه أيضًا تخلُّص من جعل جملتين في حكم جملة واحدة من غير رابط ظاهر ولا مقدر» انتهى كلامه.

وقد رُدَّ هذا المذهب بأنه مبني على قول الكوفيين في أنها مركبة مِن «مِنْ» و«ذو» الطائية، أو مِن «مِن» و«إذ»، وتقدم بطلان هذين القولين[4].

والذي ذهب إليه المصنف غير مذهب الكوفيين من حيث زعم أنَّ منذ بسيطة في أصل الوضع، وأنَّ المرفوع بعدها فاعل.

---

(١) الإنصاف ص ٣٨٢ - ٣٩٣ [٥٦] واللباب ١: ٣٦٩ - ٣٧٠، ٣٧٢.

(٢) الإنصاف ص ٣٨٢ واللباب ١: ٣٧٠، ٣٧٢.

(٣) ٢: ٢١٧.

(٤) تقدم في ص ٣٣٤.

وقد رُدَّ هذا المذهب بأنَّ إضمار الفعل ليس بقياس. وأيضًا فإنَّ العرب تقول: ما رأيته مذْ أنَّ اللّه خلَقه، ومذْ إنَّ، بالفتح[1]، وبالكسر، ولو كان كما زعموا لم يجز إلا فتح أنَّ، أي: إنَّ الموضع الذي ينفرد بالاسم أو بالفعل تُفتح فيه أنَّ ليس إلا، وهذا قد انفرد بالفعل، فكان يجب التزام فتحها، وهم قد كسروها فيه، وقد تقدم الكلام على أنَّ بعد مذ ومنذ في «باب إنَّ»[2] والخلاف فيه مشبعًا.

المذهب الثاني: أنه مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف، وهو قول بعض الكوفيين[3]؛ لأنها عنده مركبة مِن مِنْ وذو الطائية، والتقدير: ما رأيته من الزمن الذي هو يومان. وتقدم بطلان هذا المذهب من التركيب، فبطَل ما انبنى عليه وعلى هذا المذهب، فالكلام جملة واحدة.

المذهب الثالث : أنه مرفوع على أنه خبر لِمُذْ ومنذ ، ومذ ومنذ مبتدآن، وتقديرهما في المنكور: الأمَد ، وفي المعرفة: أولُ الوقت ، وبه قال ابن السراج[4] والفارسي [5] ، فإذا قلت / ما رأيتُه [6] مذ يومان فالتقدير : أمدُ انقطاعِ الرؤيةِ يومان، وإذا قلت : ما رأيتُه مذ يومُ الجمعة ، فالتقدير : أولُ انقطاعِ الرؤيةِ يومُ الجمعة.

[٣: ١٨٢/أ]

---

(١) صرح سيبويه بجواز الفتح، وسكت عن إجازة الكسر وامتناعه. الكتاب ٣: ١٢٢. وذكر أبو حيان في ٥: ٩٣ أنَّ الأخفش صرح بإجازة الكسر.

(٢) تقدم ذلك في ٥: ٩٣ - ٩٥.

(٣) هو الفراء كما في الإنصاف ص ٣٨٢ واللباب للعكبري ١: ٣٧٠.

(٤) هذا قوله في الموجز ص ٥٩. وفي الأصول ٢: ١٣٧: «وإنَّ المعنى: بيني وبين رؤيته يومان».

(٥) الإيضاح العضدي ص ٢٦١ - ٢٦٢ وفيه قول ابن السراج. وانظر التعليقة على كتاب سيبويه ٢: ٢٢٨. ونسب في الإنصاف ص ٣٨٢ واللباب ١: ٣٧٠ إلى البصريين.

(٦) ما رأيته ... وإذا قلت: سقط من ك.

المذهب الرابع: أنه مرفوع على الابتداء، ومذ ومنذ الخبر، وهما منصوبان على الظرف كما إذا أضيفا إلى جملة، وهو مذهب الأخفش[1] والزجاج وطائفة من البصريين[2]، والتقدير: بيني وبين لقائه يومان.

وإنما ذهبوا إلى ذلك لأنك إذا جعلتهما مبتدأين والمرفوع بعدهما الخبر كانا من قبيل الأسماء الملتزَم فيها الرفع على الابتداء، نحو ايْمُنُ اللّه، وما التعجبية، وعلى مذهبهم كانا من قبيل الأسماء الملتزم فيها النصب على الظرفية، نحو: بُعَيداتِ بين، وسَحَرَ من يوم بعينه، وعدمُ التصرف في الظروف أوسع منه في الأسماء التي ليست بظروف ولا مصادر، فكان حملها على الأوسع أولى.

قال بعض أصحابنا: والصحيح مذهب الفارسي وابن السراج من وجهين:

أحدهما: أنهما مفردان، لم يُعطف عليهما غيرهما، كما أنَّ الأمد وأول الوقت كذلك، فكان الحكم لهما بحكم ما يساويهما في الإفراد أولى، وليس كذلك بيني وبين لقائه؛ لأنهما اسمان منصوبان على الظرف معطوف أحدهما على الآخر.

والوجه الثاني: أنَّ تقديرهما بـ«بين» في بعض الصور لا يتصور، وذلك إذا قلت مثلاً يومَ الأحد: ما رأيت زيدًا مذ يومُ الجمعة، فليس بينك وبين لقائه يوم الجمعة، بل قدر من الزمان أوله يوم الجمعة، وآخره الوقت الذي أنت فيه، ولا يقدر بيني وبين لقائه يوم الجمعة وما بعده إلى الآن؛ لأنَّ فيه حذف حرف العطف والمعطوف، وهو قليل، وأيضًا فلم يصرحوا بهذا المعطوف المقدَّر في موضع ما، فدلَّ على عدم إرادته.

وعلى هذا المذهب الكلام جملتان، وإذا فرَّعنا على أنَّ الكلام جملتان فاختلفوا في الجملة من مذ أو منذ والمرفوع بعدهما هل لها[3] موضع من الإعراب:

---

(١) وهو مذهب الأخفش: سقط من ك.

(٢) منهم الزجاجي. الجمل ص ١٤٠.

(٣) في المخطوطات: لهما.

فذهب الجمهور إلى أنها[1] لا موضع لها[2] من الإعراب. وذهب أبو سعيد[3] إلى أنها في موضع الحال، كأنه قال: ما رأيته متقدمًا. وليس هذا بالوجه؛ لأنها خرجت مخرج الجواب، كأنه قيل له: ما أمدُ ذلك؟ فقال: يومان. ومما يبطل كونها حالاً أنَّ الجملة إذا وقعت حالاً فلا بدَّ فيها من رابط يعود على ذي الحال، أو من واو الحال، وهذه الجملة خالية من الضمير ومن واو الحال.

وقوله **وقد يَجُرّان الوقتَ أو ما يُستَفهَم به عنه** مثال جرِّهما الوقتَ: ما رأيتُه مذْ يومِ الجمعة، أو منذُ يومِ الجمعة. ومثال جرِّهما ما يُستفهم به عن الوقت: مُذْ متى رأيتَه؟ ومُذْ كَمْ فَقَدتَه؟ واللغة الفصيحة في منذُ الخفض على كل حال، قال[4]:

قَفـا نَـبْكِ مِن ذِكْرَى حَبيبٍ وعِرْفانِ   ورَسْـمٍ عَفَـتْ آياتُـهُ مُـنذُ أَزْمانِ

[٣: ١٨٢/ب] وقوله /**حرفين** أمّا كونهما حرفين إذا انجرَّ ما بعدهما فهو مذهب الجمهور. واستدلَّ على ذلك بإيصالهما الفعل إلى كَمْ كما يُوصِل حرفُ الجر، نحو قولك: منذُ كَمْ سِرتَ؟ كما تقول: بِمَنْ تَمُرُّ؟ ولو كانا منصوبين على الظرف لجاز أن يَستغني الفعل الواقع بعدهما عن العمل فيهما بإعماله في ضمير عائد عليهما؛ فكنت تقول: منذُ كمْ سِرتَ فيه؟ أو سِرتَه، إن اتَّسَعتَ في الضمير، كما تقول: يومَ الجمعة قمتُ فيه، أو قمته، وامتناع العرب من التكلم بذلك دليل على أنهما حرفا جر، وكذلك قولهم: منذُ متى سِرتَ؟ وامتناعهم من قولهم منذ متى سِرتَ فيه، أو سِرتَه. وأيضًا فإنَّ مذْ ومنذ يتقدَّران في موضع بـ«في»، وفي موضع بـ«من»؛ إذ هما بمعناهما إذا جَرّا، و«في» و«من» حرف، فكذلك ما بمعناهما.

---

(١) في المخطوطات: أنهما

(٢) في المخطوطات: لهما.

(٣) هو السيرافي. اللباب للعكبري ١: ٣٧٢.

(٤) هو امرؤ القيس. الديوان ص ٨٩.

وذهب بعض النحويين إلى أنهما إذا انجرَّ ما بعدهما اسمان. واستدلَّ على ذلك بأن قال: قد ثبت لهما الاسمية إذا ارتفع ما بعدهما، فلا نُخرجهما عن الاسمية ما أمكن بقاؤهما عليها، وقد أمكن ذلك بأن يُجعلا ظرفين في موضع نصب بالفعل قبلهما.

ورُدَّ هذا المذهب بأنَّ الظرف إذا نُفي عنه الفعل لم يقع الفعل في جزء منه، تقول: ما رأيته يومَ الجمعة، فانتفت الرؤية في جميع اليوم وفي جزء منه، وإذا قلت ما رأيته منذُ يومِ الجمعة أمكن أن تكون رأيته في بعضه، ثم انقطعت الرؤية، أو لم تره. وأيضًا فالظرف إذا نُفي عنه الفعل لم يَنتفِ إلا عنه خاصّة، فإذا قلت ما رأيته يومَ الجمعة انتفت الرؤية عن يوم الجمعة خاصّة، وأمكن أن [تكون][1] رأيته قبل إخبارك إلى آخر انقضاء يوم الجمعة، ومنذ ليس كذلك، فإذا قلت ما رأيته منذ يومِ الجمعة فالمعنى انتفاء الرؤية منذ يوم الجمعة إلى زمان إخبارك. وأيضًا يَبطُل هذا المذهب بأنهما موصلان الفعل إلى اسم الزمان المستفهم به واسم العدد دون ضمير عائد عليهما؛ كما تقدم في الاستدلال لمذهب الجمهور.

وقوله بمعنى مِن إن صلَح جوابًا لـ«متى»، وإلا فبمعنى «في»، أو بمعنى «مِن» و«إلى» معًا مثال ما صلَح جوابًا لِمتَى قولك: ما رأيته مذْ يومِ الجمعة، ومنذُ يومِ الجمعة، مذ ومنذ في هذين لابتداء الغاية في الزمان بمنْزلة مِن في: سِرتُ مِنَ البصرة، وهذا بمعنى مِن، ولا تكون[2] مذ ومنذ بمعنى مِن إلا إذا كان الزمان ماضيًا معرفةً دالاًّ على وقت معلوم.

ومثال كونهما بمعنى في قولك: أنت عندنا مُذ الليلة، أو ما رأيتُه منذُ الليلةِ، وهذه بمعنى في، ولا تكون بمعنى في إلا إذا كان الزمان حالاً، وكان معرفة.

---

(١) تكون: تتمة يلتئم بها السياق.

(٢) الذي في المخطوطات: سرت من البصرة وهذا لا تكون.

ومثال كونهما بمعنى من وإلى معًا: ما رأيتُه منذُ أربعةِ أيام، ولا تكون بمعنى مِن وإلى /إلا إذا كان الزمان نكرة، فيدخلان على الزمان الذي وقع فيه ابتداء الفعل وانتهاؤه، كمِن في نحو قولك: أخذتُه مِن ذلك المكان. [٣: ١٨٣]

وقال أصحابنا: اسم الزمان الواقع بعد منذ أو مذ إن كان مرفوعًا معدودًا فهما للغاية، أو غير معدود فهما لابتدائها، وإن كان مخفوضًا فكذلك، إلا إن كان المخفوض حالاً، فإنَّ ما بعدهما يكون إذ ذاك غاية، ويكون معناهما كمعنى مِن.

وقالوا أيضًا[1]: إن دخلا على الحال فلا يكون إلا مخفوضًا، والحال هو اليوم والليلة والحين والساعة والآن وما أضفته إلى نفسك مثل يومنا؛ وما أشرت إليه من أسماء الزمان، ومعناهما إذ ذاك الغاية. وإن دخلتا على الماضي فمذ يرتفع الاسم بعدها، وحكي الخفض قليلاً، ومنذ ينجرُّ الاسم بعدها، والرفع قليل.

والظاهر من كلام المصنف أنَّ الجر بهما قليل لقوله «وقد يَجُرّان حرفين»، وأنهما يضافان إلى الجملة، وأنَّ ما جاء بعدهما مرفوعًا هو على إضمار الفعل، فلم يخرجا عنده عن إضافتهما إلى الجملة إلا إذا جرّا، فهما حرفان.

وقال الأخفش: منذ لغة أهل الحجاز، يجرُّون بها كل شيء من المعرفة والنكرة، وبنو تميم وغيرهم يرفع بِمُذْ ما بعدها، فيقولون: لم أر زيدًا مذ يومان، أي: بيني وبين لقائه يومان. والحجازيون يقولون في هذا: لم أره مذ يومين، فيجعلونها حرفًا بمنْزلة مِن. وأمّا عامة العرب فيقولون لشيء أنت فيه: لم أره مذ اليومِ، أو منذ العامِ، أو منذ الساعةِ، أو منذ الليلةِ، فيجرُّون. وإنما يختلفون فيما مضى، فيقول بنو تميم: لم أره منذ العامُ الماضي. وروى الكوفيون أنَّ مذ يرفع بها الماضي تميم وأسد، ويخفضه بها مُزَينة وغَطَفان وعامر بن صَعصَعة ومن جاورهم من قيس، ورَوَوا عن جميع من ذكرنا الخفض بها في غير الماضي، فإن أدخلت النون فقلت منذ خفضتْ بها عامرٍ في الماضي، ورفعتْ بها هَوازن وسُلَيم.

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٥٤ - ٥٥.

قال اللحياني: الرفع بعد مذ أكثر من الخفض ومن الرفع بعد منذ، وضَبَّة والرِّباب تخفض بِمُذْ ما مضى وما لم يمض، وبعض العرب يرفع بِمُنذُ ما مضى وما لم يمض، وبنو عُبَيْد من غَنِيّ يحركون الذال من مذ عند المتحرك والساكن، ويرفعون بها ما بعدها، فيقولون: مُذُ اليومُ، ومُذُ يومان، وبعضهم يخفض الذال عند الساكن، فيقولون: مُذِ اليومُ.

وقال عبد القاهر[(١)]: «إذا رفعت ما بعدهما جاز التنكير، نحو: ما رأيته مذ يومان، تريد أول الوقت وآخره، والتعريف على أن تقصد ذلك أيضًا، نحو: ما رأيته مذ المحرمُ، تريد أنك لم تره في الشهر كله. وينبغي /أن تقول ذلك عند انسلاخ الشهر. والوجه الثاني أن تريد أول الوقت، نحو: ما رأيته مذ يومُ الجمعة، وإذا جررت لم يجز إلا هذا الوجه، وهو قصد أول الوقت، كمِن في الأمكنة». [١٨٣/ب]

وقال أبو البقاء العكبري[(٢)]: «إذا كانت للابتداء كان ما بعدها معرفة، نحو: ما رأيته مذ يومُ الجمعة؛ لأنه جواب متى. وإذا كانت لتقدير المدة كان ما بعدها عددًا نكرة، نحو: ما رأيته مذ يومان».

وقال أيضًا[(٣)]: «الفرق بين التي للابتداء والتي لتقدير المدة أنَّ الأولى لا يمتنع [معها][(٤)] أن تقع الرؤية في بعض اليوم؛ لأنَّ اللازم أن تكون الرؤية انقطعت فيه، واستمر الانقطاع إلى حين الإخبار به، والتي تقع بعدها المدة لا يجوز أن تكون الرؤية وجدت في بعضها؛ لأنَّ العدد جواب كم، فكأنك قلت: كم زمانُ انقطاع الرؤية؟ فقال: يومان» انتهى.

---

(١) المقتصد ص ٨٥٧ - ٨٥٨.

(٢) اللباب ١: ٣٧١.

(٣) اللباب ١: ٣٧١.

(٤) معها: تتمة من اللباب.

وزعم أبو علي الفارسي[1] وغيره[2] أنَّ الأغلب على مذ أن تكون اسمًا، قالوا: وذلك أنَّ الحذف يكثر في الأسماء والأفعال، ويقل في الحروف، فلا يكاد يوجد الحذف فيها إلا في المضعف، نحو رُبَّ وإنَّ، فلما كانت مُذ محذوفة من مُنذ وليست من قبيل المضعف غَلَّبَت العرب فيها جانب الاسمية. وإنما جعلت محذوفة منها لاتفاقهما في الحروف والمعنى. ويبين صحة ذلك أنَّ من العرب مَن يقول: ما رأيته مُذُ يومان، مراعاة للأصل، ومَن سكَّن ردَّها إلى أصلها لَمّا زال موجب تحريكها، وهو التقاء الساكنين، بحذف النون. ويبين أيضًا صحة ذلك أنَّ الرفع بعد مُذ أكثر من الخفض بها، ومن الرفع بعد مُنذ. انتهى.

والعجب لهم أنهم يجعلون مُذْ فرعًا من مُنذُ، وأنَّ الغالب على مُذ الاسمية، والغالب على منذُ الحرفية. ويستدلون على ذلك بأنَّ الحذف في الأسماء أكثر منه في الحروف لأنه تصرف، والتصرف بابه أن يكون في الأسماء، وكون مُذ محذوفة مِن مُنذ يقتضي أن تكون مُنذُ اسمًا؛ لأنها هي، ومحال أن يكون الشيء حرفًا، فإذا حذف منه شيء صار اسمًا؛ لأنَّ الحذف من الشيء لا يغيِّر الماهيّة؛ ألا تراهم حين حذفوا مِن حِرٍ الحاء وهو اسم بقي اسمًا، وحين حذفوا من رُبَ الباء وهو حرف بقي حرفًا، وحين حذفوا من يَعِدُ الواو وهو فعل بقي فعلاً، فالذي ينبغي أن يقال: إنَّ مُذْ إذا استعملت اسمًا مرفوعًا ما بعدها فهي محذوفة من منذُ الاسمية أيضًا، لكن جاء الرفع بعدها أكثر مما جاء بعد منذُ، وقد يغلب على الفروع حكم يَقِلُّ في الأصول.

---

(١) الإيضاح العضدي ص ٢٦١.

(٢) الأصول ٢: ١٣٧ واللمع ص ٧٥ والمفصل ص ١٥٨ والبديع لابن الأثير ١: ٢٥٧ والجزولية ص ١٣٥ وشرحها للشلوبين ص ٨٥٠ واللباب للعكبري ١: ٣٦٩ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٥٤ ولابن الضائع ١: ٣٥٢ [رسالة].

وقوله وقد يغني عن جواب متى في الحالين مصدرٌ معيَّن الزمان يعني بقوله **في الحالين** إذا كانا ظرفين، وإذا كانا حرفي جر. ومثاله: ما رأيته [١٨٤/أ] /مُذ قدومُ زيد، فيرفع، ويجر، وهو على حذف زمان، أي: مُذ زمنِ قدومُ زيدٍ، ومذ زمنِ قدومِ زيد، حُذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه.

واحترز بقوله **معيَّن الزمان** من أن يكون مبهم الزمان، نحو: ما رأيته مُذ قدومٍ، أو ما رأيته مُذ قدومِ رجلٍ.

وقوله أو أنَّ وصِلتُها مثاله: ما رأيته مُذْ أنَّ اللّهَ خَلَقَنِي[١]، فيُحكم على موضعها بما حُكم للفظ المصدر من رفع أو جر؛ لأنها مؤولة به، ويكون ذلك على حذف مضاف، تقديره: مُذ زمنُ أنَّ اللّهَ خلقني[٢].

قال ابن عصفور[٣]: «ويجوز أن تكون أنَّ وما بعدها بتأويل المصدر الموضوع موضع الزمان، مثل: خُفوقَ النجم».

وقوله وليسا قبل المرفوع مبتدأين، بل ظرفين، خلافًا للبصريين تقدمت المذاهب[٤] على أيِّ شيء ارتفع ما بعدهما، أعلى الفاعلية، أو على الابتدائية، أو على الخبر لهما، أو على الخبر لمبتدأ محذوف. إلا أنَّ في كلام المصنف نقدًا من حيث قال «بل ظرفين خلافًا للبصريين»، وليس البصريون قالوا كلهم إنهما مبتدآن لا ظرفان، بل هم في ذلك فرقتان كما نقلناه قبل، إحداهما قالت بأنهما اسمان مبتدآن لا ظرفان، والأخرى قالت إنهما ظرفان منصوبان في موضع الخبر للمرفوع بعدهما.

---

(١) الكتاب ٣: ١٢٢.

(٢) انظر شرح الكتاب للسيرافي ٤: ق٢١/ب.

(٣) شرح الجمل ٢: ٦٠. وقد ذكر أنَّ هذا قول بعض الناس، ورجَّح القول الأول.

(٤) تقدم ذلك في ص ٣٤٠ - ٣٤٢.

وقوله وسكون ذال مُذ قبل متحرك أعرف من ضمها مثاله مُذْ يومان، ومُذُ يومانِ، تقدم أنّ الضم لغة بني عُبَيّد من غَنِيّ[1].

وقوله وضمها قبل ساكن أعرف من كسرها مثاله مُذُ اليوم ومُذِ اليوم، وتقدم أن كسر الذال لغة لبعض بني عبيد من غني.

انتهى شرح كلام المصنف. ولنذكر مسائل من باب مُذْ ومُنذُ، تكون كالتتمة لكلام المصنف.

المسألة الأولى: مُذْ ومُنذُ لا يجرّان إلا الظاهر من اسم الزمان أو المصدر على ما بُيِّن. وأجاز أبو العباس أن يجرّا مضمر الزمان، فتقول: يومُ الخميس ما رأيتك مُنْذُه أو مُذْه. والصحيح المنع لأنّ العرب لم تقله.

المسألة الثانية: اسم الزمان المخصَّص الواقع بعدهما إذا كان بمعنى أوَّل الوقت، نحو: ما رأيته مُذْ يومِ الجمعة - ذهب الأخفش[2] إلى أن نفي الفعل لا يكون أبدًا في جميعه بل في بعضه، فأنت قد رأيته في بعض يوم الجمعة، ثم فقدتَه بعد ذلك إلى الزمان الذي أنت فيه.

واختلف النقل عن المبرد: ففي «المقتضب» ما يدل على موافقة الأخفش، قال فيه[3]: «إن قال قائل: ما بالي أقول: لم أرَك مُذْ يومِ الجمعة، وقد رأيتك يوم الجمعة؟ قيل: /إنّ النفي إنما وقع على ما بعد يوم الجمعة، والتقدير: لم أرَك مذ [٣: ١٨٤] وقتِ رؤيتي لك يوم الجمعة، فقد أثبتَّ الرؤية، وجعلتَها الحدَّ الذي لم تره منه».

وقال ابن السراج عن أبي العباس: «إنه يجوز أن يكون نفى الفعل في جميعه، وأن يكون في بعضه». قال: «فيقال: كيف اجتمعا في النفي والإيجاب على أنّ

---

(١) تقدم ذلك في ٣٣٥، ٣٤٦.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٥٣ - ٥٤.

(٣) المقتضب ٣: ٣١.

الرؤية واقعة في يوم الجمعة؟ والجواب في هذا أنك تقول: رأيت زيدًا يومَ الجمعة، وإنما رأيتَه في بعضه أو في جميعه، فهل يستقيم على هذا أن تقول: ما رأيته مذ يومِ الجمعة، فيقع النفي في جميعه كما كانت الرؤية مستقيمة في جميعه؟ ويجوز أن يكون النفي واقعًا على بعضه».

والصحيح ما ذهب إليه أبو الحسن وأبو العباس في مقتضبه؛ لأنك لا تقول ما رأيته مذ يومِ الجمعة إلا وقد وقع فقد الرؤية بعد دخول الوقت الذي يقال له يوم الجمعة؛ إذ لو كان فقد الرؤية قبل طلوع الفجر لَمَا كان فاقدًا للرؤية يوم الجمعة بل ليلة الجمعة.

المسألة الثالثة: مذ ومنذ لا يتقدمهما من الأفعال إلا الأفعال المنفية لفظًا ومعنًى، أو المنفية لفظًا، أو الأفعال الموجبة التي تقتضي الدوام، نحو: ما رأيتُ زيدًا مذ يومِ الجمعة، وما زلتُ أصحَبُك منذ سنةٍ، أو صَحِبتُه مذ يومِ الجمعة، وسرتُ مذ يومِ الجمعة إذا أردت اتصال السير.

قال أبو الحسن في «الكبير» له: لو قلت: رأيته مذ يومِ الجمعة، وأنت تعني أنك رأيته يوم الجمعة، ثم انقطعت الرؤية إلى ساعتك - لم يجز. وقال أبو بكر في «الأصول»[(1)] له: «تقول: أنا أراك مذ سنة تتكلم في حاله، إذا أردت أنك في حال رؤيته مذ سنة». قال: «ولذلك قلت أراك لأنك تخبر عن حال لم تنقطع، فإن أردت أنك رأيته ثم غَبَرتَ سنةً لا تراه قلت: رأيتك مذ سنة؛ لأنك أخبرت عن رؤيةٍ مضت وانقطعت».

وقال ابن عصفور: والصحيح ما ذهب إليه أبو الحسن من أنه لا يراد بما بعدهما تبيين مدة الانقطاع، أو تبيين أول مدة الانقطاع إلا بعد الفعل المنفي. وأمّا إذا وقعا بعد الفعل الموجب فإنما يراد بهما تبيين مدة دوام الفعل أو تبيين أول مدة

---

(١) لم أقف فيه على ما ذكر.

دوامه، وسواء في ذلك كون الفعل على صيغة الماضي أو صيغة المضارع. ويدلُّ على صحة ذلك قول سَلَمة بن يزيد الفَهْميّ[1]:

رأيـتُ النـاسَ مُـذْ خُلِقـوا وكانوا   يُحِـبُّونَ الغَنِـيَّ مِـنَ الـرِّجالِ

/ألا ترى أنَّ مراده أنه لم يزل يرى الناس مذ خُلق يحبون الغنيّ إلى ساعته [٣: ٨٥] التي قال فيها هذا البيت. والنفي إذا كان في المعنى موجبًا يجري مجرى الموجب في ذلك، نحو قول الفرزدق[2]:

مـا زالَ مُـذْ عَقَـدَتْ يَـداه إزارَهُ   فَـسَما، فـأَدْرَكَ خَمْـسةَ الأَشْـبارِ

يُدْنِـي خَوافِقَ مِـنْ خَوافِـقَ، تَلْتَقي   في ظِـلِّ مُعْتَـرَكِ العَجـاجِ مُـثارِ

مراده الإخبار عن الممدوح بأنه مُذْ عَقَدت يداه إزارَه يُدني خَوافقَ من خَوافق. وكذلك أيضًا حكمهما إذا جرّا الحال، نحو: ما رأيتُه مُذُ اليومِ، وأقامَ عندنا مُذُ اليومِ.

قال أبو الحسن: ولا يحسن: قَدِمَ فلانٌ مُذْ يومِ الجمعة، ولا: قَدِمَ فلانٌ مُذُ اليومِ، إلا أن تكون العرب تُجيز هذا، كأنك لم تذكر مذ، كما يقولون: رأيتُه مُذُ اليومِ، وهم يريدون: اليومَ. قال: وذلك قبيح إلا أن تدوم الرؤية. قال: وكذلك يقبح: ماتَ زيدٌ مُذُ اليومِ، إلا أن تجعل الموت شيئًا دائمًا له، وهو قبيح؛ لأنك لو قلت ماتَ مُذُ اليومِ إلى الساعة لم يَحسُن.

المسألة الرابعة: إذا كانا حرفين فلا إشكال في بنائهما، وإذا كانا اسمين فللزومهما طريقةً واحدة كالحرف.

المسألة الخامسة: اسم العدد الواقع بعدهما إذا كانا بمعنى الأمد فيه للعرب مذاهب[3]:

---

(١) المحاسن والأضداد للجاحظ ص ١٥١ والمحاسن والمساوئ للبيهقي ص ٣٦١. ك: رأينا.

(٢) تقدم البيتان في ٤: ١٢٤.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٥٥ - ٥٦.

أحدها: أنه لا يُعتَدُّ به إلا إذا كان كاملاً.

الثاني: أنه يُعتَدُّ بالأول والآخر وإن لم يكونا كاملين. قال أبو الحسن في «الكبير» له: يجوز أن يقول الرجل يومَ الاثنين لمن رآه يومَ الجمعة: ما رأيتُك مُذْ يومان، ولا يحتسب بالاثنين ولا بالجمعة؛ لأنه قد رآه فيهما، رأيت بعض العرب يذهب إلى هذا، وبعضهم يقول: مُذْ أربعةٌ، يحتسب الاثنين والجمعة من الأيام التي لم يره فيها لمّا كان قد ترك رؤيته في بعضها. وزعم أنَّ أرباب هذه اللغة لا يقولون: ما رأيتُه مُذْ يومان، لمن رآه أمس، وإنما يقولون: مُذْ أمسِ إلى اليوم. وإنما لم يقولوا ذلك لأنه يقع فيه لبس من جهة أنَّ اليومين جميعًا لم يتمّا، فكل واحد منهما على المجاز، و لم يحسن لمّا اجتمعا جميعًا على المجاز.

المذهب الثالث: أن يعتدَّ بالناقص الأول، ولا يعتد بالآخر، حكى أبو الحسن أيضًا في «الكبير» له أنه سأل بعض العرب عن قوله «لم أره مُذْ يومان»: متى رأيتَه؟ فقال: أولَ مِن أمسِ. وإنما حمل ذلك على الاعتداد بالناقص الأول لا الثاني أنهم لا يكادون يحتسبون بالذي هم فيه إذا كان ناقصًا؛ ألا ترى أنه إذا قال ما رأيتُه مُذْ اليوم كان /قد فقد رؤيته في اليوم، و لم يره في شيء منه؛ لأنَّ معناه: ما رأيته في اليوم. هذا هو المختار. وقد أجاز الأخفش بالقياس أن يحتسب بالناقص الثاني دون الأول، ويجعل العدد على الليالي، فإنَّ العدد على ذلك يقع، قال: وهو قياس حسن. [١٨٥/ب]

المسألة السادسة: لمّا كان النفي ليس واقعًا في جميع ما بعد مُذْ ومُنذُ إذا كانا بمعنى أول الوقت منع أبو الحسن[1] أن يُعطف على اسم الزمان الواقع بعدهما اسم زمان مختصّ متقدم عليه أو متأخر عنه؛ فلا يقال: ما رأيته منذ شهرُ رمضان وشهرُ

---

(١) معظم قوله في هذه المسألة ورد في آخر ورقة من مجموع مخطوط في مكتبة حستربتي برقم (٣٤٥٣) تحت عنوان: «نوادر المسائل لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش»، وآخره مبتور. انظر نص المسألة في ص ٢٩ من مقدمة كتيب: مرشد القارئ إلى تحقيق المقارئ، لابن الطحان السُّماتي، تحقيق الأستاذ الدكتور حاتم الضامن، الشارقة ٢٠٠٧م.

شعبان؛ لأنّ قولك ما رأيته مذ شهرُ رمضان يقتضي أنك رأيته فيه، فكيف تقول: منذ شهرُ شعبان، وأنت لا تقول «منذ شهرُ شعبان» إلا وقد رأيتَه فيه، ثم لم تره إلى أن قلت: ما رأيته مذ شهرُ شعبان.

وكذلك أيضًا عنده: ما رأيتُه منذ شهرُ رمضان وشهرُ شوال؛ لأنك إذا قلت ما رأيتُه منذ شهرُ رمضان وقد جزت شهر شوال عُلم أنك لم تره في شهر شوال.

قال: وكذلك لو قلت: ما رأيته منذ يومُ الجمعة ويومُ السبت [لم يجز][1]، ولو نصبت يوم السبت لم يجز أيضًا؛ لأنك إنما تريد إذ ذاك: وما رأيته يومَ السبت، وأنت إذا قلت يومَ الأحد: ما رأيته مذ يومُ الجمعة - عُلم أنك لم تره يوم السبت، فإن كان ما بعد[2] حرف العطف متقدمًا على الزمان الواقع بعدهما جاز عنده النصب، نحو: ما رأيته مُذْ يومُ الجمعة ويومَ الخميس، تريد: وما رأيته يومَ الخميس.

قال ابن عصفور: ويجوز عندي بالقياس أن يقال: ما رأيتُه مُذْ يومُ الجمعة ويومُ السبت، بالعطف على أن تجعل مُذْ بمعنى أمد، والتقدير: أَمَدُ انقطاع الرؤية يومُ الجمعة ويومُ السبت، وتكون الواو إذ ذاك لا تنوب مناب عامل يتكرر، مثلها في قولك: اختصمَ زيدٌ وعمرٌو، وتكون إذ ذاك قد عرَّفت مخاطبك بعدّة مدة الانقطاع، وزدت مع ذلك تعريفًا لتلك المدة، إلا أنّ الذي منع أبا الحسن أن يذكر هذا الوجه ما حكاه عن العرب من أنها لا تَستعمل اسم الزمان المعرفة في كلامها بعد مُذْ ومُنذُ إلا إذا كانا بمعنى أول الوقت.

المسألة السابعة: منع أبو الحسن العطف إذا اختلف الاسمان الواقعان بعدهما بالتعريف والتنكير، فلا يجوز عنده: ما رأيتُه مُذْ يومُ الجمعة ويومان، ولا: ما رأيته مُذْ أمسِ ويومان، قال: لأنك لا تقول ما رأيتُه مُذْ أمسِ إلا وقد رأيته أمسِ،

---

(١) لم يجز: تتمة من مخطوطة حسترينتي.

(٢) ك: فإن كان بعده. ح: فإن كان ما بعد حرف الجر العطف.

وكذلك: ما رأيتُه مُذْ يومانِ وأمسِ. وإنما منع ذلك لأجل المخالفة؛ لأنَّ اسم الزمان إذا كان معرفة بعدهما كانا بمعنى: أوَّل، ولزم إذ ذاك أن تكون الرؤية قد وقعت في ذلك الزمان، وإذا كان /نكرة كانا بمعنى: أمَد، ولم يلزم إذ ذاك أن تقع الرؤية في الزمان الواقع بعدهما، فلمّا اختلف المعنى امتنع العطف. [١٨٦/أ]

قال ابن عصفور: والعطف عندي أيضًا جائز في القياس مع الاختلاف على الوجه الذي ذكرته مع الاتفاق؛ وذلك بأن تجعل مُذْ بمعنى: أمَد، ويكون التقدير في قولك ما رأيتُه مذ يومُ الجمعة ويومان: أمَدُ انقطاعِ الرؤيةِ يومُ الجمعةِ ويومان، وتكون الواو مثلها في: اختصمَ زيدٌ وعمرٌو.

وزعم ابن السَّرّاج في «الأصول»[١] له أنه يجوز أن تقول: ما رأيتُ زيدًا مُذْ يومان ويومُ الخميس، فالرفع على تكرير مذ، والنصب كأنك قلت: وما رأيتُه يومَ الخميس. قال: وتنسق على المعرفة المعرفة، فترفع إذا اتفق، وهو أحسن، ويجوز النصب، وتنصب إذا اختلف، وهو أحسن، ويجوز الرفع.

قال ابن عصفور: والصحيح ما ذكره أبو الحسن مِن أنَّ العطف ليس من كلام العرب، اتفق الاسمان في التعريف أو اختلفا، فكان أحدهما معرفة والآخر نكرة، للعلة التي تقدم ذكرها.

المسألة الثامنة: إذا وقع بعدهما اسم الزمان مختصًا، ولم يفد عِدّة مدة الانقطاع - لم يقع بعدهما إلا إذا كان المعنى: أوَّل، نحو: ما رأيتُه مُذْ يومُ الجمعة، تريد أنَّ انقطاع الرؤية كان أوَّله يوم الجمعة، وإن أفاد فالمحفوظ من كلام العرب إذا وقع بعدهما أن يكونا بمعنى: أوَّلُ الوقت، فتقول: ما رأيتُه مُنذُ الشهران الماضيان، تريد أنك رأيته في الشهرين الماضيين، ثم انقطعت الرؤية من أحدهما إلى وقت إخبارك.

---

(١) لم أقف فيه على ما ذكر.

قال ابن عصفور: ويجوز في القياس وقوعه[1] بعد مُذْ ومُنذُ إذا كان تخصيصه لا يُخرجه عن أن يفيد عِدّة مدة انقطاع الرؤية؛ إلا أنَّ العرب لم تَكَلَّم بذاك.

قال أبو الحسن في «الكبير» له: ولو قلت: ما رأيتُه مُذُ الشهران - كما تقول: ما رأيتُه مُذْ شهران[2] - تريد: بيني وبين لقائه الشهران الماضيان - كان جائزًا في القياس وإن كان لا يُتَكَلَّم به.

تم بحمد اللّه - تعالى - وتوفيقه

الجزء السابع من كتاب «التذييل والتكميل»

بتقسيم محققه، ويليه إن شاء اللّه - تعالى -

الجزء الثامن، وأوله:

«ص: ومنها الآنَ لوقتٍ حضرَ جميعُه أو بعضُه»

---

(١) في المخطوطات: وقوعها.

(٢) كما تقول ما رأيته مذ شهران: ليس في ك.

فهرس الموضوعات